جهود ابن الحنبلي اللغوية

مع تحقيق كتاب

عقد الخلاص في نقد كلام الخواص

دراسة وتحقيق
نهاد حسوبي صالح

مؤسسة الرسالة



هديّة
إلى أخي الحبيب والابن البارّ
الدكتور مصطفى ترمد
مع كلّ حبّي وتقديري
وأطيب تمنياتي
مروان العطيّة

دبي المزهر
٢ شوال ١٤٣٢هـ
١٠/٩/٢٠١١م

جهود ابن الحنبلي اللغويّة

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م





مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب : ٧٤٦٠ برقياً : بيوشران

جهود ابن الحنبلي اللغوية

مع تحقيق كتابه

عقد الخلاص في نقد كلام الخواص

دراسة وتحقيق
نهاد حسوبي صالح

مؤسسة الرسالة


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي رسالتي هذه إلى والديَّ
إعترافاً لهما بالجميل .

نهاد





المقدمة

« رب يسر وأعن، وصل، على محمد وعلى آله وصحبه الكرام ».

لقد أدت طبيعة البحث إلى أن تنقسم هذه الرسالة على قسمين، تسبقهما مقدمة وتمهيد:

القسم الأول للجهود اللغوية، والثاني لدارسة وتحقيق كتاب « عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ».

تناولت في التمهيد الحالة السياسية والعلمية لعصر ابن الحنبلي، ثم أتبعته بكلمة في ظاهرة اللحن.

وتقع جهود ابن الحنبلي اللغوية في ثلاثة أبواب:

الباب الأول يقع في فصلين: الأول في سيرة ابن الحنبلي تحدثت فيه عن اسمه ونسبه وولادته ووفاته وصفاته وتصوفه وشيوخه وثقافته وتلاميذه. والثاني في آثاره، وقد أحصيت كتبه.

أما الباب الثاني فهو بعنوان: مباحثه اللغوية ويقع في فصلين: الأول مباحثه في المعاني، وقد تناولت فيه ثلاثة أمور هي: تخصيص العام، وتعميم الخاص وتغير مجال الدلالة. والثاني: مباحثه في الألفاظ، وقد فصلتها إلى ظواهر لغوية وصرفية وظواهر نحوية، وظواهر بلاغية.

أما الباب الثالث فهو بعنوان: منهجه في البحث اللغوي ويقع في فصلين:

الأول: موقفه من السماع والقياس، وقد تناولت فيه موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب، ولغات العرب، وأمثالهم. والثاني: تناولت فيه موقفه من المعرّب والمولد.

أما القسم الثاني: فهو في دراسة وتحقيق كتاب «عقد الخلاص في نقد كلام الخواص» ويقع في فصلين: الأول: تحدثت فيه عن اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومنهجه، والمآخذ عليه، ومصادره، وشواهده، ثم عن شخصية ابن الحنبلي فيه وقيمة الكتاب.

والثاني: خصصته للحديث عن مخطوطات الكتاب، ثم أتبعته بمنهجي في التحقيق، ثم يأتي النص المحقق.

وفي الختام أقدم شكري واعتزازي وتقديري للأستاذ المشرف الدكتور محمد ضاري حمادي لما قدمه لي من معلومات قيمة كانت هي السراج المنير في عملي، وللأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن لما قدمه لي من عون. والله أدعو أنْ يوفق الجميع إلى ما فيه الخير، إنه مجيب الدعوات.



التمهيد

عصر ابن الحنبلي

أ ـ الحالة السياسية

لقد تمت سيطرة المماليك على بلاد الشام « بعد موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ/١٢٦٠م »[١] لكن الحالة لم تكن هادئة وأصبحت المتاعب التي واجهت سلاطينهم تأتي من جهاتٍ متعددة. من الخارج واجههم الأيوبيون والتتار والصليبيون، ومن الداخل كان أمراء المماليك أنفسهم يتنافسون على السلطة « فقد حدثت ثورة نائب دمشق الأمير علم الدين سنجر في سنة ٦٥٨ هـ، أي بعد شهر واحد من توليته، وطالب لنفسه بالسلطنة لكنه قُضي عليه في الآخر. كذلك قامت ثورة أخرى في حلب وكان مصيرها الفشل أيضاً ».

لقد كانت « بلاد الشام في عصر دولة المماليك مسرحاً لكثير من الثورات والحركات »[٢] وكان عصرهم غير مستقر، بل كانت تسوده الفتن والاضطرابات والثورات، كل هذه العوامل جعلت زوالَ دولتهم أمراً واقعاً لا محالة.

لقد كان السلطان قانصوه الغوري آخر سلاطين دولة المماليك. فقد تولى السلطة بعد صراع عنيف بين الأمراء المماليك، واستمر هذا الصراع من سنة ٩٠١ هـ إلى سنة ٩٠٦ هـ. بعد ذلك استتب له الأمر « واستطاع أن يثبت نفسه، وكان ذا رأي وفطنةٍ، كثير الدهاء، فقمع الأمراء، وأذلَّ المعاندين حتى آشتد ملكه »[٣].

---

(١) مصر والشام في عهد الأيوبيين ٣٢١.

(٢) المصدر السابق ٣٢٦.

(٣) شذرات الذهب ٨/١١٣ ـ ١١٤.

استمر الغوري في الحكم إلى سنة ٩٢٢ هـ وحاول الحفاظ على سلطان المماليك وهيبتهم، وأراد أنْ يقضي على أعدائهم في الخارج الذين كانوا يهددون دولة المماليك، فجهز جيشاً كثير العَدد والعُدة ليواجه به الجيش العثماني بقيادة سليم خان الأول، وكان العثمانيون من أقوى أعداء المماليك، فالتقى الجيشان في شمالي حلب «وحدثت معركة بينهما وهي معركة مرج دابق» انتهت بتغلب العثمانيين على المماليك، وهُزم جيش المماليك، ووقع الغوري تحت سَنابك الخيل»[١] وبذلك انتهى عصر المماليك، وزالت دولتهم بانتصار السلطان سليم خان الأول عليهم، وقامت دولة جديدة هي دولة بني عثمان.

بعد أن استتبّ الأمر للسلطان سليم في بلاد الشام توجه إلى مصر «وبعد دخوله القاهرة صلب الأشرف طومان الذي خَلف الغوري، وبذلك أصبحت مصر والشام تابعة للدولة العثمانية»[٢].

كما أسلفنا، كان الاضطراب السياسي الداخلي من أَبرز مظاهر دولة المماليك، وكان من الأسباب القوية التي أَدت إلى القضاء على دولتهم، وكانت السنوات الأخيرة من عصرهم خيرَ شاهد على ذلك «فقد كانت فترة تقلبات سياسية عنيفة»[٣] إضافة إلى ذلك فقد ظهرت قوة جديدة وهي قوة آل عثمان واتجاه أنظارهم إلى سورية ومصر حتى انتهى الأمر إلى غلبة العثمانيين.

في الحقبة الأخيرة من عصر المماليك، وبداية قيام دولة آل عثمان نشأ محمد بن إبراهيم الحنبلي، الحلبي، فهو من مُخَضرمي دولة المماليك ودولة العثمانيين، فقد نشأ في حلب واستطاع أن يشقّ طريقه ويكون من العلماء البارزين في القرن العاشر الهجري، ويصبح من الشخصيات الواضحة السمات، والبارزة في مختلف ميادين العلم والمعرفة. وهنا لا بد من الإشارة إلى مدينة حلب بصورة خاصة لنكون قريبين مما كان يجري فيهـا من أمور في عصره.

---

(١) النور السافر ١٠٧، مصر والشام في عهد الأيوبيين/ ٣٢٦.

(٢) شذرات الذهب ٨/ ١١٣ - ١١٥.

(٣) السيوطي النحوي ٢٤.

حلب مدينة عظيمة واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، صحيحة الأديم والماء، وهي مدينةٌ عريقة وقديمة، ولا تزال شامخة حتى اليوم، وهي أرض كثيرة الخيرات وافرة، وقد فتحها القائد العربي أبو عبيدة، وقلعتها يضرب بها المثل في الحسن، وقد اهتم بها الملك الأيوبي صلاح الدين فعمرها وحفر خندقها وبنى رصيفها، فجاءت عجباً للناظرين إليها. قال ياقوت: لها في أيامنا سبعة أبواب وقد وصفها الصنوبري بقصيدة منها:

إحبسا العيسَ احبساها ... وسلا الدارَ سلاها
واسألا أين ظباء الدارِ ... أم أين مهاها
حلبٌ بدرُ دجى أنـ ... ـجُمُها الزهرُ قراها

وقال فيها كشاجم:

أرتك ندى الغيث آثارَها ... وأخرجت الأرضُ أزهارها
وما أمتعت جارها بلدةٌ ... كما أمتعت حلبُ جارها
هي الخلدُ يجمعُ ما تشتهي ... فَزُرْها فطوبى لمن زارها[1]

لقد نشأ ابن الحنبلي في هذه المدينة العظيمة الذائعة الصيت، وقد وجدت في نفسه مكاناً طيباً، فقد أحبها حباً جماً. وخير دليل على حبه لها أنَّه ألّف كتاباً فيها وسماه «درر الحبب في تاريخ أعيان حلب» وتناول في هذا الكتاب أحداث ذلك العصر السياسية والعلمية والاجتماعية، وبذلك أعطانا صورة واضحةً صادقة مباشرة لميزات ذلك العصر، ولا سيما ميزات مدينته حلب. فمن مطالعتنا للكتاب «نجد حلبَ الثغرَ الإسلامي الثاني بعد القسطنطينية، ونجدها بلدَ العلماء والمحدثين والأدباء. نشأ فيها من العلماء الجم الغفيرُ، وأَصبحت محطَ رحال طلاب العلم والمعرفة. أَما تاذفٌ فهي موطنه الأول وهي قرية تحف بها البساتين، عامرة بالأحياء وهي من توابع حلب»[2].

---

(١) معجم البلدان، مادة حلب.

(٢) درالحبب ١/١/٤ م.

ب ـ الحالة العلمية

إن كتاب «در الحبب» كما تقدم هو أفضلُ مصدر لنا في تعرفِ الحالة العلمية في عصره وخاصة الحالة العلمية لبلدته حلب. فعندما يُترجم لشخص معين نرى أنّه يورد القصائد الطوال له في شتى فنون الشعر. كما تكثر في الكتاب المساجلات الشعرية والعلمية وبذلك أعطانا صورة صادقة من ثقافة عصره»[١].

ومن مدارس حلب التي ذكرها في تاريخه المدرسة البلاطية، والتي كان الشيخ أَبو بكر بن عبد الكريم إماماً لها، وكذلك مدرسة خسرو باشا، وذكر المدرسة السلطانية الواقفية تجاه قلعة حلب، والمدرسة الطرنطاوية[٢].

كذلك ذكر لنا كثيراً من العلوم والفنون التي كانت معروفة في عصره فقد ذكر في ترجمة أحمد بن محمد بن إبراهيمَ أنه أَخذ النحو والصرف والمنطق والكلام والأصول واشتغل في القراءات[٣]. كذلك ذكر أنَّ جده اشتغل بعلوم الصرف والنحو والعروض والمنطق[٤]. كذلك ذكر في ترجمة ابن العمادي أنّه أكبَّ على إفادة طالبي العربية والنحو والقراءات والفقة وأصوله والحديث، وعلوم التفسير[٥]. وقال في ترجمة إبراهيم ابن محمد بن علي: إنّه كان فاضلاً في القراءات، وقرأ لعاصم ونافع وأبي عمرو، وابن كثير المكي والبصري[٦]. وعندما ترجم لأحمد بن حمزة قال: كان معتنياً بالقراءات[٧] كما قال في ترجمة الشيخ الهندي: إنّه من العلماء الذين كانوا ملمّين بالصرفِ والنحو والعروض والفقه والأصول والمنطق. وكان من العارفين بالقراءات والحديث والتفسير

---

(١) نفسه ١/١/٣٥، ٥٧، ٨١، ٢٩٥ ـ ٣١٢، ٢/١/٢٩٢، ٢/١/٤٦٨ ـ ٤٧١.

(٢) نفسه ١/١/٩٣، ٣٧٢، ٢/١/٦١٤.

(٣) درالحبب ١/١/١١٢.

(٤) نفسه ١/١/٥١.

(٥) نفسه ١/١/٧٩.

(٦) نفسه ١/١/٧٠.

(٧) نفسه ١/١/١٣٨.

ولطيف الأشعار[١] . ومن العلماء الذين بَرزوا في مهارة الشعر، والمعرفة بالعروض والقافية، وطرق فنّ النحو ونوادر الشعراء، وأشعار العرب القدماء، حافظٌ الكثير من مقامات الحريري (هو جابر بن إبراهيم التنوخي)[٢] . وذكر لنا العلوم المطروقة في عصره فقال: من العلوم المطروقة أُصول الدين والمنطق والمعاني والبيان، والحساب والتجويد[٣]، ولم يغفل القُرّاء فقد ذكر لنا أنّ محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن الذهن كان من شيوخ القراء[٤]. ووضح لنا شغفَ الناس بالقرآن فقال: كان إبراهيم بن أبي الوفاء يتلو القرآن في الأسواق[٥] . ولم يغفل المحدثين في عصره فقال: كان الموفق أبو ذر وغيره وخطّابُ الدمشقي من المحدثين[٦]. ولم يقف عند ذكر العلماء، بل كان يفصل القول في بعض المسائل، كالمسائل النحوية ومنها نصبُ النكرة المقصودة إذا كانت موصوفة[٧]، كذلك وضح لنا عادة في عصره وهي الإجابة عن الشيء بالشعر فقال: سألني يومئذ أحدهم سؤالاً نحوياً، رمزتُ إلى جوابه في المجلس، ثم أوضحته في أبيات شعرية[٨] .

لم يقتصر تاريخه على ذكر العلوم الدينية والعربية، بل أرّخَ لنا ما وصل إليه عصره في العلوم الأخرى، فقال: كان إبراهيم بن يوسف مُغرماً بالكيمياء، وكان أحمدُ ابن حسان من العارفين في الكيمياء[٩]. كذلك قال في ترجمة جمال الدين: إنّه عني بالطب وأخذه من طبيب السلطان الغوري[١٠] .

(١) نفسه ١/١/١٥٣ .
(٢) نفسه ١/١/٤١٧ .
(٣) نفسه ٢/١/٥٠٨ ـ ٥٠٩ .
(٤) در الحبب ٢/١/٢٧٤ ـ ٢٧٥ .
(٥) نفسه ١/١/٤١ .
(٦) نفسه ١/١/٢٣ .
(٧) نفسه ١/١/٣٩١ .
(٨) نفسه ٢/١/١٤٣ ـ ١٤٤، ١٦٧ (مناقشات نحوية) .
(٩) نفسه ١/١/٤٥، ١٤٠ .
(١٠) نفسه ١/١/٤٥٩ .

وقد تناول صفات رجال العلم فقال في ترجمة إبراهيم بن إبراهيم بن أبي بكر: كان حريصاً على خدمة جماعة من العلماء بالمال واليد وكان معتنياً بجمع نفائس الكتب الحديثية والطبية، سمحاً بإعارتها. وعندما ترجم لإبراهيم بن والي بن نصر قال: اشترى كتباً بألفِ دينارٍ، سوى ما كتبه بخطه[1]. وعندما ذكر عبد الله ابن محمد بن يعقوب قال: كان له مدّةَ إقامته في حلب شغفٌ تام بجمع الكتب سمينها وغَثِّها، جديدها ورثِّها، حتى جمع منها بالجاه ببدل وبدونه ما يناهز تسعة آلاف مجلدٍ، وجعل فهرستها مجلداً مستقلاً، يذكر فيه الكتاب ومن ألّفه، ولم يعرف مؤلفي عدة من الكتب، فكتب أسماءها وفرقها على علماء حلب ليعَرِّفوه بأصحابها، وأحضرَ مُجَلِّدي حلب إلى داره لتجليدها، وكان مع أصالته فاضلاً، عارفاً باللسان العربي[2].

ولم يغفل ابن الحنبلي ما كانت عليه الترجمة في عصره فقال: ثم نُقلَ شيءٌ من كلام منطق الطير من التركية إلى العربية، وشيءٌ من الشعر الفارسيِّ إلى العربية[3]، ومن المساجد التي ذكرها مسجد النارنجه ومسجد زبيدة ومسجد العناتبه بحلب، وكانت هذه المساجد أماكن للعلم والعبادة[4]. ولم يقتصر ذكره للرجال فقط، فقد ذكر النساء وقال في ترجمة إحداهن: إنّها من اللائي برزن في الشعر والنثر وقراءة القرآن[5].

خلاصة القول أن كتابه «در الحبب» أعطانا صورة واضحة المعالم لما كانت عليه الحياة الثقافية والعلمية آنذاك.

---

(١) نفسه ١/١/٣١، ٣٦.

(٢) در الحبب ٢/١/٨٨٠ - ٨٨٢.

(٣) نفسه ٢/١/٥٥٠.

(٤) نفسه ١/١/٢٤، ٢٥، ٤٦.

(٥) نفسه ١/١/٤٠٣.

كلمة في ظاهرة اللحن[1]

اللحْنُ في اللغة له عدة معان وقد جمعها ابن بَري فقال: « للحن ستة معان: الخطأُ في الإعراب واللغةُ والغناءُ والفِطنةُ والتَّعْريضُ والمعنى. فاللحنُ الذي هو الخطأ في الإعراب يقال منه: لَحنَ في كلامه بفتح الحاء فهو لحّان ولحّانة، ويدل عليه قول مالِك بن أسماء.

منطِقٌ صائبٌ وتلحَنُ أحيا نًا وخيرُ الكلام ما كان لحْناً

واللَّحن الذي هو اللغة كقول عمر رضي الله عنه تعلموا الفرائضَ والسنَن واللحنَ كما تعلّمون القرآن. يريد بذلك اللغةَ، واللحنُ الذي هو الغناءُ وترجيع الصوت والتطريب شاهده قولُ يزيد بن النعمان:

لقد تركَتْ فؤادَك مستجَناً مطوقةٌ على فَنَنٍ تغنّى
يميلُ بها وتركَبُه بلحْنٍ إذا ما عنّ للمحزون أنّا

واللحنُ الذي هو الفِطنة يقال منه: لحنت لحْناً، ومنه قوله ﷺ لعلّ بعضكم أنْ يكونَ ألحنَ بحُجَّته. أي أفطن لحناً، وأحسن تصرفاً. واللحنُ الذي هو التعريضُ والإيماء قال القتّال الكلابي:

ولقد لَحَنْتُ لكم لِكَيْما تفهموا ووَحَيْتُ وَحْياً ليسَ بالْمُرتابِ

ومنه قولُه ﷺ وقد بعث قوماً ليخبروه خبر قريش: الحَنوا لي لحْناً أي أشيروا إِليَّ ولا تُفصحوا. ويقال: جعل كذا لحناً لحاجته إذا عرّض ولم يُصرح »[2].

إنّ ما يعنينا هنا هو اللحن بمعنى الخطأ في اللغة. قال ابنُ فارس « لحن هذه الكلمة لها بناءان ». أحدُهما يدُلُّ على إمالةِ الشيء عن جهته، ويدُلّ الآخر على

(١) الكلمة موجزة، لأن هناك الكثيرين الذي كتبوا في ذلك منهم: يوهان فك في كتابه « العربية » والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه « لحن العامة والتطور اللغوي والدكتور عبد العزيز مطر في كتابه « لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة » والدكتور محمد ضاري حمادي في كتابه « حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ».

(٢) اللسان (ل ح ن).

الفطنةِ والذكاءِ. فأمّا اللحْنُ بسكون الحاء فإمالةُ الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. والأصلُ الآخرُ اللحنُ وهي الفِطنة، وفي الحديث «لعلّ بعضَكم أنْ يكونَ ألحنَ من بعضٍ»[1].

نفهم من ذلك أنّ اللحن ـ الذي هو الخطأ اللغوي ـ «أصلُه العدولُ عن الصواب والمألوف، ولعل ذلك يكون المعنى الأول لهذا اللفظ ثم تحدّدت دلالة هذا المعنى العام فكانت له دلالة الخطأ في اللغة»[2].

إنَ هذا اللفظ القديم ـ اللحن ـ الذي يطلقه علماءُ النحو واللغة اصطلاحاً على الخطأ في اللغة إنّما اكتسبَ هذا المدلول نَتيجة لاتفاقٍ عرفي على تغيير معناه في وقت متأخر. إنّ المدلول الأصلي للفظ (لحن) هو مال، وتفسر المعاجم ذكر الشاهد: لحن إلى، بمعنى: مال إلى، ومن هنا تدلُّ مشتقات هذه «المادة على معانٍ تتميز بالإشارة إلى الميل والتحول على الهيئة المألوفة»[3].

لقد أصبح واضحاً أنّ استعمال اللحن في معنى الخطأ في اللغة قد نشأ متأخراً، لأنّ العرب لم تزل في جاهليتها وصدر إسلامها تَبْرَعُ في نطقها بالسجية، وتتكلم على السليقة، حتى فُتِحت المدائن ودُوِّنت الدواوين فاختلط العربي بالأعجمي، ودخلَ الدينَ أخلاطُ الأمم، وسواقطُ البلدان، فوقع الخللُ في الكلام، وبدأ اللحنُ في ألسنة العوام»[4].

لقد ظهر جلياً: أن سبب تأخر استعمال اللحن في معنى الخطأ في اللغة، يرجع إلى أنّ العرب لم يلتفتوا إلى ذلك إلا بعدَ اختلاطهم بغيرهم من الأعاجم، ونشوء طبقة العبيد والجواري لإدارة المنازل في بداية عصر الإسلام، وفي ذلك يقول أبو الطيب اللغوي «إنّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/٢٣٩.

(٢) لحن العامة (مطر) ١٩ ـ ٢٢.

(٣) العربية ٢٣٥ ـ ٢٣٧. لحن العامة (مطر) ٢٣ ـ ٢٨.

(٤) لحن العوام ٤.

النبي ﷺ »[1] ويضيفُك قائلاً: «أغلبُ الظن أنّه استُعملَ لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد الاختلاط بغيرهم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون»[2]. إنّ كثيراً من الأعاجم لم يستطع النطقَ الصحيح، مما أدى ذلك «إلى إدراك العربي معنى الخطأ اللغوي، والخلط في التعبير»[3].

لقد ذهب بعضهم إلى أنّ اللحنَ وُجدَ في البيئة العربية قبل الإسلام بفترة طويلة، لكن النماذجَ التي وصلت إلينا لم يكن عهدها بعيداً، «فأقدمها يرجع إلى عهدِ النبي ﷺ عندما أخطأ أعرابي فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»[4] لكن شيوع الخطأ في اللغة شيوعاً لافتاً للنظر حَدثَ عند انتشار الإسلام، وانضمام القومياتِ الآخرى إليه.

إنّ لحن العرب ظهر في الإعرابِ، وأما لحنُ الموالي، فقد كان في نطقِ الأصوات العربية، وفي ذلك قال أبو الطيب اللغوي «واعلم أنّ أوّل ما اختل من كلام العرب فأحوَجَ إلى التعلم والإعراب»[5]. كان العربي يستقبح اللحن الذي أصبح منتشراً بسبب ما ذكرناه من عوامل، فكان أنْ نشأ مبدأً تنقية اللغة العربية في أواخر القرن الأول الهجري»، ومن آثاره نشأةُ المبدأ المتزمِت: إطلاق لفظ اللحنِ على الخطِأ اللغوي»[6]، وابتدأ العلماء يرصدونَ هذه الظاهرة، ويسجلونَها لغرضِ معالجتها، وتَوالت مصنفاتهم بعد ذلك وتخصصت «فأصبحَ اللحنُ في الإعراب من نصيب النحويين، واللحنُ في بُنَيةِ الكلمة من نصيب الصرفيين، وكان اللحن في الأصوات من نصيب اللغويين»[7].

---

(١) لحن العامة (مطر) ٢٩.

(٢) العربية ٢٤٥.

(٣) العربية ٢٤٥.

(٤) الجواليقي وآثاره ٢٦١.

(٥) لحن العامة (مطر) ٣٠ ـ ٣١.

(٦) العربية ٢٤٦.

(٧) الجواليقي وآثاره ٢٦٢.

لقد ألف علماء كثيرون في لحن العامّة، أو ما يُسمّى بالخطأ اللغوي، وحاولوا إحصاء ما شاع من الأخطاء والبرهنة على ذلك الخطأ «بالرجوع إلى المادة التي جمعها اللغويُونَ الأَوائلُ من أفواه العرب»[1]، من هؤلاء العلماء ابن السكيت فقد ألّفَ كتابه «إصلاح المنطق» وابن قتيبة فقد ألّف كتاب «أدب الكاتب» والحريري فقد ألّفَ كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» وابن الجوزي فقد ألّف كتاب «تقويم اللسان» وابن الحنبلي الذي ألّف ثلاثة كتب في ذلك هي: ١ ـ بحرُ العوام فيما أصابَ فيه العوام ٢ ـ سهم الأَلحاظ في وهم الأَلفاظ ٣ ـ عقد الخلاص في نقد كلام الخواص.

(١) لحن العوام ٤.

القسم الأوّل

جهود ابن الحنبلي اللغويّة





البَابُ الأوّل

نَسَبُه - سِيرَته - آثَارُه

الفصل الأول، نسبه، سيرته.
الفصل الثاني: آثاره.





الفصل الأول

اسمه ونسبه

هو رضيُّ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيمَ بن يوسفَ بن عبدِ الرحمن بن الحسن الحلبيّ المشهور بابن الحنبليّ، القادريّ، التاذفيّ [1]، الحنفيّ، الرّبعيّ أصلاً، فهو من ربيعةَ كما أثبت ذلك في كتابه «الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة» ويكاد يذكر نسبه الربعيّ في معظم كتبه.

وقد عُرف «بابن الحنبليّ» نسبةً إلى مذهب آبائه وأجداده وهو المذهبُ الحنبلي، وقد تولّى جدّه عبد الرحمن قضاءَ المذهب الحنبلي، وكان المرءُ في ذلك العصر يُعرف بمذهبه، ولكنّ شهرته بالحنفي تدلُّ على عنايته بمذهب الإمام أبي حنيفةَ إلى جانب مذهب الإمام أحمدَ بن حنبل رحمهما الله.

وقد أشارت بعض المصادر إلى أنّ نسبته تنتهي إلى ابن الشحنّة أبي الوليد محمد ابن محمود بن الشحنة، الحلبيّ قاضي الحنفية المتوفّى سنة ٨١٥ هـ [2]. وقد ذكر هو ذلك في كتابه «عقد الخلاص في نقد كلام الخواص» فقال: «إنّ ابن الشحنة هو جدٌّ والدي لأمه» [3] وابن الشحنة صاحب التاريخ المعروف «بتاريخ ابن الشحنة» إن مؤلف «ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا» قدانفرد بتلقيبه بشمس الدين [4].

---

(١) تاذف: من أعمال حلب.

(٢) در الحبب ٧/١. بحر العوام ٩٥. نور الإنسان ١٤٣. الكواكب السائرة ٤٢/٣ ريحانة الألبا ١٦٩/١. شذرات الذهب ٣٦٥/٨. اعلام النبلاء ٢٤٨/٢ تاريخ آداب اللغة العربية ٣٢٣/٣. بروكلمان، القسم الثاني «ذيل» ٤٩٥. الأعلام ١٩٣/٦. معجم المؤلفين ٣٢٣/٧.

(٣) عقد الخلاص ١٩٦.

(٤) ريحانة الألبا ١٦٩.

ولادته ووفاته

ولدَ العلاّمةُ رضيُّ الدين محمد بن ابراهيمَ الحنبليّ الحنفيّ في سنة ٩٠٨ هـ. أما وفاتُه فكانت في حَلبَ أيضاً يوم الأربعاء ثالثَ عشر جمادى الأولى سنة ٩٧١ هـ. ودُفنَ بمقابر الصالحين بالقرب من قبر الشيخ الزاهد محمد الخاتوني، بين قبريهما عشرة أذرع، وورِدَ الخبر بموته إلى دمشق في آخر جمادى المذكور (١).

صفاته

إن ابن الحنبليّ عالم بصنوف العلم المعروفة في عصره، وواضحٌ ذلك من عناوين كتبه التي ألّفها، فقد جاءت بمختلف ألوان المعارف والفنون (٢). ولعل خيرَ ما قيل فيه على ما في ذلك من المبالغة في الحكم والتكلف في القول قولُ صاحب «ريحانة الألبا» في ترجمة ابن الحنبلي. فقد قال: والسماء والطارق، وما أدراك ما الطارقُ، هو في ميدان الفضل وحلب الشهباء سابق وأيُّ سابق، وعصره كان مسكَ ختامها، وسحر لياليها، وأَصيل أيامها، نُوّرت حدائقها بغوادي شمائله، وتحلّى مِعْصَمُ جيدِها بسِوار فضائله (كامل).

حيثُ التقى نفسُ الأقاحي والصّبا ... وترنمُ الحسناء والورقاء

وجرى النسيمُ يجرُّ فضلَ رِدائه ... متبختراً بحُلى من الخيلاء

نَشوانَ يعثرُ بالغصون لطافةً ... منه فيسقطُ في غدير الماء

درّس فيها وأفتى، وطَمى بحرُ فضائله فترك الحسّاد يضربون حتى، وله نظم كما انتظمت دراري الزهر. ونثرٌ كما نثرت الشمال على وجْنات الرياض لآلىءَ القَطر. وله تصانيفُ جمة تزّينت بها البلاد، وأمستْ تمائُمها منوطةً بأجياد الأَجواد، فهو نسيج وحده، آثاره في حُلل الفضل طراز مذهب، أسدٌ في مجادلة

---

(١) نور الإنسان ١٣٨. الكواكب السائرة ٣/٤٣. وفيها توفي في خامس جمادي. شذرات الذهب ٨/٣٦٦. إعلام النبلاء ٦/٦٠. الهدية ٢/٢٤٨. تاريخ آداب اللغة العربية (زيدان) ٣/٣٢٣. الأعلام ٦/١٩٣. معجم المؤلفين ٧/٢٢٣. فهرست الخزانة التيمورية ٣/٨١.

(٢) سيأتي تفصيلها في فصل «آثاره».

العلماء، لا يذكر عنده ثعلب. وله محاضراتٌ لو ذكرت للراغب لسعى لها راغباً، أو لسُحبان ظل لِذيلِ الخجل على وجه البسيطة ساحباً. فمها هَبّت به صَبا الأَسحار، وغردت به على كرسي الربى حمائم الأخبار قوله:

يلـومـونني في تـركِ ضمّ قـوامِـه ... ولا إذنَ للنُســـاكِ في الضم واللثم
نعـم بيننـا جنسيـــةُ الودِّ والصفــا ... ولكنني لم أَلِفهـــا علـــةَ الضم

وقوله:

يقولـون لي والشيـبُ عـاثَ بلحيتي ... عِناقُك عـذراء الحمـى غير جـائـز
أعـن نـارِ خـديها التي هـــيَ مُنيتي ... أميـــلُ وأستغني ببردِ العجـائـــز

وقوله:

قـوامُـك يـا بـدرَ النحـاةِ كـأنّـه ... قنا أو قوامُ السرو أو أَلِفُ الوصـل
وعينُك فاقـت كـلَّ عينٍ بكحلِهـا ... فما أنـت إلا زيـدُ مسألـة الكحـل

وقوله:

كنا سمعنـا بـأوصـافٍ كملـتَ بها ... فسرّنـا مـا سمعْنـاه وأحيـانـا
مـن قبـل رؤيتكـم نِلنـا محبتَكـم ... «والأذنُ تعشقُ قبلَ العينِ أحيانا[1]»

وله شعر كثير لكنه يجمع بين الجيد والرديء لأنّه من شعر العلماء، ولئن لم ينصفه صاحب الكواكب السائرة في ترجمته له، لقد وفاه الحقّ صاحب إعلام النبلاء عندما قال: «لعمري إنّه لم يوفه ما يستحقه من الترجمة بالنظر لما تبين لي من جلالة فضله، وغزارة علمه، وكثرة مؤلفاته، التي تدل على عظيم فضله، وإنّه كان في عصره عالم الشهباء بلا مدافع والمشار إليه فيها»[2].

الحقّ أنّ وصف الشهابي له ينطبق على شخصيته من غير شك، وحين تمرُّ على مؤلفاته ستجد شخصية متميزة بصفات علمية قلما تميز بها غيرهُ من علماء العربية وعندما انتقل إلى جوار ربه وأجاب داعي نحبه، وقامت عليه نواعي الحكم،

---

(١) ريحانة الألبا ١/١٦٩، ١٧٠ ـ ١٧١. العجز من البيت الأخير مقتبس من قول بشار بن برد.
(٢) إعلام النبلاء ٦/٦٠.

وانثلم جدُ القلم، كتب على قبره تلميذُه ـ أحمد بن الملا ـ وقد وصفه وصفاً أجاد فيه فقال:

قبرُ شيـــخ الإسلام مفتي البرايـــا الإمـــامِ الرضـــيّ ذي الآداب
حـــلّ في قبـــرِه فقلـــتُ عجيبـــاً بحرُ علم وأراهُ كـــفُّ تـــراب[1]

وقد حج سنة ٩٥٤ هـ ودخل دمشق[2] ثم عاد إلى بلدته حلب.

تصوفه

لقد ذكر بعضُ المترجمين[3] أنّ ابنَ الحنبلي اشتهر بالتصوف. وقال التنوخيّ محقق «بحر العوام»: لم نطلع على كتب التصوف التي قرأها على أشياخه، ولا على سيرته في التّحنثِ لنحكمَ على نوع تصوفه، ولعل ذلك التصوفَ كان تصوفَ تبرك ومجاراة لطريقة علماء عصره. فقد شرح حِكَمَ ابنِ عطاءِ الإسكندري وهي جمّة الشروح، وألّف «حور الخيام في رؤية خير الأنام في اليقظة والمنام» وكتب رسالة سمّاها «تلميظ الشهد لأهل الحل والعقد» شرح فيها واحداً وعشرين بيتاً كان قد نظمها على لسان شيخه في التسليك، وهو الشيخ عبد اللطيف الجامي الذي قال في ترجمته: وقد سألته في تلقين الذكر، فلقّنني إياه بالتكية الخسروية، وصافحني، وأجاز لي، ولله الحمد أَنْ أُلقن وأُصافح، وكتب لي دستورَ العمل، ولكن بالفارسية لاشتغاله عن التعريب بأهبةِ السفر، فاستأذنته في تعريبه نظماً ونثراً، فأذِن، فعرّبت وعرضت التعريب عليه فاستملحه، وصار الناس يكتبون منه نسخاً ولله المنة[4].

شيوخه وثقافته

إن مصادر ثقافته متعددة، «فالبدء» في البيت، فقد تثقفَ على يد والده،

---

(١) إعلام النبلاء ٦/٦٤.

(٢) الكواكب السائرة ٣/٣٢. شذرات الذهب ٨/٣٦٥.

(٣) ومنهم محمد راغب الطباخ مؤلف «أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء»

(٤) بحر العوام ٨٧.

وأخذ العلم عن مشايخ عصره وأعلام زمانه، ونَهلَ من مختلف العلوم والفنون. كان أَوّلُ أخذه علوم القرآن، فقد قرأ القرآن على الشيخ أحمد بن الحسين الباكزي[1]، وقال في ترجمة شيخه عبد الرحمن بن فخر النساء: «تفقهت أنا والحمد لله على شيخنا صاحب الترجمة، وسمعت عليه سَماع دارية جانباً من «شرح الشافية» للجاربردي، وجانباً من «شرح الكافية» للهندي بقراءة البرهان الصيرفي الأريحاوي، وقطعة من «صدر الشريعة بقراءة الشمس محمد بن طاس بَصْتي»[2]، وقال في ترجمة الشهاب أحمد الهندي الدلوي نزيل حلب: «وكنت أولَ من أخذ القراءة عليه فقرأت في «المطول» وحواشيه للشريف الجرجاني»[3]، وذكر في ترجمة محمد بن شعبان الديروطي أنه قرأ عليه بحلب سنة إحدى وأربعين وتسعمائة «شرح النخبة» «في علم ومصطلح الحديث» لمؤلفها الحافظ «ابن حجر العسقلاني»، وأذِن لي أن أُقرِئَه لمن شئت، وأَنْ أروي عنه «صحيح البخاري ومسلم» وما يجوز لي عنه وروايته بشرطه، وقرّظ لي على بعض مؤلفاتي، وقرأ «النزهة في الحساب» على الشيخ محمد الخناجريّ، والبلاغة على الشيخ موسى الرسولي نزيل حلب وقرأ متن «الجغميني» في علم الهيئة على ولي الدين بن الحسين الشرواني نزيل حلب أيضاً. قال: «وهو أولُ أُستاذٍ لي في هذا الفن».

وقال في ترجمة البرهان إبراهيم العمادي: أَخذت عنه عدة فنون إلى أن أَجاز لي جميع ما يجوز له، وعنه روايته إجازة مفصلة بخطه سنة ٩٤٨ هـ[4].

وقد تلقى الذكر عن عبد اللطيف الجاميّ نزيل حلب، وصافحه وأَجاز له أن يُلقنَ الذكر وأن يصافح.

لم تكن حلب ومشايخها مدرسته الوحيدة، فقد قصد دمشق، والتقى بعلمائها،

---

(١) در الحبب ١/١/١٣٧ (ترجمة له).

(٢) در الحبب ١/٢/٧٥٨.

(٣) نفسه ١/١/١٥٧.

(٤) إعلام النبلاء ٦/٥٩، ٦٠ - ٦١.

وانتفع هو من جملة منهم، كما انتفع به جماعة، وقد استوفى مشايخَه في تاريخه المسمى «در الحبب في تاريخ أعيان حلب».

إنّ ثقافته المتعددة المناهل جعلته مُلمّاً بكل معارف العصر من آداب وعلوم، وأَنْ يبرز في معظمها، فكان عمدةَ عصره، ومرجعَ طلبة العلم في حلب، ودمشق وسائر البلاد التي حل بها.

إنّ ما وضعه من مصنفات في الدراسات الشعرية والنقدية تعكس لنا بوضوح وجهات نظر الناقد العربي في القرن العاشر الهجري.

ولا شك أنّه قد برز في علوم عدة ومتنوعة من لغة ومنطق وفقه ورياضيات، والشاهد على ذلك مناظراته ومناقشاته التي كان قد عرضها في كتبه، كما يؤيد ذلك ما له من مؤلفات عديدة في كل علم وفن، فكان عَلماً فاضلاً، بل كان في عصره عالمَ حلب بلا مدافع.

تلاميذه

وكان ابن الحنبلي عالماً بارعاً فاضلاً انتفع به جماعة من الأفاضل، وقد أخذ عنه تلاميذ كُثر، ومن هؤلاء شيخ الإسلام محمود البليوني، وشيخ الإسلام بدمشق شمس الدين بن المنقار، والعلامة البارع المحقق سيدي أحمد بن المنلا ـ الملا ـ وهو تلميذه وقد كتب عنه الكثير من مؤلفاته، فقد لازمه لمدة عشرين عاماً. كذلك منهم محمد بن أبي اليُمن محمد، والشيخ شمس الدين الأَسدي، ومحمد بن مسعود ابن محمد، ومن تلاميذه شيخ الإسلام القاضي محب الدين، الذي اجتمع به وأَخذ عنه.

إنّ ابن الحنبليّ فيما يبدو كان لا يجيد حفظَ القرآن الكريم غيباً، فقد كان إذا عرض له آية يستشهدُ بها في تصانيفه جاء إلى تلميذه الشيخ البليوني ـ وكان يحفظ القرآن العظيم ـ في محل درسه بمدرسته في حلب، ويسأله عن الآية فيكتبها من حفظه [1].

---

(١) در الحبب ١/١/٨. نور الإنسان ١٣٨. الكواكب السائرة ٣/٤٢. ريحانة الألبا ١/١٦٩.=

إنّ تلاميذه أصبحوا من مشهوري عصرهم في العلم والفضل يقصدهم الناس، وقد ترجم لأكثرهم في تاريخه [1].



= شذرات الذهب ٨/٣٦٥ . إعلام النبلاء ٦/٥٩ . معجم المؤلفين ٧/٢٢٣ .

(١) ينظر تاريخ «در الحبب».



الفصل الثاني

آثاره

لابن الحنبلي باع طويل في التأليف. فقد ألّف في علوم كثيرة، وكتب في فنون عديدة، وشرح وناظر. وهو الذي قال فيه صاحب «شذرات الذهب» كان إماماً بارعاً مفنناً مسنداً، وله مؤلفات في عدة فنون[1]. وقال جرجي زيدان. «لقد ألفّ في العلوم المختلفة، وفي جملتها الطب والرياضيات فضلاً عن اللغة والشعر والتاريخ»[2]. وقال عز الدين التنوخي: «إنّ مؤلفاته لم تقتصر على علوم الدين والأدب واللغة، فقد حمله شغفه بالعلم على درس كثير من العلوم الطبيعية والرياضية والتأليف فيها»[3] وقال الزركليّ: «إنّ له ما يزيد على خمسين مصَنفاً من كتاب أو رسالة أوردّ»[4]. إنَّ ثبت آثاره ومؤلفاته الذي سنذكره يدل دلالة واضحة على اتساع دائرة معارفه، وثقافته الواسعة اللّتين مكنتاه من الخوض في معظم علوم عصره - القرن العاشر الهجري - وسَبر غورها، والتأليف فيها.

ومن تصانيفه مرتبة حسب الحروف الهجائية:

١ - الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة[5]: منه نسخة في تركيا، وقد حصل عليها الدكتور أحمد الربيعي وهو يحققها الآن. في هذا المؤلف يثبتُ أَنّ نسبه من ربيعة، وذكره هو في كتابه «نور الإنسان» وذكره في كتابيه «عقد الخلاص»

---

(١) شذرات الذهب ٨/٣٦٥.

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية زيدان ٣/٣٢٣.

(٣) محقق كتاب بحر العوام، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٥/٨٨.

(٤) الأعلام ٦/١٩٣.

(٥) كشف الظنون ١/٩.

و« ظل العريش ».

٢ ـ إحكام الإشعار بأحكام الأشعار [١]: هذا الكتاب رسالة في الشعر كما هو واضح من العنوان.

٣ ـ إخبار المستفيد بأخبار خالد بن الوليد [٢]: قال رضيّ الدين بن الحنبلي في كتابه « در الحبب » عندما ترجم لمحمد بن أحمد بن محمد المشهور « بملا شاه »: « كان يقول: إنّ له نسبة إلى سيف الله خالد بن الوليد المخزومي ـ رضي الله عنه ـ فكتبت له رسالة في مناقبه متعرضاً فيها لذكره، وقدمتها إليه فاستحسنها وسميتها « إخبارَ المستفيد بأخبار خالد بن الوليد » وتعرضت فيها لذكر من انتسب إليه رضي الله عنه [٣].

٤ ـ « إعانة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض » [٤]: وقد يرد باسم « إغاثة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض » وقد ذكره صاحب « إيضاح المكنون » مصحَّفاً باسم « إعانة العارض في تصحيح واقعات الفرائض » ونسبه إلى ابن الحنبلي خطأ. والصحيح هو ما ذكره ابن الحنبلي في كتابه « در الحبب » عندما ترجم للقاضي فضيل بن مفتي المملكة الرومية حيث قال: في سنة تسع وستين وتسع مائة دخل حلب وزارنا بمنزلنا ووهبنا رسالة في الفرائض سماها « إعانة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض) وقال فيها بعصوبة الأب من مسألتي زوج وأبوين وزوجة وأبوين، فأنشدته بشأنها:

رســالــةُ المولى فضيــلٍ سَمَـت ... فضلاً لـدى حـذّاق أهـل الزمـان
خَلَـت عـن الإخلال رأسـاً وعـن ... طــريقــةِ الإملال حــال البيــان

---

(١) در الحبب ١/١٠. بحر العوام ٨٩. نور الإنسان ١٤٢. كشف الظنون ١/١٨ إعلام النبلاء ٦/٦٥. الهدية ٢/٢٤٨.

(٢) در الحبب ١/١/١٠. نور الإنسان ١٤٢. الهدية ٢/٢٤٨. إيضاح المكنون ١/٤٦.

(٣) در الحبب ٢/١/١٩٥.

(٤) در الحبب ١/١/١٠. نور الإنسان ١٤٣. الهدية ٢/٢٤٨. إيضاح المكنون ١/٤٢٥.

(إعانة الفارض) قد سُمِّيت ولاعتدالٍ هي عندي عَوانَ[1]

٥ - «أنموذج العلوم لذوي البصائر والفهوم»[2].

٦ - «أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك»[3]: وهذا الكتاب في الأصول وهو حاشية مطبوعة في القسطنطينية مع حاشيتي الرهاوي وزيرك زاده على الشرح المذكور يوجد منها نسخة خطية في الأحمدية في حلب، ونسخة أخرى في الخالدية في القدس،[4] وقد ذكرها في كتابه «در الحبب»[5].

٧ - «بحر العوام فيما أصاب فيه العوام»: ألف ابن الحنبلي هذا الكتاب ليرد على أوهام من ألّف في لحن العامة من الذين سبقوه حين عدّوا بعض الألفاظ والكلمات لحناً، وهي صواب، أو لغة من لغات العرب، ومن بين هؤلاء المؤلفين الحريري وابن قتيبة، فقد يتردد اسم هذين المؤلفين في كتاب «بحر العوام فيما أصاب فيه العوام» وقد اعتمد ابن الحنبلي في ردّه على الحريري على كتاب ابن بري «الرد على الحريري في درة الغواص» وكتاب ابن منظور «تهذيب الخواص من درة الغوّاص» إنّ هذا الكتاب «بحر العوام» محقق ومطبوع. حققه عز الدين التنوخي: ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٣٧ في المجلد الخامس عشر (ص ٨٥ - ١٣٩) والسادس عشر (ص ١٦٥ - ٢١٥) وقد بدأ التنوخيّ بمقدمة بدأها بترجمة للمؤلف، وختمها بوصفٍ لمخطوطة الكتاب. قال التنوخي: «ولقائل أنْ يقول: إنّ المصنف ليقوي برسالته هذه الضعيف، ولا يداوي المريض، أو يقوّم المعوج من لغة العامة وكان

---

(١) در الحبب ٢/١/١٩.

(٢) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١/١/١٠. نور الإنسان ١٤٢. كشف الظنون ١/١٨٤. إعلام النبلاء ٦/٦٥. الهدية ٢/٢٤٨ معجم المؤلفين ٧/٢٢٣.

(٣) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١١. نور الإنسان ١٤٣. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٤) بحر العوام ٩٢.

(٥) در الحبب ٢/١/٣٨٧.

هذا يردُ لو أنَّه لم ينص على درجات اللهجات، فيبين القوي والأقوى والضعيف واللغية، وبذلك يتمكن دارس الكتاب من معرفة مراتب الخطأ والصواب في لغة الشام. يستشهد المؤلف على صحة ما يبينه بأقوال أئمة اللغة والنحو، كابي عمرو بن العلاء، ويونس، وسيبويه، وابن هشام، وابن بري وغيرهم.

إن من فوائد هذا الكتاب إطلاعَنا على لهجة بلاد الشام الشمالية في القرن العاشر الهجري، وكثير منها لا يزال دائراً على الألسنة إلى يوم الناس هذا في حلب ودمشق وقراهما، وبعضها في فلسطين[1].

قال المؤلف مبينا سبب التأليف: «قد عنّ لي الآن أن أضعَ تأليفاً هو نفسه درة غوّاص مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أنَّه من أغلاط العوام، وليس في شيء من الغلط، ولا هو في نفس الأمر من ذلك النمط. إنّ الذي حملني على التأليف فرطُ الحمية والغضب، وتوفر العصبية لهذا الجيل من العرب.. واللهَ أسأل، أنْ يصونني عن الخلل والزلل، في حالتي القول والعمل»[2].

إن المؤلف لا يصحح كلام العامة اعتباطاً، بل يعتمد في ذلك على أقوال العلماء كما أسلفنا، وهو عارف باللهجات العربية القديمة يُرْجعُ إليها الكثير من كلام العامة فهو يُصحح (عطشانه) ٩٨/ لأنها لغة بني أسد، ويصحح كسر حرف المضارعة «يشرب ويطرب» ٩٩/ لأنها لغة تميم، إلى غير ذلك من الألفاظ، وتناول المؤلف (٢٢٠) عشرين ومئتي قول[3].

٨ - «تأهيل من خطب في ترتيب الصحابة في الخطب»[4]: قال ابن الحنبلي في سبب تأليف هذه الرسالة: «أمر الزين الأرمنازي خطيب الجامع الأعظم بحلب بذكر الحسن والحسين - رضي الله عنهما - في الخطبة قبل ذكر الستة الباقية

---

(١) بحر العوام ٩٣ - ٩٤. لحن العامة والتطور اللغوي ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) بحر العوام ٩٥ - ٩٦.

(٣) ينظر لحن العامة والتطور اللغوي ٢٩٧.

(٤) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١١/١/١. نور الإنسان ١٤٣. إعلام النبلاء ٦٧/٦.

من العشرة... فاضطرب الناس لما أحدثه، فكان ذلك هو السبب في أنْ ألفنا الرسالة التي سميناها «تأهيل من خطب في ترتيب الصحابة في الخطب»[1].

٩ - «تحفة الفاضل في صناعة الفاضل في الإنشاء»[2]: ويرد باسم «تحفة الأفاضل». وهذا الكتاب رسالة بخطه. منه نسخة بخطة في المكتبة الحلوية بحلب.

١٠ - «تذكرة من نسي في الوسط الهندسي»[3]: منه نسخة في المجلس البلدي بالاسكندرية ذات رقم ٨٩. وقد ذكره هو في كتابه «در الحبب»[4].

١١ - «تروية الظامي في تبرئة الجامي»[5]: هذا الكتاب رسالة في الرد على روح الله القزويني في تشنيعه على عبد اللطيف الجامي شيخ ابن الحنبلي.

١٢ - «التعريف على تغليط التطريف في شرح التصريف لابن هلال»[6]: وهو حاشية على حاشية محمد بن العرضي المعروف بابن هلال. والتطريف هو عنوان حاشية ابن هلال في علم التصريف. وقد ذكرها ابن الحنبلي في كتابه «در الحبب»[7] باسم «التعريف بغلط التطريف».

١٣ - «تعليقة على تفسير البيضاوي»[8].

---

(١) در الحبب ٢/١/١٤ - ١٥.

(٢) بحر العوام ٩١. در الحبب ١/١/١١. نور الإنسان ١٤٣. إعلام النبلاء ٦/٦٧ بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٣) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١/١/١١. نور الإنسان ١٤٣. إعلام النبلاء ٦/٦٥ الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣.

(٤) در الحبب ٢/١/٤١٩.

(٥) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١/١/١١. نور الإنسان ١٤٣. اعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣.

(٦) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٣. كشف الظنون ٢/ ١١٣٩ إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٧) درالحبب ٢/١/٢٤٥.

(٨) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٣. كشف الظنون ٢/ ١١٣٩ إعلام النبلاء ٦/٦٦.

١٤ ـ « تلميظ الشهد لأهل الحل والعقد »[١] : وقد يرد باسم « تلحيظ الشهد لأهل الحل والعقد » وهو شرح على (٢١) بيتاً نظمها المؤلف على لسان شيخه عبد اللطيف الجامي.

١٥ ـ « جنيات الحُسّاب في علم الحساب »[٢].

١٦ ـ « الجواري المنشآت في الجواري المنسآت »[٣]: وقد يرد باسم « الجواري المنسآت في الجواري المنشآت » وهو رسالة ضمن مجموعة من الرسائل ألفها برسم السلطان سليمان.

١٧ ـ « حاشية على شرح الأب في الأصول »[٤]: وقد ورد باسم « شرح اللّب على شرح لبّ اللباب » تحفة الطلاب لزكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٨ هـ. وهو في الفقه. نسخة منه في الأوقاف العامة ذات رقم ٢٦٠٢.

١٨ ـ « حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة »[٥] وهي في الفقه الحنفي وقد ورد اسمها « حاشية على وقاية الرواية في مسائل الهداية » في فروع الفقه الحنفي.

١٩ ـ « حدائق أَحداق الأزهار ومصابيح أَنوار الأنوار »[٦]: منه نسخة في

---

(١) بحر العلوم ٩٠ در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٣. كشف الظنون ١١٣٩/٢ إعلام النبلاء ٦٥/٦. الهدية ٢٤٨/٢.

(٢) نور الإنسان ١٤٤.

(٣) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٤. إعلام النبلاء ٦٧/٦. الهدية ٢٤٨/٢.

(٤) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٤. إعلام النبلاء ٦٧/٦. فهرست الاوقاف العامة ٦١/٢.

(٥) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٤. إعلام النبلاء ٦٧/٦. الهدية ٢٤٨/٢. معجم المؤلفين ٢٢٣/٧.

(٦) بحر العوام ٨٩. در الحبب ٦٥/٦. الهدية ٢٤٨/٢. بروكلمان ٤٩٦/٢. الأعلام ١٩٣/٦. مجلة المورد م ٢٢٧/٢ لسنة ١٩٧٦.

جامعة كبردج ذات رقم ٢٣٩ ق.ق. يتألف الكتاب من عشرة فصول، ويعالج عشرة فنون مختلفة.

٢٠ - «الحدائق الإنسية في كشف الحقائق الأندلسية في العروض»[(١)] وهو كتاب فيه شرح محسن القيصري للرسالة المختصرة في العروض المسماة بالأندلسية لأبي الجيش الأنصاري هذب فيه بعض ما ذكره الشارح وأضاف ما وفّقَ إلى جمعه من كتب العروضيين، وزاد ونقّص وعمّ وخّصص ويقع في ٧٠ ورقة متعددة الألوان. منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية ذات رقم (٧١٨٢)، وله مصور في مكتبة الحكيم العامة عن دار الكتب الظاهرية، ونسخة أخرى في المكتبة الأحمدية في تونس في باب عروض ذات رقم (٤٤٥٢)، ونسخة أخرى في مكتبة المجلس البلدي في الاسكندرية.

٢١ - «حل عيون الفحل في حل مسألة الكحل»[(٢)]: وورد باسم «كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل» وهو رسالة مفصلة في النحو.

٢٢ - «حوراء الخيام وعذراء ذوي الهيام في رؤية خير الأنام في اليقظة والمنام»[(٣)]: ويرد باسم «حور الخيام...».

٢٣ - «الحياض المترعة في وفق الأربعين في الأربعة»[(٤)].

٢٤ - «در الحبب في تاريخ أعيان حلب»: لقد حقق هذا الكتاب محمود

---

(١) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١/١/١٢. نور الإنسان ١٤٤. كشف الظنون ٢/١١٣٢. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣. فهرست مخطوطات الظاهرية ٣٩٨. فهرست الحكيم العامة ٢/١٨٤ - ١٨٥. فهرست الأحمدية ٢١٦.

(٢) بحر العوام ٩١. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٤: ١٤٨. كشف الظنون ١/٦٨٧. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٣) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٣. قال محقق نور الإنسان إن (حوراء الخيام) مخطوط ولم يرشدنا إلى مكانه. كشف الظنون ١/٦٩٤. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٤) نور الإنسان ١٤٥. إيضاح المكنون ١/٤٢٥.

أحمد الفاخوري ويحيى زكي عباره وصدر في دمشق عام ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م وفيه ثلاث وثلاثون وستمائة ترجمة، وقد انتقده الغزي، وقال عنه في خطبة كتابه «الكواكب السائرة»:

«ثم إني وقفت على تاريخ العلامة الحنبلي المسمى «در الحبب في تاريخ حلب» وهو كتاب في مجلد ضخم مشتمل على الغث والسمين والتافه والثمين»، وقد رد صاحب «إعلام النبلاء» على الغزي منتصراً للحنبلي حيث قال:[١] «إن التاريخ لم يخل من شيء من ذلك لكن لا بالمقدار الذي ذكره الغزي رحمه الله، فإنّه قد جاوز الحد وارتكب شطط المبالغة في الأثر. إنّ الكثير من هذه التراجم هي من الأهمية بمكان خصوصا في هذا العصر الذي توجهت فيه الرغبات لمعرفة أرباب الصناعات والمثقفين فيها».

لقد صدر الكتاب بجزأين وكل جزء يقع في قسمين، ولم يصل إلينا القسم الثاني من الجزء الثاني. والكتاب يعد من المصادر المهمة في دراسة أحوال عصر المؤلف. وعده صاحب الكشف من المصادر التي اعتمد عليها في كتابه.

٢٥ - «الدرر الساطعة في الأدوية القاطعة»[٢]: وهو في الطب والصيدلة. ذكر التنوخي محقق (بحر العوام) له نسختين خطيتين إحداهما في برلين والثانية في المتحف البريطاني.

٢٦ - «ديوان شعر»[٣] وقد جمعه تلميذه الشيخ أحمد بن الملا «المنلا» وقد نظَمَ الحنبلي الشعر، إلا أنّ شعره ليس بجيد، لأنّه شعر علماء. مخطوط؛ نسخة منه

---

(١) إعلام النبلاء ٦/٦٤.

(٢) بحر العوام ٩٣. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٥. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. إيضاح المكنون ١/٤٦٦. تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٣٢٣. الأعلام ٦/١٩٣. معجم المؤلفين ٧/٢٢٣.

(٣) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٥. الكواكب السائرة ٣/٤٣. كشف الظنون ١/٧٦٥. شذرات الذهب ٨/٣٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨. تاريخ آداب العربية ٣/٣٢٣. الأعلام ٦/١٩٣.

في دار الكتب المصرية ـ ولعلها نسخة السلطانية ـ وهي ضمن مجموع ذي رقم (٨٥).

٢٧ ـ « ذخيرة المهات في القول بتلقين مِن مات »[١] : وهو رسالة يعالج فيها موضوع تلقين الميت معتمداً على ما ورد من الأحاديث والمأثور.

٢٨ ـ « ربط الشوارد في حل الشواهد »[٢]. وهو شرح شواهد شرح السعد التفتازاني على العزي في الصرف والنحو، منه نسخة بخطه في المكتبة الحلوية، ونسخة أخرى في اليسوعية في بيروت، وقد ورد بأنّه حاشية على شرح تصريف العزي للتفتازاني.

٢٩ ـ« رسالة تشتمل على جملة ما يهواه السامع لقصد تشنيف المسامع »[٣] نسخة مخطوطة منها في المكتبة السلطانية بمصر ضمن مجموع ذي رقم ٨٥.

٣٠ ـ « رسالة في عشرين بحثاً في عشرين علماً »[٤]: ألَّفها برسم السلطان سليمان..

٣١ ـ « رفع الحجاب عن قواعد الحساب »[٥]: وهو شرح النزهة في الحساب. والنزهة كتاب لابن الهائم واسمه الكامل «النزهة في مختصر المرشدة» وهو مخطوط. منه نسخة في الأحمدية بحلب وأخرى في بيت سلطان حلب.

---

(١) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٥. كشف الظنون ١/٨٢٤. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٢) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٤. الكواكب السائرة ٣/٤٢. كشف الظنون ١/٨٣٢. شذرات الذهب ٨/٣٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٦ الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣. معجم المؤلفين ٧/٢٢٣.

(٣) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٥٠. إعلام النبلاء ٦/٦٧.

(٤) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١٣١. نور الإنسان ١٥٠. إعلام النبلاء ٦/٦٧.

(٥) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٣. نور الإنسان ١٤٦. الكواكب السائرة ٣/٤٢. كشف الظنون ١/٩١٠. شذرات الذهب ٨/٣٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٦ الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣.

٣٢ ـ « الروائع العودية في المدائح السعودية »[1] : منه نسخة في السلطانية في مصر ضمن مجموع ذي رقم (٨٥).

٣٣ ـ « روضة الأفراح على السراجية »[2] : وقد يرد بـ « روضة الأرواح » : وهو كتاب في الفرائض. مخطوط نسخة منه؛ في المكتبة العمومية في الآستانة.

٣٤ ـ « زبالة السراج على رسالة السراج في الفرائض »[3] : وهي حاشية على فرائض السجاوندي. منه نسخة بخطه في المكتبة الحلوية، ويرد أحياناً باسم « ذبالة السراج ».. « وأعتقد أنَّ الإسم الثاني للحاشية هو الأرجح.

٣٥ ـ « الزُبد والضَرب في تاريخ حلب »[4] : وهو مختصر تاريخ ابن العديم مع ذيل إلى سنة ٩٥١ هـ. منه نسخة في بطرسبورغ والمتحف البريطاني وإكسفورد. وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني في تاريخ مدينة حلب.

٣٦ ـ « سهام الألحاظ في وهم الألفاظ »[5] : وقد يرد باسم « سهل الألحاظ في وهم الألفاظ » ويرد أيضاً بـ « سهم الألحاظ ».. « يقول الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه « لحن العامة والتطور اللغوي » : « وهذا الكتاب أيضاً ذيل على « درة الغوّاص » للحريري وهو كتاب صغير لا يزال مخطوطاً بمكتبة شهيد علي بإسطانبول في مجموع ذي رقم (٢٧٤٦/٨). وهو عبادة عن عشر ورقات ويعالج فيه أكثر من خمسين ومائة كلمة. يعتمد المؤلف في معظمها على « أدب الكاتب »

---

(١) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١٤/١/١. نور الإنسان ١٤٦. إعلام النبلاء ٦٧/٦. هدية العارفين ٢٤٨/٢. بروكلمان ٤٩٦/٢.

(٢) بحر العوام ٩٣. در الحبب ١٣/١/١. نور الإنسان ١٤٦. إعلام النبلاء ٦٧/٦. بروكلمان ٤٩٦/٢. الأعلام ١٩٣/٦.

(٣) بحر العوام ٩١. در الحبب ١٤/١/١. نور الإنسان ١٤٦. كشف الظنون ١٢٤٨/٢. إعلام النبلاء ٦٦/٦. الهدية ٢٤٨/٢.

(٤) بحر العوام ٨٩. در الحبب ١٤/١/١. نور الإنسان ١٤٦. كشف الظنون ٩٤٩/٢. إعلام النبلاء ٦٥/٦. الهدية ٢٤٨/٢. تاريخ آداب العربية ٣٢٣/٣. الأعلام ١٩٣/٦.

(٥) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١٤/١/١. نور الإنسان ١٤٦. إعلام النبلاء ٦٦/٦. الهدية ٢٤٨/٢.

لابن قتيبة و« الصحاح » للجوهري و« الفاخر » للمفضل بن سلمة و« القاموس المحيط » للفيروزابادي[1]. في صفحة العنوان « سهم الألحاظ في وهم الألفاظ » يبدأ الكتاب بمقدمة ثم يتبعها: لَمّا طَمحَ نظرُ من تأدّب إلى كتاب « درة الغواص » أحببت أنْ أذيله.. فشمرت الذيل، ووضعت بإذن الله تعالى هذا الذيل تذكرة لإخواني.. وسميته « سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ».

٣٧ - « الشراب النيلي في ولاية الجيلي »[2]: وهو في التصوف والطرائق المشيخية.

٣٨ - « شرح إيساغوجي في المنطق »[3]: وهو على تصوراته. وقد يكون في الحِكَمِ العطائية.

٣٩ - « شرح حِكَمِ ابن عطاء الإسكندري الفيلسوف الحكيم »[4].

٤٠ - « شرح اللباب »[5]: وهو حاشية على لباب العقد في فقه الشافعية سماها « شرح اللباب » والحاشية هذه على « شرح تحرير تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب » للإمام القاضي زكريا الأنصاري المتوفى (٩٢٦ هـ).

٤١ - « شرح المقلتين في حكم القلتين »[6]: ويرد باسم « شرح المقلتين في

---

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ٢٩٨.

(٢) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٣. كشف الظنون ٢/١٠٣٠. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٣) بحر العوام ٩٣. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٧. إعلام النبلاء ٦/٦٧.

(٤) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٧. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٥) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/ ١٥. نور الإنسان ١٤٤. كشف الظنون ٢/١٥٤٢. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨.

(٦) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٤. نور الإنسان ١٤٧. الكواكب السائرة ٣/٤٢. كشف الظنون ٢/١٠٤٣. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨. فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ١/٤٦٠.

مسح القلتين » وورد في كتابه « در الحبب »[1] باسم « سرح المقلتين في حكم القلتين ». وهو في الفقه وقد رتبه على مقدمة وفصلين وخاتمة. نسخة منه في دار الكتب المصرية ذات رقم (٢٢٧٦٣ ب).

٤٢ - « شرح نزهة النظار في صناعة الغيار لابن الهائم »[2]: وهو في الكيمياء.

٤٣ - « شرح نوابغ الكلم »[3]: وهذا الكتاب شرح لنوابغ الكلم للزمخشري وقد سماه « سوابغ النوابغ » وشرحه سعيد بن محمد الخادمي شارح قصيدة البردة وهو مخطوط في مكتبة أحمد عبيد، ونسخة منه في دار الكتب المصرية ذات رقم (١٤٠٩٥ ز). ونسخة أخرى في مكتبة جستر بيتي في دبلن، وتاريخها سنة (١٠٠١ هـ) وهذه النسخة ذات رقم (٣٦٥٤) وتقع في (١٣٣) ورقة.

٤٤ - « شقائق الأكم بدقائق الحكم »[4].

٤٥ - « ظل العريش في مَنع حِل البنج والحشيش »[5] وهو في الفقه.

٤٦ - « عدة الحاسب وعمدة المحاسب »[6]: وهو شرح على نزهة الحساب لابن الهائم. والكتاب لا يزال مخطوطاً. نسخة منه في دار الكتب المصرية ذات رقم (٤٣٠١ ك). وأعتقد أنَّه هو نفس الكتاب المسمى (رفع الحجاب عن قواعد الحساب).

---

(١) در الحبب ٢/١/١٧٧.

(٢) نور الإنسان ١٤٧. إيضاح المكنون ٢/٦٤٣.

(٣) در الحبب ١/١/١٤. نور الإنسان ١٤٦. إيضاح المكنون ٢/٦٧٩. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣. المورد م ٢/ ٧٣ لسنة ١٩٨٠.

(٤) در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٧. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣.

(٥) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٧. كشف الظنون ١/٨٥١. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٦) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٧. كشف الظنون ٢/١١٢٩. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ٢/١٢٣.

٤٧ ـ « العرف الوردي في نصرة الشيخ الهندي »[١] : وهو رد على رسالة عبد اللطيف المشهدي في رده على الشيخ شهاب الدين أحمد الهندي في تأليفه على قوله تعالى : ﴿ فَسُحقاً لأصْحابِ السَّعِير ﴾ .

٤٨ ـ « عقد الخلاص في نقد كلام الخواص » وهو رد على درة الغوّاص للحريري . لقد خطّأ ابن الحنبلي صاحبَ الدرة في بعض ما جاء وذلك في مؤلف مفقود سماه « الدر الملتقط في تبين الغلط » ثم أَراد أنْ يفصل القول في ذلك ويضم إليه ما وافق فيه الحريري فألّف (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص » والكتاب مخطوط سنقوم بتحقيقه إنْ شاء الله وسنفصل فيه القول في مقدمة التحقيق .

٤٩ ـ « الفتح الجلي على شرح المصباح لسيدي علي »[٢] .

٥٠ ـ « فتح العين عن الاسم غير أوعين »[٣] . وهذا الكتاب رسالة مسمّاة بفتح العين عن الاسم غير أوعين ذكرها المحبّي في خلاصة الأثر قال : قَدِم علي الغزي حلب تاجراً سنة (٩٦٠ هـ) وسألَ شيخنا ابن الحنبلي عن مسألة أنَّ الاسم غير المسمى أو عينه فكتب شيخنا في ذلك رسالته المذكورة[٤] .

٥١ ـ « فرع الأثيث في الحديث »[٥] : ويرد باسم « الفرع الأثيث » .

٥٢ ـ « الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية »[٦] : وقد يرد باسم « الفوائد السمّية في علم التجويد » وهو شرح مفصل في علم التجويد . مخطوط منه أربع نسخ في المكتبة الأزهرية وجميعها فيها تلويث .

---

(١) بحر العوام ٩٠ . در الحبب ١/١/١٥ . نور الإنسان ١٤٨ . كشف الظنون ٢/١١٣٢ . إعلام النبلاء ٦/٦٦ . الهدية ٢/٢٤٨ .

(٢) درر الحبب ١/١/١٦ . نور الإنسان ١٤٨ . الهدية ٢/٢٤٨ .

(٣) بحر العوام ٨٩ . در الحبب ١/١/١٥ . نور الإنسان ١٤٨ .إعلام النبلاء ٦/٦٥ .

(٤) إعلام النبلاء ٦/٦٥ .

(٥) بحر العوام ٩١ . در الحبب ١/١/١٦ . نور الإنسان ١٤٨ . كشف الظنون ٢/١٢٥٥ . إعلام النبلاء ٦/٦٦ . الهدية ٢/٢٤٨ .

(٦) بحر العوام ٩١ . در الحبب ١/١//١٦ . نور الإنسان ١٤٨ . كشف الظنون ٢/١٧٩٩ . إعلام النبلاء ٦/٦٧ . الهدية ٢/٢٤٨ . الأعلام ٦/١٩٣ . فهرست المكتبة الأزهرية ١/١٠١ .

١ ـ نسخة في (١٠٩) ورقة في حجم الربع ذات رقم (٩٠/٥٨٢٠).

٢ ـ نسخة في (٧٩) ورقة في حجم الربع ذات رقم (٩٨/٧٣٨٧).

٣ ـ نسخة في (٩٠) ورقة في حجم الثمن ذات رقم(١١٥٤حليم ٣٢٨٤٣).

٤ ـ نسخة في (٦٢) ورقة في حجم الربع ذات رقم (٣٤٩ أمالي ١٨١٣٩).

٥٣ ـ « قر العيـن إلى كنز العين في المعمى »[١]: ويرد باسم « غمز العين إلى كنز العين » ولعله شرح لكتابه في الأحاجي والمعمّى.

٥٤ ـ « قفو الأثر في صفو علم الأثر »[٢] وهو رسالة مطبوعة في مصطلح الحديث، ولم أعثر عليها.

٥٥ ـ « القول القاسم للقاسمي قاسم »[٣]: ويـرد باسم « القول القاسم للقاسمي قاسم ».

٥٦ ـ « الكنز المظهر في استخراج المضمر »[٤].

٥٧ ـ « كنز من حاجى وعمَّى في الأحاجي والمعمّى »[٥]: وقد شرحه وسماه « غمز العين إلى كنز العين » منه نسخة في بيت مرعي باشا في حلب ويقع الكتاب في ثلاث كراريس ونسخة أخرى منه في بترسبورغ. وقد ذكره في كتابه « در الحبب »[٦] وقال: « وفي الأحاجي رسالتي المسماة بـ « كنز من حاجى وعمّى في

---

(١) در الحبب ١/١/١٥. نور الإنسان ١٤٨. الهدية ٢/٢٤٨.

(٢) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٨. إعلام النبلاء ٦/٦٧. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣. فهرست الخزانة التيمورية ٢/٢٧. فهرست المكتبة الأزهرية ١/٣٣٧.

(٣) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٨. ذيل كشف الظنون ٢/٢٥٠. وورد بلفظ: القول القاصم للقاسي قاسم شذرات الذهب ٨/٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٣/٣٤٨.

(٤) بحر العوام ٩١. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٨. كشف الظنون ٢/١٥١٩. شذرات الذهب ٨/٣٦٥، إعلام النبلاء ٦/٦٦ الهدية ٢/٢٤٨.

(٥) بحر العوام ٩١. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٩. الكواكب السائرة ٣/٤٢. كشف الظنـون ٢/١٥٢٠. شـذرات الذهـب ٨/٣٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهديـة ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٦) در الحبب ٢/١/٤١٩.

الأحاجي والمعمّى ». وقال في موضع آخر من الكتاب: « كتبت رسالةً إلى ابن ملا شاه وذيلتها بأحجيات من نظمي وسميتها « كنز من حاجى وعمّى في الأحاجي والمعمّى »، وقد اتفق في اسمها كما ترى أنَّه اسم منظوم لمسمى منظوم[1].

٥٨ - « لب القاصدين »[2] وهو رسالة ألّفها للسلطان سليم.

٥٩ - « مخائل الملاحة في مسائل الفلاحة »[3]: وقد يرد باسم « مخائل الملاحة في مسائل المساحة ». نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية، بهامشها بعض تقييدات وأشكال هندسية وهي ذات رقم (٤٣٠١ ك).

٦٠ - « مرتع الظبا ومربع ذوي الصبا »[4]: قال صاحب إعلام النبلاء: منه نسخة في المكتبة السلطانية في مصر ولم يذكر رقمها.

٦١ - « مستوجبة التشريف بتوضيح شرح التصريف »[5]: وهي في الصرف.

٦٢ - « المصابيح »[6]: ويرد باسم « مصابيح أرباب الرياسة ومفاتيح أبواب الكياسة » نسخة منه مخطوطة في برلين وهو في الحساب.

٦٣ - « مصباح الدجى في حرف الرجا »[7]: ويرد باسم « مصابيح الدجى

---

(١) در الحبب ١/٢/٧٧٦.

(٢) نور الإنسان ١٤٩.

(٣) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٩. الكواكب السائرة ٣/٤٢. شذرات الذهب ٨/٣٦٥. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨ إيضاح المكنون ٢/٤٤٦. بروكلمان ٢/٤٩٦. الأعلام ٦/١٩٣. فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية ٣/٢٣.

(٤) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٦. نور الإنسان ١٤٩. كشف الظنون ٢/١٦٥٣. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٥) بحر العوام ٩٠. در الحبب ١/١/١٧. نور الإنسان ١٤٩. إعلام النبلاء ٦/٦٦. الهدية ٢/٢٤٨.

(٦) در الحبب ١/١/١٧. نور الإنسان ١٤٩. تاريخ آداب العربية ٣/٣٢٣. بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٧) بحر العوام ٩١. در الحبب ١/١/١٧. نور الإنسان ١٤٩. كشف الظنون ٢/١٧٠٥. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨.

في حرف الرجا » وهو رسالة في تحقيق كلمة لعلّ كتبها لابن المعمار قاضي حلب .

٦٤ ـ « مطلوب الخاني في السفر السلياني »[١] : ويرد باسم « المطلوب الخاني في السفر السلياني »[٢] أو السلطاني لسنة (٩٦٠ هـ) .

٦٥ ـ « مغني الحبيب عن مغني اللبيب »[٣] : وهو في النحو وأعتقد أنّه رد على كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري العالم النحوي المتوفّى (٧٦١ هـ) والكتاب لا يزال مخطوطا . نسخة منه في مكتبة طوب قابي سراي في اسطانبول وتقع في (٢٣١) ورقة وهي ذات رقم (٢٢٥٠) . وقد ورد في الكشف باسم « مغني الحبيب على مغني اللبيب » .

٦٦ ـ « المنثور العودي على النظام السعودي »[٤] : وهذا الكتاب رسالة هي شرح ميمية المولى أبي السعود العمادي ومطلعها :

أبعد سُليمى مطلب ومرام . . .

والرسالة مخطوطة في مكتبة الحرم المكي ذات رقم (١٠٧) .

٦٧ ـ « موارد الصفا وفوائد الشفا للقاضي عياض »[٤] : وهو كتاب ، « في شمائل المصطفى » ، وهو شرح لكتاب « الشفا في تعريف حقوق المصطفى » للإمام اليحصبي المتوفى (٥٤٤ هـ) ويرد باسم « موارد الصفا وموائد الشفا » .

---

(١) بحر العوام ٩١ . در الحبب ١/١/١٧ . نور الإنسان ١٤٩ . كشف الظنون ٢/١٧٢١ . إعلام النبلاء ٦/٦٧ . الهدية ٢/٢٤٨ .

(٢) بحر العوام ٩١ . در الحبب ١/١/١٧ . نور الإنسان ١٤٩ . كشف الظنون ٢/١٧٥٤ . إعلام النبلاء ٦/٦٧ . الهدية ٢/٢٤٨ . المورد ع/٤/٢٦١ لسنة ١٩٨٠ .

(٣) بحر العوام ٩١ . در الحبب ١/١/١٧ . نور الإنسان ١٥٠ . كشف الظنون ٢/١٣٤٧ . إعلام النبلاء ٦/٦٦ . المورد ع/١ ، ٢ لسنة ١٩٧١/١٧٧ .

(٤) در الحبب ١/١/١٧ . نور الإنسان ١٥٠ . كشف الظنون ٢/١٠٥٤ . الهدية ٢/٢٤٨ . إيضاح المكنون ٢/٥٩٨ . معجم المؤلفين ٧/٢٢٣ .

٦٨ ـ نجوم الْمُريد ورجوم الْمَريد »[1]: وهو في التصوف. وقال فيه « إنَّ الصوفية طائفة تُرتَجى الرحمة بذكرهم وقسمهم على فرقتين: صالحة وطالحة، فانتصرَ للأولى فرغ منه سنة (٩٥٤ هـ).

٦٩ ـ « نور الإنسان في اشتقاق لفظ الإنسان »: حققه الدكتور رشيد العبيدي ونشره في مجلة الأستاذ العدد الثالث سنة ١٩٨٠، وقال: إنّ صديقه الدكتور بشار عواد قد جلبه له من إحدى مكتبات ميونيخ في ألمانيا. يقول المحقق: « أما موضوع الكتاب فإنَّه واضح من العنوان، وهذا شأن معظم كتب المؤلف. وهذه الرسالة على وجازتها كشفت عن قدرة الإمام رضي الدين في مسائل اللغة والنحو، وتمكنه من منطق النحاة البصريين في المناقشة والجدل وتفنيد الآراء.

لقد طرح التاذفي الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة اشتقاق لفظ (إنسان) وفصله على ثلاثة مذاهب وانتصر للمذهب البصري[2].

٧٠ ـ « وسيلة المظلوم لتحصيل العلوم »[3]

بعد أن فرغت من ذكر مؤلفاته وآثاره أقول: إنّ عالماً قد ترك لنا هذا التراثَ الزاخر من المؤلفات لهو جديرٌ بالدراسة والبحث، والكشف عما هو موجود في هذه الثروة من علم وأدب وفن. ولا أدّعي بأنني قد اهتديت إلى آثاره جميعها، بل أتمسك بقول صاحب « إعلام النبلاء » حيث قال: « هذا ما وقفت عليه من مؤلفات هذا العالم الجليل، ولعل في الزوايا خبايا، يُعثَرُ عليها بتتبع المكاتب. فقد كان رحمه الله كثير التحرير والتحبير كما رأيت، وبالله التوفيق[4] ».

---

(١) بحر العوام ٩٢. در الحبب ١/١/١٧. نور الإنسان ١٥٠. كشف الظنون ٢/١٩٣٣. إعلام النبلاء ٦/٦٧. الهدية ٢/٢٤٨. بروكلمان ٢/٤٩٦.

(٢) نور الإنسان ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣) كشف الظنون ٢/٢٠١٠.

(٤) إعلام النبلاء ٦/٦٨.

بعد أن اطلعنا على مؤلفات وآثار ابن الحنبلي التي شملت معظم علوم عصره، من علم وأدب وفقه وحديث، سأجعل دراستي لكتبه التي ألّفها في التصحيح اللغوي وهي:

آ ـ بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.

ب ـ سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ـ إن حصلت عليه ـ.

جـ ـ عقد الخلاص في نقد كلام الخواص.

وسآتي إليها جميعاً مبيناً ما بذله من جهود لغوية فيها.

البَابُ الثّاني

مباحِثُهُ اللغويّة

الفصل الأول: مباحثه في المعاني

الفصل الثاني: مباحثه في الألفاظ





الفصل الأول

مباحثه في المعاني

إنّ كتب ابن الحنبلي التي تبحث في لَحن العامّة والخاصّة أو ما يسمى بالتصحيح اللغوي هي: « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام »:

لقد رد ابن الحنبلي على أوهام الحريري في « درّة الغوّاص » بكتاب مفقود هو « الدر الملتقط في تبيين الغلط » وكتاب موجود هو « عقد الخلاص في نقد كلام الخواص » ولم يكتَفِ بذلك الرد، بل ألّف كتاباً موسوماً بـ « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » ليرد على أوهام من ألّف في لحن العامّة من الذين سبقوه عندما عدّوا بعض الألفاظ لحناً، وهي صوابٌ أو لغةٌ من لغات العرب.

لقد اعتمد ابن الحنبلي في ردّه على من سبقه على كتاب ابن برّي « الرد على الحريري في درّة الغوّاص » وكتاب ابن منظور « تهذيب الخواص من درّة الغوّاص » كذلك يستشهد على صحة أقواله بآراء العلماء كأبي عمرو بن العلاء وابن هشام وغيرهما.

أما كتابه « عقد الخلاص في نقد كلام الخَواص » فهو رد على « درّة الغوّاص » للحريري. لقد خَطّأ ابن الحنبلي صاحب الدرّة في هذا الكتاب في قسم من المواضع، ووافقه في مواضع أخرى منه، وبهذا أنصف الحريري فيه، ولم يكن منكراً حقه. والكتاب مخطوط وسنحققه إنْ شاء الله.

أمّا كتابه « سهم الألحاظ في وهم الألفاظ » فهو ذيل على درّة الغوّاص. وهو كتاب صغير يتكون من عشر ورقات ويعالج أكثر من خمسين ومائة كلمة، ويكون اعتماده في التصحيح على أقوال علماء اللغة المعروفين وأصحاب المعاجم اللغوية، والكتاب لم أحصل عليه.

خلاصة القول: إنّ ابن الحنبلي تناول في تلك الكتب التي ألّفها أو رَدّ بها على غيره كثيراً من الألفاظ ومعانيها.

من خلال المواد المختلفة التي ذكرها ابن الحنبلي من أخطاء العامة والخاصة في دلالة الألفاظ، وبعد تصنيفها اتضح لي أنّ التغير في المعنى قد وقع في أحد الاتجاهات الثلاثة الآتية:

آ ـ تخصيص العام

وذلك بأَنْ يكون للكلمة معنى عام رواه علماء اللغة، ويستعمل في معنى أَخصّ من المعنى الأول، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ الطّرب: ومن ذلك قولهم في الفرح الطّرَبَ بفتحتين، وفي الجزع: الطَّرْبَة بلفظ المرة، مع إطلاق الطرب في لغة العرب على خِفَةٍ تصيب الرجل لشدّةِ السرور أو لشدّةِ الجزعِ على ما ذكره صاحب أَدب الكاتب، وأَنشد على الثاني قول أبي جنة حكيم بن عبيد خالِ ذي الرمة:

يُقلنَ لقد بكيتُ فقلت كلا وهل يَبْكي من الطّرب الجليدُ

ومثل ذلك قول الجوهري: الطرب خفَّة تصيب الإنسان لشدّة حزن أَو سرور. هذا كلامه، ولا يضر الناس الآن تركهم استعمال الطرب في الأمر الآخر استغناء عنه بغيره مما يراد فيه، كما أماتوا ماضي يدعُ، استغناء عنه بتَركَ، فيمن قال إِنّه أميت[1].

٢ ـ الإسْكاف: ومن ذلك قولهم: لمن يصنع النعل: إسكافٌ دون غيره من الصناع مع تصريح صاحب أدب الكاتب بأَنّ كل صانع عند العرب إسكافٌ ولذا قال الشماخ:

قالت أَلا يُدعى لهذا عرّاف لم يبقَ إلا منطقٌ وأَطراف

وَرَيْطَتان وقميصٌ هفْهافٌ وشعبتا ميسٍ براها إسكاف

(١) بحر العوام ١٨٢ ـ ١٨٣.

فأطلقه على النجار، وربما اختص بما ذكر بطريق الغلبة نحو غلبة الكتاب عند النحاة على كتاب سيبويه[1].

٣ - السُّوَقَةُ: ومن ذلك قوله: السوقة بالضم الرعية، ما نص عليه الفيروزاباذي، ويستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال: رجل سوقَه، وامرأة سوقَه السوقة خلاف الملك كما نص على ذلك الجوهري[2]، ولا تعني السوقة أهلَ السوق أو عوام الناس، بل تعني كل من دون رئيس القوم.

٤ - الرّاحِلة: ومن ذلك قوله: إنّ الراحلة هي النّجيب والنّجيبة من الإِبْلِ كما صرح به صاحب المغرب ومنه الحديث الشريف «تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة» وعند الجوهري: أنّ الراحلة هي الناقة التي تصْلح لأنْ تُرحَل. قال: ويقال: الراحلةُ: المركبُ من الإِبْلِ ذكراً كان أو أنثى، ولا صحة لما يجزمون بأنّ الراحلة تختص بالناقة النجيبة، بل تقع على الجمل والناقة[3].

٥ - المستهل: لقد خطّأ الحريري قولَهم لأول يوم من الشهر: مستَهلّ الشهر وقال: الهلالُ لا يُرى إلا في الليل فلا يصلح أنْ يقال مُستَهلّ إلا في تلك الليلة، ولا يؤرخ بمستهل إلا ما كتب فيها، كما منع أنْ يُؤرّخَ ما يكتب في صبيحتها بمستهل الشهر، لأنّ الاستهلال قد انقضى.

ظاهر كلام الحريري أنّ المعنى يكون خاصاً باللّيلة الأُولى للهلال. أمّا ابن الحنبلي فقد رد عليه قائلاً: قال اللغويون: يسمّى هلالاً لليلتين من الشهر. وقيل يسمى لثلاث ليال. وقيل يُسمّاهُ حتى يَحْجَرَّ، وتحجير القمر استدارته بخط دقيق. وقيل يسمى هِلالاً إلى أنْ يَبْهَرَ ضوءُه الليل، وهذا لا يكون إلا في الليلة السابعة. قال الجوهري: الهلال: أوّل ليلة والثانية والثالثة وبمقتضى ذلك يصلحُ أنْ يقال: مستَهلٌ في غير الليلة الأولى، لأن الهلالَ يستهَلّ في غيرها أيضاً كما يستهَلُ

---

(١) بحر العوام ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) عقد الخلاص ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) نفسه ٢١٥ - ٢١٦.

فيها. يقال: أَهَلّ الهلال واستُهِلّ بالبناء للمفعول فيهما إذا أُبصِر. قاله صاحب المغرب. وقال بعضُ شراح التسهيل: فُرة الشهر إذا مَضى منه يوم ويومان وثلاثة، فأمّا مفتتحُ الشهر فلا يقال إلا في أول يوم منه. وبمقتضى ذلك يصلحُ عند بعضهم القول: مستهَلّ في أول يوم وثانية وثالثه، كما يقال وغُرته، ولا يصلح عند بعضهم أَنْ يقال: مستهَلّ إلا في أول يوم، فإنْ خفي ففي الثاني، وعلى القولين فالمستهَلّ يجوز استعماله فيما كان يوماً كالغرة على القول الأول[1].

٦ ـ الرّحْل: لقد قَصر الحريريّ هذه الكلمة على سَرْجِ البصير فقط، وخطّأهم في قولهم: نقل فلان رحله إشارةً إلى أثاثه، وآلاته. فقال ابن الحنبلي مخالفاً: الرَحْلُ بمنزلة متاع الرجل، وما يستصحبه من الأثاث. والرِّحال: الطنافِسُ الحيريّة، حكاه ابن بريّ عن الجوهريّ، بل حكي عن أهل اللغة أنّ الرحل الأثاث والمتاع. وعلى ذلك فسر قول متمم بن نويرة:

كريمُ النثا حُلُو الشمائلِ ماجدٌ ... صبورٌ العزّاء مشتَركُ الرحل

ثم جعله مثله قول المتلمس:

أَلقى الصحيفةَ كي يَخفِقَ رحلَه ... والزادَ حتى نَعْلَهُ أَلقاها

وقال في قوله تعالى: ﴿قالوا جَزاؤُهُ مَنْ وُجِدَ في رَحْلِهِ فَهُوَ جَزاؤُهُ﴾ قالوا: رحلُه أثاثُه بدليل قوله تعالى: ﴿ثم استَخْرَجَها مِنْ وِعاءِ أَخيه﴾ ووعاءوه من جملة أثاثه. ويعضدُ ما قاله بعضُهم في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ السّقايةَ في رَحْلِ أخيهِ﴾ من جملة متاعه، إلا أنّ الرَحْلَ فيما أنشده من البيت الأول يحتملُ ألا يكون المرادُ به ما ذكره من الأثاث والمتاع، بل المنزلَ ليكونَ الأولُ إشارةً إلى أنّ منزله غير مختص به، بل يشاركه فيه أضيافُه ولو في السنة الشديدة المجدبة. وأمّا البيت الثاني فإشارةٌ إلى أنّه ألقى الصحيفة والزاد. أي ما يثقله كي يخفف أثاثه ومتاعه[2].

---

(١) عقد الخلاص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) عقد الخلاص ٥٩ ـ ٦٠.

٧ ـ التَّواتُر: لقد فصَلَ الحريري بين التّتابُع والتَّواتُر ،وجعل لكل منهما معنى خاصاً به، لذلك خطّأهم في قولهم للمتتابع: متواتر. فقال: إنّهم يوهمون في ذلك لأنّ العرب تقول للخيل: جاءتْ مُتَتابعَةً إذا جاء بعضُها في إثْر بعض بلا فصل، وجاءت متواترةً إذا تلاحقَت وبينها فصل، وأورد حديث المؤودة حين اختلف في معناه حتى قال علي رضي الله عنه: لاتكون مؤودةً حتى تـأتي عليهـا التاراتُ السبع وهي طبقات الخَلْق السبع المبينة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإنْسانَ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ طينٍ ، ثُمَّ جَعَلْناهُ نُطْفَةً في قَرارٍ مَكينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنا الْمُضْغَةَ عِظاماً فَكَسَونا العِظامَ لَحْماً ثُمَّ أَنْشَأْناهُ خَلْقاً آخَرَ﴾ [١] ثم استشهد على صحةِ رأيه في معنى التواتر بالآية الكريمة: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرا﴾ [٢].

أما ابن الحنبلي فلم يكن متفقاً معه فيما ذهب إليه في ذلك وقال: الكلامُ على ذلك من وجهين:

١ ـ التَّواتر: هو التّتابعُ في أحد القولين، كما جاء في قول صاحب القاموس: التَّواتر: التَّتابع أَوْ مع فَتَرات، فلا يكون إطلاقُ التواتر على التتابع، وهما على هذا القول.

٢ ـ ما ذكره ابن بريّ أَنَّ جعله تاراتٍ من المواترة غلطٌ واضح، لأَنّ المواترة فاؤها واو وعينها تاء، والتارة: فاؤها تاء وعينها ياء بدليل جمعها على تير. وقال ابن بري: قال ابن جني: عينها واو مأخوذة من التور، وهو الرسول والتقاؤهما أنّ الرسول ينتقل ويذهب كذلك التارة منتقلة.

إنّ الحريري كأنّه جعل التارة من مادة التواتر والمواترة على اعتبار القلب المكاني استناداً إلى قول ابن جني: التارةُ واوية، أو على اعتبار الاشتقاق الكبير كاشتقاق جبذ من جذب [٣].

---

(١) المؤمنون ١٢، ١٣، ١٤.

(٢) المؤمنون ٤٤.

(٣) عقد الخلاص ١٠.

ب ـ تعميم الخاص

وهو عكسُ ما سبق، أي أنْ يكون المعنى خاصاً فيصبح عاماً، وهذه أمثلة من ذلك:

١ ـ الأَيادي: ومن ذلك قولهم: قبّلنا أياديكم، مع اشتهار الأَيادي في النعم، والأَيدي في الجوارح المخصوصة كقول محمد بن إبراهيم الأسدي:

قال: ثقَلتُ، إذْ أتيتُ مِراراً   قلتُ: ثقلْتَ كاهِلي بالأَيادي

وقوله:

فظلت تديرُ الكأسَ أَيدي جآذر . . . .

والحق أنّه قد وردت ثانياً أيضاً الأَيادي في الجوارح المخصوصة، والأَيدي في النعم كقول بشر بن أبي خازم:

تكُن لك في قومي يدٌ يَشكُرونها   وأَيدي النَّدى في الصالحين قُرُوضُ

وقول جندل بن المثنى الطهوي يصف الثلج:

قُطنٌ سخامٌ بأَيادي غُزّلِ . . . .

وقول الجوهري: وقد جمعت الأَيدي في الشعر على أيادٍ، وهو جمع الجمع، لا ينافي أَنْ تجمع عليه في السعة عند غيره كصاحب المغرب حيث قال: اليد من المنكب إلى أطراف الأصابع، والجمعُ أيدٍ، والأَيادي جمع الجمع، الا أنّها غلبت على جمع يد النعمة، هذا كلامه، وهو يقتضي استعمال الأَيادي في الجوارح المخصوصة نثراً [١].

٢ ـ اللَّسْعُ: ومن ذلك قولهم: لسعتني الحيةُ، ولسعته بلساني، مع قول بعضِ علماءِ اللغة: كل ضارب بمؤخِره «يلسعُ» كالعقربِ والزنبور، وكل ضارب بغيه «يلدغ» كالحية وسام أبرص، وكل قابضٍ بأسنانه «ينَهشُ» و«ينهَسُ» كالكلب وسائر السّباع. فقد جاء في الصّحاح: لسعته العقربُ والحية تلسعُه

---

(١) بحر العوام ١٠١.

لسعاً. وأورد في الجمهرة: واللَّسع لسعُ العقرب والزنبور، قال ابن دريد فيها: ثم كثر في كلامهم ذلك حتى قالوا: فلانٌ يسلعُ الناس بلسانه، إذا كان يؤذيهم، ومنه قول بعض السّلف لرجل ذَكَر عنده رجلاً بسوء فسجع في كلامه، فقال: أرَاك سجاعاً لَساعاً. وعلى هذا القول فإنّه لايكون منافياً استعمالُ اللسع والنهس في الحية ولا تقدحُ فيه حكاية الجوهري. وعلى حكاية لسعته الحية قال بعضهم:

قـد لسعـتْ حيـةُ الهوى كبـدِي فلا طبيـبٌ لَهـا ولا راقـي[1]

٣ ـ القَلَم: يقولون، للقصب الذي يُبْرى فيكون قلماً مع قول بعض اللغويين: اِنّه لا يكون قلماً إلا إذا كان مَبْرِياً، وإلا فهو قصبٌ. إذْ من الجائز أنْ يكون ذلك منهم على المجاز إطلاقاً لاسم الشيء على الشيء باعتبار ما يؤولُ إليه[2].

٤ ـ النَّعْشُ: يقولون: نعشٌ: للسرير قبل أنْ يوضعَ عليه الميت، مع أنه في كتب اللغة لا يقال له سرير إلا ما دام هو عليه، إمّا باعتبار ما كان عليه أو باعتبار ما يؤول إليه[3].

٥ ـ الفَيْء: وجزم بأنّهم يقولون: جلستُ في فَيْءِ الشجرة، وهم مخالفون للحريري، إذ ادعى أنّه يقال في ظل الشجرة. وجاء في الحديث النبوي الشريف «إنّ في الجَنَّةِ لشَجَرَةً يَسيرُ الرّاكبُ في ظِلِّها مائِةَ عام لا يَقْطَعُها».

قال والعلةُ في ما ذكرناه أنّ الفيء يسمّى بذلك لأنّه فاء عند زوال الشمس من إلى جانب أي رجع، ومعنى الظل الستر، ومنه اشتقاق المظلة لأنَّها تستر عن الشمس وبه سُمّي سواد الليل ظلاً لأنّه يستر كل شيء.

لقد تعقّب ابن بري الحريريّ فقال: اعلم أنّ الفيء، وإنْ كان ما ذكره فإنّه لا يمنع أنْ يقع موقَع الظل من حيث كان ظلاً يستظل به، فيقال قَعَدْت في فَيءِ الشجرة، أي في ظلها، وعليه قول الجَعدي:

---

(١) بحر العوام ١٣٢. عقد الخلاص ١٨٨.

(٢) بحر العوام ١٣٣. عقد الخلاص ٢٤.

(٣) بحر العوام ١٣٣.

فسلامُ الإلـــه يَغْـــدو عليهـــم   وفُيـــوءُ الفـــردَوْس ذاتُ الظلال

فأوقع الفيءَ موقَع الظل، وإنْ كان الفيءُ أخصَّ منه، ألا ترى أنّ الجنة لا شمس فيها فيكون فيها فيء. ويؤنس قولَ ابن بري ما حكاه صاحب التقريب من قولهم: فاءَ الشجرة، أظل، وما قاله ابن منظور في «تهذيب الخواص» من أنّ في كتب اللغة: تفيّأتِ الشجرة كثر فيئُها، وتفيّأت أنا فيها. وجاء في القاموس قول من قال: إنّ الظل هو الفيء [1].

٦ ـ الظَّعينَةُ: قال ابن الحنبلي: قال صاحب النهاية: الظعينةُ المرأة في الهودج، ثم قيل للمرأة بلا هودج، وللهودج بلا امرأة. كذلك قال صاحب الجمهرة: الخِدُرِ خِدُر المرأة، وهو ثوبٌ يمر في عرض الخباء تستتر به المرأة، ثم كثر في كلامهم، فصار كلُ شيء واراكَ خِدْراً لك [2].

٧ ـ السِّجِلّ: جاء في المطالِع لابن قرقول «أنَّ السِّجِلّ الدلو مملؤة ماءً، وأنَّه لا يقال لها سجلٌ إلا مملؤةً، وإلا فهي دلوٌ» وهنا جعلها والذَّنوبَ [3] شيئاً واحداً [4].

٨ ـ الرّكاب: ليد خطّأ الحريري قولهم: سار ركاب السلطان، إشارةٌ الى مَوكبه المشتمل على الخيل، والرَجْلِ، وأجناس الدواب، لأنّ الركاب اسمٌ يختص بالإبْلِ، وجمعها ركائب، والراكبُ هو راكب البعير خاصة، وجمعها ركبان، فرد عليه ابن الحنبلي قائلا: قال الأنصاري: إنّا معاشرُ كتاب الإنشاء لا نعني بذلك إلا ركابَ السروج السلطانية أدباً مع ملوكنا. لا نقول: سار السلطان، وإنّما نقول: سار الركاب الشريف كناية عن ذلك انتهى. وقال صاحب المغرب أيضاً ركب الفرس ركوباً وهو راكب وهم رُكوب، ومنه صَلّوا رُكوباً، أي راكبين [5].

---

(١) بحر العوام ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٢) عقد الخلاص ٢٧.
(٣) الذنّوب: الدلو أو فيها ماء أو الملأى أو دون الملء.
(٤) عقد الخلاص ٢٦.
(٥) نفسه ٨١. بحر العوام ١٨٤.

٩ ـ المائِدَة: وهي من المعاني التي عَدَّها الحريريّ خطأً في قولهم، لما عدّ لتقديم الطعام عليه مائدة. قال: وصحيحه أنْ يقال له: خِوانٌ حتى يحضرَ عليه الطعام، عندها يسمى مائدة، فأجابه ابن الحنبلي بجواز ذلك لجواز أنْ تكون المائدة نفس الطعام، وتكون في قولهم: ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْها﴾[١] للتبعيض لا لابتداء الغاية: يقول الأخفش: المائدة: الطعام. وأبو حاتم يقول: المائدةُ الطعام وإنْ لم يكن هناك خِوانٌ[٢].

١٠ ـ جَلَس: لقد جزم الحريريّ بأنّهم يقولون للقائم: اجلِسْ. وإنّ الاختيارَ على قول الخليل أنْ يقال لمن كان قائماً، اقعد، ولِمَنْ كان نائماً أو ساجداً: اجلس، لأنّ الجلوس هو الانتقال من سُفْل إلى عُلْوٍ، ومنه سميت نجد جلْساً لارتفاعها. فقال ابن الحنبلي: قال صاحب القاموس: القعودُ الجلوس منَ القيام، والجلوس من الضجعة، ومن السجود. فأشار إلى أنَّ القعودَ والجلوس واحدٌ في قولٍ[٣].

١١ ـ القَوْم: قال ابن الحنبلي: إنّهم يقولون للرجال والنساء معاً: قَومٌ، إلا عند من يخص القومَ بالرجال، ويؤنسه ما جاء في التنزيل من مقابلة القوم بالنساء، قال تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكونوا خَيْراً مِنْهُمْ، وَلاَ نِساءٌ مِنْ نِساءٍ عَسى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنّ﴾[٤] وكما جاء في قول زهير[٥]:

« أقومٌ آلِ حِصْنٍ أم نساءٌ »[٦]

١٢ ـ الحَضّ، الحثّ: ومن ذلك قولهم: حضَّه عليه، وحثّه عليه، بمعنى واحدٍ على ما في الصحاح والقاموس من تفسير كل بالآخر. وفي النهاية: الحضّ على

(١) المائدة: ١١٣.
(٢) عقد الخلاص ٢٢، ٢٤.
(٣) عقد الخلاص ٧٣. بحر العوام ١٩٥.
(٤) الحجرات: ١١.
(٥) شعره ١٣٦.
(٦) بحر العوام ٢٠٩.

الشيء الحثَّ عليه، كذلك في عمدة الحفاظ في تفسير: ﴿ولاَ يَحُضُّ عَلى طَعامِ المِسْكين﴾ [١] وعن الخليل بن أحمد أنَّه فرق بين الحثّ والحضّ فقال: الحثُّ يكون في السيْرِ والسّوق وفي كل شيء، والحضّ يكون فيما عدا السيْرِ والسوق [٢].

١٣ ـ التَنَزُّهُ: ومن ذلك قولهم: خرجنا نتنّزه إذا خرجوا إلى البساتين إلا عند صاحب القاموس، إذْ جزم بأَنَّ استعمال التنزه في الخروج إلى البساتين وللخضر وللرياض غلطٌ قبيح. قال صاحب أَدب الكاتب فيه: وكان بعض أَصحاب اللغة يذهب في قول الناسْ (خرجنا نتنزه: إذا خرجوا إلى البساتين) إلى أَنَّه غلطٌ. وقال: إنّما التنزّه التباعد عن الماء والريف. ومنه يقال: فلان يتنّزه عن الأقذار، وينزه نفسه عن الأقذار أي يباعدُ نفسه عنها، وفلان نزيهٌ أي كريمٌ، إذا كان بعيداً عن اللّؤْم. قال: وليس هذا عندي غلطاً، لأَنَّ البساتين في كل مصر وكل بلد إنّما تكون خارج المصر، فإذا أَراد الرجل أَنْ يأتيها فقد أَراد أَنْ يتنزه أي يبعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا في كلامهم، واستعمل حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان [٣].

١٤ ـ القافِلَة: ومن ذلك قولهم للناهِضين في السفر: قافلةٌ، وما قيل من أَنَّهم يقولون: ودعت قافلة الحُجَّاج،فينطقون بما يتضادُّ الكلام فيه، لأَنَّ التوديع إنّما يكون لمن يخرج إلى السفر قافلة، وأَنَّها لا تسمى قافلةً إلا منصرفة إلى وطنها قال: وهذا غلطٌ، ما زالت العربُ تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلةً تفاؤلاً بأَنْ ييسر اللهُ تعالى القفولَ، وهو شائعٌ في كلام فصحائهم. وقد ورد كلام الأزهري هذا في كتاب «تهذيب الخواص من درّة الغوّاص» [٤].

١٥ ـ استَأْهَل: قال الحريري: إنّ استأهل تعني اتخَذَ الإهالة. وهي ما يؤتدم

---

(١) الماعون: ٣.

(٢) عقد الخلاص ١٠٧. بحر العوام ١٩٦.

(٣) بحر العوام: ١٨٣.

(٤) نفسه: ١٨١.

به من السّمن والوَدَك، وفي أمثال العرب: استأهلي إهالَتي وأحسني إيانَتي أي خُذي صَفْو طُعمَتي وأحسني القيامَ بخدمتي، وأنّه لم يسمع قولهم: فلان يستأهل الإكرام، وهو مستأهل للإنعام بمعنى يستوجب. أمّا ابن الحنبلي فقد قال: قال الأزهري كما نقله عنه الأنصاري: وخطّأ بعضهم قولَ من يقول: فلانٌ يستأهلُ أنْ يكرمَ أو يهان، بمعنى يستحق، وأمّا أنا فلا أُنكره ولا أُخطىء من قاله لأنّي سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل شكر عنده يدا أُوليها: تستأهل يا أبا حازم ما أَوْليتَ وحضر ذلك جماعةٌ من الأعراب فما أنكروا قوله..

قال الأنصاري:.وفي كتب اللغة واستأهله استوجبه وكرهها بعضهم. وفي الأساس: فلانٌ أهلٌ لكذا واستأهل لذلك وهو مستأهلٌ له. وفي القاموس: استأهله استوجبَه لغةٌ جيدةٌ، وإنكارُ الجوهري باطل. فالاستئهال إذن كلمة مشتركة بين الاستيجاب واتخاذ الإهالة[1].

١٦ ـ سائر: لقد خطّأ الحريري قولهم: إنّ سائراً تُستُعمل بمعنى الجميع وبمعنى الباقي من الشيء ودلّلَ على أنَها تستعمل بمعنى الباقي قَلَّ أو كثُر. وقد استشهد بالحديث النبوي الشريف «إذا شَرِبْتُم فَاسْئَروا»: أي أبقوا في الإناء بقيةَ ماءٍ، وأورد الحديث النبوي الآخر لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة «أمْسِكَ أَرْبَعاً مِنْهُنَّ وفـارِقْ سائِرَهُنّ» أي من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهُن «فقال ابن الحنبلي مصححاً قول الحريري: إنَّ الكلام على ذلك من وجهين:

الأول: أنَّ ابن بري كان قد استشهد بأبيات عديدة كان قد وقع فيها سائر بمعنى الجميع[2]، وذكر ابن منظور في كتابه «تهذيب الخواص» بأنّ في كتب اللغة:وسائر الناس جميعهم. كما ذكر الأزهري في تهذيبه:وسائر الناس هَمج، أنَّ أهل اللغة اتفقوا على أنَّ سائراً هنا بمعنى الباقي، وهو دليلٌ واضحٌ على أنَّ سائراً يستعمل في غير هذا الموضع بمعنى الجميع. أمّا قول صاحب القاموس: السائر

---

(١) عقد الخلاص: ١٥ ـ ١٦.

(٢) الحاشية ق/٣. بحر العوام ١٣٨ ـ ١٣٩.

الباقي لا الجميع... فإشارةٌ إلى أنّ فيه خلافاً، فمنهم من قال: إنَّه الباقي ومنهم من قال: إنَّه الجميع.

الثاني: أَنّ ابن بري جزم بأَنّ السائر يستعمل للأكثر والبقية للأقل وهو موافق لأبي علي الفارسي، واستشهد بقول مضرس في معظم الشيء.

فما حَسَنٌ أَنْ يعـذَر المرءُ نفَسـه | وليسَ له من سـائـرِ النـاسِ عـاذرُ

كما أن ابن بري كان قد ذكر قول ابن ولاد: إنّ السائر يوافق البقية في قولك: أَخذت من المال بعضه وتركت سائره، لأَنّ ما تركته بمعنى البقية لكنه يفارقها من جهة أَنَّ السائر حقه أَنْ يكون لما كثر، والبقية للأقل. وكذلك أَورد ابن الحنبلي قول ابن قرقول في كتابه «مطالع الأنوار» بتسمية البقية سؤراً قال: وكل بقية من ماء أو طعام فهو سؤر [1].

إن الأمثلة وأقوال العلماء التي عرضها ابن الحنبلي تدلل جميعها على استعمال كلمة سائر بمعنى الجميع، وبمعنى الباقي المطلق، وبذلك رد قول الحريري: إنها تستعمل بمعنى الباقي فقط.

حـ - تغير مجال الدلالة

وذلك بأَنْ تنتقل دِلالة اللفظة إلى مجال آخر، وغالباً ما يكون المجالُ الجديد قريباً من المجال الأصلي، ومن أَسباب ذلك عواملُ لا شعورية غير متعمدة، منها سوء الفهم، لأَنْ الإنسان يقيسُ غير المعروف على المعروف من قبل، فيصيبُ ويصل إلى الصحيح، أَو يخطيء فتتولد دِلالة جديدةً قد تشيع بين الناس. كذلك من الأسباب تطور أصوات الكلمة بحيث تصبح تلك الكلمة مشابهة لأخرى لها معنى آخر. وهناك عامل آخر لذلك التغيّر هو الابتذال الذي يصيب الأَلفاظ في كل لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية. أَضِف إلى ذلك أَنّ هناك العديد من الألفاظ تكون دائمة التطور والتغير في دلالاتها كالتي تشير إلى التبرز

---

(١) عقد الخلاص ٥. بحر العوام ١٣٨ - ١٣٩.

والتبول، فلا يكاد يشيع اللفظ حتى تمجّه الآداب، فيُستعاض عنه بآخر [1]. ومن أمثلة ذلك:

١ - نجز: من الناس من يقول: نجز إذا حضرَ، وهو في الأصل بمعنى انقضى [2].

٢ - القُفّه: ومن قولهم: شاخ فلانٌ حتى بقي قُفّة، يريدون بذلك استعارة لفظة القفة له، وقد جاء في كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، أنَّهم يقولون: كبر حتى صار كأنه قفة، وهي الشجرة اليابسة البالية [3].

٣ - السّرر: جاء في اللغة: سررت الصبي: إذا قطعت سَررَه. والسَرر بالكسر فالفتح أو بفتحتين لغةٌ في السُر بالضم: وهو ما تقطعه القابلةُ من سَرّة الصبي يقال: عرفت ذلك قبل أنْ يقطع سرِك، ولا تقل سُرتك لأنّ السرةَ لا تقطع، وإنّما هي الموضع الذي قُطِع منه السِّر وقد قسر الحريري كلمة نسرهم في البيت:

نسُــرُّهــم إنْ هــمُ أقبلــوا وإنْ أدبــروا فهــم مــن نَسُــبُّ

بنطعنهم في السُرة وهو إشارةٌ إلى ما كنى عنه الشاعر، وإنْ كان أصلُ معنى نسرهم تقطعُ سررهم. وأمَّا السِررَ بالكسر والفتح في قول أبي ذؤيب الهذلي

بــأيــةِ مــا وقفــتْ والركــا بُ بين الحَجــونِ وبين السِــرَرْ

فإنّما يعني به الموضعَ الذي سُرّ فيه الأنبياء، وهو على أربعة أميالٍ من مكة. قال ابنُ عمر: سُرّ فيه سبعون نبياً: أي قُطِعت سِرَرُهُم [4].

إنّ ردّ ابن الحنبلي على الحريري في معاني الألفاظ سواء أكان مخالفاً أم موافقاً، وعدّه الكثير من المعاني صحيحةً على أنَّها لغاتٌ عربية، ثم تأييدُ موقفه بأقوال علماء اللغة المعروفين، وبما جاء في المعاجم اللغوية يوضح لنا أنَّه كان واسعَ

---

(١) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي ٥٧ - ٥٨.

(٢) بحر العوام ١٨٠.

(٣) نفسه: ١٨٣.

(٤) عقد الخلاص: ١٩٧.

الاطلاع باللغة غزيرَ العلم بها ،حيث أَنَّه تمكن من الرد على من يعد من المتشددين في اللغة وأَنْ يصحح ما قاله ، وكان يميل إلى تجويز كثير مما عده الحريري غلطاً ووهماً ، ويدعم رأيه بالأدلة والحجج مبيناً ذلك أَنَّه قد سُمِع في اللغة ، وهو جائزٌ في استعمال العرب ، وغيرُ منكَرٍ عندهم ، أو هو لغةٌ من لغات العرب.

من هنا يتضح لنا أَنَّه كان عارفاً بطرائق الاستعمال اللغوي ، ويبدو لنا أَنَّه كان مصيباً فيما عرضه من شواهد ، وما ذكره من أقوالٍ .



الفصل الثاني

مباحثه في الألفاظ

لقد تناول ابن الحنبلي في كتبه كثيراً من الألفاظ، سواء في ردّه على الحريري في كتابيه «عقد الخلاص» و«سهم الألحاظ»، أو ما تناوله من صوابِ العامة في كتابه «بحر العوام»، وفي كتبه جميعها يتناول القول ثم يرد عليه معتمداً على آراء النحويين وعلماء اللغة، سواء أكان رده موافقاً أم مخالفاً. إنّ ابن الحنبلي منصفٌ في رده على الحريري، فعندما يخالفه ويجد صواباً في قوله، يذكر ذلك الصواب غير جاحدٍ لموقف الحريري.

إن مباحِثَه اللفظيَة التي تناولتها قد صنّفْتُها، وبعد التصنيف وجَدْتها تنحصرُ في:

أ ـ ظواهر لغوية وصرفية: ظواهر لغوية: ومنها.

١ ـ مَسَح مَصَح: لقد خطأ الحريري قولَهم للمريض: مسحَ اللهُ ما بك. وقال: الصوابُ مصحَ. يُحكى أنّ النضر بن شميل المازني كان مريضاً، فدخل عليه قوم يعودونه، فقال له رجل منهم كنيته أبو صالح: مسح اللهُ ما بك. فقال له النضر: لا تقل: مسح بالسين، ولكن قل مصحَ بالصاد. أي أذهبه وفرقه: أما سمعت قول الأعشى:

وإذا ما الخَمْرُ فيها أزْبَدَتْ   أَفَلَ الإزدبادُ فيها وَمَصَح[1]

فقال الرجل: إنّ السين قد تبدَل من الصاد، كما يقال: الصراطُ والسراطُ، وصقرٌ وسقرٌ، فقال له النضر: فإذْن أنت أبو سالح[2].

(١) ديوانه: ٢٤٣.

(٢) الدرة ١٤ ـ ١٥. عقد الخلاص ١٧.

أما ابن الحنبلي فقد قال: قال ابن بري: الصوابُ مسح الله ما بك بالسين. قال الهروي في «الغريبين»[1]: يقال مسح الله ما بك: أي غسل عنك وطهّرك من الذنوب أمَّا قوله: الصوابُ مَصَح بالصاد فغلطٌ، لأن مصح فعل لا يتعدى إلا بالباء. يقال: مصحت بالشيء: ذهبت به. فلو كان بالصاد لقيل: مصح الله: ما بك: أي أذهبه أَو تعديه بالهمزة فتقول: أَمْصَح الله ما بك. ويعضد ما نقله من كتاب الغريبين ما قاله ابن الأثير في النهاية: «إن المسح في كلام العرب يكون غسلاً ويكون مسحاً. كذلك يعضد ما نقله من كتاب الغريبين ما نقله غيره عن جزمه بأَنّ مَصَح لا يتعدى إلا بالباء لزومة. وحكى الجوهري: «مصحت بالشيء: ذهبت به». إنّ دعوى الرجل أصالة صاد الصراط وصقر صحيحة عند الجوهري، فقد قال: «الصقر الطائر الذي يصاد به، وربما جاء بالسين، لأَنَّهم كثيراً ما يقلبون الصاد سيناً إذا كان في الكلمة قاف، أَو طاء، أو غين، أو خاء مثل الصُدغ والصماخ والصراط». إنّ دعوى إبدال السين صاداً لغة قريش في كل سين بعدها الأحرف المذكورة يقويها قول صاحب التسهيل وتُبدل الصاد من السين جوازاً على لغة إنْ وقع بعدها غين، أو خاء، أَو قاف، أَو طاء، وإنْ فصل حرف أَو حرفان - فالجواز باق «إلا أَنَّ قوله «على لغة» يكاد يشعر بأَنَّها غير مشهورة، فلا تكون هي القرشية، لأنها مشهورة[2]. إنَّ ابن الحنبلي لم يكتف في رده بتجويز ما أنكره الحريري، وإنّما ذهب إلى أنَّ الذي عده الحريري غلطاً هو الصواب، وما ذكره على أَنَّه صواب هو الخطأ. إن مسح ومصح موضع خلاف بين اللغويين، فمنهم من يوافق ابن الحنبلي ومنهم من يخالفه، قال الصاغاني في الذيل والصلة: يقال للمريض مصح الله ما بك، ومسح والصاد أَعلى، وقال ابن هشام في تذكرته: مصح لازم. وقد فصل الخفاجي في شرحه «لدرة الغواص» عندما تناول هذه المسألة وخلص إلى أَنَّ «مصح» يكون لازماً

---

(١) الغريبين ق/٦٧٢.

(٢) عقد الخلاص ١٨. بحر العوام ١١٢.

ومتعدياً [١]. وبذلك يكون الخفاجي قد خالف ابن الحنبلي فيما ذهب إليه.

٢ ـ حث، حض: في هذه الظاهرة كان ابن الحنبلي مخالفاً للحريري فيما ذهب إليه عندما قال: من أوهامهم عدم الفرق بين الحث والحض، لكن الخليل بن أحمد الفراهيدي كان قد فرق بينهما فقال: «الحث يكون في السير والسوق، وفي كل شيء، والحض يكون فيما عدا السير والسوق [٢].

قال ابن الحنبلي: في الصحاح والقاموس تفسير الحث بالحض وبالعكس [٣]. وفي النهاية «الحض على الشيء الحث عليه [٤]» كذلك في «عمدة الحفاظ» في تفسير الآية ﴿ولا يَحُضُّ عَلَىَ طَعَامِ المِسكِينِ﴾ [٥] ونظيرُ فرق الخليل بينهما بأنّ الحثَّ يكون في السير والسوق وغيرهما، والحضَّ يكون في غيرهما لا غير، كالفرقِ بين الوعد والإيعاد بأَنَّ الوعدَ يقيد بالخيرِ والشر، والإيعادَ يقيد بالشر لا غير.

قال صاحب «التقريب في علم الغريب» وَعَدَ خيراً، أو شراً، وبخير أو شر وعداً، وأوعدته بالشر لا غير. قال تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلونَكَ بِالعَذَابِ، وَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهُ﴾ [٦] قاله بناء على أنَّهم كانوا يوعَدونه به إيعاداً. إنّ المراد بقوله ﴿وَلَنْ يُخلِفَ اللهُ وَعْدَهُ﴾ أنّه لن يخلف وعده بعذابهم، والآية دالة على أنّ الوعد يستعمل في الشر ـ وإنْ لم يقيد به ـ لدلالة المقام عليه. قال الجوهريّ: إنّهم إذا أسقطوا الخير والشر قالوا في الخير: الوعد والعدة، وفي الشر: الإيعاد والوعيد. إنّ قول الجوهري نـاظرٌ إلى ما هو الأصلُ فلا يقدح فيه صرفُ قرينة المقام في هذه الآية عما هو الأصلُ [٧].

---

(١) شرح درة الغواص ٣١. ابن بري وجهوده اللغوية ٢٦٤.
(٢) الدرة ١٩٦. عقد الخلاص ١٠٧.
(٣) الصحاح، القاموس (ح ث ث).
(٤) النهاية ١/٤٠٠.
(٥) الماعون: ٣.
(٦) الحج: ٤٧.
(٧) عقد الخلاص ١٠٧. بحر العوام ١٩٦.

٣ ـ شوش وهوش: في هذه الظاهرة وافق ابن الحنبلي الحريريّ في قوله: يقولون شَوّشت الأمرَ وهو مشوش، والصواب أنْ يُقال فيه: هَوّشتُه وهو مُهوَش، لأنّه من الهوش، وهو اختلاطُ الشيء. جاء في الحديث الشريف: «إياكُم وهَوْشاتِ[1] الأسْواق»[2]. فقال ابن الحنبلي: قال الجوهري في مادة شيش، واعتمد على قوله الأنصاري: «التّشويشُ التخليط. وقد تشوّش عليه الأمرُ. أمّا صاحب القاموس فقد قال: «وبينهم شُواش اختلاف. والتشويشُ والمشوّشُ كلها لحنُ، ووهِمَ الجوهري والصوابُ: التهويشُ، والتهوُش، والمهوشُ». وقولهم هذا لَفٌّ ونشرٌ مشوشٌ، كأنّه من الشَّواش الذي هو الاختلاف لما أنَّ طرفَ النشر فيه يخالفُ طرفَ اللَّفّ في الترتيب بخلاف اللف والنشر المرتب، لا من التشويش بمعنى التخليط ـ وإنْ كان فيه خلطُ ترتيب اللّفِ بترتيب النشر الذي يخالفه ـ ثم العجبُ من الجوهري إذْ ذكرها في مادة «شيش» وإنّما هو من مادة «شوش» بالواو[3].

٤ ـ التأنيث والتذكير: في هذه الظاهرة تناول الحريري أكثَرَ من لفظٍ، وقد اخترت منها لفظين هما: تأنيثُ البطْنِ وتذكيرُ القَوْسِ. فقد خطّأ الحريري قولهم، امتلأت بطنه» وقال: بأنّهم يؤنثون البطن وهو مذكر في كلام العرب بدليل قول حاتم الطائي:

فإنّكَ إنْ أعطيتَ بَطنَكَ سؤْلَه ... وفرجَكَ نالا منتهى الذمّ أجمعَا[4]

قال: فأمّا قول الآخر:

فإنَّ كِلاباً هذه عشرُ أبْطُنٍ ... وأنت بريءٌ مِن قَبائِلِها العشرِ

فإنّه عَنَى بالبطن القبيلة فأنّثه[5]. أمّا ابن الحنبلي فقد رد عليه بقوله: حكى

(١) سنن أبي داود ١/١٥٦.

(٢) الدرة ٣٧. عقد الخلاص ١١٥.

(٣) عقد الخلاص ١١٥. بحر العوام ٢٠٢.

(٤) ديوانه ١٠٠.

(٥) الدرة ٣١. عقد الخلاص ٣٦.

الأَصمعي عن أبي عبيدة أنّ تأنيث البطن من الإنسان وسائر الحيوان لغةٌ، ولكن بعد أن حكى عن اللغويين تذكيره، وأوْرد هذا القولَ ابنُ منظور في اللسان. وفي الصحاح: «حكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أنّ تأنيثه لغة[1]. وقال: البطنُ دون القبيلة، فلم يجعل البطنَ نفسَ القبيلة، ومثله قال ا بنُ الأثير في النهاية إلا أنَّه زاد فقال: «البطن ما دون القبيلة وفوق الفخذ»[2]. ومع هذا فما ذَكَراه لا ينافي ما اعتبره الشاعر المذكور من تأنيث البطن، حتى حذف تاء عشرة لجواز أنّه أنث باعتبار أنَّ البطن طائفةٌ وجماعةٌ على أنَّ البطن قد جاء تذكيره، ففي حديث علي رضي الله عنه: «كتبَ على كل بطنٍ عقوله»[3] وإنَّما ذكّره باعتبار أنَّ البطَنَ قوم، كما يوحي إليه قول صاحب النهاية: «أي كتب عليهم ما تغرَمه العاقلةُ من الديات فبين ما على كل قوم منها». ورب شيء ذُكِر باعتبار، وأُنّث باعتبار، كقريش، فإنَّهُ ذُكِر باعتبار الحي في قوله:

حاشا قريشاً فإنّ الله فضّلهم ... على البريةِ بالإسلامِ والدينِ[4]

وأُنِّث باعتبار القبيلةِ في قوله:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى قريشَ المعضلاتِ وَسَادَها[5]

فإنْ قلت: هل سميت الطائفة المخصوصة من العرب بطناً أخْذاً من البطن خلاف الظهر؟ قلت: قد قيل: بطنٌ، وقيل: فخِذٌ اعتباراً بأنَّ العرب كجسد واحدٍ ينفصل فصولاً قال العكوك[6]:

النـاسُ جسمٌ وإمامُ الهُدى ... رَأسٌ وأنتَ العينُ في الرأس[7]

---

(١) الصحاح (ب ط ن).

(٢) النهاية ١/١٣٧.

(٣) النهاية ١/١٣٧. اللسان (ب ط ن).

(٤) ديوان الفرزدق (دار صادر) ١/٢١٥.

(٥) لعدي بن زيد بن الرقاع. الخزانة ١/٩٨.

(٦) ديوانه ٧٤.

(٧) عقد الخلاص ٣٦.

واللفظ الثاني: هو تذكيرُ القوس، فقد قال ابن الحنبلي: يقولون: قوسُه قوي بتذكير القوس إذ هي من المؤنث، لكنها قد تُذكَّر، وتصغر على قويسةٍ على تقدير التأنيث، وعلى قويس على تقدير التذكير[1].

ظواهر صرفية

منها:

١ ـ التصغير: ومنه:

أ ـ تصغير التي: لقد جزمَ الحريريّ بتَخطِئةِ قولهم في تصغير «التي»: اللُّتيا، فيضمون اللاَّم االثانية، والصواب: اللَّتيا بفتحها، لأنّ العرب خصّت الذي والتي عند تصغيرهما وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها وبأن زادت ألِفاً في آخرها عوضاً عن ضم أولها، فقالوا في تصغير الذي والتي: اللَّذيا واللَّتيا، وفي تصغير ذاك وذلك: ذيّاك وذيّالك. وعليه أنشد ثعلب:

بِـذَيّـالِـك الوادي أهيمُ ولم أقُـل ... بذيالك الوادي وذيـاك مـن زهـدِ
ولكن إذا ما حُـبّ شيءٌ تـولعـتْ ... به أحرفُ التصغير من شدة الوجـدِ

أراد أنَّ التصغير قد يقع من كثرة المحبة ولطفِ المنزلة كقولنا: يا بُني، ويا أُخَيّ[2].

فرد عليه ابن الحنبلي بقوله: ما ذكره من إقرار فتحةِ أوائِلِ أسماء الإشارة وغيرها فحق، إلا أنّه بالنظر إلى الغالب، لأنَّ من أسماء الإشارة أُولى وأُولاء وهما إذا صغِّرا أُقرّت ضمة أولها فقيل: أُلَيّا وأُلَيّاء، بهمزة مكسورة في آخره، ولم تكن تلك الضمة كضمة بُريد في تصغير بُرْد كما صرح بذلك تاج الدين أحمد ابن محمود الخجندي المتوفى سنة ٧٠٠ هـ في إقليدة. وقال: من علمنا أنَّ المبهم لا يحظى صدره بالضمة، وتقوم الألف الزائدة مقامها، فأية حاجة بنا

---

(١) بحر العوام ٢٠١.

(٢) الدرة ١٠. عقد الخلاص ١٢.

تدعونا إلى نية الاختلاف بالضمة فيه بخلافها في بُريد، إنّا لما رأينا نحو: رجيل يضم صدره لزمنا أنْ نقدر الاختلاف في بُريد ونقول: إنّ ضمته حدثت علماً للتصغير كما حدثت عياناً في رجيل.

إنَّ ما ذكره من أنّ الصواب اللَّتيا بالفتح فمشعرٌ بأن الضم خطأٌ، والحق أنّه صواب لقول ابن مالك في تسهيله: «وضَمُّ لام اللذيا واللُّتيا لغية»، وفي البيتين اللذين أنشدهما ثعلب احتراس بقوله: «ولم أقل بذيّالك الوادي وذَيَّاك من زهد «أي من زهد فيه يوجب تحقيره، واستدراك بقوله: «ولكن إذا ما حُبّ..» إلى آخره»[1].

ب ـ تصغير شيء وعين: لقد جزم الحريري أيضاً بتخطِئة قولهم في تصغير شيء وعين: شُوَي وعُوَينه، فيقلبون الياء فيهما واواً وقال: إنّ الأفصَح أنْ يُقَال شُيَيٌّ وعُيَيْنَةٌ، بإثبات الياء فيهما وضمّ أولها، وقد جوّز كسر أولها في التصغير من أجل الياء ليتشاكل الحرف والحركة. ومن هذا القبيل قولهم في تصغير ضيعة: ضويعة، وفي تصغير بيت: بويت، والاختيار فيهما ضُيَيْعَة وبُيَيْت.

قال الخليل:

إن لم يكن لك جَدْيٌ ... أغناك خَلٌّ وزيتُ
أو لم يكن ذا ولا ذا ... فكسرة وبُيَيْتُ[2]

فرد عليه ابن الحنبلي بقوله: من ذلك القبيل قولهم في تصغير رجل: رويجل حكاه البدر بن مالك في شرح ألفية أبيه حاكما بشذوذه، وإنّما جعلناه من ذلك القبيل من حيث مجرد وقوع الواو فيه بين أول الكلمة وياء التصغير، مع أنّ القياس لا يقتضي وقوعها هناك، وإلا فَواوُ رُويجل زائدة لم يقع بدلاً عن شيء، وواو ضويعة وبويت أصلية وقعت بدلاً عن الياء. أما بويبٌ في تصغير باب فهو على القياس لأنَّ قاعدة تصغير ما ثانيه ألِفٌ مبدَلَةٌ عن واو أو ياء أنْ تُردّ ألِفه

---

(١) عقد الخلاص ١٣.

(٢) الدرة ١٨٦. عقد الخلاص ٢٠٥.

إلى أصلِها عند التصغير نحو باب: بويب، وناب: نييب، ويجري مجراه التكسير لأنهما أخوانِ فيقال: أبوابٌ وأنيابٌ[1].

٢ ـ الجمع: من هذه الظاهرة تناولت جَمعي «ريح» و«فم» وما يحدث فيهما من إعلال وإبدال:

أ ـ لقد خطّأ الحريري قولهم: هبت الأرياح مقايسة على قولهم: رياح قال: والصواب أن يُقال: هبت الأرواح، كما قال ذو الرمة[2]:

إذا هبت الأرواحُ من كلِ جانبٍ   بـه أهـلُ مَـيٍّ هـاج قلبي هُبُـوبُهـا

والعلة فيه أنَّ أصل ريح روح لاشتقاقها من الروح وإنَّما أُبدلت الواو ياء في ريح ورياح لكسرة ما قبلها، فإذا جُمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو وزالت العلة التي توجب قلبها ياءً. ونظير قولهم ريح وأرواح ثوب وأثواب مع قولهم ثياب وجُمِع عيد على أعياد وأصله الواو بدلالة اشتقاقه من عاد يعود لئلا يلتبس جمع عيد بجمع عود، كقولهم: هو أليطُ بقلبي منك وأصله من الواو، ليفرقوا بينه وبين قولهم: هو ألوط من فلان[3].

أما ابن الحنبلي فقد رد عليه قالاً: قال صاحب القاموس، أرياح جمع ريح كأَرواح وقال ابن هشام في «شرح بانت سعاد» إنّ من العرب من يقول: أرياح كراهية الاشتباه بجمع روح، كما قال الجميع: أعيادٌ كراهية الاشتباه بجمع عود. أمَّا قول الحريري: إنّ الأرياح في جمع ريح لحن فمردودٌ.

وقال الجوهري: «الريح واحدة الرياح والأرياح وقد تجمع على أَرواح».

وقال ابن هشام: هو يقتضي أنَّ الأرياح للكثير وليس كذلك، وإنما الكثير أرواح، ثم أنشد لميسون زوج معاوية:

---

(١) عقد الخلاص ٢٠٥.

(٢) ديوانه ٩٢.

(٣) الدرة ٤٠. عقد الخلاص ٤٠.

لَبَيْتٌ تخفُقُ الأرْواحُ فيه أحبُّ إليّ مِنْ قَصْرٍ مُنيفِ[1]

وقال ابن بري: « إنّه لم يَحكِ الأرياح أَحدٌ من أهل اللغة غير اللّحياني، وقد استعمل هذه اللغة عمارةُ بن عقيل. إنّ رد ابن الحنبلي يوضحُ لنا بأن كلا الجمعين صحيح ووارد في الاستعمال، ولم يقتصر على صيغة واحدةٍ، كما أنَّه وضح لنا سبب انتقال العرب من صيغة جمع إلى أُخرى. وقد استطرد قائلاً: أما قول الحريري: إنما أبدلت الواو في ريح ورياح للكسرة قبلها فهو لا يخلو من شيء، لأنّ قلبها في المفرد لسكونها بعد كسرة كما في ميزان، وفي الجمع لمجيء الكسرة قبلها والألِفِ بعدها واعتلالها في المفرد، ومن ثم صحت في أرواح لانتفاء الشرط الأول، وفي كِوَزة جمع كوز لانتفاء الثاني، وفي طوال لانتفاء الثالث. قال ابن هشام: أمّا قوله:

تبيّن لي أنَّ القَماءَةَ ذِلّةٌ وأنّ أعزّاءَ الرجال طيالُها

فنادر[2].

ب - جمع فم: قال الحريريّ: يقولون في جمع فم أفمام وهو وَهْم فاضح والصواب القول فيه: أفواه[3]. أما ابن الحنبلي فقد قال: جزم صاحب القاموس: « بأنّ الجمع أفواه وأفمام، وأنها لا واحد لها ». وهذا القول إشارة إلى أنّه لا واحد لصيغة أفمام من لفظها بناءً على عدم ورود فم بميمين أدغمت إحداهما في الأخرى مع وجود ميمين في هذا الجمع. وإذا جاز ألو في جمع ذو من غير لفظه، وكذا نساءٌ في جمع امرأة كان أفمام بميمين في جمع فم بميم واحدة أوْلى[4].

٣ - المجرد والمزيد: ومن هذه الظاهرة تناولت: فعل، انفعل، افعل.

قال الحريري يقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه والصواب أَنْ

---

(١) شعراء الاعراب ٦٦.

(٢) شرح بانت سعاد ٢٤. عقد الخلاص ٤٠. بحر العوام ١٩٤.

(٣) الدرة ٦٨. عقد الخلاص ٥٢.

(٤) عقد الخلاص ٥٢. بحر العوام ٢١١.

يقال أُضيف الشيء إليه، وفسد عليه. أما العلة في امتناع انفعل منهما أنّ مَبنى فعل المطاوعة المصوغ على انفعل أَنْ يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية. وضاف وفسد إذا عُديا بهمزة النقل، فقيل: أَضاف وأَفسد صارا رباعيين. أمّا قولهم: انزعج وانطلق وانقحم وانجحر مع أَنّ أُصولها أَزعج وأَطلق وأَقحم وأَجحر فشاذ عن القياس المطرد كما شذ انسرب الشيء من سرب وهو لازم[1]. فقال ابن الحنبلي في ذلك: كون انطلق مطاوعاً لأَطلقته لا ينافي ما في شروح التسهيل من التمثيل به لَمّا يجيء من انفعل مغنياً عن فعل، حيث كان هو مغنياً عن طَلَق على ما نقلوا حتى استفيد من نقلهم هذا أَنّهم تركوا استعمال طلق استغناء عنه بانْطلق، كما أماتوا ماضي يَدَع ويَذَر فيما قاله بعضهم استغناء عنه بترك ولو مع اختلاف المادة. وإنْ قال الجوهري: أَطلقت الناقة من عقالها فَطَلَقت هي بالفتح »[2] وعلى ما قاله فانطلق من قبيل ما مثلوا به من انفعل المشارك للمجرد كآنطفأت النار وطفأت، وآنساب الشيء وساب، ثم ما يقال من انقحم وانجحر مطاوعي أَقحمه وأَجحره، فبالقاف في الأَول وبتقديم الجيم على المهمَلين في الثاني. يُقال: أَقحم فرسه النهر فانقحم، أي دخل. وأجحرته: أي أَلجأته إلى أَنْ دخل جحره فانجحر: أَي دخل وقال ابن أَحمر:

لا تفــزعُ الأَرنــبَ أَهــوالُهــا ولا تـرى الضــبَّ بها ينجحــر[3]

أَي يدخل جحره، وكأَنَّ القياس أَنْ يقال: قحمه وجحره فانقحم وانجحر، كما قيل شَعبته المنيةُ فانشعبَ: أَي فرقته فتفرق.

قال سهم بن حنظلة الغنوي وهو من مخضرمي الجاهلية والإسلام:

حتى تصــادَفَ مــالاً أَو يقــال فتى لاقى التي تَشْعَبُ الفتيـانَ فـانشعبا

وقال ابن الحنبلي: أَما قول الحريري: « كما شذ انسرب الشيء من سَرَبَ

---

(١) الدرة ٣٨ ـ ٣٩. عقد الخلاص ١١٦.

(٢) الصحاح (ط ل ق).

(٣) شعره ٦.

وهو لازم إشارة إلى شذوذه بواسطة عدم مطاوعته لفعل المتعدي، وقد جزم ابن بري بأَنَّ انسرب الوحشي في سربه إذا دخل فيه مطاوع ولا سَرَبته، كما كان انطلق، مطاوعاً لأطلقته[1].

٤ - النسب: وهذه ظاهرة أخرى من الظواهر الصرفية، وهي ظاهرة النسب، فقد قال الحريري: يقولون في النسبة إلى الفاكهة والباقلاء فاكهانِيٌّ، وباقلانيٌّ، والصواب أنْ يقال: فاكهيّ وباقليّ[2]. رد عليه ابن الحنبلي قائلاً: قال صاحب لسان العرب: « والفاكهانيّ الذي يبيع الفاكهة » فأمّا الباقلانيّ، فيحتمل أنْ يكون من قبيل المنسوب الشاذ كصنعانيّ بالنون نسبة إلى صنعاء الممدود مع أنّ القياس أنْ يقال صنعاويّ بالواو. وكثيراً ما يُذكَرُ في كتب الأصول القاضي أبو بكر الباقلانيّ فيُذكر بصيغة النسبة إلى النون ليس إلا. والظاهر أنّه لو كان ذلك خطأً لنزه العلماء ألسنتهم عنه، ومثله الحلوانيّ بالنون. وفي « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه » لابن حجر العسقلاني: يقال بهمزة بدل النون. ومثله قال صاحب القاموس إلا أنّه جزم بأَنَّ النسبة إلى الحلاوة[3]، وأنت تعلم بها إلى الحلواء بالمد إذْ النسبة إلى الحلاوة حلاوي، كما أنّ النسبة إلى جِلاوة بكسر الجيم وهو اسم قبيلة جلاوي. أما ياء النسب فالأصل فيها التشديد، وتخفف فقد جاء في « كنز المعاني » في شرح قول الشاطبي:

« روى أحمد اليزيْ له ومحمدُ »

إشارَةٌ إلى أنّ تخفيفها لغة، وكذلك تخفف عند الوقف[4]. إنّ رد ابن الحنبلي على الحريري، واحتجاجه بآراء علماء النحو واللغة وتبيانه وجوه الجواز في الاستعمال اللغوي للفظة يدل على أنّه خبير بلغات العرب ولهجاتها. ولم يقتصر على لغة واحدة كالحريري.

---

(١) عقد الخلاص ١١٧.

(٢) الدرة ٨٤. عقد الخلاص ٥٨.

(٣) تبصير المنتبه بتحرير المشتبة ٢/٥١١. القاموس (ح ل ي).

(٤) عقد الخلاص ٥٨. بحر العوام ١٢٨ - ١٢٩، ٢١١.

٥ ـ اسم الفاعل وصيغة المبالغة: قال الحريري: يقولون لمن يُكثرُ السؤالَ من الرجال سائِلُ، ومن النساء سائلة وصوابه أن يقال لها: سَآلٌ، وسَآلةُ، كما قال عامر بن الظرب ـ وهو جاهلي ـ في الخمر:

سـآلـة للفتى مـا ليس في يـدِه ذهـابَـةٌ بعقـولِ القـومِ والمالِ [١]

وقد رد عليه ابن الحنبلي بقوله: قال ابن بري في الحاشية: إنكاره أنْ يطلقَ السائلَ على من كَثُر سؤالُه ليس بصحيح، لأنّ باب فاعل مثل ضارب وقائل يكون عاماً لا يخص قليلاً من كثير. أمّا فعال فمختص بالكثير، فلا يمتنع أنْ يقع فاعل موقع فعّال ـ وإنْ كان مخصوصا بالكثير ـ لكون فاعل عامّاً في القليل والكثير. ألا ترى قوله تعالى ﴿وَفي أَمْوالِهِمْ حَقٌ لِلسّائلِ والْمَحْرومِ﴾[٢] لا يقتضي أنْ يكون السّائل هنا لمن قلّ سؤاله. ومثل هذا في صفات الباري سبحانه الخالق، الخلاّق، الرّازق، يكون المراد بأحدهما ما يرادُ بالآخر.

إن ابن بري يُريد بذلك أنّ المراد بهما واحدٌ وعن الذات المقدسة الموصوفة بكثرة الخلق والرزق. غايةُ ما في الباب أن صيغة «فعّال» منهما تدل على تلك الذات باعتبار الكثرة المذكورة بخلاف صيغة فاعل لعمومها. لو كانت صيغة فاعل مخصوصة بالقليل لم يطلَق الخالِق، والرازقُ عليه تعالى: واللازمُ باطل، والملزومُ مثله. فإنْ قلت: الخلق وهو التكوين واحد، فما وَجْه كَثْرَتِه؟ قلت: إنْ كان حادثاً فلا كلام، وإنْ كان قديماً فله كثرة بحسب كثرة تَعَلّقاته ومُتَعلّقاته كما عُلم في علم الكلام. فإنْ قلت: إذا كان الخلق قديماً أشكلَ إدراجُ النحاة الخالق في تعريف اسم الفاعل المعتبر فيه عندهم كونه لمن قام به الفعل على معنى الحدوث؟ قلت: مرادُهم أنْ يكون على معناه وضعاً، وإنْ قام الدليل الشرعي في بعض أفراده كالعالم والقادر ونحوهما من صفاته تعالى على عدم الحدوث شرعاً. أمّا اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد فيبدأ بميم مضمومة، لكن العام تكسَر الميم

---

(١) الدرة ٨٨. عقد الخلاص ٦١.

(٢) الذاريات: ١٩.

في بعض صيغه فتقول: مِنتِنٌ بكسر الميم تبعا للتاء وهو صحيح، ففي التسهيل قال ابن مالك: إنّها ربما كُسِرت في مِفعَل أو ضمت عينه، وفي الصحاح: النتنُ: الرائحة الكريهة، وقد نتن الشيء وأنتن بمعنى فهو مُنتِن ومِنتِن كسرت الميم إتباعاً لكسرة التاء [١].

٦ ـ اسم الآلة: في هذه الصيغة كان ابن الحنبلي متفقاً مع الحريري عندما قال: يقولونَ مبردٌ ومَبضعٌ، كما يقولون مَقرَعةٌ ومَنطَقةٌ فيفتحون الميم في جميعها. وهو خطأٌ، لأنّ كل ما جاء على وزن مِفعَل ومِفعَلة من الآلات المتداولة فهو بكسر الميم، وعليه قول الفرزدق: [٢]

ليَبـكِ أَبـا الخنسـاءِ بغـلٌ وبغلـةٌ ... ومِخلاةُ سـوء قـد أُضيـع شعيرُهـا
ومِجـرَفـةٌ مطـروحـةٌ ومِحسّـةٌ ... ومِقرَعـةٌ صفـراءُ بـالٍ سيـورُهـا

وكذلك يوهَمون في قولهم للشيء الذي يُتروّح به مَروحة بفتح الميم والصواب كسرُها [٣]. قال ابن الحنبلي: نعم كل ما جاء على مِفعل ومِفعلة من أسماء الآلات المتداولة فهو بالكسر كالمِطَرد للرمح القصير الذي يُطعن به الوحش، والمِنجَل الآلة المعروفة، وغير ذلك من الأسماء المذكورة. كذلك كل ما جاء على مِفعالٍ من أسماء الآلات فهو بالكسر أيضاً كالمِقراض في قوله الشاعر:

ولا تقـرضْ أخـاك ولـو بحبّـة ... فـإنّ القـرضَ مِقـراضُ المحبّـة [٤]

وكالمفتاح، ويقال فيه مِفتح بالكسر أيضاً، إلا أنّ جميعها مختلفان، فجمع الأول مفاتيحُ، وجمع الثاني مفاتحُ ومنه قوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ مَفاتحُ الغيبِ لا يَعْلُمها إلا هُو﴾ [٥] إذا كان المراد أنّ الأشياءَ المتوصلَ بها إلى علم غيبه. وقيل هو جمع مَفتح بالفتح، والمراد أنّ أحداً لا يَتوصل إلى علم غيبه، لأنّ المراد

(١) عقد الخلاص ٦١، ٢٠٧. بحر العوام ١٠٣، ١٠٤، ١٢٧. ديوان الأدب ٨٣/١.
(٢) أخل بها الديوان.
(٣) الدره ١٥٦. عقد الخلاص ١٧٧.
(٤) الاقليد ق/٢٢٧ بلا غزو. بحر العوام ١٨٠. بلا عزو.
(٥) الانعام: ٥٩.

بمفاتح غيبه خزائنه أنفسها. أمّا قول العرب للسُلّم الذي هو آلة الرقي: مِرَقاةٌ، بفتح الميم وبكسرها ففيه وجهان من فتح لاحظ معنى المكان، ومن كسر لاحظ معنى الآلة. بمعنى آخر هو آلة الرقي ومكان الرقي. أمّا تصويب الحريري بكسر ميم المروحة لما يُتروَح به فهو صوابٌ، إذ هو بالفتح المفازة، كما قال الشاعر:

كأنَ راكِبها غصنٌ بمَروحةٍ إذا تدلت به أو شاربٌ ثَملُ[1]

٧ ـ التعريف والتنكير: في هذه الظاهرة تناول ابن الحنبلي ألفاظاً عدة وقد اخترت منها:

تعريف وتنكير أفعل التفضيل: قال الحريري: يُنَكّرون كُبرى وصُغرى فيقولون: هذه كبرى وتلك صغرى. والصوابُ تعريفها. فيقال هذه الكبرى وتلك الصغرى. أو هذه كبرى اللآلىء، وتلك صُغرى الجواري لأنّها قَبيل فَعلى مؤنث أفَعل التي تتعاقب عليها لام التعريف والإضافة، ولم يُجزأنْ تعرى من أحدهما، ولم يشذ من ذلك إلا دنيا وأخرى، كما قالت الحُرقة بنت النعمان:

كنا ملوكَ الناس والأمرُ أمرُنا وها نحن فيهم سوقةٌ نتنصفُ[2]
فَأُفٍ لدُنيا لا يدومُ سُرورُها تنقلُ تاراتٍ بنا وتصرفُ

وقد عيب على أبي نواس قوله:

كأنّ كُبرى وصُغرى من فواقعِها حَصباءُ دُرٍّ أرضٍ من الذهبِ[3]

ومن تأوّل له قال: جعل «مِن» في البيت زائدة على ما أجازه أبو الحسن الأخفش من زيادتها[4].

فرد ابن الحنبلي عليه مخالفاً قائلا: إنّ من زائدة في بيت أبي نواس، وصغرى وكبرى مضافان على حد قول الفرزدق:

---

(١) عقد الخلاص ١٧٧. بحر العوام ١٧٩.
(٢) شعراء النصرانية بعد الإسلام ١/٢٦.
(٣) ديوانه ٩٠.
(٤) الدره ٤٤. عقد الخلاص ٤٣.

يـا مَـن رأى عـارضـاً أُسَـرَّبـه ... بين، ذراعَـيْ وجبهـةِ الأسـدِ [1]

أي بين ذراعي الأسد وجبهته، كما نبه على ذلك ابن هشام في « المغني ». أمّا قول جرير:

يـا تيمَ تيمَ عـديّ لا أبـاً لكـم ... لا يَلْقَيَنكـم في سَوءةٍ عمـرُ [2]

فمن جعل تيمَ الأول مضافاً إلى لفظ عدي مقدراً، فقد رُدّ عليه: بأنّ الصحيح أنّ من لا تقحم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور. وإنْ كان الأخفش لم يشترط تقدم نفي أو نهي أو استفهام، ولا تنكير مجرورها. كما قال ابن هشام في مغنيه: أمّا قولهم: هذه كبرى وتلك صغرى فمخرَّج على استعمال أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرّداً من أل والإضافة نحو قول الفرزدق:

إذا غـابَ عنكـم أسـودُ العينِ كنتم ... كِـرامـاً وأنتم مـا أقـام ألائمُ [3]

أي لئام. وإنْ كان الكثير عدم المطابقة كقول الفرزدق:

إن الذي سَمـكَ السماءَ بنـى لَنـا ... بيتـاً دعـائمُـه أعـزُّ وأطـولُ [4]

على وجه. والوجهُ الآخر فيه هو أنّ أعزّ وأطول على معنى المفاضلة، والمراد أعز وأطول من دعائم غيره، ثم مقابلة الألائم بالكرام في بيت الفرزدق إشعارٌ بأنّ الألائم بمعنى اللئام بلا مفاضلة. فان قلت لم لا يجوز أنْ يكون الكرام على معنى المفاضلة لمقابلتهم بالألائم؟ قلت: لم يُعهد الكريم بمعنى الأكرم، لأنّ فعيلاً لم يجيء في كلامهم بمعنى أفعل. وإن جاء العكس ـ حتى جعل ألائم بمعنى لئيم. وفي قول صاحب « عمدة الحفاظ » الدنيا مؤنثة تجمع على الدُنى نحو الكُبر والفُضل، ولا تستعمل إلا بأل غالباً، وذلك لجريانها مجرى الجوامد احترازٌ بقوله

---

(١) ديوانه (الصاوي) ٢١٥.

(٢) ديوانه ٢٨٥.

(٣) اخل به الديوان.

(٤) ديوانه (الصاوي) ٧١٤.

غالباً عما في بيت الحرقة ونحوه كقول العجاج:[1]

مــن نُــزُلٍ إذا الأمــور غُبّــتِ[2]
مـن سَعـي دنيـا طـالما قــد مُـدَّتِ

ب ـ ظواهر نحوية: ومنها:

١ ـ التعدي واللزوم: قال الحريري: إنّهم يُخطئون عندما يستعملون بعث معدّى بحرف الجر وهو الباء وأرسل مُعدّى بنفسه لأنّ العرب تقول فيما يَتَصرف بنفسِه. بَعثتُه وأَرسلتُه، كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلاً﴾[3] ويقولـون فيما يَحْمِل: بعثت به وأرسلت به كما قال سبحانه: ﴿وإني مُرسِلةٌ إليهم بهديةٍ﴾. وعيب قول أبي الطيب:

فَــآجــرَكَ الإلـــهُ على عليـــلٍ بعثـتَ إلى المسيـحِ بـــه طبيبــا[4]

لأنه استعمل من يتصرف بنفسه استعمال ما لا يتصرف بنفسه، ولكن المتأوّل فيه أراد به أن العليل لاستحواذ العلة على جسمه وحسه قد التحق بحيّز لا يتصرف بنفسه فلهذا عدّى الفعل إليه بحرف الجر، كما يُعدّىٰ إلى ما لا حس له ولا عقل[5].

أمّا ابن الحنبلي فقد رد عليه بقوله: إنّ ابن جني ذكر في شرحه لديوان المتنبي أنّ أبا علي الفارسي أجازه في الوجهين جميعاً. وقال ابن بري: إنّ «بعثت» تقتضي مبعوثاً مُتَصرفاً بنفسه، ومبعوثاً به متصرفاً كان أو غير متصرف كما في القول: بعثت زيداً بغلامٍ أو بكتاب. لهذا لزمته الباء، ومثله «أَرسلت» فهي تقتضي مرسلاً ومرسلاً به، وقد يكون المبعوث به مما يتصرف ومما لا يتصرف.

---

(١) ديوانه ١/٤١٠.
(٢) عقد الخلاص ٤٤.
(٣) الرعد: ٣٨.
(٤) التبيان ١/١٤٥.
(٥) الدرة ٢١. عقد الخلاص ٢٧.

فعلى هذا الكلام لا يُنكر بعثت إليه بغلام: أي بعثت رسولي إليه بغلام، وعليه قول النابغة الجعدي:

فـإنْ يكـن ابـنُ عفـانَ أميناً فلم يبعـث بـك البرَّ الأمينـا [1]

وعلى هذا يُحمل قول المتنبي «بعثت إلى المسيح به طبيباً» لأنّه جعله من جملة ما أهدي إليه، ويشهد بصحة ذلك قوله في البيت الذي يليه:

ولستُ بمنكـرمنـك الهدايـا ولكـن زدتني فيهـا أديبـاً

إنّ مقتضى قول ابن بري أنّه لا ينكر أنْ يقال: أرسلت إليه بغلام على معنى أرسلت رسولي إليه بغلام يعدّيه للإرسال إلى صريح وغيره [2].

وكان الحريري قد خطّأ الخواصّ باستعمالهم الفعل «أزمع» مُعدّى بعلى فقال: الصوابُ أنْ يكونُ معدّى بنفسه وذكر قول عنترة [3]

إنْ كنـتِ أزمعـتِ المسيرَ فـإنّما زُمـت ركـابُكـم بليـلٍ مظلمِ [4]

فرد عليه ابن الحنبلي قائلاً: إنّ ابن بري قال: أجاز الفراء أزمعتُ الأمر وعلى الأمر. أمّا الكسائي فلم يُجز إلا: أزمعتُ الأمر. وحجة الفراء أنَ الأفعال قد يُحْملُ بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفونَ عَنْ أمرِه﴾ [5] هنا عدّى خالفَ بحرف الجر من جهة أنّ المخالفة خروجٌ عن الطاعة وكذلك الإزماعُ هو المضاءُ في الأمر والعزمُ عليه، فكأنه قال: عزمتُ على الأمر. وقال الأنصاريّ: قال اللغويون: أزمع الأمر وبه وعليه: مضى فيه. وقالوا: قال الفراء أزمعته، وأزمعت عليه بمعنى، مثل أجمعته وأجمعت عليه. وكذلك عزمت يقال:عزمت على الأمر وعزمته كما قال تعالى: ﴿ولا تَعْزِموا

(١) شعر النابغة الجعدي ١٢.

(٢) عقد الخلاص ٢٨.

(٣) ديوانه ١٧.

(٤) الدرة ٦٧. عقد الخلاص ٥٠.

(٥) النور: ٦٣.

عُقدَةَ النِّكاحِ حَتّى يَبْلُغَ الكِتابُ أَجَلَه﴾[1] وممن استعمل الإزماع مُعدّي بِعلى أبو القاسم الكاتبي فقال:

إنْ كنتِ أزمعتِ على هجرنا ... من غير ما جُرمٍ «فصبرٌ جميلٌ»[2]

ومن الأفعال التي تتعدى بنفسها ولا تحتاج إلى حرف جر هو الفعل «أجمع». قال ابن الحنبلي: ومما جاء فيه الإجماع - وهو مصدر الفعل «أجمع» - غير مُعدّى بدون حرف الجر «على» قوله تعالى: ﴿فأجْمِعوا أمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُم ثُمّ لا يَكُنْ أمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾[3] فيمن قطع همزة «أجمعوا»، ومن قرأ همزة «اجمع» بالوصل فيجعلها من الفعل «جمع» المشترَك بين المعاني والذوات - الأعيان - بخلاف «أجمع» فإنه مختص بالمعاني.

أمّا ابن هشام فيذهب إلى ما ذهب إليه ابن الحنبلي ويوجه الآية على قراءة القطع وذلك بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو فعل: أي وأجمِعوا شركاءَكم بالوصل[4] إلى أنْ قال: موجبُ التقدير في الوجهين أنّ أجمع متعلق بالمعاني، وجمع مشترك بين المعاني، والذوات[5].

٢ - التحذير: لقد خطّأ الحريري قولهم في التحذير: إيّاكَ الأسد، إيّاكَ الأسد، إياك الحسد، وجزم بأن الصحيح إدخال الواو على الأسد والحسد كما قال ﷺ: «إياك ومصاحبةَ الكذاب». قال: وجاز إلغاء الواو عند تكرير لفظة إياك كما استُغنِي عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في قولك: الطريقَ الطريقَ وأشباهه ومثله قول الشاعر الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراءَ فإنَه ... إلى الشرِّ دُعّاءٌ وللشرِّ جالبُ

---

(١) البقرة: ٢٣٥.

(٢) يونس: ٧١.

(٣) يونس: ٧١.

(٤) مغني اللبيب ٣٦٠.

(٥) عقد الخلاص ٥٠.

وربما أجابوا المستخِبر عن الشيء بلا النافية ثم أعقبوها بالدعاء له فيستحيل المعنى إلى الدعاء عليه، كقول يحيي بن أكثم للمأمون وقد سأله عن أمر فقال: لا وأيّد اللهُ أمير المؤمنين. وعندما سمع الحكاية الصاحبُ بن عباد قال: والله لهذه الواو أَحسنُ من واوات الأَصداغ فوق خدود المُرد الملاح.

وتابع الحريري القول فقال: من خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد كما جاء في القرآن الكريم: ﴿التائبون، العابدون، الحامدون، السائحون، الراكعون، الساجدون، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر﴾ (١) وكما قال سبحانه: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابعُهم كلبهُم، ويقولون خمسةٌ سادسُهم كلبُهم رَجْماً بالغيبِ، ويقولون سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم﴾ (٢) ومن ذلكَ أنّه جَلَّت قدرته حين ذكر أَبواب جهنم ذكرها بغير واو لأَنّها سبعة فقال: ﴿حَتّى إذا جاءوها فُتِحَتْ أبوابُها﴾ (٣) ولما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو لكونها ثمانيةً فقال: ﴿حَتّى إذا جاءوها وفُتِحَتْ (٤) أبْوابُها﴾ (٥).

إنّ ابن الحنبلي لم يكن موافقاً لما ذكره الحريري من التحذير فرد عليه بقوله: الكلام عليه من عدة وجوه:

١ - إننا لا نسلم امتناع إيّاكَ الأسدَ، ولئن سُلِّمَ امتناعُه على تقدير من أو تقدير الواو كما قال ابن الحاجب فلا يُسلم امتناعه على تقدير ناصبٍ لكلا الجزأين. فقد قال ابن مالك: يقال إياكَ الأسدَ على تقدير أُحذرُك الأسدَ، قائلاً بأَنّه مما وجب حذفُ فعله وامتناعُ الشيء على تقديرٍ لا ينافي صحتَه على آخَر.

٢ - إن دعواه إلغاء الواو وحذفها في البيت غير متعينة لما أنّه يزاحمها احتمالان:

---

(١) التوبة: ١١٢.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الزمر: ٧١.

(٤) الزمر: ٧٣.

(٥) الدرة ٢٢. عقد الخلاص ٢٩.

ا ـ ما نقله الحديثي عن سيبويه من أن إياك مستعمل بالتحذير، وقد تم بفعله الواجب تقديره، ثم شرع في كلام آخر غير متعلق به فقال: المراءَ: أي احذر المراء. قال: وهو مما جاز حذف عامله، لأنّه محذر منه مفرد.

ب ـ أنْ يكون المِراءُ بدلاَ من إياك، كما جعل بعضهم أنْ يحذف بدلاً من إياك في: «إياك أن يحذف» لا مَسبوقا بِمن المقدّرة. وبهذين الاحتمالين يبطل استدلالُ مَن يستدلّ بالبيت المذكور على جواز إياك الأسد بحذف من أو الواو، لأنّه إذا كان بدلاً لم تكن من ولا الواو مقدرة، كما لو كان منقطعاً عما قبله.

على أن حذف الجار داخلاً على الاسم الظاهر في مثل هذا التركيب على غير قياس وقد يُصار إلى ما هو على غير قياس لاستعمال الفصحاء إياه. إنّ البيت المذكور هو من أبيات الكتاب، ما قال صاحب «فرائد القلائد» مع التقرير على الاستشهاد به. وعلى هذا يكون صادراً من فصيح، وكما قال ابن بري: «إنّه للفضل بن عبد الرحمن». وهو من الذين يستشهد بشعرهم.

٣ ـ إنّ ما نقله من قول «وأيّد الله أمَير المؤمنين «فمنقول من» شرح الفوائد الغياثية «عن باب هرون الخليفة وقد سأله مثبته عن شيء.

(٤) إن الواو في قوله تعالى: ﴿والناهون عن المنكر﴾ هي عاطفةٌ، ثم الظاهر أَنَّ العطف في هذه، الوصف بخصوصه إنَّما كان لأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف وهو ترك المنكر، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين: وقيل إنّما كان من جهة أَنَّ الأمر والنهي من حيث إنَّهما أمر ونهي متقابلان بخلاف والسجود أيضاً متقابلان مع أنه لم يعطف الساجدون «على» الراكعون بالواو عطف «الناهون» على «الآمرون» بها. وكذا الواو في الآية الثانية عاطفة عطف جملة على جملة إذْ التقدير هم سبعة أو حالية ـ وإنْ كان صاحب الحال نكرة ـ لأن امتناع الوصفية بواسطة الواو مسوغ لمجرد

الحال من النكرة[1]، كما ذكره صاحب المغني عند رد قول الزمخشري: إنّها في هذه الآية لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها، وإفادة أنَّ اتصافه بها أمْر ثابت.

(٥) إنّ الواو في الآية الثالثة: إما مقحمة كما هو مذهب قوم فيكون ﴿فُتِحتْ] هو جواب الشرط «كفُتِحتْ» في الآية الأخرى، وإمّا عاطفة كما هو مذهب آخرين، وإمّا حالية، وهذا مذهب المبرد وآخرين، والمعنى حتى إذا جاءوها وقد فُتِحت أَبوابها كما قال سبحانه ﴿وإنَّ للمُتّقين لَحُسْنَ مآب جَناتِ عَدْنٍ مُفَتَحَةً لَهُمْ الأَبْوابُ﴾[2] فصرّح فيه بمفتّحة حالاً من «جناتِ عدنٍ».

جاء في مغني اللبيب: قيل إنَّما فُتِحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أنْ يقفوا حتى تُفتحَ لهم. أمّا الدليل بعدم فتحها فقوله تعالى: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ مُفَتَحَةَ لَهُمْ الأَبْوابُ﴾ كما صَرح به صاحب الجنى الداني، وعلى وجهي العطف والحالية، فجواب الشرط، مقدرٌ بعد خالدين: أي نالوا المنى أو نحو ذلك، أو بعد أبوابها: أي دخلوها، إن ابن هشام يقول: لو كان لواو الثمانية حقيقةٌ لم تكن الآية منها، إذْ ليس فيها ذكر عدد البتة، إنّما ذكر الأبواب وهي جمع لا يدُلّ على عددٍ خاصٍ[3].

يتضح لنا من الأمثلة والأقوال التي سردها ابن الحنبلي في الرد على الحريري واعتماده على العلماء البارزين كابن هشام أَنّه كان واسع الإحاطة باللغة وأَنّه كان يميل إلى تجويز الكثير مما عَده الحريري وَهْماً. وقد أثبت ذلك بالدليل والحجة مبيناً أَنَّه غيرُ منكَر عند العرب. إنَّ عدول الحريري في قسم من المواضع إلى القول بالاختيار عن القطع بالغلط أدلة واضحة على أنَّه لم يستطع الحكم على هذه المسائل بالغلط الصريح.

٣ ـ لعل: من الظواهر النحوية التي خالف فيها ابن الحنبلي الحريري أُسلوب

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢) ص: ٤٩ ـ ٥٠.

(٣) عقد الخلاص ٣١.

« لعل » فقد جزم الحريري بأنّهم يقولون لعلّه ندم، أو لعله قدم، ووجه الكلام أنْ يقال: لعله يفعَل أو لعله لا يفعل، لأنّه معنى لعل التوقع لمرجوٍ أو مخوف، والتوقع إنّما يكون لما يتجدد ويتولد لا لما تَقضّى وتصرم[1].

أمّا ابن الحنبلي فقد رد عليه بأنَّ ابن بري قال: إنّ لعل - وإنْ كان معناها ما ذكر - فإنّ مخرج الكلام بها مخرج المشكوك فيه والمظنون، والشك والظن يكون فيما مضى وفيما يستقبل، وأنشد على استعمالها مع الماضي قول الفرزدق:

لَعلّك في حدراءَ لُمتَ على الذي تخيرتِ المعزى على كلِّ حالبِ

ومثله حديث النبي ﷺ « وما يدريك لعل الله اطّلع على أهلِ بَدرٍ فقال: اعمَلوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[2] وتلاه ابن هشام فجزم بعدم امتناع كون خبرها فعلاً ماضياً، وساق الحديث المذكور وقول الفرزدق:

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما أضاءت لكَ النارُ الحمارَ المقيدَا[3]

ثم قال: فإنْ اعترض بأنَّ لعل هنا مكفوفة بما، فالجواب أنَّ شبهة المانع أنَّ لعل للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها، أو معمولاً لما في حيزها، قال: ومما يوضح بُطلان قوله ثبوت ذلك في خبر « ليت » وهي بمنزلة لعلّ نحو ﴿يا لَيْتَني مِتُ قَبْلَ هَذا﴾[4]. وأوضح ابن الحنبلي أنَّ ابن بري يريد بكونها بمنزلة لعل ما أشار إليه من قبل من أنّها بمنزلتها بواسطة اشتراكهما في أنّهما للإنشاء، وفي أنّهما لا يغيّران معنى الابتداء.

فإنْ قلت: قد جزم ابن بري باستعمالها مع الماضي مع قوله: بأنّ معناها ما ذكر من التوقع المقتضي لأنْ تستعمل مع المستقبل فحسب فما وجهه؟ قلت: وجهه أنّه إذا كان معناها التوقع حقيقة والمتوقع يلزمه الشك والظن، ومن ثمة

---

(١) الدرة ٢٩. عقد الخلاص ٣٤.

(٢) سنن ابي داود ٢/٤٥.

(٣) ديوانه (الصاوي) ١١٤.

(٤) مريم: ٢٣.

استحال على الله تعالى حتى قال في مغني اللبيب: إنّه في قوله تعالى ﴿فقولا لَهُ قَوْلاً لَيّناً لعَلَه يَتَذَكّرُ أو يخشى﴾[1] مصروفٌ للمخاطبيْن: أي اذهبا على رجائكما، وعند ذاك استعملت في مجرد الشك والظن اللازم لمعناها الحقيقي مجازاً، فساغَ استعمالها مع الماضي أيضاً، لما أنَّ الشك والظن يكون فيما مضى أيضاً[2].

٤ ـ حروف الجر: في هذه الظاهرة النَّحوية لم يوافق ابن الحنبلي فيما ذهب اليه الحريري عندما قال: يقولون: ما رأيته من أمس، والصواب أنْ يُقال: منذ أمس، أو مذ أمس، لأنّ من تختصُّ بالمكان ومذ ومنذ تختَصّان بالزمان. أمّا قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلى التَّقْوى مِنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾[3] فبتقدير من تأسيس أول يوم. وقولهم: ما رأيته مذ خلق، فبتقدير مذ زمان خلق»[4].

فرد عليه ابن الحنبلي قائلاً: قال ابن بري في الحاشية: إنّ الذي ذكره هو المشهور من مذهب البصريين. وإنْ كان أهل الكوفة يخالفونهم في ذلك ـ ومن البصريين من ذهب إلى أنَّ مِنْ تكون لابتداء الغاية في جميع الأسماء من المكان والزمان والأحداث والأشخاص. تقول: أخذته من زيد، وسرت من البصرة، وأتيته من غُدوة، قال عز وجل: ﴿ومِنْ آنَاء اللَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾[5] وقال عز من قائل: ﴿ومِنَ اللَّيلِ فتَهَجَّدْ بِهِ نافِلَةً[6] لكَ﴾[7]. والراجحُ هو ما عليه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والمبرد وغيرهما من وقوع «مِنْ» لابتداء الغاية في الزمان أيضاً حتى قال ابن مالك في التسهيل: هي لابتداء الغاية مطلقاً

---

(١) طه: ٤٤.
(٢) عقد الخلاص ٣٤.
(٣) التوبة ١٠٨.
(٤) الدرة ٧٦ ـ ٧٧. عقد الخلاص ٥٥.
(٥) طه: ١٣٠.
(٦) الاسراء: ٧٩.
(٧) الانصاف في مسائل الخلاف ٣٧٠. حاشية ابن بري ق/٢٨.

على الأصح[١] . وإنّما قلنا يُرِّجحان ذلك للسماع قرآناً وحديثاً وشعراً ، أمّا قرآنا فكقوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوىَ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ومن قال: إنّ التقدير من تأسيس أول يوم فقد رَد تقديره السّهيلي بأَنَّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان. أي كما احتيج إلى تقديره نحو: ما رأيته مذ أَنْ خلق، ومذ خلق، أي مذ زمان خلقه. وأمّا حديثاً فكقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنه « هذا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أبوكِ من ثَلاثةِ أيامٍ »[٢] أما شعراً فكقوله:

ما زلتُ مِنْ يـومِ بِنْتُـم والِهاً دِنِفـاً   ذا لوعةٍ عيشُ مَنْ يبلَى بها عجبُ[٣]

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث والأشعار. وقد أُورد بعض شراح التسهيل الكثير من الشواهد على استعمالها في الزمان، حتى قال: عندي جواز استعمالها في الزمان وهو الصحيح، لكثرة الوارد من ذلك، ولأن القول بذلك لا يلزم عنه محذورٌ فيوقفَ في الشواهد المذكورة مع الظواهر ولا حاجة لتسليط التأويل عليها[٤] .

إنّ رد ابن الحنبلي على الحريري في تلك الظواهر، ثم احتجاجه في رده بأقوال علماء النحو واللغة يوضح لنا بأَنَّه كان واسع المعرفة والاطلاع على علوم اللغة ويبدو لي أَنَّه مصيباً في ذلك الرد.

حـ - ظواهر بلاغية

من الظواهر البلاغية التي تناولها ابن الحنبلي هي:

١ - الاستعارة: قال ابن الحنبلي في شرحه لبيت أوس بن حجر:

وذاتُ هـدمٍ عـارٍ نـواشُـرهـا   تُصمـتُ بـالماءِ تـولبـاً جـدِعـا

---

(١) مغني اللبيب ٣١٨ . التسهيل ١٤٤ .

(٢) مسند ابن حنبل ١٧٥/٥ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢ . (بلا عزو).

(٤) عقد الخلاص ٥٥ .

إنَّ هذا البيت يروى بإعجام دال جدِعا وقد ردّ صاحب هذا الرأي بقول الأصمعي: إنّه من جِدع بكسر المهملة وأَجْدَعته: إذا أَساءت غذاءة وهو في البيت صفة «تولبا» والتولب بالفوقية ثم الموحدة: الحشيشُ، إلا أَنَّ المعنى به في البيت الصبي على الاستعارة، لأنَّ الشاعر يصف امرأة ذات ثوبٍ بالٍ [1].

٢ - الاكتفاء: قال ابن الحنبلي: قال الجوهريّ: التتابع: التهافت في الشر واللّجاج، ولا يكون التتابع إلا في الشر. وقال صاحب النهاية: التتابع: الوقوع في الشر من غير فكرةٍ ولا روية، ومنه الحديث لما نزل قوله تعالى: ﴿والْمُحصناتُ من النساء﴾ [2] قال سعد بن عبادة: إنْ رأى رجلٌ مع امرأته رجلاً فيقتله تقتلوه [3]، وإنْ أَخبر يُجلد ثمانين! أفلا يضربُه بالسيف؟ فقال النبي ﷺ «كفى بالسّيف شا» أراد أَنْ يقول شاهداً فأمسك، ثم قال «لولا أَنْ يتتابع فيه الغيران والسكران» [4] وجواب لولا محذوف. أراد لولا تهافت الغيران والسكران في القتل لتممت على جعله شاهداً. وفي هذا الحديث النبوي الشريف قيام الشاهد على جواز الصنعة البديعية المسماة بالاكتفاء بالبعض في مثل قول ابن سناء الملك:

أهوى الغزالةَ والغزالَ وربما ... نهنهت نفسي عِفةً وتديُّنا [5]
ولقد كففتُ عِنان عيني جاهداً ... حتى إذا أعْيَيْتُ أطلقتُ العَنا

أي العنان: بخلاف مثل قول ابن مطروح.

لا أَنتهي لا أَرعوي عن حُبّهِ ... لا أَنثني فليَهْذِ فيه من هذا [6]
واللهِ لا خطرَ السّلوُ بخاطري ... ما دُمت في قيدِ الحياةِ ولا إذا

(١) عقد الخلاص ٣٩.
(٢) النساء: ٢٤.
(٣) النهاية: ١/٢٠٢.
(٤) النهاية ١/٢٠٢.
(٥) ديوانه ٧٩٧.
(٦) ديوانه ٢٠٤.

أي ولا إذا مت، فإن الاكتفاء فيه قبيل الاكتفاء بالكل[١].

٣ ـ التشبيه: قال ابن الحنبلي: لهمزة الوصل حالتان ـ الثبوت والحذف ـ وقد اتفق لي أنَّ أنشدت بعضَ الظرفاء في مليح نحوي:

قوامك يا إلفَ النحاة كأنَّه قنا أو قوامَ السر أو ألِفَ الوصل
وعينك فاقت كل عين بكحلها فما أنت إلا زيدُ مسألة الكحل

أي إلا زيد الذي يذكر في مسألة الكحل النحوية. فقال ذلك الظريف: نِعم التشبيه تشبيهُك قوامَ الحبيب بألفِ الوصل، لأنَّ لها حالتي ظهور وخفاء عند ثبوتها وحذفها، وله حالتا ظهور وخفاء عند وصله وقطعه[٢].

٤ ـ الطباق: قال ابن الحنبلي: الرجاءَ الذي هو بمعنى الأمل فإنَّه يُستعمل في الإيجاب والنفي، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ ما لا يَرْجون﴾[٣]. وفي هذا القول طباقُ السّلب حيث جمع فيه بين فعليْ مصدرٍ واحدٍ: أحدهما مثبت والآخر منفي نحو ﴿ولكِنّ أكْثَرَ النّاسِ لا يَعْلَمونَ، يَعْلَمون ظاهِراً مِنَ الحياةِ الدنيا﴾[٤] وينبغي أنْ يكون هذا طباقَ الإيجاب والسلب لا طباقَ السلب فقط. وقد اصطلح البديعيون على أنَّه إذا لم يكن السّلب والنهيُ في واحدٍ من طَرفيْ الطّباق سموه طباقَ الإيجاب، وإن كان أحدهما في أحدِهما سموه طباقَ السلب، وإن لم يكن السلب في الطرف الآخر. ومن طباق السلب عندهم نحو قوله تعالى[٥] ﴿فَلا تَخْشَوُا النّاسَ واَخْشَوْنِ﴾[٦].

إن ردود ابن الحنبلي على الحريري، أو تصويبه كلامَ العامة قد اعتمد فيهما على مصادر لغوية متينة تتمثل بكتاب «تهذيب الخوّاص» لابن منظور، وحاشية

---

(١) عقد الخلاص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) عقد الخلاص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) النساء: ١٠٤.

(٤) الروم: ٦، ٧.

(٥) المائدة: ٤٤.

(٦) عقد الخلاص ١٤٥ ـ ١٤٦.

ابن بري على الدّرة، مضيفاً إلى ما جاء بهذين الكتابين أقوال علماء النحو واللغة الآخرين كابن هشام، وابن مالك، وأصحاب المعاجم اللغوية المعروفين. إنّ هذه الردود تعطينا البرهان الواضح على أنَّ ابن الحنبلي كان واسعَ المعرفة باللغة وأساليبها، لذلك كان قويَ الحجة، وبينّ الدلالة.





الباب الثالث

منهجه في البحث اللغوي

الفصل الأول: موقفه من السماع والقياس
الفصل الثاني: موقفه من المعرب والمولد



الفصل الأول

موقفه من السماع والقياس

قبل الدخول إلى هذا الفصل لا بد من توضيح مفهوم السّماع والقياسِ عند علماء العربية.

إنَّ قواعدَ وأصولَ الشريعة الإسلامية كانت من الأسباب الرئيسة لأَنْ يكون للعربية علوم وقواعد وأصول، وأصبح تحقيق هذه العلوم أمنيةً يسعى لتحقيقها الكثيرُ من علماء العربية منذ القرن الثاني الهجري[1].

إنَّ أهل الأدب كانوا يحاكون أهل الحديث في الرواية والاهتمام بالسند، كما أنَّ تقليدهم أهل الفقه في إيجاد العِلل للأحكام جعلهم يبحثون عن تعليل أحكام العربية، وبذلك كان « للنحاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين، وقياس وعلل يشبهان ما للفقهاء والمتكلمين، ثم عُنوا بمسائل الخلاف، ولهذا فإنّ خطا النحاة متأخرةٌ في الزمن »[2] من هنا كان لا بد للنحويّ من برهان أو حجة يؤيد بها رأيه أو شاهد يعضد به حكمه، لذلك كان الاحتجاج من أعمال النحاة البارزة التي أخذت الصدارة في تلك الأعمال.

إن الاحتجاج هو إثبات صحة قاعدة ما بدليلين:

الأول: عقلي كما في القياس، والثاني: نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح كما في السماع، وكان خوف العلماء على سلامة العربية بعد اختلاط العرب بالأعاجم سبباً رئيسياً لذلك الاحتجاج. فالسماع أو النقل » هو الكلام العربي الفصيح المنقول

---

(١) ينظر الأغراب ١٩.

(٢) الأغر /المقدمة ١٩.

النقل الصحيح الخارجَ عن حدّ القلة إلى حد الكثرة[1] لهذا فهو من أدلة النحو الأساسية وهو من الوسائل المهمة في الثقافة اللغوية، وقد سبقَ القياس في النحو واللغة كما أنه أفضلُ مسلك إلى ضبط العربية، لأنَّ من اللغة ما لا يؤخذ قياساً »[2].

فالسماع مهم « ولا بد للقياس من مستند من السماع »[3] ولهذا فهو مقدم على القياس، وكان « البصريون يقدمون السماع على القياس ولا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتْهم الحاجة »[4]، قال ابن جني: « إذا تعارضا نَطقْتَ بالمسموع على ما جاء فيه، ولم تقسه في غيره »[5]، لقد ترك السماعُ والقياسُ آثاراً واضحةً في الخلاف النحويّ، وكان منهجُ القياس « أهم ما يفرق بين المدرستين الخلافيتين البصرة والكوفة فهذه توسع فيه، وتلك تضيق وتشدد، فلا تقبل إلا ما اطرد في بابه »[6].

إنّ النتيجة التي نخلص إليها هي أن السماع هو: « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل القرآن الكريم، وكلام النبي ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً »[7].

أما القرآن الكريم فقد كان الناس مجمعين على جواز الاحتجاج بكل ما ورد أنّه قرىء به، وقد أطبقوا على الاحتجاج بشواذ القراءات، إذا لم تكن مخالفةً قياساً معروفاً، قال السيوطي: « إنّ ما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة »[8].

---

(١) الأغراب ٤٥. لمع الأدلة ٨١.

(٢) الخصائص ٤٢/٢.

(٣) الاقتراح ٤.

(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ١٦٩.

(٥) الخصائص ١١٧/١.

(٦) الرماني النحوي ٢٥٤.

(٧) الاقتراح ١٤.

(٨) الاقتراح ١٥.

أما الحديث الشريف فيأتي بعد القرآن الكريم في الاستشهاد به لإثبات القواعد النحوية واللغوية. وقد انقسم النحاة المتأخرون على أكثر من فريق في قضية قلة استشهاد النحويين الأوائل بالحديث الشريف، وعَزوا ذلك إلى أنّ الأحاديث رُويت بالمعنى وباللفظ مما جعل النحاة الأوائل يتركون الاستشهاد بها. إنّ هذه الآراء قد رُدّت من قبل الباحثين المعاصرين ومنهم الدكتور محمد ضاري حمادي ومحمد خضر والدكتورة خديجة الحديثي وسيأتي الكلام في ذلك[١].

كان ابن مالك من المكثرين من الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات قواعد النحو وقد أُنكر عليه ذلك. قال أبو حيان « قد أكثر هذا المصَنف من الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأَخرين سلك هذه الطريقة »[٢] إنّ عدم استشهاد جماعة من علماء النحو المتأخرين بالحديث على إثبات القواعد الكلية يرجع إلى أنهم لم يكونوا واثقين من أنه لفظ النبي ﷺ، ولو كانوا واثقين لم يتركوه، ولأجَروه مَجرى القرآن الكريم، وأنّ عدم وثوقهم يرجع إلى الأسباب التي ذكرناها آنفاً، وإلا « فالنبي ﷺ أفصح العرب، فلم يكن ليتكلم إلا بِأفصحِ اللّغات وأحسن التراكيب وأشهرها[٣].

ولم يُخْفِ النحاةُ المانعون الأسباب التي حملتهم على ترك الاستدلال بالحديث بل جَهروا بها. فهذا ابن الصائغ يقول: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في تراك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد بالحديث، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنه أَفصحُ العرب »[٤].

---

(١) سيأتي توضيح ذلك في « الحديث الشريف ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) الاقتراح ١٧.

(٣) الاقتراح ١٨.

(٤) الاقتراح ١٨.

وقد احتج العلماء بكلام العرب الموثوق بفصاحتهم وسلامة لغتهم، سواء أكان شعراً أو نثراً. ومن العرب الذي نقلت عنهم اللغة العربية هم « قيس وتميم وأسد فعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف »[1]. إن عدم اختلاط هؤلاء العرب بغيرهم من أقوام الأمم الأخرى هو الذي جعل علماء العربية ينحون هذا المنحى.

ولم يسلم شعراء العربية من تقسيم العلماء، فقد قسموهم على طبقات أربع:[2] الجاهليون والمخضرمون والمتقدمون والمولدون. وقد أجمع العلماء على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، أما الثالثة فالصحيح، صحة الاستشهاد بكلامها، وكان عمرو بن العلاء يلحن الفرزدق والكميت، ويعدهما من المولدين، لأنّهما كانا في عصره، والمعاصرة حجاب. أمّا الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً، وربما قيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، وممن استشهد بذلك الزمخشري. ولم يكتف العلماء بتقسيم الشعراء حسب أزمنتهم، بل ذكروا صفات يجب توفرها في الشاعر حتى يكون شعره مقبولاً لديهم. قال ابن الأنباري: لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله[3]. ومن هنا تصبح الحاجة ماسة لمعرفة طبقات الشعراء وأسمائهم، ولم يكن لشعر المُولدين نصيب في الاحتجاج به. أما لغات العرب فكانت مقبولةً لدى العلماء إذ: « الناطق على قياس لغة من لغات العرب غير مخطىء، وإنْ كان غير ما جاء به خيراً منه، وكلها حجة »[4].

أمّا القياس: فهو الدليل الثاني من الأدلة التي اعتمدها النحويون في بناء قواعدهم وهو « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[5]. والقياس معناه التقدير. وقيل فيه « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب

---

(١) المزهر ١/٢١١. الإقتراح ١٩.

(٢) ينظر خزانة الأدب ١/٣ ـ ٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٠، ٣٤٥. الاقتراح ٢٧.

(٤) الخصائص ٢/١٢.

(٥) الأغراب ٤٥.

بالدلائل القاطعة، فمن أنكره فقد أنكر النحو »[1].

إنّ القياس في العربية له أركان أربعة: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، ولكل ركن من الأركان الأربعة شروط[2].

وقد يجتمع القياس والسماع ليكونا دليلاً على مسألة واحدة، فدخول الباء في خبر ما التميمية يدل عليه السماع والقياس: أمّا السماع فلأنّها موجودة في أشعارهم، وأمّا القياس فهي قد دخلت الخبر المنفي[3].

مما تقدم يتبين لنا أنّ الشواهد النحوية واللغوية هي الحجج والأدلة التي استعان بها علماء العربية لإثبات صحة قواعد اللغة، ودراستها، والنطق بها حسب تلك القواعد. وقد اهتم علماء العربية بتلك الشواهد، فوضعوا لكل قضية شاهداً، وربما أكثر.

لقد بيّن علماء العربية المصادر التي أخذوا منها شواهدهم كما هو موضح في المقدمة السابقة وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف - وإنْ اختلف في الاستشهاد به - وكلام الفصحاء من العرب وأعني به الشعر والنثر.

إنَّ المستقرىء لابن الحنبلي يرى أنه قد اعتمد في تقرير قواعده، وبناء أحكامه، على ما ذكرت من تلك الشواهد، وسأجعل في هذا الفصل لكل واحد من هذه الأدلة بحثاً معيناً، لأوضح موقفه منه ومدى اعتماده عليه.

١ - القرآن الكريم وقراءاته

اعتاد النحاة واللغويون جميعهم أن يتخذوا القرآن الكريم المصدر الأساس والمعين الدائم في بناء الكثير من القواعد النحوية واللغوية، يأخذون منه الشواهد، وذلك لأنّه أوثق نص عربي فصيح.

---

(١) لمع الأدلة ٩٥.

(٢) ينظر الاقتراح ٣٩ - ٤٧.

(٣) ينظر الاقتراح ٧٢.

إن ابن الحنبلي قد سار على هذا السبيل، حيث أن الاستشهاد بالقرآن الكريم عنصر أساس لديه، فهو يعتمد على القرآن، وقراءاته في كثير من أحكامه. لقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها على وجه التقريب ثلاثين ومائة آية.

كان ابن الحنبلي في مواضع كثيرة يقتصر عند استشهاده بالآيات على الاستشهاد بجزء من آية، مثل قوله تعالى: ﴿سألَ سائِلٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿مردفين﴾[2] أو يستشهد بالآيات كاملة، مثل قوله تعالى: ﴿ما أغنى عنّي ماليَه﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وحَدائقَ غُلْباً﴾[4].

وقد يذكر أكثر من آية واحدة للتدليل على مسألة معينة فيورد أكثر من آية للاستدلال لها، مثال ذلك لَمَّا أراد أنْ يبين أنّ كلمة زوج، الاختيار فيها أنْ تكون بصيغة المذكر وفقاً لما جاء في التنزيل، استشهد لذلك بثلاث آيات[5] هي قولُه تعالى: ﴿أمْسِكْ عَليكَ زَوْجَكَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿إنْ أردْتُمْ استِبْدالَ زَوْجٍ مَكانَ زَوْجٍ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿يا أيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأَزْوَاجِك﴾[6].

أما الأسباب الموجبة للاستشهاد بالقرآن الكريم، فيمكن حصرها ضمن الأمور الآتية:

أولاً ـ تبين الأمور اللغوية، ومنها:

١ ـ توضيح معاني الألفاظ وتفسيرها، ومنه:

أ ـ عندما فسر الرَحْلَ بالأثاث والمتاع قال: قال ابن بري في قوله تعالى:

---

(١) المعارج: ١، وتمامها ﴿سألَ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ﴾ عقد الخلاص ٩.

(٢) الأنفال: ٩، وتمامها ﴿إذْ تَستغيثون ربّكم فاستجاب لكم أنّي ممدّكم بألفٍ من الملائكة مُردِفين﴾ عقد الخلاص ٩.

(٣) الحاقة: ٢٨. عقد الخلاص ١٦.

(٤) عبس: ٣٠. عقد الخلاص ٢٦.

(٥) بحر العوام ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٦) الأحزاب: ٣٧. النساء: ٢٠. الأحزاب: ٢٨.

﴿قالُوا جَزاؤُهُ مَنْ وُجِدَ في رَحْلِهِ فَهُوَ جَزاؤُه﴾[1] قالوا: رحله أثاثه بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَها مِنْ وِعاءِ أَخيهِ﴾[2] والوعاء من جملة أثاثه. كذلك يعضد ما قاله ابن بري قول بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ السِّقَايَةَ في رَحْلِ أخيه﴾[3] أي في جملة متاعه.

ب - تفسيره الحثّ بالحضّ وبالعكس واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ولا يَحُضُّ عَلَى طَعامِ المِسكين﴾[4].

حـ - قال ابن الحنبلي: الوَسَطُ بالتحريك الخيارُ من الشيء واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وكَذَلِكَ جَعَلْناكم أُمَّة وَسَطاً﴾[5] أي خياراً.

د - قال ابن الحنبلي: قال ابن بري، إنَّ أصل الرؤيا أنْ تكون في المنام وقد استعملتها العرب في اليقظة، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وما جَعَلْنَا الرُّويا الّتي أرَيْناكَ إلا فِتْنَةً للنّاسِ﴾[6] .يعني ما رآه ليلة المعراج كان نظراً في اليقظة..

هـ - إنَّ معنى الفعل صبا يصبو، مال يميل، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿أصْبُ إلَيْهِنَّ﴾[7] أي أميل.

٢ - تغليب حكم المذكر على المؤنث: إذا عم شيئين معاً لفظ أُعطي حكم أَحدهما دون الآخر كتغليب حكم المذكر على المؤنث كما جاء في قوله تعالى: ﴿إنَّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أهْلَ البيتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهيراً﴾[8].

٣ - في أَحكام الإفراد والتثنية والجمع: قال ابن الحنبلي: إنَّ اسم الموصول

---

(١) يوسف: ٧٥. عقد الخلاص ٥٩.
(٢) يوسف: ٧٦. عقد الخلاص ٥٩.
(٣) يوسف ٧٠. عقد الخلاص ٦٠.
(٤) الماعون: ٣. عقد الخلاص ١٥٧.
(٥) البقرة: ١٤٣. عقد الخلاص ١٨٣.
(٦) الإسراء: ٦٠، بحر العوام ١٧٦.
(٧) يوسف: ٣٣. عقد الخلاص ١٠٢.
(٨) الأحزاب: ٣٣. عقد الخلاص ١٤٩.

المفرد يستعمل محل الإسم الموصول الجمع واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وخُضْتُم كَالذي خاضُوا﴾[1] في أحد تأويلين. وقال: من عادة العرب إجراء الإثنين مَجْرى الجمع واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿هذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في ربِّهم﴾[2].

٤ ـ إسناد عسى إلى الضمائر والأسماء: قال: إن عسى إذا أُسندت إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو نون الإناث، تكسر السين فيها، واستدل لذلك بقراءة نافع: ﴿فَهَلْ عَسَيتم﴾[3] وما عداه فبالفتح واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فعسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ﴾[4].

ثانياً: تبيين الظواهر الصرفية والصوتية، ومنه:

أ ـ إنَّ اسم الفاعل سائل هو إمّا من الفعل سأل أو من الفعل سأل وعند ذلك تكون الألِف بدلاً عن الواو أو عن الياء واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿سألَ سائل﴾[5] بالألِف والهمزة وهو المشهور.

ب ـ تزاد هاء السكت في نهاية الكلمة للوقف عليها واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾[6] وقوله تعالى: ﴿فَبِهُداهُمْ اقْتَدِهْ﴾[7].

حـ ـ صيغة الفعل واحدة لكن الفعل يشترك بين المعاني والذوات، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَه﴾[8] وقوله تعالى: ﴿جمعَ مالاً وعَدَّدَه﴾[9].

---

(١) التوبة: ٦٩. بحر العوام ١١٩.

(٢) الحج: ١٩. بحر العوام ١٢٢.

(٣) محمد: ٢٢. عقد الخلاص ١٥٦.

(٤) المائدة ٥٢. عقد الخلاص ١٥٦.

(٥) المعارج: ١. عقد الخلاص ٩.

(٦) البقرة ٢٥٩. بحر العوام ١٢٠.

(٧) الأنعام ٩٠. بحر العوام ١٢٠.

(٨) طه: ٦٠. عقد الخلاص ٥٢.

(٩) الهمزة: ٢. عقد الخلاص ٥٢.

د - في كلمة أَحد إذا كانت الهمزة أَصلية فتستعمل الكلمة في النفي فقط. واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾[1]. أما إذا كانت الهمزة منقلبة عن واو فتستعمل في الموجب وغيره واستدل لذلك بقوله تعالى ﴿قل هو اللهُ أَحدٌ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿إنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَمـا أَحدُكما فَيَسْقي رَبَّهُ خَمْراً﴾[4].

هـ - المصادر على وزن تَفعال تأتي بفتح الأول: أي تَفعالٌ إلاَّ مصدرين هما: تِبيان وتِلقاء فيكونان بكسره، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿تِبْياناً لكلِّ شيءٍ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿تِلقاءَ أَصحابِ النارِ﴾[6].

و - يقال في الفعل شكا: شكوت وشكيت، لكنَّ الأَصل فيه بالواو. واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿إنّما أَشكُو بَثِّي وحُزْني إلى اللهِ﴾[7].

ثالثاً: تثبيت الأَحكام النحوية، ومنه:

أ - إنّ «مِنْ» تأتي للتبعيض واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿نُريدُ أنْ نَأْكُلَ مِنْها﴾[8] كما أَنّها تأتي لابتـداء الغـايـة في جميـع الأسماء مـن الزمـان والمكـان والأحداث والأشخاص، واستدل لذلك بقـولـه تعـالى: ﴿ومِـنْ آنـاءِ اللَّيْـلِ فَسَبِّحْ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿ومِنَ اللّيْلِ فَتَهَجَّدْ به نافلةً لك﴾[10].

---

(١) الحاقة: ٤٧. عقد الخلاص ١٤٣.
(٢) التوحيد: ١. عقد الخلاص ١٤٣.
(٣) يوسف: ٤. عقد الخلاص ١٤٣.
(٤) يوسف: ٤١. عقد الخلاص ١٤٣.
(٥) النحل: ٨٩. عقد الخلاص ١٧٣.
(٦) الأعراف: ٤٧. عقد الخلاص ١٧٣.
(٧) يوسف: ٨٦. بحر العوام ١٠٩.
(٨) المائدة: ١١٣. عقد الخلاص ٤٣.
(٩) طه: ١٣٠. عقد الخلاص ٩٣.
(١٠) الإسراء ٧٩. عقد الخلاص ٥٥.

ب ـ إنَّ ليت وهي بمنزلة لعل تدخل على الفعل الماضي واستدَل لذلك بقوله تعالى: ﴿يا لَيْتَني متُّ قبلَ هذا﴾ [١].

حـ ـ حذف ياء المتكلم في النداء وغيره واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ربِّ ارْجِعون﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿إيَّايَ فارْهَبون﴾ [٣].

د ـ حذف التنوين في النثر لالتقاء الساكنين واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارِ﴾ [٤] على قراءة عمارة بن عقيل نقلاً عن المبرد وثعلب.

هـ ـ تعاقب حروف الجر على معنى واحد، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿إذا مَرّوا بِهِمْ يَتغامَزون﴾ [٥] وقوله تعالى: ﴿وإنَّكُمْ لَتمُرّون عَلَيْهِمْ مُصْبِحين﴾ [٦].

و ـ إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقعٍ﴾ [٧] فهنا أنابت الباء عن على.

ز ـ إنّ كلمة زوج تستعمل للمذكر والمؤنث ولا تؤنث على الأغلب، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ [٨]. كما أنَّ العدد يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿سَخَّرها عَلَيْهِم سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَةَ أيامٍ﴾ [٩].؛

حـ ـ إنابة اسم الفاعل عن اسم المفعول، واسم المفعول عن اسم الفاعل،

---

(١) مريم: ٢٣. عقد الخلاص ٣٥.

(٢) المؤمنون: ٩٩. بحر العوام ١١٥.

(٣) البقرة: ٤٠. بحر العوام ١١٥.

(٤) يس: ٤٠. بحر العوام ١٣٤.

(٥) المطففين: ٣٠. عقد الخلاص ٩٧.

(٦) الصافات: ١٣٧. عقد الخلاص ٩٧.

(٧) المعارج: ١. عقد الخلاص ٩٦.

(٨) البقرة: ٣٥. بحر العوام ١٨٦.

(٩) الحاقة: ٧. عقد الخلاص ٢٠٩.

واستدل بقوله تعالى: ﴿في عِيشةٍ راضِيَة﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿حِجَاباً مَسْتُوراً﴾[3].

ط - العطف التفسيري بالواو، ويكون في الأسماء وغيرها، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطيئَةَ أو إثماً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إنّما أشْكو بَثّي وحُزني إلى اللهِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فَما وَهَنوا لِما أصابَهُم في سَبيلِ اللهِ وَما ضَعُفوا﴾[6].

ي - جواز تكرير لا على جهة التأكيد، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ولا تَسْتَوي الحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَة﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿غيرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمُ وَلا الضّالين﴾[8].

ك - تعدي الفعل كتم إلى مفولين، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ولا يَكْتُمونَ اللهَ حَديثاً﴾[9] وقد يجر أحدُ مفعوليها بمن.

واحتج في القراءات بست وعشرين آية، وكانت طريقته في الاستشهاد: إسنادُ القراءة إلى قارئها، من ذلك قوله في مبحث كشر سين عسى إذا أُسند إلى المتكلم أَو المخاطب: وبه قرأ نافع: ﴿فهل عَسَيتم﴾[10]. وقوله في مبحث الفعل أَوْمأ ومَأ: يعضده قراءة عاصم: ﴿يضاهئُون﴾ باهلمز والكسر[11]. وقوله في

---

(١) الحاقة: ٢١. عقد الخلاص ٢١٦.

(٢) هود: ٤٣. عقد الخلاص ٢١٦.

(٣) الإسراء: ٤٥. عقد الخلاص ٢١٦.

(٤) النساء: ١١٢. عقد الخلاص ١٦٢.

(٥) يوسف: ٨٦. عقد الخلاص ١٦٢.

(٦) آل عمران: ١٤٦. عقد الخلاص ١٦٢.

(٧) فصلت: ٣٤. بحر العوام ١٧٢.

(٨) الفاتحة: ٧. بحر العوام ١٧٢.

(٩) النساء: ٤٢. بحر العوام ١١٠.

(١٠) محمد: ٢٢. عقد الخلاص ١٥٦. السبعة ١٨٦.

(١١) التوبة: ٣٠. عقد الخلاص ١٥٩. السبعة ٣١٤.

مبحث إبدال الحروف: قرأ ابن مسعود: ﴿وفومِها﴾ [1]. وقوله في مبحث ضعف لغة تغليط اللامات التي جاءت عليها قراءة ورش [2] في مثل الصلاة، ومطلع وظل.

على أنه قد لا يسند القراءة إلى قارئها، مكتفياً بقوله «وقرىء» [3] أو «وقرىء شاذاً، أو قراءة مَنْ قرأ» [4].

أما موقفه من القراءات فيمكن إيضاحه فيما يلي:

١ ـ الاستدلال بالقراءة السبعية على جواز حذف غير ياء المتكلم. مثال ذلك قراءة أبي عمرو في رواية عنه: ﴿قالوا سَـحِرانَ تَظاهَرا﴾ والأصل تتظاهران فأدْغمت التاء في الظاء، وحذفت نون الرفع التي هي نون التثنية، ورفع ساحران بتقدير أنتما ساحران [5].

٢ ـ الاستدلال بالقراءة السبعية على إسكان لام المضارع المستحقة للضمة الإعرابية وصلاً، إجراءً للوصل مَجْرى الوقف مثالُ ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿وما يُشْعِرْكُم﴾ [6] بإسكان الراء ﴿ومـا يَعِـدْهُـمْ الشَّيْطـان﴾ [7] بـإسكـان الدال [8].

٣ ـ الاستدلال بقراءة غير سبعية على حذف همزة الاستفهام عند أمن اللّبْس مثال ذلك «قراءة ابنِ مُحيصِن: ﴿سواءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْـذَرتهم﴾ [9] وقيـل في

---

(١) البقرة: ٦١. بحر العوام ١٠٠.
(٢) عقد الخلاص ٢٠٤.
(٣) عقد الخلاص ٩.
(٤) عقد الخلاص ١٨٥، ١٨٨. بحر العوام ١٠٩، ١٢٥، ١٦٩.
(٥) القصص: ٤٨. بحر العوام ١١٦.
(٦) الانعام: ١٠٩. السبعة ٢٦٥.
(٧) النساء: ١٢٠.
(٨) بحر العوام ١١٨.
(٩) البقرة: ٦.

قوله تعالى: ﴿أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُها العيرُ إنّكُم لَسارِقون﴾[١] تقديره: أئنكم »[٢].

٤ ـ الاستدلال بالقراءات المختلفة على أنها لغات مثال ذلك في مبحث سكون حرف العين من الكلمة (معْ) فهو يقول: «إنّ سكونه قبل الحركة لغة رَبَعِيَّة ككسره قبل السكون لالتقاء الساكنين وعليها قرىء شاذاً: ﴿إنا مَعْكم﴾[٣] بالسكون[٤]. كذلك قوله في رفع ﴿مثل﴾ في قوله تعالى: ﴿إنّهُ لَحَقٌّ مِثلَ ما أَنّكُمْ تَنْطِقون﴾[٥] هو على التميمة، ويكون الخبر مفتوحاً لفظاً مرفوعاً محلاً[٦]. كذلك قوله في ضم تاء تعيلوا في قوله تعالى: ﴿ذلِكَ أَدْنى ألاّ تَعُولوا﴾[٧] بأَن تعيلوا تفسيرها: تكثرُ عِيالُكم وعلى هذا رُوي أنّها لغة حمير[٨]. كذلك قوله في مبحث الإمالة: العرب تُميل في حالة الوقف الفتحة التي قبل هاء التأنيث نحو الكسرة. فقد نقل مثل ذلك عن بعض العرب في كل فتحة تَلَتْها هاء تأنيث موقوف عليها وقرأ بذلك الكسائي في مواضع معددة من القرآن نحو: ﴿نَعْجَةٌ﴾[٩] و﴿سَفِينةٍ﴾[١٠] وكانت هذه اللغة طباعَ أهل الكوفة لأنّهم بقية أبناء العرب[١١].

يتضح مما بيناه بأنّ ابن الحنبلي كان يعتمد القراءات السبعة والشاذة وغيرها لإثبات صحة القول، فلم يطعن في إحداها، ولم يَرُدَّ واحدةً منها، بل كان

---

(١) يوسف: ٧٠.

(٢) بحر العوام ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣) البقرة: ١٤.

(٤) عقد الخلاص ١٨٥.

(٥) الذاريات: ٢٣.

(٦) عقد الخلاص ١٨٦.

(٧) النساء: ٣.

(٨) عقد الخلاص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٩) ص: ٢٣.

(١٠) الكهف: ٧٩.

(١١) بحر العوام ١١٢.

يستشهد بها، وخرّج عدداً منها على أنها لغات القبائل، وهذا يعطينا الدليل الواضح بأنّه كان واسعَ الاطلاع بمعرفة لغات قبائل العرب.

٢ ـ الحديث النبوي الشريف

إن الحديث النبوي الشريف يعتبر مصدراً أساساً في الاحتجاج به في القضايا اللغوية وذلك أن النبي ﷺ من أبلغ البلغاء، وأفصح فصحاء العرب.

لذلك رأينا أنّ اللغويين قد احتجوا بالحديث النبوي منذ الفترة الأولى لتدوين اللغة لقد أورد أستاذي الدكتور محمد ضاري مواضع الاستشهاد بالحديث في مجموعة من كتب اللغة كإصلاح المنطق لابن السكيت، والاشتقاق لابن دريد، والأبدال والأضداد لأبي الطيب اللغوي، وباب المضاعف من حرف العين من كتاب تهذيب اللغة للأزهري وغيرها [١]

مما تقدم نرى أنّ الحديث النبوي الشريف يسري مَسرى القرآن الكريم والشعر العربي في الاعتماد عليه، والاحتجاج به في الكتب اللغوية. أما في مواضع الاستشهاد به في النحو، فأهل النحو فيه مختلفون، وهم:

أ ـ قسم يمنع الاستشهاد به منعاً مطلقاً.

ب ـ قسم يجوز الاستشهاد به مطلقاً.

حـ ـ قسم يجوز الاستشهاد بالحديث المروي لفظاً دون معنى، وهذا موضح في مقدمة هذا الفصل [٢].

لو تتبعنا قضية الاستشهاد بالحديث لرأينا أن النحاة لم يعزفوا كلياً عن الاستشهاد به، كما أنّهم لم يتناولوه تناولهم الأدلة الأخرى للاحتجاج، لكنهم كانوا يأخذونه ويستعينون به، دون الإكثار منه.

إن كل ما استشهد به سيبويه من الأحاديث قد بلغ عشرة أحاديث، كذلك فعل غيره كالفراء، وكان استشهاد الفراء بالحديث

---

(١) ينظر الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) تنظر ٩٣ ـ ٩٤.

النبوي أقل مما استشهد به سيبويه[1]. إن لموقف النحاة الأوائل من الاستشهاد بالحديث الشريف تساؤلات منها لماذا كانوا واجين إزاء ذلك؟ لماذا كانوا مقلين في الاستدلال به؟ وما الذي دفع سيبويه، وهو النحوي المتقدم إلى التحفظ في أنْ يُصرِّحَ بالأحاديث التي استشهد بها وعدّها أقوالاً؟

إن أستاذي الدكتور محمد ضاري حمادي قد أجابنا عن ذلك، وملخصه: «أنّ الأسباب الفكرية والمذهبية والسياسية هي التي جعلتهم يقفون ذلك الموقف من الحديث الشريف، كما أنّ الأحوال غير المستقرة التي سادت بيئاتهم كانت سبباً آخر في ذلك الموقف»[2].

كذلك أجاب عن ذلك بيستون علي كريم ومفاده: «أنّ التورع والخوف من وضع الحديث كانا من الأسباب الرئيسة في موقف النحاة الأوائل من ذلك»[3]. وقد أجابت الدكتورة خديجة الحديثي[4] عن ذلك وأيدت جواب الدكتور محمد ضاري.

أما أنا فأقول: إن جواب أستاذي وإنْ كان وجيهاً إلا أنني أتفقُ مع بيستون «لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع»[5].

إذا كان موقف النحاة الذين سبقوا ابن الحنبلي في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هو التباين، فما موقفه؟

إن من ينظر في كتب التصحيح اللغويّ التي ألّفها ابن الحنبلي، يجده قد استشهد على وجه التقريب بثلاثة وثلاثين حديثاً في مواضع متفرقة، وهي نسبة

---

(١) ينظر الحديث الشريف ٢٩٢ ـ ٢٩٥.

(٢) لزيادة الاطلاع ينظر الحديث الشريف ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٣) ينظر ابن يعيش في كتابه شرح المفصل ٢٤٧ ـ ٢٤٩.

(٤) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢٤.

(٥) المزهر ١/١١٩.

ليست بالقليلة. إن أسباب الاستشهاد بالحديث لديه كانت لتوضيح مسائل نحوية وصرفية ولغوية.

فاستشهد في مجال النحو بخمسة أحاديث، منها قوله ﷺ: «وما يُدريك لَعَلّ اللهَ اطّلَعَ على أَهْلِ بدرٍ، فَقالَ اعملوا ما شِئْتُم فَقَدْ غَفَرْتُ لكم»[1] للدلالة على أنّ لعلّ تدخل على الفعل الماضي[2]. وقوله ﷺ: «هذا أَوّلُ طَعامٍ أكلهُ أبوكِ مِنْ ثَلاثَةِ أيام»[3] للدلالة على أن من «تأتي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح»[4] وعزا ذلك إلى رواية الغِرناطيّ ولم أعثر عليها. وقوله ﷺ: «لا تَدْخُلوا الجَنةَ حتّى تُؤْمِنوا، ولا تُؤمِنوا حتّى تَحَابّوا»[5] للدلالة على حذف نون الجمع من تؤمنوا وتدخلوا المنفيين بلا[6]. وقوله ﷺ: «أَطولُ صَلاةٍ صَلَّيْتُها قَطّ» وقوله ﷺ: «أكثر ما كُنّا قَط» للدلالة على جواز استعمال قط في الإثبات[7].

واستشهد في مجال الصرف بحديثين فقط. الأول قوله ﷺ: «استَعينوا على إنجاح الحَوائِجِ بالِكتمانِ لها»، والثاني قوله ﷺ: «اطلبوا الحَوائِجَ إلى حِسان الوُجوه» للدلالة على أن فواعل هي صيغة جمع لفاعله[8].

أما بقية الأحاديث التي استشهد بها فهي في مجال اللغة منها قوله ﷺ: «الأنصارُ كِرشي وَعَيبَتي»[9] للدلالة على استعمال الكلام المفرد الموجز البديع

---

(١) سنن ابي داود ٢/٤٥.

(٢) عقد الخلاص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) مسند ابن حنبل ٥/١٧٥.

(٤) عقد الخلاص ٥٥.

(٥) سنن ابن ماجة (المقدمة) ٢٦.

(٦) بحر العوام ١١٦.

(٧) بحر العوام ١٦٦.

(٨) بحر العوام ١٧١.

(٩) المجازات النبوية ٦٣.

الذي لم يسبق إليه [١] . وقوله ﷺ : « فَأَمَرَهُم أَنْ يَتيامَنوا عن الغميم » [٢] للدلالة على أنه يريدهم أن يسيروا في جهة اليمين[٣] . وقوله ﷺ : « لا حَسَدَ إلاّ في اثْنَتَيْن : رَجُلٌ أتاه اللهُ مالاً فَسَلَّطَهُ عَلى هَلَكِتِهِ في الحَقِّ ، وَرَجُلٌ أتاهُ اللهُ الحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضي بِها ويُعَلِّمُها »[٤] للتفريق بين الحسد المحمود والحسد المذموم ، والحديث هنا للدلالة على الحسد المحمود [٥] . وقوله ﷺ : « ارْجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مَأجوراتٍ » [٦] للدلالة على إبدال الهمزة من الواو في مأزورات للتخفيف[٧] . وقوله ﷺ : « لا تَتايعوا في الكَذبِ كَما يَتَتايَعُ الفِراشُ في النّار » [٨] للدلالة على أن التّتابُع يكون في الصلاح ، والتتايع مختص بالمنكر [٩]

وقوله ﷺ : « حمي الوطيس » [١٠] للدلالة على شِدّةِ الأمر واضطرام الحرب » [١١] . وقوله ﷺ : « الْمُؤْمِنُ لا يُلْدَغُ مِنْ جحرٍ مَرّتَين » [١٢] للدلالة على أنّ اللدغ يكون لكل ضاربٍ في فيه[١٣] . وقوله ﷺ « إنّ في الجَنّةِ لَشَجَرةً يسيرُ الراكبُ في ظِلّها مائةَ عامٍ لا يَقْطَعُها » [١٤] للدلالة على أنّ الظل يقع موقع الفيء [١٥]

---

(١) عقد الخلاص ١٦٠ .

(٢) النهاية ٣٠٢/٥ .

(٣) عقد الخلاص ٤٧ .

(٤) سنن ابن ماجه ١٤٠٧/٢ .

(٥) عقد الخلاص ٨٣ .

(٦) سنن ابن ماجه ٥٠٣/١ .

(٧) عقد الخلاص ١٢٣ .

(٨) النهاية ٢٠٢/١ .

(٩) عقد الخلاص ١٥١ .

(١٠) المجازات النبوية ٤٤ .

(١١) عقد الخلاص ١٦٠ .

(١٢) سنن ابن ماجه ٣١٨/٢ .

(١٣) عقد الخلاص ١٨٩ . بحر العوام ١٣٣ .

(١٤) النهاية ١٦٠/٣ .

(١٥) بحر العوام ١٧٤ .

يتضح مما سبق أنّ ابن الحنبلي لم يتخذ موقفاً مؤيداً لفريق من النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، بل استشهد به ولم يصرح بموقفه.

٣ ـ الشعر العربي

لقد عني علماء العربية عناية كبيرة بالشعر العربي إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، وأخذوا منه مادة رئيسة في بناء الكثير من القواعد وإصدار الأحكام.

قسمّ العلماءُ الشعراءَ إلى طبقات أربع كما وضحناه في مقدمة هذا الفصل، وأجمعوا على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، ولم يستشهد بعضهم بالطبقة الثالثة كأبي عمرو بن العلاء.

أما العلماء الباقون فقد استشهدوا بشعر الطبقة الثالثة، وكادوا يُجمعون على عدم صحة الاستشهاد بالطبقة الرابعة إلا بمن يوثق بعربيته، ومن الذين اختاروا الاستشهاد بذلك الزمخشريّ[1].

إنّ ابن الحنبلي كان قد استشهد بشعر شعراء الطبقات الأربع، وبشعر غيرهم من المولدين والمحدثين، بل استشهد حتى بشعره في بعض المواضع، ويتجلى ذلك الاستشهاد بأنه يستشهد بجزء من بيت أو شطر منه، أو يستشهد ببيتين من الشعر أو أكثر على قضية واحدة مثل استشهاده بقول ابن الزبير الأسدي:

جمع ابـــنُ مـــروانَ الأغـــرَّ محمدٌ   بينَ ابن أشْتَرِهـم وبين المصعـب[2]

قـول الفرزدق:

فما بَينَ مَنْ لم يُعطِ سمعاً وطـاعـةً   وبين تميم غيرُ حـــزِّ الحَلاقـــمِ

حين قال: إن إعادة «بين» هنا جائزة على جهة التأكيد. وقد يأتي بشاهد شعري واحد على مسألة معينة، كاستشهاده بقول مضرس:

---

(١) تنظر مقدمة هذا الفصل ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) بحر العوام ١٧٢.

فما حَسَنٌ أن يَعـذرَ المرءُ نفسَـه   وليس له من سائرِ الناسِ عـاذرُ [١]

حين قال: إنّ سائراً تعني معظمَ الشيء وجُلّه، وربما يستشهد بقول أكثر من شاعر في مسألة واحدة، كاستشهاده بقول امرىء القيس:

وبُدِلت قَرحـاً دامياً بعـدَ صحـةٍ   لعـلّ منـايـانـا تَحـولـنَ أبـؤسـا

وبقولي الفرزدق:

لعلـكَ في حـدراءَ لُمـت على الذي   تخيرتِ المِعْـزى على كـلِّ حـالـب

أعـد نظـراً يـا عبـدَ قيسٍ لعلما   أضاءت لك النـارُ الحمارَ المقَيّـدَا [٢]

حين استشهد على دخول لعل على الفعل الماضي.

لقد استشهد ابن الحنبلي بأشعار الجاهليين مثل: امرىء القيس [٣] والمهلهل بن ربيعة [٤]، وعنترة بن شداد [٥]، والأعشى [٦]، وزهير بن أبي سلمى [٧]، والنابغة الذبياني [٨] وغيرهم.

فمن استشهاده على أنّ الطِوَلَ بكسر الأول وفتح الثاني هو الحبل، قول طرفة ابن العبد:

لعمرُك إنّ الموت مـا أخطـأ الفتى   لكالطِوَل الْمُرخى وثنياه بـاليـدِ [٩]

كذلك استشهاده بقول عنترة:

هَلاّ سألتِ الخَيـلَ يـا ابنـةَ مـالـكٍ   إنْ كنـتِ جـاهلـةً بما لم تَعلمـي [١٠]

---

(١) عقد الخلاص ٧.

(٢) عقد الخلاص ٣٥.

(٣) نفسه ١٦، ٣٥، ١٦١. بحر العوام ١١٨، ١٧٨.

(٤) عقد الخلاص ١٣٤.

(٥) عقد الخلاص ١٣، ٢١٨.

(٦) عقد الخلاص ١٧، ١٨، ٤٨، ٩٥، ١٤١، ١٥٦، ١٩٣. بحر العوام ١٧١.

(٧) عقد الخلاص ١٣٢، ٢٠٠، ٢١٩. بحر العوام ٢٠٩.

(٨) بحر العوام ١١٠، ١٨٠. عقد الخلاص ١٦٦.

(٩) عقد الخلاص ١٦٤.

(١٠) نفسه ٢١٨.

على حذف المضاف والتقدير: سألتِ أهلَها. كذلك استشهاده بقول زهير:

يا جارُ لا أُرْمَيَنَّ منكم بداهية ... لم يلْقَها سوقةٌ قبلي ولا مَلِكُ[1]

على أن السوقة تقع في مقابلة الملك. واستشهد بقول الأعشى:

فأمّا تَرَيْني وَلي لِمَّةٌ ... فإنّ الحَوادثَ أودى بها[2]

على أن الفعل أوْدى يتعدّى بالباء. واستشهد بقول النابغة الذبياني:

فكان ربيعاً لليتامى وعِصْمَةً ... فملكُ أبي قابوس أضحى وقد نِجز[3]

على أن الفعل «نِجزَ» بالكسر بمعنى الفناء والانقضاء، وقد أجاز بعض أهل اللغة على أنه بالفتح.

واستشهد ابن الحنبلي بأشعار الشعراء المخضرمين ـ الجاهلية والإسلام ـ مثل عباس بن مرداس[4]، وأبي ذؤيب الهذلي[5]، والخنساء[6]، وحسان[7]، ولبيد[8].

لقد استشهد بقول أبي ذؤيب الهذلي:

ولقد حَرِصْتُ بِأَنْ أُدافع عنهمُ ... فإذا المنيةُ أقبلت لا تُدفعُ[9]

على أنّ دافع بمعنى دفع. واستشهد بقول الخنساء:

ترتعُ ما ترتعُ حتّى إذا ادّكَرت ... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[10]

على أن الإخبار عن المؤنث لا يستلزم صيرورة المخبر مؤنثاً. واستشهد بقول لبيد:

---

(١) نفسه ٢١٩.

(٢) نفسه ١٧.

(٣) بحر العوام ١٨٠.

(٤) عقد الخلاص ١٤٧. بحر العوام ٢١٠.

(٥) عقد الخلاص ١٠٠. ١٠٧، ١٩٨.

(٦) نفسه ٣٨.

(٧) نفسه ٧٣.

(٨) بحر العوام ١٣٧.

(٩) عقد الخلاص ١٠٧.

(١٠) عقد الخلاص ٣٨.

باكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسُحرةٍ لأعلَّ منها حيثُ هب نِيامُها[1]

على أنّه يقال للديوك: دجاج.

واستشهد ابن الحنبلي بشعر الشعراء الإسلاميين مثل: مجنون ليلى[2] وأبي الأسود الدؤلي[3] والأخطل[4]، والفرزدق[5]، وجرير[6]، وعمر بن أبي ربيعة[7]، وغيرهم فقد استشهد بقول الأخطل:

المنعمونَ بنو حربٍ وقد حدقتْ بيَ المنيةُ واستبطأتُ أنصاري[8]

للدلالة على أن حدق بمعنى أحاط. واستشهد بقول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به بين ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ[9]

للدلالة على حذف المضاف إليه، والتقدير: بين ذراعَيْ الأسد وجبهته، واستشهد بقول الراعي النميري:

فأومأتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ فللهِ عَينا حَبتر أيّما فَتى[10]

للدلالة على أن الفعل «ومأ» يكون مهموزاً وبدونها. واستشهد بقول جرير:

أرى مرَّ السنين أخذن مني كما أخذَ السِرارُ من الهلالِ[11]

للدلالة على أن استعمال الهلال في هذا البيت جائز، لأنَّ سِرار الشهر آخرُ ليلة منه. واستشهد بقول الفرزدق:

---

(١) بحر العوام ١٣٧.

(٢) عقد الخلاص ١٤.

(٣) عقد الخلاص ٩٤، ١١٢. بحر العوام ١٠١.

(٤) عقد الخلاص ٢٦، ٨٠.

(٥) عقد الخلاص ٣٥، ٣٧، ٤٥، ١٨٧. بحر العوام ١٧١، ١٧٢، ١٨٦

(٦) عقد الخلاص ٤٥، ٥٤.

(٧) عقد الخلاص ١٠٦. بحر العوام ١٩١.

(٨) عقد الخلاص ٢٦.

(٩) نفسه ٤٥.

(١٠) نفسه ١٥٨.

(١١) نفسه ٥٤.

ولي ببلاد الهند عند أميرها حوائجُ جماتٌ وعندي ثوابُها[1]

للدلالة على أنَّ حوائج جمع حاجة على ما قيل، والأمثلة كثيرة على ذلك.

أمّا استشهاده بشعر المولدين والمحدثين، بل حتى استشهاده بشعره، فكان لتوضيح المعاني - وإنْ كان يُخطِئهم في بعض أقوالهم[2] - ولم يستشهد بتلك الأشعار من أجل إثبات قاعدة نحوية أو إصدار حكم. ومن الشعراء المولدين والمحدثين الذين استشهد بشعرهم: أبو تمام[3] والعكوك[4] والمتنبي[5] وأبو نواس[6] والبهاء زهير[7] وابن سناء الملك[8] والبحتري[9] وأبو العلاء[10]. وغيرهم من الذين لم يذكر أسماءهم، بل اكتفى بقوله: قال بعض المولدين[11] استشهد بقول المتنبي:

الخيلُ والليلُ والبيداءُ تشهدُ لي والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ[12].

للتمثيل للمعرف بالألف واللام. كما استشهد بقول العكوّك:

النـاسُ جسمٌ وإمـامُ الهدى رأسٌ وأنـت العينُ في الرأس[13]

لتوضيح أنَّ الجسد ينفصل فصولاً. كما استشهد بقول أبي نواس:

---

(١) بر العوام ١٧١.

(٢) نفسه ١٢٤.

(٣) عقد الخلاص ٢٠.

(٤) عقد الخلاص ٣٨.

(٥) نفسه ٧٤، ٨٨، ١٥٠، ١٧٩. بحر العوام ١١٤، ١٢٤، ١٣٢، ١٧٠.

(٦) عقد الخلاص ٩٠.

(٧) عقد الخلاص ١٠٦.

(٨) نفسه ١٥٢.

(٩) نفسه ١٥٢.

(١٠) نفسه ٢٠٠. بحر العوام ١٢٤.

(١١) عقد الخلاص ١٧٧، ١٩٦. بحر العوام ١١٣، ١٢٩.

(١٢) عقد الخلاص ١٧٩.

(١٣) عقد الخلاص ٣٨.

إذا ما تميميٌّ أتاكَ مُفاخِراً فقلْ عَدِّ عن ذا كيف أكلُك للضبِّ

لبيان الهزل الذي يراد به الجد.

خلاصة القول أن استشهاده بأقوال المولدين والمحدثين لأجل توضيح المعاني أمر جائز، لأنَّ المعاني مِن حق كل جيل، ومن حق أبناء كل عصر «فالمعاني يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون»[1]. وبذلك لم يكن ابن الحنبلي من الخارجين على قواعد بناء لغتنا العربية العظيمة، لغة القرآن الكريم.

٤ ـ أمثال العرب

الأمثال تعني: الكلام العربي الذي صيغ صياغة محكمة، وقيل هذا الكلام في مناسبات خاصة ومعينة، ثم تناقلته الأجيال متعاقبة. إنّ هذه الأمثال تُحفظ وتُروى دون أي تحريف، أو تغيير فيها.

لقد استشهد النّحاة واللغويون بها واعتمدوها أصلاً من الأصول، وذلك لأنها من الكلام العربي الذي يُحتج به.

إنّ ابن الحنبلي قد استشهد بأمثال عدة زادت على عشرة أمثال[2]، وقد لا يكتفي بذكر المثل وإنّما يأتي بذكره وقائله: وقصته، مثال ذلك قوله في المثل: «ضربُ أخماسٍ لأسْداس»: هو كلام يضرب به المثل في المكر والخديعة. قال ابن الأعرابي: أَصله أنّ رجلاً كان له بنون يرعون مالاً له، وكان لهم نساء، وكانوا يقولون لأبيهم: إننا نريد أنْ نرعى سِدساً، فيرعون خِمساً، ويسرقون يوماً فيأتون نساءَهم وكذلك يقولون في الخمس ففطن الشيخ فقال:

وذلك ضربُ أخماسٍ أَراه لأسْدَاسٍ عسى ألا تكونا[3]

أَما المواضع التي استشهد فيها بالأمثال، فقد تعددت بتعدد مسائل كتبه،

(١) الخصائص ١/٢٤.

(٢) عقد الخلاص ١٢، ١٥، ١٩، ٦٨، ٨٣، ١٢٥، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٧، ١٨٥، ٢١٥، والأمثال مخرجة في النص المحقق.

(٣) نفسه ٢١٥.

فقد تكون لغوية أو نحوية. فمن الأولى: قال ابن الحنبلي إنّ الحسد يكون مذموماً ويكون محموداً، فأمّا قولهم «الحسود لا يسودُ» فإنّ الحسودَ هنا هو المذموم فقط[1] وقوله في المثل: «لا عُدّ من نَفَرِه» إنّه من كلام العرب في الدعاء الذي لا يُرادُ وقوعهُ بمن قُصد به[2] وقوله في المثل المشهور: «مواعيدُ عرقوبٍ» إنَّه مثل يضرب في خُلف الوعد وعدم الإيفاء به، ثم زاد فذكر قول كعب:

كانت مواعيدُ عرقوبٍ لها مثلاً ... وما مواعيدُها إلا الأباطيلُ[3]

ومن المواضع الثانية، قال: مما لا يُستعمل في الموجِبِ البتّةَ: «عوض» يقال: لا أفعلُه عوضُ، ولا أفعله عوضَ العائضين»[4].

٥ ـ لغات القبائل

لقد اهتم ابن الحنبلي بلغات القبائل اهتماماً كبيراً، فقد استشهد بها في سبعة وعشرين موضعاً من كتبه على وجه التقريب[5]، وكان يسلك في ذكرها طريقين:

أ ـ ذكره اسم اللغة. مثال ذلك قال: من ذلك قولهم: «عطشانة» في عطشى مع أنَّ وجود فَعْلى مستلزم لانتفاء فعلانة على ما تقرر في كتب النحو. حكى صاحب العين: امرأة عطشانة، ذكره صاحب التقريب، ومثله سكرانة في لغة بني أسد[6].

---

(١) نفسه ٨٣.

(٢) عقد الخلاص ١٢٥.

(٣) نفسه ١٣٨.

(٤) نفسه ١٤٤.

(٥) بحر العوام ٩٨، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٨٦، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠. عقد الخلاص ١٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨.

(٦) بحر العوام ٩٨.

ب ـ عدم ذكره اسم اللغة، مثال ذلك قال: ومن ذلك قولهم جلستُ عندك بفتح عين (عند) وهو لغة في كسرها كضمها. قال الجوهريّ: وأمّا (عند) فحضور الشيء ودُنُوّه وفيها ثلاث لغات: عِند وعَند وعُند، وقال ابن هشام في مغنيه: وكسر فإنها أكثر من ضمها وفتحها[1].

أما دواعي استشهاده بلغات القبائل فلتوضيح قضايا لغوية ونحوية، فمن الأولى قوله: من ذلك قولهم: أنا فعلت، بإثبات ألفِ أنا وصلاً، وهي لغة تميم وبعض قيس وربيعة كقول الأعشى:

فكيف أَنا وانتحالي القَوافي   بعدَ المشيبِ كفى ذاك عاراً[2]

وقوله من ذلك قولهم: أنطيته، يريدون به معنى أَعطيته. قال الجوهري: والإنطاء الإعطاء بلغة أَهل اليمن، ونقل غيره عن الزمخشري أَنّها لغة بني سعد، وهي الآن واقعة في كلام أَهل زماننا من أَهل البدو[3]. كذلك قوله: من ذلك قولهم في الذِّكر بالذال المعجمة المكسورة: الدِّكر بالمهملة المكسورة. ذكر في القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء أنَّ ذلك لغة ربيعة[4].

ومن الثانية ـ النحوية ـ قوله: ومن ذلك قولهم: أَكلت كبابْ، وشربت شرابْ بإسكان الآخر. حالة الوقف في ذلك وما شاكله، مما هو منصرف منصوب على لغة قبيلتنا ربيعة، حيث لا يقفون عليه بالألف كما هو لغة غيرهم، ولكن بالسكون كالمرفوع والمجرور بلا فرق، فيقولون: قام زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، بإسكان الدال في جميع الأَحوال[5]. وقوله: كما قيل:

ومهفهفِ الأعطافِ قلت له انتسب   فأَجاب ما قتل الْمُحبِّ حرامُ

---

(١) بحر العوام ١١٣.

(٢) نفسه ١٢٠.

(٣) نفسه ١٣٠.

(٤) نفسه ١٩٩.

(٥) نفسه ١٢٦.

أي أنني تميمي، لأنَّ تمياً لا تُعمل ما العاملة عمل ليس عند أهل الحجاز على ما تقرر في محله[1].

عندما يذكر ابن الحنبلي لغات القبائل كان يفاضلُ بينها فهو يقول: الراجحُ عندي وهي الأفصح، وهي لغة رديئة[2] عندما يستعملها حجة لاستشهاده، كذلك كان شديد الاعتزاز بلغة ربيعة لغة أجداده وقبيلته. فكان يقول هي لغة قبيلتنا ربيعة، كاعتزازه بنسبه، وهو القائل:

ولَمَّا كان لي نَسَبٌ شهيرٌ ... إلى قومٍ من العُربِ الأصائل
سُئِلت إلى ربيعة أنت تُعزى ... فقلت اكففْ فلست أجيبُ سائل

أي يريد أنْ يقول بأنَّه رَبَعِيّ[3].

إنّ احتجاج ابن الحنبلي بلغة ربيعة، لم يكن خروجاً عمن سبقه من أوائل النحاة، فقد احتجوا هم[4] بها أيضاً.

القياس

لقد حدد علماء النحو موقفهم فيمن تُسمَعُ عنهم اللغة، أنْ يكونوا من عرب الجاهلية وفُصحاء الإسلام - حضراً أم بادية - حتى منتصف القرن الثاني من الهجرة[5].

واختلفوا في القبائل التي يُحتج بكلامها، فيرى البصريون أنَّها القبائل التي تسكن وسط الجزيرة العربية، من قيس وتميم وأسد، لأنَّهم الفصحاءُ من العرب، وقد جوز الكوفيون الأخذ عن العرب الآخرين الذين يقيمون في الكوفة وفي

---

(١) عقد الخلاص ١٨٦. بحر العوام ١٢٦.

(٢) بحر العوام ١٠١، ١١٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٠.

(٣) بحر العوام ١٢٦. عقد الخلاص ١٨٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٤، بلغة ربيعة. الخصائص ٢/٩٧، بلغة ربيعة.

(٥) خزانة الأدب ١/٣ - ٤.

القرب من بغداد ـ أعراب الحطمية ـ[1].

لم يكن العلماء قادرين على الإحاطة بكل أقوال العرب، لأنَّه لم يصل إليهم إلا القليل مما قالته العرب[2]، فاتخذوا القياس وسيلة لإرساء قواعدهم وبنائها، والقياس هو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[3].

إن البصريين لم يقيسوا إلا على الكثير الشائع وكانوا «لا يَعتدّون» بالشاهد الواحد ولا يقيسون عليه، بخلاف الكوفيين الذين يعتدّون بالشاهد الواحد، والرواية الشاذة، ويجعلونها أصلاً يقيسون عليه[4].

وللقياس أَربعة أَركان فصّلناها في مقدمة هذا الفصل[5]، وهكذا فقد اعتمد النحاة هذين المبدأين في مناهجهم، وعدّوهما أصلاً من أُصول أَدلّتهم المعتمدة في دراساتهم. إن ابن الحنبلي اقْتفى ذلك الأثر من أَمثلته على القياس:

١ ـ يعدد صيغ بناء اللفظة ثم يقول: القياس فيها كذا أمثال ذلك: يقولون الْمَشْوَرة مباركة، ببناء مَشْوَرة على مَفْعَلة بفتح العين وقد خَطّأ الحريري هذا القول، إلا أنَّ إبن بري قال: إنّ مشُورة ومثُوبة بضم الشين والثاء فيهما هو القياس، ولكن أهل اللغة قد حَكَوا فيهما بالإسكان[6].

٢ ـ لا ينكر صحةَ الكلام ولو كان خارجاً عن القياس. مثال ذلك النسبة إلى الفاكهة فاكهي، لكنهم يقولون: فاكهانيّ وهو غير خطأ إذ ليس كل ما خالف القياس غير صحيح، فقد يكون المخالف هو الصحيحُ، إذا أوردَ السماعَ به بدليل قولهم: صنعاني في النسبة إلى صنعاء وحلواني في النسبة إلى الحلواء،

---

(١) مقدمة الفصل ٩٤ ـ ٩٥. معجم الأدباء ١٨١/١٣ ـ ١٨٢. المدارس النحوية ١٦٠.

(٢) الخصائص ٣٨٦/١.

(٣) المقدمة ٩٥.

(٤) الاقتراح ٨٤.

(٥) المقدمة ٩٥.

(٦) بحر العوام ١٦٧.

وهذا من قبيل المنسوب الشاذ[1]. كذلك قوله: القياسِ في تصغير ليلة: لُيلة، لكن العرب صغرتها على لُيَيْلِية على غير القياس، وذلك لأَنّ الأَصل فيها ليلاة فتصغيره لييلية[2].

٣ ـ يرجح مذهباً على مذهب آخر بالقياس أحياناً قليلة، مثال ذلك: حروف الجر وأَحرف الجزم والنصب لا ينوب بعضها عن بعض بقياس عند البصريين، أمّا الكوفيون فحمل البابُ عندهم إنابة كلمة عن أُخرى من غير أَنْ يكون ذلك شاذاً عندهم، فهو أَمر قياسي. قال ابن هشام «ومذهبهم أقلّ تعسفاً»[3].

٤ ـ يفسر قسماً من الظواهر بالقياس. مثال ذلك قوله في قول الشاعر:

مِنَّا الذي هــو مـا إنْ طَـرَّ شـاربُـه والعانسـون ومنـا الْمُـرْدُ والشِيـبُ

في كلمة «ما» قولان: أحدهما أَنّها النافية وعلى هذا تكون زيادة إن بعدها قياسية[4].

٥ ـ يصحح بعض الصيغ بالقياس. مثال ذلك قوله: إنَّ بعض المتكلمين، وقسماً من أَهل الحديث يقولون للشيء، وللحديث الذي أَصابته علة: معلولٌ، وهو خطأ والقياس فيه مُعَلّ، لأنَّه من الفعل أعلّه فلان بكذا، فهو مُعَلّ، وليس معلولاً، كما وقع في كلام بعض المولدين[5].

٦ ـ يصدر أَحكاماً بصحة بناء بعض الصيغ على القياس. مثال ذلك قوله: أَمّا بريب في تصغير باب فعلى القياس، لأنَّ قاعدة تصغير ما ثانيه أَلف مبدلة عن واو أَو ياء أَنْ تُردّ أَلِفُه إلى أَصلِها عند التصغير ـ على اعتبار أنّ التصغير

---

(١) بحر العوام ٢١١. عقد الخلاص ٥٨.

(٢) عقد الخلاص ٨٩.

(٣) نفسه ١٠٠.

(٤) نفسه ١٦٤.

(٥) عقد الخلاص ١٩٥ ـ ١٩٦.

يرد الأشياء إلى أصولها ـ نحو: باب بويب وناب نييب، ويجري مجراه التكسير، لأَنَّهما أخوان، فيقال: أبوابٌ، وأنيابٌ[1].

مما تقدم يمكنني القول: انَّ إبن الحنبلي كان يحتج بالقراءات القرآنية وحتى الشاذة منها، كذلك كان يحتج بالأحاديث النبوية الشريفة، كذلك كان يحتج بكلام العرب الفصحاء ضمن عصور الاحتجاج، وإذا ورد كلام خارجٌ على أصول القواعد فإنه يقول هذا من كلام المولدين وهذا هو موقفه من السماع.

أما موقفه من القياس: فإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً في القياس فهو عندما يذكر المذاهب النحوية لا يفاضل بين مذهب وآخر إلا في مواضعَ قليلة[2]. وعندما يذكر صيغة لِلَفظة مُعينة يقول القياس فيها كذا، لكن هذه الصيغة وردت عن أَهل اللغة[3]، أو يقول: القياس فيها كذا، ولكن إذا ورد السماعُ بصيغة أخرى فلا مَعدَل عن قبوله[4]، وبذلك فهو يأخذ بالقياس والسماع.

(١) عقد الخلاص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢) عقد الخلاص ٥٥، ١٠٠، ١٨١.

(٣) بحر العوام ١٦٧.

(٤) عقد الخلاص ٧٣ «كلامه على أفعل التفضيل» وتنظر ص ٣٢، ٤٣، ٥٨، ١٠٠ ١٣٢، ١٥٧.



الفصل الثاني

موقفه من المعرب والمولد

جاء في لسان العرب: «عرب منطقه: أي هذبه من اللحن. وتعريب الأعجمي أنْ تتفوه به العرب على منهاجها تقول: عرّبته العرب: وأعربته أيضاً صار عربياً، وتعرّب واستعرب: أفصح قال الشاعر:.

ماذا لقينا من المُسْتعربين ومن قياسِ نحوهم هذا الذي ابتدعوا فالتعريب: التبينُ والإيضاح، ومنه الحديث الشريف «الثيِّب تُعرِبَ عنْ نفْسِها» أي تفصح[1].

والتعريب كذلك: «هو أنْ تتكلم العرب بكلمة على نظام كلامهم وأسلوبهم، وقد اشترط قوم أنْ يكون على وزن عربي، ولم يشترط سيبويه[2] ذلك[3]».

مما تقدم يتضح لنا أنّ هناك الكثير من المفردات الأجنبية، كان قد دخل العربية وتكلم به العرب الفصحاء، أو أصحاب من جاء بعدهم من المولدين إنّ العرب الفصحاء هم عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري. وتسمى هذه العصور عصور الاحتجاج[4].

أما المولدون فهم ما عدا من ذكر ولو كانوا من أصول عربية، سُمّي الجزء الأول من الدخيل الاجنبي ـ «ما استعمله الفصحاء ـ بالمُعرب وسمي الجزء

(١) لسان العرب (ع ر ب).

(٢) الكتاب ٣/٣٠٣ « .. وبما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه».

(٣) شفاء الغليل ١٦.

(٤) فقه اللغة «وافي» ١٩٩.

الآخر ـ ما استعمله المولدون ـ بالأعجمي المولد [١] ».

إنّ المولد لم يكن كله من أصل أعجمي، بل هناك الكثير من المولد من أصل عربي على أنَّ الألفاظ الأعجمية التي استعملها المولدون لم يكن فصحاء العرب على معرفة بها.

قال الجواليقي في المعربات: « إنّ هذه الحروف بغير لسان العرب من الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعرّبته فصار عربياً بتعريفها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل » [٢].

لقد دخل العربية الكثير من ألفاظ اللغات الأعجمية، ولا بد من وجود أسباب ومُسوّغات لهذا الدخول، فما هذه الأسباب؟

لقد احتكت الشعوب العربية قبل الإسلام بغيرها من شعوب الأمم الأخرى، وطبيعي سيؤثر هذا الاحتكاك في الكثير من حياة العرب المادية والثقافية، ويؤدي إلى ظهور مستحدثات جديدة لم يكن للعرب، ولا للّغة العربية معرفة بها من قبل. لقد توثقت علاقات العرب منذ العصور القديمة بغيرهم من شعوب الأرض. فهم قد احتكوا بالآراميين جيرانهم الشماليين عن طريق التجارة والهجرة وإن هذه العلاقة الوطيدة أدت إلى امتزاج العرب بالآراميين وبالعكس، وكان من آثار هذا الامتزاج انتقال كثير من مفردات الآرامية إلى العربية وبالعكس. كذلك لم تكن علاقة العرب بجيرانهم الجنوبيين ـ أهل اليمن ـ أقل مما مع الآراميين، بل كانت أقوى مما مع أهل الشمال. لقد أدت هجرة الكثير من أبناء اليمن إلى بلاد العرب إلى تكوين جاليات جديدة، سرعان ما أصبحت جزءاً من العرب، أضف إلى ذلك استمرار التجارة على مدار السنة، أدّى إلى ديمومة هذه العلاقة وتوثيقها.

إن الاحتكاك المباشر كان قد انتهى إلى « انتصار العربية على اليمنية، إلا أنَّه

---

(١) فقه اللغة « وافي » ١٩٩.

(٢) المعرب ٥.

انتقل في أثنائه إلى اللغة الغالبة الكثير من مفردات اللغة المغلوبة »[1].

ولم يقتصر العرب في علاقتهم على جيرانهم الجنوبيين والشماليين، بل أقاموا روابط وثيقة مع الأحباش، كان نتيجتها توفير فرص جديدة للاحتكاك والتبادل بين لغتي الشعبين، فانتقل إلى العربية الكثير من ألفاظ أهل الحبشة.

ويؤدي مجيء الإسلام والفتوحات الإسلامية إلى إيجاد آفاق جديدة، وفرص كثيرة للاتصال والاحتكاك المباشر بالشعوب الأخرى التي لم يتصل بها العرب سابقاً. لقد أدت هذه الحالة الجديدة والمتميّزة عن سابقتها إلى ظهور مستحدثاتٍ كثيرة في ميادين الحياة كافة، لم يكن للعرب عهد بها أصلاً، فانتقل إلى العربية الكثير من مفردات لغات الفرس والسريان واليونان والأتراك وغيرهم، وكانت الفارسية من أظهر اللغات الأعجمية في عصور الاحتجاج، أما اليونانية فكانت أقلها تأثيراً في تلك العصور.

إنّ تأثير اللغات الأخرى كالقبطيةوالبربرية في العربية كان قليلاً، ولم تظهر آثاره إلا بعد عصور الاحتجاج.

إن فرص احتكاك العربية بغيرها من اللغات لم تقف عند زمن محدود ،بل بقيت العربية تأخذ وتعطي كلما سنحت لها الفرصة، وتأتي الحروب الصليبية لتكون فرصة جديدة لاحتكاك العربية باللغات الاوروبية الحديثة، وهكذا رأينا أن اللغة العربية دائمة العطاء والأخذ من لغات الأمم الأخرى، كما أنَّ عطاءها أكثر من أخذها « إن عدد الألفاظ الأجنبية التي دخلت العربية قليل جداً إذا قيسَ بالألفاظ العربية التي دخلت اللغات الأخرى كالفارسية[2].

إنّ كثيراً من الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية لها نظائر في مفردات العربية، ولكن ما السبب في دخولها؟

عندما توغل الباحثون في ترجمة العلوم اليونانينة والهندية، كان الفصحاء قد

---

(١) فقه اللغة: « وافي » ٢٠٠.

(٢) فقه اللغة وخصائص العربية ٢٩٥.

انقرضوا من الأمصار، وقام بالترجمة بعض المستعمرين من الأعاجم الذين كانوا عاجزين عن الإلمام بالعربية، دخل قسم من الألفاظ الأعجمية إلى العربية، مع وجود نظيرها فيها.

إن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على الألفاظ المولدة[1]، بل استعملها العرب الفصحاء في عصورهم - الجاهلية والإسلام - فقد تكلموا بألفاظ أعجمية مع وجود النظير لها في العربية، وكان السبب في ذلك هو الاحتكاك اللغوي حتى «أنّ بعض المفردات المعربة أخذ يتغلب على مرادفه العربي حتى قذف به في زوايا النسيان»[2] إنّ الكثير من الألفاظ الأعجمية المعربة يلحقُها تحريف، وهذا التحريف يرجع إلى تحريف في الأصوات، وتحريف في الأوزان. ولهذا فقد تغير معنى كثير منها عما كان عليه في لغة الأم. قال السيوطي: «المعرّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها»[3].

إن الأسماء الأعجمية التي دخلت العربية لم تكن نوعاً واحداً، بل كانت أنواعاً متعددة، قال أبو حيان في الارتشاف: الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم غَيّرته العرب، وأَلحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصل الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو: درهم وبهرج.

وقسم غيرته ولم تُلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو سفير.

وقسم تركوه غير مُغَير، فما لم يلحقوه بأَبنية كلامهم لم يعدّ منها، وما أَلحقوه بها عُدّ منها: مثال الأول خراسان لا يثبت به فُعالان، ومثال الثاني: خُرّم أُلحِق بسُلّم.

قال أئمة العربية: تعرف عُجمة الاسم بوجوه.

---

(١) المقصود بالمولدة: بعد عصور الاحتجاج.

(٢) فقه اللغة «وافي» ٢٠٢.

(٣) المزهر: ٢٦٨/١.

أحدها: النقل بأنْ ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية: نحو: ابريسم فإنّ مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أنّ يكون أوله نون ثم راء نحو: نرجس: فإنّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أنْ يكون آخره زاي بعد دال نحو: مهندز، فإنّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أنْ يجتمع في الصاد والجيم نحو: الصولجان.

السادس: أنْ يجتمع فيه الجيم والقاف نحو: المنجنيق.

السابع: أنْ يكون خماسياً ورباعياً عارياً عن حروف الذلاقة، وهي: الباء والراء والفاء واللام والميم والنون، فإنّه متى كان عربياً فلا بد أنْ يكون فيه شيء منها [1].

كان العلماء متفقين «في جواز استعمال المعرّب، وقد ورد كثير من الألفاظ المعربة في القرآن الكريم، وفي أحاديث النبي ﷺ» [2].

لقد آن لنا الآن أنْ نتبين عدد الألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية، ونقول: إنْ عدد هذه الألفاظ قليل جداً إذا قورن بعدد مفردات العربية، أو إذا قيس بالألفاظ العربية التي دخلت اللغات الأخرى كالفارسية.

إن الألفاظ الدخيلة كلها تتعلق بالأشياء الحسية، ولا تتعلق بالأشياء المعنوية، فمعظم هذه الألفاظ دالّ على الطعام واللباس والأداة. أمّا الألفاظ العربية التي دخلت لغات أخرى، فتتصل بالاشياء المعنوية، كالمفاهيم الشرعية والخُلقية. إن هذه النتائج لها مغزاها العميق، فهي تدل على غنى العربية وغزارتها، لذلك فهي

---

(١) المزهر ١/٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) فقه اللغة «وافي» ٢٠٦.

أفادت أكثر مما أفيدت، والمهم هنا أيضاً أنْ العربية لم تأخذ من الألفاظ ما دل على المعنويات، بل أعطت غيرها منها في هذا الموضع، وهذه براهين ساطعة «على متانة العربية وإحكام نظامها ومتانته»[1].

لقد عني علماء العربية بالألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية، وميزوها، وألّفوا لها المؤلفات، فقد ألفَّ الجواليقي «المعرب من الكلام الأعجمي» والسيوطي «المهذب فيما في القرآن من المعرب» وغيرهما كثير.

بعدما اتضح لنا معنى الدخيل الأعجمي - المعرب والمولد - وأسباب الدخول إلى العربية، علينا أن نتبين موقف ابن الحنبلي من ذلك.

لقد ذكر ابن الحنبلي الكثير من الكلمات الدخيلة الأعجمية في كتبه، وورد ذكر المعرب وهو الغالب على المُولد بنوعيه في أربعين موضعاً على وجه التقريب، وكان عندما يذكر لفظاً معرّباً يذكر الصيغة الصحيحة له، ويدعم رأيه بأقوال العلماء السابقين كالجواليقي، أو أقوال أصحاب المعاجم، فمن ذلك قوله: قال الحريري: إنّهم يلفظون بالدال المغفلة في الزمرذ، وهو تصحيف، فيرد عليه ابن الحنبلي قائلاً: إن إهمال داله لغة حَكاها صاحب القاموس، وإن اقتصر صاحب الصحاح، وصاحب المعرب على إعجامها، وإهمال دال الزبرجد مع أنّهما واحد يفسر أحدهما الآخر[2]. كذلك لم يكتف بذكر رأي سابقيه بل يحكم بترجيح ذلك الرأي. فمن ذلك: قال الحريري: يقولون لِلّعبة الهندية الشَطرنج بفتح الشين. وإنّ قياس كلام العرب أنْ تكسر، لأنَّ من مذهبهم أنّه إذا أعرب الاسم الأعجمي رد إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم، فردّ عليه قائلا: نعم قال الجواليقي: الشطرنج فارسي معرب وبعضهم يكسر شينه، وهذا القول مشعر بجواز فتح شينه. بل يرجحانه[3]. وفي أحيان أخر يعتمد صيغتين للمعرب ويقول

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية ٢٩٧.

(٢) عقد الخلاص ٣٩. بحر العوام ١٩٢.

(٣) عقد الخلاص ١٦٥.

بأنّ ذلك لغة فيه. فمن ذلك قوله: يقولون إشنان بكسر الهمزة وفي أُشنان بضمها. قال الجواليقي: الأُشنان فارسي معرب. وقال أبو عبيدة: فيه لغتان: الإشنان والأُشنان وهو الحرض بالعربية[1]. أما أسلوبه في عَرْض المعربات فمن خلال المعربات غير القليلة التي عرضها في كتبه يمكننا أنْ نتبين سمات عامة يتصف بها أسلوبه في عرضه للمواد، نلخصه فيما يأتي:

١ ـ توضيحه لقواعد التّعريب: وهذه ظاهرة مهمة تفيد الباحث، فمن ذلك قوله: يقولون دَستور بفتح الدال[2]، هذا خلاف للحريري إذْ عده من أوهام الخَواص. وذكر أنْ قياس كلام العرب فيه أنْ يقال بضم الدالِ. قال ابن بري: ظاهر كلام الحريري يقضي بأنّ جميع ما عرَبته قد أُلحقته بأبنيتها.

وهذا ليس بصحيح بدليل قولهم: صعفوق ولو أُلحقوه بأبنيتهم لضموا أوّله. كذلك قولهم: بَهرام ولو أُلحقوه بأبنيتهم لكسروا أوّله. كذلك قولهم «فِرْنِد» لو أُلحقوه بأبنيتهم لفتحوا ثانيه. فعلمتَ بهذا إنّما يرجع في هذه الأعجمية إلى السماع لا إلى القياس. وإن مقتضى كلامه تجويز فتح دستور كصعفوق[3] فيجوز فتحه ـ وإنْ صرح في القاموس بضمه ـ قال: ولما ذكره ابن بري نظير في كلامهم وهو بغداد، فإنّه أعجمي تكلمت به العرب مفتوح الأوّل[4].

٢ ـ شرحه لظواهر نحوية: فمن ذلك قوله: قال أعرابي:

أُقلِّبُ في بغـــدادَ عيني هَـــل أَرى سَنا الصّبح أو ديكاً ببغـدادَ صائـحَ

فإنْ قلت كيف قال هذا الأعرابي «صائح» بالرفع ومنعوته «ديكاً» وهو منصوب؟ قلت: لا يسلم أنَّه نعته، بل هو بدل من الضمير المستكن في قوله: ببغداد المنتقل إليه من استقر، أو مستقر المقدر قبله، كذلك قوله: فإنْ قلت:

---

(١) بحر العوام ١٠٦. المعرب ٢٤.

(٢) بحر العوام ١٧٦. عقد الخلاص ٦٥.

(٣) صعفوق: ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٤) بحر العوام ١٧٦. عقد الخلاص ٦٥.

أمرُكَّب بغداد في الأصل أم مفرد؟ قلت: ذكر الجواليقي: أنَّه أعجمي يتكون من بغ صنم، وداذ عطية، فأصبحت كأنها عطية الصنم، وكان الأصمعي يكره ذلك وينهى عنه ويقول: مدينة السلام[1].

٣ ـ تصحيحه لأكثر من وزن للمعرّب: فمن ذلك قوله: يقولون دِرهِم بكسر الدال والهاء وهو لغة في دِرهَم بكسر الدال وفتح الهاء، وعلى الأخيرة أَنشد الجواليقي بعد أنْ ذكر أنَّه معرّب:

وفي كـلّ اسـواقِ العـراق إتـاوةٌ ... وفي كلّ ما باع امرؤٌ مَكْسُ دِرهَم[2]

٤ ـ عنايته بضبط الكلمة المعربة ثم بيان معناها: إن هذه الظاهرة تكاد تطغى على ما أورده من المعربات. فمن ذلك قوله: يقولون: كَفْر طاب، وكَفْر لاثا بسكون فاء كفر، وأما من يفتحها فغلط. والكَفر: القرية. قال صاحب المغرب الكَفْر القرية فضبطه بالسكون. قال ابن دريد: وأهل الشام يسمون القرية الكَفْر فضبطه بالسكون. قال: وأحسبه سريانياً معرّباً[3]. كذلك قوله الجُؤْذَر بضم الجيم وسكون الهمزة وفتح المعجمة ولد البقرة: فارسي معرب، وجمعه جآذر دون جواذر في قول الأخطل:

إنْ مـن يـدخـلِ الكنيسـةَ يـومـاً ... يلـقَ فيهـا جـآذراً وظِبـاء[4]

ومن شرحه أيضاً يقولون للصحراء: دست بإهمال السين، وإنّما هي بالفارسية دشت بالمعجمة[5]. كذلك قوله: يقولون للفرصاد: التوت. وفي كتاب المعرّب للجواليقي: إنّ التوت فارسي معرب، وأصله التوث بالمثناة الفوقية ثم المثلثة، ويقويه ما ذكره ابن بريّ حيث قال فيما كتبه على «درة الغوّاص» حكى أبو حنيفة أنْه يقال بالتاء والثاء، والثاء من كلام الفرس، والتاء هي لغة العرب،

---

(١) عقد الخلاص ٦٧. المعرب ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) بحر العوام ١٠٧. المعرب ١٤٨.

(٣) بحر العوام ١٩٢. المعرب ٢٨٦. الجمهرة ٢/٤٠١.

(٤) عقد الخلاص ٨٠. المعرب ١٠٤.

(٥) عقد الخلاص ٤٨. المعرب ١٣٨.

وأنشد البيتين وهما لمحبوب المنشلي:

لروضة من رياض الحُزنِ أو طـرف من القُرَيّة حُـزنٌ غير مَحـروث[1]
أشهـى وأحلى لقلبي إن مـررتُ بـه مِن كَرخِ بغداد ذي الرمان والتُـوث

ومن الكلمات الدخيلة التي شرحها قال: يقولون في الإجّاص بتشديد الجيم: إنجاص بالنون والجيم المخففة على ما قيل من أنَّها لغيّة. قال صاحب القاموس: الإجّاص بالكسر مشددة ثمر معروف دخيل، لأنَّ الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة ولا تقل: انجاص، أو لغية، والإجّاص، المشمش، والكمثري بلغة الشاميين»[2].

٥ ـ ذكره للآراء المختلفة: فقد كان عندما يتناول لفظاً معْرَّباً يذكر الأقوال المختلفة للعلماء الذين ذكروا ذلك اللفظ، ويفصلها مثال ذلك: قال الجواليقي: الهاوون أعجمي معرّب مثل فاعول، ولا يقال هاوَنٌ بالفتح، لأنَّه ليس في الكلام اسم على فاعل موضع العين منه واو. واقتصر على رواية الراووق صاحب الصحاح وكذا صاحب القاموس فقال: والراووق: المصفاة والباطية، وناجود الشراب الذي يروّق به. وكذا اقتصر عليها ابن دريد في الجمهرة فقال وروّقت الشراب ترويقاً إذا صفيّته، والذي يصفى فيه الراووق. إلا أنَّ الجوهري حكى الهـاوَن بالفتح فقال: والهاوَنْ الذي يُدَق فيه معرّب، وأصله الهاوون، لأنَّ جمعه هواوين. مثله قانون وقوانين. فحذفوا منه الواو الثانية استثقالا وفتحوا الأولى لأنَّه ليس في كلامهم فاعل بالضم. وكذا حكاه ابن قتيبة في «باب الأسماء الأعجمية وما له من النظائر» كالطابق والطاجَن، ومثله في الأسماء الأعجمية لاوذ بن نوح، ولاوذُ اسم رومي وعزا حكاية ابن قتيبة لابن بري[3].

---

(١) بحر العوام ١٧٣. المعرب ٩٠. اللسان (ت و ت).

(٢) بحر العوام ٢٠٢. القاموس (أ ج ص).

(٣) عقد الخلاص ١٠٣.

إنني اعتقد أن ذكره الأقوال والآراء المختلفة للعلماء الذين بحثوا في المعرّبات هو أمر مفيد ونافع، لأنّه يغني الباحثين عن مشاقّ البحث في بطون الكتب، ويحقق الأمانة العلمية برد الآراء إلى أصحابها.

٦ - إطنابه القول عند ذكره بعض الألفاظ: إنّ ابن الحنبلي كان يطنب في بعض المواضع التي ذكر فيها المعربات، فمن ذلك قوله: الشَطرنج فارسي معرب وبعضهم يكسر شينه، ليكون على مثال من أمثلة العرب كجِرْدَحْل، لأنّه ليس في كلام العرب مثل فَعْلَلٍّ بفتح الفاء، ويعزو هذا الكلام للجواليقي. ثم يستطرد ويقول: قال صاحب القاموس: إنّها لا تفتح، كما ذكر بأنّ السين لغة فيه. ومثل ذلك مما جاء بالسين والشين «السِبِت» بكسر السين والموحدة آخره مثناة فوقية لهذه البقلة المعروفة. قال الأزهري: وأمّا الشَّبِت لهذه البقلة المعروفة فهي معربة وسمعت أهل البحرين يقولون لها سِبِتٌ بالسين غير المعجمة وبالتاء وأصلَها فارسية شوذٌ، فضبط هذه الكلمة بالقلم بضم الشين المعجمة وسكون الواو والذال المعجمة معاً، وضبطها صاحب القاموس في كتابه «تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين» بالقلم على ما وجدته في نسخة معتمدة مقروءة عليه بكسر الأوّلَيْن معاً. وقد جاء في السِبِتِّ لغة أخرى سِبِطٌّ بالطاء. ومثله أيضاً تسميت العاطس وهو أنْ تقول له: يرحمك الله والمختار فيه المهملة عند ثعلب، لأنّه مأخود من السّمت، وهو القصد والمحجة، ولذا قال الجوهري: السّمت: الطَريق وسَمتَ يسمُتُ بالضم قصد، ووجه ذلك أنّ المُسَمِّت قَاصد للعاطس بهذا الطريق من الدعاء. ومما جاء بالسين والشين مع اتحاد المعنى قولهم: أَلحِق الحِسَّ بالإسّ، والحِشَّ بالإشِّ بكسر المهملة والهمزة من أولها. والبوس والبوش بفتح الموحدة للخلطْ. يقال باسه وباشه إذا خلطه. وأما البوس اسم التقبيل، فقد حكاه الجوهري بالمهملة مصرّحاً بأنه فارسي معرب الدست والدشت وسباط وشباط للفضل الذي يكون أمام آذار. والسروال والشروال. وسما وشما، وقاسان وقاشان للمدينة المعروفة في إيران، والنهس والنهش إلى غير ذلك مما ذكره الفيروز ابادي في كتابه «تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين» وهو الكتاب الذي

صدره ببيان سبب تأليفة، ويذكر سبب التأليف بالتفصيل. بعد ذلك قال: أمّا اشتد في قول الشاعر:

أعلِّمُه الرمايةَ كلَّ يومٍ   فلما اشتدَّ ساعدُه رماني

فهو مما يُروى بالسين والشين أيضاً، ولكن باختلاف المعنى، وذكر ابن دريد في كتابه «الاشتقاق» أنّه يُروى بالشين المعجمة من الاشتداد: وهو القوة، وبذلك رَدّ صاحب «فرائد القلائد» ما ذكره ابن هشام من أنّ مَنْ أعجَمها فقد صحّف[1].

أما المولد فلم يَرِد في كتبه إلا في مواضع قليلة جداً. فمن ذلك قوله: قال الجواليقي:

فأمّا الطَرَشُ فليس بعربي محض، بل هو من كلام المولدين، وهو بمنزلة الصَّمم عندهم، وفيه أيضاً عن أبي حاتم أنه قال: لم يرضوا باللّكنة حتى صرفوا له فعلاً، فقالوا طرِش يطرَش طَرَشاً، وعن غيره قال: الطَرَش أقلّ من الصَّمم، وأظُنها فارسية. وما نقله عن أبي حاتم مشعرٌ بأنّها أعجمية، وأنّ العرب لم يرضوا بلُكنة العجم حتى صرّفوا له فعلاً آخر. وجاء منهم إلى ما هو من صيغ أفعالهم لما ذكره صاحب «الكشاف» من سلامة لغتهم من كل لُكنة وبشاعة. وقد نقل الأنصاري عن اللغويين في كتبهم: إنّ الطَرَش: الصَّمم إلى أنْ قال: وعن بعضهم أنّه مولّد[2]. ومن ذلك قوله أيضاً: يقولون: المارَستان بفتح الراء في البيمارستان حكاه الجواليقي أيضاً فقال: والمارَستان بفتح الراء فارسي، ولم يجيء في الكلام القديم[3].

إن معنى المولد عنده هو: المولد الأعجمي ـ بعد عصور الاحتجاج ـ والمولّد العربي وقد أورد آراء العلماء الذين عدوه كذلك، فعلى الأول أورد رأي

(١) عقد الخلاص ١٦٦.

(٢) عقد الخلاص ٦٥ ـ ٦٧.

(٣) بحر العوام ١٠٧ ـ ١٠٨.

الجواليقي في عد لفظ « الطَرَشِ » غير عربي محض، بل هو من كلام المولدين، وهو في العربية بمنزلة الصَّمم. كذلك قال في المارَستان الذي هو بفتح الراء: إنّه فارسي ولم يجيء في الكلام القديم.

ولم يقتصر ابن الحنبلي على عرض رأي واحد فقط: بل يعرض الآراء حتى في حالة اختلافها في اللفظة الواحدة، فهو قد عرض لنا رأي الأنصاري بترجيح عَدِّ الطرش عربياً بعد عرضه رأيَ الجواليقي في عَدِّه غير عربي، ولم ينتصر لواحدٍ منهما.

وعلى الثاني وأقصد ـ المولّد العربي ـ قد أورد قوله: من ذلك قولهم للسمك المملوح: مالحٌ، وقد عدَّه لغةً واعتمد على صاحب المغرب في عده لغةً رديئةً حيث قال: وسمكٌ مليحٌ، ومملوحٌ، ولا يقال مالحٌ إلا في لغةٍ رديئة، وهو الذي جُعل فيه الملح. كذلك اعتمد قول صاحب « عمدة الحفاظ » لا يقولون: ماء مالحٌ إلا في لغية شاذة. وقال صاحب الجمهرة: لا يُلتفت إلى مالحٍ لأنّه مولد لا يؤخذ بلغته. بعد ذلك أورد قول ابن بري: ما أُنكر على الشافعي رحمه الله من استعمال لفظة مالح في بعض كلامه، فإنّه جرى على عادة الناس في استعمال هذه اللفظة كما استعملها غيره من العرب، ـ وإنْ كان غيرها أفصح ـ، وقد قال عمر بن أبي ربيعة مستعملاً لفظه مالح:

ولـو تَفَلَـتْ في الماءِ والماءُ مـالِـحٌ لأصبحَ ماءُ البحر مِنْ رِيقها عـذبـاً

إلى أنْ قال ابن بري: هذه شواهد كثيرة على قولهم: ماء مالحٌ ـ وإن كان الأفصح ماء ملح ـ، إلا إن كان مَلحٌ أفصح، فلا يجب لذلك أن يكون ما سواه خطأ، وأجاز ابن شميل القول: سمك مالحٌ ومملوحٌ، وقال أبو الدقيس يقال: ماء مالحٌ ومَلحٌ. وقال ابن الأعرابي يقال: شيءٌ مالحٌ كما يقال شيءٌ حامضٌ[1].

إنّ ابن الحنبلي يحتج بالمولد العربي أحياناً ويعده لغة ـ وإنْ لم تكن هي

(١) بحر العوام ١٩٠. عقد الخلاص ١٥٣.

الأفصح ـ لكنها مستعملة في كلام العرب « لأنّ لغات العرب كلها حجة »[١]. وفي أحيان أخرى يقول: وإنّ من العرب ممن كان مولّداً يقوله، أو وقع في كلام المولدين[٢]، بعدها يبين الصيغة الصحيحة للفظة في اللغة.

أمّا موقفه من طرائق التعريب فهو لم يخالف ما أورده سابقوه من علماء اللغة في هذا الميدان من طرائق. فقد خطأ الحريريَّ في قوله: إنّ كل ما عرّبته العرب ألحقته ببناء كلامها قائلاً: ليس كل ما عرّبته العرب قد ألحقته ببناء كلامها. وهذا الرأي يؤيد ما قاله أبو حيان « في الارتشاف »[٣]. ومن ذلك قوله أيضاً: يُرجَعُ في كثير من الأسماء الأعجمية إلى السماع لا إلى القياس[٤] ومن ذلك قوله: إنّ جلنارَ هو معرب كلنار[٥] في الفارسية وهنا حصل تغيّر في الأصوات.

إنّ آراءه التي عرضها في التعريب لم تخالف ما قاله الأقدمون في ذلك.

في الختام يمكنني القول: إنّ ابن الحنبلي كان عالماً واسع المعرفة بلغات العرب رديئها وفصيحها، وهذا مما ساعده على عد كثير من صيغ الكلام لغات غريبة، كما أنّ عرضه الكثير من آراء العلماء العرب يعطينا الدليل الواضح على أنّه كان مطلعاً على الكثير من التراث العربي الخالد، وهذا سبب رئيس في عدم تخطئته الكثير من الأقوال.

---

(١) الخصائص ٢/١٠.
(٢) عقد الخلاص ١٥٨، ١٩٦.
(٣) تنظر ١٢٦ من هذا الفصل.
(٤) عقد الخلاص ٦٦.
(٥) بحر العوام ١٩٩.



القسم الثاني

دراسة كتاب عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ومخطوطاته ومنهج التحقيق

الفصل الأول: دراسة الكتاب.

الفصل الثاني: مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق.



الفصل الأول

دراسة كتاب «عقد الخلاص في نقد كلام الخواص»

اسم الكتاب

إن اسم الكتاب كما هو مثبت في صفحة العنوان هو «عقد الخلاص في نقد كلام الخواص» وهو من تأليف شيخ الإسلام رضيّ الدين محمد ابن الحنبلي، وكما قال ابن الحنبلي في مقدمة الكتاب[(١)]: لقد كنت نسجتُ على مِنوال الحريري، مسمّياً ما ألّفته كأنّه وَليد أَلِفته «بعقد الخلاص في نقد كلام الخواص» وقد أغفلتِ المصادرُ التي ترجمتْ لابن الحنبلي ذكر هذا الكتاب، لكن الدكتور رمضانَ عبد التواب قد ذكره في كتابه «لحن العامة والتطوّر اللغويّ» وقد فصّل فيه القول إضافة إلى كتابَي ابن الحنبلي الآخرين اللّذيْن بحثا في النقد اللغوي[(٢)].

سبب تأليفه الكتاب

لقد بيّن ابن الحنبلي ذلك فقال: في المقدمة: قد كنت في غابر الأزمان التقطت نَبْذاً يسيراً من كتاب «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري، وسميته «بالدر الملتقط في تبيين الغلط» وقد عنّ لي الآن، والقلب من دَميم حَميم الهموم ملآن أَنْ أتعقّبَ ما التقطت، وأبسِّط من الكلام ما إِن بسَّطتُه لك انبسَطت، جاعلاً ما التقطته في بابين ضاماً إلى كليهما، لترتاح النفوس إليهما من مجمل الكتب اللغوية ما هو لمن فصّل أرفع مفصل، ومن محيط الدفاتر الأدبية ما هو لمن حَصّل أرفع محصل من صحاح جواهر، هي كفاية للمتحفظ، وفرائد

(١) تنظر ص ٤ منه.

(٢) ينظر لحن العامة والتطور اللغوي ٢٩٣ ـ ٣٠٠. كذلك أشار إليه الدكتور محمد ضاري في كتابه «حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث» ٢٢.

فوائد يعرب عن مغربها المتلفظ، ليمتاز عندك الجيد من الزيف...، وتُفرق بين الدّر والودَع، تأخذ ما تأخذ وتدع ما تدع، مورِداً على سبيل الاستطراد ما له في مورد الفوائد لطفُ اطّراد، ناسجاً على منوال الحريري في ذلك ناهجاً في تحبير التعبير فسيح المسالك، مُسمّياً ما أَلّفته.. «بعقد الخلاص في نقد كلام الخواص».

منهج الكتاب

لعقد الخلاص منهج واضح ومحدد وقد وضحه المؤلف عندما قال في مقدمته: إنّه على منوال الحريري في دُرّته، وقد جعله في بابين هما بمثابة كتابين.

الباب الأول

في رد بعضٍ مما حَصّله صاحب الاصل فأَصّله.

الباب الثاني

في قبول شيء مما أَجمله هناك أَو فصله، ضامّاً إلى كليهما من مجمل الكتب اللغوية ما هو لمن فصل أَنفع مفصل، ومن محيط الدفاتر الأدبية ما هو لمن حصل أرفع محصّل من صحاح جواهر..

وإننا نستطيع أَن نقول: إنّ القسم الأول من الكتاب هو مخالفته الحريري، أمّا القسم الثاني فهو موافق لما جاء به الحريري، بل حتى القسم الأول لم ينكر فيه حق الحريري، عندما يجد صواباً، وقد يذكر عدة فوائد تؤيد ما ذهب إليه الحريري. وابن الحنبلي في كتابه عقد الخلاص، وفي البابين كليهما يبدأ بعرض كلام الحريري، ثم يبدأ بعرض آرائه، وهذان مثالان على ذلك:

١ ـ من الباب الأول من الكتاب

قال ابن الحنبلي: جزم الحريري بأنهم يقولون: فعل الغير ذلك، فيدخلون على غير آلة التعريف. وإنّ المحققين من النحويين يمنعون من إدخالها، لأنّ

المقصود في إدخالها على الاسم النكرة أن تخصّصَه بشخص بعَينه، فإذا قيل: الغير اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرة، ولم يتعرف بآلة التعريف كما أنّه لا يتعرف بالإضافة انتهى كلام الحريري.

قال ابن الحنبلي: أقول: قد استعمل الغير بالألف واللام الإمام الشاطبي في أول أبيات «فرش الحروف من حرز الأماني» وأبيات أُخَر بعده، وكان متقنا لأصول العربية على ما ذكر في ترجمته. وإذا كانت لا تتعرف بالإضافة، فلم لا يجوز ألا تتعرف بأل إذا دخلتها كما لو أضيفت مع أنّه قد تكون ال زائدة، فتكون غير معرفة، إمّا على سبيل اللزوم كالتي تكون في عَلَمٍ قارنت وضعه كالسَّموْءَل،أو على سبيل العروض كالتي تكون في عَلَمٍ منقول مما يقبل أل للمح الأصل المنقول منه كالحسن [1].

٢ ـ من الباب الثاني من الكتاب

قال ابن الحنبلي: جزم الحريري بأنّهم يقولون: هو قرابتي. وإنّ الصواب أنْ يقال هو ذو قرابتي. انتهى كلام الحريري. أما ابن الحنبلي فقد قال: أقول: يقوي ذلك قول صاحب القاموس «وهو قريبي، وذو قرابتي، ولا تقل قرابتي»، وإنْ اقتضى أنّه يقال، ولكن على غير وجه الفصاحة قول صاحب المغرب، «يقال: هو قرابتي وهم قرابتي على أنّ الفصيح ذو قرابتي للواحد، وذَوا قرابتي للاثنين، وذوو قرابتي للجمع» [2].

إنّ هذه الطريقة هي المتبعة من بداية الكتاب إلى نهايته، وفيما يأتي نبين أبرز السمات التي توضح منهجه.

١ ـ عندما يَرُدّ على الحريري يذكر الرّد ثم يبيّن بعد ذلك أنّ هذا الرد هو للعالم كذا، أو يذكر اسم العالم قبل بداية الرد، ونعرض مثلين على ذلك:

---

(١) عقد الخلاص ٤٢.

(٢) عقد الخلاص ١٣٣ ـ ١٣٤.

الأول: ذِكر اسم العالم في نهاية الرد:

قال الحريري: يقولون ما رأيته من أمس، والصواب أنْ يقال: منذ أمس، أو مذ أمس، لأنّ من تختصُّ بالمكان، ومذ ومنذ تختصان بالزّمان، وأما قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ فبتقدير مِنْ تأسيس أوّل يوم. وأمّا قولهم: ما رأيته مذ خُلِق فبتقدير مذ زمان خلق. قال ابن الحنبلي: هذا الذي ذكره هو المشهور من مذهب البصريين - وإنْ كان أهل الكوفة يخالفونهم في ذلك - ومن البصريين من ذهب إلى أنّ مِنْ تكون لابتداء الغاية في جميع الأسماء من المكان والزمان والأحداث والأشخاص، تقول: أخذته من زيد، وسرت من البصرة، وأتيته من غُدوه. قال سبحانه: ﴿ومِنْ آناءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾ وقال: ﴿ومِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجّدْ بِهِ نافلةً لك﴾ قاله برمته ابن بري [1].

الثاني: ذكر اسم العالم في بداية الرد:

قال الحريري: يقولون: قبضت أَلْفاً تامةً، والصوابُ أَنْ يذكِّرَ الأَلْف، فيُقال: أَلْف تام كما قالت العرب «أَلْفٌ صَتْمٌ وأَلْفٌ أقرع» والدليل على تذكير الألف قوله تعالى: ﴿يُمدِدْكُمَ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ﴾ وأمّا قولهم هذه أَلْفُ درهم فلا يشهد ذلك بتأنيث الأَلْفِ، لأنّ الإشارة وقعت على الدراهم وهي مؤنثة فكان تقدير الكلام هذه الدراهم أَلْفٌ.

قال ابن الحنبلي: قد جوّز صاحب القاموس تأنيثه باعتبار الدراهم فقال: ولو أنث باعتبار الدراهم جاز [2].

إن الوجه الثاني من عرضه أقوال وآراء العلماء هو الغالب على الكتاب، والأمثلة كثيرة على ذلك [3].

٢ - يشرح قسماً من الأبيات التي يستشهد بها.

---

(١) نفسه ٥٥.

(٢) عقد الخلاص ٣٨.

(٣) تنظر ٥، ٦، ١١، ٤٧، ٥١ وغيرها.

جاء في العقد /٣٩ : من تصحيف الدال المهملة بالمعجمة ما وقع للمفضل في قول أَوس بن حجر :

وذات هِدْمٍ عارٍ نواشرُها تُصمتُ بالماءِ تَولباً جدِعاً

إنّه رواه بإعجام دال جدِعا ، فردّ عليه الأصمعي ، لأَنّه من جدع بكسر المهملة وأَجدعَتْه : إذا أَساءت غذاءَه ، وهو في البيت صفة « تولباً » . والتولب بالفوقية ثم الموحدة : الحشيش ، إلا أَنّ المعني به في البيت الصبي على الاستعارة ، لأن الشاعر يصف امرأة ذاتَ ثوب بال ، وهو المراد بالهِدْم بالهاء المكسورة والدال المهملة . عارية نواشرها - وهي عروق باطن ذراعها - عما يسترها بأَنّها تصمت بالماء صبياً ساء غذاؤه [١] .

٣ - لم يكتف بشرح الأبيات التي يستشهد بها ، بل يذكر قضايا لغوية ونحوية وصرفية إضافة إلى الشرح ، ويستطرد في ذكر الأمثلة وهذا بيان ذلك . قال الشاعر :

لا بل كلي أمّيَ واستأهِلي إنَّ الذي أنفقتُ من ماليَه

فبعد أَن تم شرح هذا البيت ، قال ابن الحنبلي : إن ما فيه من ياء المتكلم فهي بالفتح في الموضعين « أمّيَ وماليَه » لعدم اتزان البيت إلا بفتحها فيهما . بخلافها قول امرىء القيس :

ففاضتْ دموعُ العينِ منّيْ صبابةً على النحر حتى بَلَّ دمعيَ مِحمَلي

فإنّها ساكنة أَولاً مفتوحة ثانياً لعدم اتزانه إلا بها . والهاء في « ماليه » هاء السكت مثلها في قوله تعالى : ﴿ما أَغْنَى عَنِّيَ مالِيَه﴾ وقول الشاعر :

مهما لِيَ الليلةُ مهما لِيبَه أَودى بنعليَّ وسِرْباليَه

فإنّه أَراد سربالي ومالي ، فزاد هاء السكت فيمن قال : إنَّ مهما فيه استفهامية ، وإلا فالحق أَنَّه لا دليل في البيت على مجيئها كذلك ، لاحتمال أنه أَراد (مه) إسم فعل بمعنى أكفف كما قيل ، ثم استأنف مستفهما بما وحدها . فإن قلت : ما معنى

---

(١) تنظر كذلك ٤٩ ، ٦٠ ، ١٧٢ ، ٢١٧ .

أودى هنا؟ قلت: أودى: هلك، ويتعدّى بالباء. قاله العيني، وهو هنا بمعنى هلك والباء زائدة، وأمّا في قول الأعشى:

فـأمَّـا تـريني ولـي لِمّـةٌ فـإنَّ الحـوادثَ أودى بهـا

فالباء معدية. أي فإن الحوادث أهلكتها[1].

٤ - يذكر أكثر من قول لدعم موقفه سواء أكان موافقاً للحريري أم مخالفاً، وهذه الظاهرة تكاد تطغى على الكتاب، وهذا بيان ذلك. قال الحريري: إنهم يوهَمون في قولهم: حضرت الكافةُ على ما قاله ثعلب فيما فسره من معاني القرآن كما وهم القاضي أبو بكر بن قريعة عندما قال: هذا ترويه الكافة عن الكافة، والصواب أَنْ يقال: حضر الناس كافةً، لأنَّ العرب لم تلحق لام التعريف بكافة. فقال ابن الحنبلي: وذلك لأنَّها لا تكون إلا حالاً، والحال لا تلحقها لام التعريف، حتى نقل صاحب التقريب عن الأزهري أنه قال: كافة منصوب على الحال وهو مصدر على فاعلة، ولا يثنّى ولا يجمع كعامة وخاصة. وجزم ابن هشام في مغني اللبيب في قوله تعالى: ﴿وقاتِلوا الْمُشْرِكين كافّةً﴾ بأنَّ كافةَ فيه يحتمل الحالية من الفاعل والمفعول، وبأن تجويز الزمخشري ذلكِ في قوله تعالى: ﴿ادخُلُوا في السّلمِ كافةً﴾ وهم، لأن كافةَ مختصٌ بمن يعقل، قال ابن هشام ووهمه في قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْناكَ إلا كافّةً للناس﴾ إذ قدر كافةَ أشدّ، لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية. قال ابن هشام: ووهمه في خطبة المفصل إذْ قال «محيط بكافّةِ الأبواب» أشدّ وأشدّ، لإخراجه إياه عن النصب البتة. وقال صاحب «عمدة الحفاظ»: ولا يثنى كافّة ولا يُجمع، ولا يكون إلا حالاً، وكذلك لَحَن من يقول: على كافة المسلمين. ونقل صاحب التقريب عن أَبي اليمن الكندي أنه قال: أما ترى في كثير من كلام العلماء مضافة منصرفة وهي سهو منهم. وسابقه صاحب القاموس فقال: «وجاء الناس كافةً. أي كلهم، ولا يقال جاءت الكافة، لأنه لا يدخلها ال وقد

---

(١) عقد الخلاص ١٥ - ١٧، ٤٠، ٤١، ٥٠.

وَهِم الجوهري عندما عرّفها ولا تضاف. ويستطرد ابن الحنبلي في عرضه للآراء الأخرى فيقول: وفي كلام غيره من اللغويين تفسيرها بـ «جميعاً» وكلا الأمرين مؤيد لعدم دخول أل عليها[1].

٥ ـ يذكر مراتب الفصاحة عند التحدث عن لفظ أو تركيب معين، فمثلا قال الحريري: الصواب أن يقال سِداد من عِوزَ بكسر السين، فرد عليه ابن الحنبلي قائلا: هو في كتب اللغة بالكسر والفتح، قالوا: والكسر أفصح. قاله الأنصاري، وبأفصحية الكسر جزم الجوهري حيث قال: وأمّا قولهم: فيه سِدَاد من عوز، وأصبت به سِدَاداً من عيش: أي ما تسد به الخلة فيكسر ويفتح، والكسر أفصح. قال صاحب القاموس: وقد يفتح أو لَحْن: أي والفتحُ لَحن[2].

٦ ـ يذكر أقوال علماء اللغة ويرجح بعضها أحياناً. مثال ذلك الصواب في شَحَّاث أن يقال: شحاذ: لاشتقاق هذا الاسم من قولك: شحذت السيف إذا بالغت في إحداده، فكأنّ الشحاذ هو الْمُلِح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة، وقال ابن الحنبلي مما يؤيد هذا أيضاً فقدان مادة شحث في الصحاح، وقول صاحب القاموس: والشحاث للشحاذ من لحن العوام، وهو لا ينافي كونه عند الجوهري من لحن الخواص لجواز أن يلحَن فيه الفريقان معاً. وقال ابن الحنبلي: قال الجاربردي في شرح «الشافية» في تركيبة: «ستشحثك خصفة الجامع للحروف العشرة المهموسة، والشحث الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي شحاث. وقال الزمخشري فيما نقله هو عنه: معناه ستكدي عليك هذه المرأة، إلا أنّ صاحب القاموس وهو خاتمة اللغويين هو المرجح قوله في هذه المسألة إذْ القول ما قالت حذام[3].

٧ ـ يشرح قواعد بناء الصيغ، ويستطرد في ذلك. مثاله: قال ابن الحنبلي:

---

(١) عقد الخلاص ١١٩ ـ ١٢١، والأمثلة كثيرة على ذلك.

(٢) نفسه ٦٨ ـ ٦٩.

(٣) عقد الخلاص ١٩٣ ـ ١٩٤.

إنَّ تصغير باب هو بويب وهذا التصغير على القياس، لأن قاعدة تصغير ما ثانيه أَلِف مبدلة عن واو أو ياء أنْ تُردّ أَلِفه إلى أَصلها عند التصغير نحو: باب بويب، وناب نييب، ويجرى مجراه التكسير، لأَنها أخوانِ، فيقال: أَبواب وأَنياب، ومن شواذ التكسير مما جاءت فيه الياء في موضع الواو على عكس ضويعة وبويت في باب التصغير قولهم: مياثق ومياثيق في جمع ميثاق، لأنَّ أَصله مِوْثاق بالواو الساكنة المكسور ما قبلها من الوثوق، وأنشدوا:

حمى لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بإذننَا ولا نسألُ الأَقوامُ عند المواثق

وإنَّما كان الأصل أنْ يقال في تكسير ميثاق: مواثيق للزوم عود الياء الثانية المدية إلى أصلها في التكسير كما في تصغير وتكسير عيد وكان القياس عويداً وأَعواداً، لأنَّه من عاد يعود إلا أَنَّهم لم يقولوا: أعواداً لئلا يلتبس بجمع عود قالوا: أَعياد، ثم حملوا عليه عييداً من غير رد الياء إلى أَصلها في واحدٍ منها[1].

٨ ـ ينبه على كثرة القلب في الكلام وذلك إمَّا بجعل اسم الفاعل في موضع اسم المفعول نحو «عاصم» في الآية: ﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أمْرِ اللهِ﴾ فإنه بمعنى معصوم على رأي، ونحو راضية من قوله عز وجل: ﴿في عيشةٍ راضيةٍ﴾ في معنى مرضية، وإمّا بجعل اسم المفعول في موضع اسم الفاعل نحو: ﴿حجاباً مستوراً﴾ فإنه بمعنى ساتراً[2].

٩ ـ يذكر بعض الألفاظ التي يستوي فيها الواحد والجماعة والمذكر والمؤنث. مثاله قال: السُوقة بالضم الرعية، وكما يستوي فيه الواحد والجماعة نحو: رجل جُنُب وقوم جُنُب، يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: جنب أيضاً، وجاء في الصحاح: السُوقة خلاف الْمَلك. وهذا التعبير أنسب بالقول باستواء الواحد والجماعة فيه كما لا يخفى[3].

---

(١) نفسه ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢) عقد الخلاص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٣) نفسه ٢١٨.

مآخذ على الكتاب

لا يخلو أي كتاب من أوهام أو أخطاء، فالكمال لله وحده. وحين قرأت كتاب « عقد الخلاص » وجدت ما يأتي:

١ - يذكر الأقوال أحياناً من غير ذكر أصحابها.

قال في /٣٩: وقد جوز بعضهم فتح راء زمرد.

قال في /٥٤: ذكر بعض شراح التسهيل.

قال في /٥٦: أورد بعض شراح التسهيل الكثير من الشواهد على استعمال مِنْ في الزمان.

٢ - ينسب أقوالاً لأصحابها ولم أجدها في كتبهم.

٣ - قال في /٧٧: قال: إن (أول) هي أفعل والدليل على ذلك قولهم: هذا أول منك. وبهذا يرد على سيبويه القائل: بأنه فوعل، وحين رجعت إلى الكتاب ١٩٥/٣ وجدت « أما أول فهو أفعل ».

٤ - قال في /٥٦: ذكر بعض شراح التسهيل أنّ في كتاب سيبويه ما يقتضي منع استعمال « مِنْ » للزمان، وما يقتضي جواز استعمالها له، وحين رجعت إلى الكتاب ٢٢٤/٤، وجدت: « أما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ».

٥ - لم يسم جميع الشعراء المحدثين الذين روى لهم، بل اكتفى بقوله: بعض المحدثين[1].

مصادر الكتاب

لقد نقل ابن الحنبلي كثيراً من الأقوال عن النحويين واللغويين بصريين وكوفيين كذلك نقل عن المفسرين والمحدثين، وقد ذكر معظم كتب هؤلاء، وسأذكر أسماء الكتب وأصحابها مرتبة ترتيباً تاريخياً، ولا أذكر أصحاب الأقوال، فلربما وصلت إليه عن طريق السماع:

(١) عقد الخلاص ٧٩.

١ ـ الهاشميات	الكميت الأسدي ـ ١٢٦ هـ.
٢ ـ الكتاب	سيبويه ـ ١٨٠ هـ.
٣ ـ التوسعة	ابن السكيت ـ ٢٤٤ هـ.
٤ ـ أدب الكاتب	إبن قتيبة ـ ٢٧٦ هـ.
٥ ـ مجالس ثعلب	ثعلب ـ ٢٩١ هـ.
٦ ـ الاشتقاق	ابن دريد ـ ٣٢١ هـ.
٧ ـ الجمهرة	ابن دريد
٨ ـ تهذيب اللغة	الأزهري ـ ٣٧٠ هـ.
٩ ـ التذكرة	الفارسي ـ أبو علي ـ ٣٧٧ هـ.
١٠ ـ الفسر	ابن جني ـ ٣٩٢ هـ.
١١ ـ الصحاح	الجوهري ـ ٣٩٣ هـ.
١٢ ـ الغريبين	الهروي ـ ٤٠١ هـ.
١٣ ـ البصائر والذخائر	التوحيدي، أبو حيان ـ ٤١٤ هـ.
١٤ ـ المحكم	ابن سيده ـ ٤٥٨ هـ.
١٥ ـ لباب التفاسير	الكرماني ـ ٥٠٥ هـ.
١٦ ـ المقامات	الحريري ـ ٥١٦ هـ.
١٧ ـ أساس البلاغة	الزمخشري ـ ٥٣٨ هـ.
١٨ ـ الكشاف	الزمخشري
١٩ ـ المفصل في العربية	الزمخشري
٢٠ ـ المعرّب	الجواليقي ـ ٥٤٢ هـ.
٢١ ـ مطالع الأنوار	ابن قرقول ـ ٥٦٩ هـ.
٢٢ ـ الشاطبية	الشاطبي ـ ٥٩٠ هـ.
٢٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر	ابن الأثير ـ ٦٠٦ هـ.
٢٤ ـ شرح المقامات	المطرزي ـ ٦١٠ هـ.
٢٥ ـ المغرب	المطرزي
٢٦ ـ شرح الملوكي في التصريف	ابن يعيش ـ ٦٤٣ هـ.

٢٧ - التكملة والذيل والصلة الصغاني - ٦٥٠ هـ.
٢٨ - العباب الزاخر واللباب الفاخر الصغاني
٢٩ - مرآة الزمان في تاريخ الأعيان سبط ابن الجوزي - ٦٥٤ هـ.
٣٠ - التسهيل ابن مالك - ٦٧٢ هـ.
٣١ - شرح ألفية إبن مالك البدر بن مالك - ٦٨٦ هـ.
٣٢ - السراجية السجاوندي - من علماء القرن السابع الهجري
٣٣ - الإقليد الخجندي - ٧٠٠ هـ.
٣٤ - تهذيب الخواص الأنصاري - ٧١١ هـ.
٣٥ - شرح الدّرة الألفية الغرناطي - ٧١٢ هـ.
٣٦ - شرح الكافية الحديثي - ٧١٥ هـ.
٣٧ - تلخيص المفتاح القزويني - ٧٣٩ هـ.
٣٨ - حواشي الكشاف الطيبي - ٧٤٣ هـ.
٣٩ - ارتشاف الضرب الأندلسي، أبو حيان - (٧٥٤و٧٤٥) هـ
٤٠ - شرح الشافية الجاربردي - ٧٤٦ هـ.
٤١ - الجنى الداني المرادي - ٧٤٩ هـ.
٤٢ - عمدة الحفاظ ابن السمين - ٧٥٦ هـ.
٤٣ - الفوائد الغياثية العضد الإيجي - ٧٥٦ هـ.
٤٤ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ابن هشام - ٧٦١ هـ.
٤٥ - شرح بانت سعاد ابن هشام
٤٦ - مغني اللبيب ابن هشام
٤٧ - مختصر السيرة النبوية البكجري - ٧٦٢ هـ.
٤٨ - جمع الجوامع السبكي - ٧٧١ هـ.
٤٩ - شرح المغني السراج الهندي - ٧٧٣ هـ.
٥٠ - التلويح التفتازاني - ٧٩٣ هـ.

٥١ ـ شرح التفتازاني على المفتاح	التفتازاني
٥٢ ـ المطول	التفتازاني
٥٣ ـ نزهة الحساب	ابن الهائم ـ ٨١٥ هـ.
٥٤ ـ تحبير الموشين	الفيروزآبادي ـ ٨١٧ هـ.
٥٥ ـ القاموس المحيط	الفيروزآبادي
٥٦ ـ التقريب في علم الغريب	ابن خطيب الدهشة ـ ٨٣٤ هـ.
٥٧ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه	ابن حجر العسقلاني ـ ٨٥٢ هـ.
٥٨ ـ فتح الباري في شرح صحيح البخاري	العسقلاني
٥٩ ـ فرائد القلائد	العيني ـ ٨٥٥ هـ.
٦٠ ـ الأضواء البهجة	زكريا الأنصاري ـ ٩٢٦ هـ.
٦١ ـ بحر العوام فيما أصاب فيه العوام	ابن الحنبلي ـ ٩٧١ هـ.
٦٢ ـ حاشية على كتاب التوسعة.	

شواهد الكتاب

أولاً ـ القرآن الكريم

لقد استشهد ابن الحنبلي في تبيّين الأمور اللغوية والظواهر الصرفية والصوتية، وتثبيت الأحكام النحوية بآيات من القرآن الكريم، كما احتج بالقراءات السبع والشاذة ولم يطعن في واحدة منها، وخرَّج قسماً منها على أنها لغات العرب، وهذا بيناه في الفصل الأول من الباب الثالث، والذي هو بعنوان «موقفه من السماع والقياس».

ثانياً ـ الأحاديث الشريفة

استشهد بكثير من أحاديث النبي محمد ﷺ وأحاديث الصحابة، وكان يذكر الروايات المختلفة للحديث أحياناً، وأيضاً قد فصلنا القول في ذلك في فصل «موقفه من السماع والقياس».

٣ ـ الأمثال والحكم.

٤ ـ الأشعار والأرجاز.

لقد أكثر ابن الحنبلي من الاستشهاد بالأشعار والأرجاز، وقد نسب قسماً منها، وترك القسم الآخر.

إن الذي نلاحظه في قسم مما استشهد به، روايات تخالف روايات الدواوين، وقد بينت هذه الخلافات لأنها مهمة. لقد كان جُلّ استشهاده بشعر الذين يحتج بشعرهم، ولم يحتج بأشعار المولدين إلا لتوضيح معنى من المعانى[1]، وربما أخل بذلك. لقد خرّجت كثيراً من الأبيات لكنه قد بقيت أبيات لم أعثر على قائليها.

شخصية المؤلف في الكتاب

استطاع ابن الحنبلي أنْ يَردّ على الحريري في دُرّته، وأنْ يؤيد رَدّه هذا بأقوال علماء اللغة والنحو، وقد جعل كتابه هذا في بابين، وكل باب بمثابة كتاب كما قال هو في مقدمته، وجعل الباب الأول لما خالف به الحريري، وأما الثاني فقد جعله لما وافقه به، وهذا عمل يبرز شخصية المؤلف، كما أنَّ كثرة المصادر التي ورد ذكرها في الكتاب دليل آخر على سعة اطلاعه.

إنَّ ابن الحنبلي عندما يردّ على الحريري يستعمل كلمة «أقول» وهذا رأي صريح وجريء يدلل على تمكنه اللغوي، كما أنّه لم يقتصر على إيراد القول بل كان في مواضع كثيرة يشرحه ويوضحه ويناقشه. ومن هنا كانت له شخصيته البارزة في ثنايا الكتاب وفيما يلي أمثلة تؤيد ما قلته عنه:

١ ـ قال ابن الحنبلي في العقد/ ٧: أما قول صاحب القاموس: «والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات، أو قد يستعمل له»، فإشارة إلى أنَّ فيه

---

(١) ينظر الفصل «موقفه من السماع والقياس».

خلافاً فمنهم من قال:، إنّه الباقي لا الجميع، كما توهّم جماعات أنَّه الجميع فاستعملوه له. ومنهم من قال: إنّه قليلاً ما يستعمل له، وأنت تعلم أنّ مثبت القولين خير من نافيهما، فليُعتمد على ما هو الراجح فيهما.

٢ ـ وفي /١٦: قال الحريري: إنَّهم يخطِئون في قولهم: فلان يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام، وأمّا قول الشاعر:

لا بـــل كُلي أمِّـــيَ واستَـــأهلي　　　إنَّ الذي أَنفقــتِ مِـــن مـــاليَـــه

فإنَّه عنى بلفظة استأهلي: أي اتخذي الإهالة، فرد عليه ابن الحنبلي بقوله: قال الأنصاري: وفي كتب اللغة، واستأهله استوجبه وكرهها بعضهم انتهى.

ووقع في الكشاف في تفسير «البقرة» استعمالها مرتين. وفي الأساس «فلان أهل لكذا، واستأهل لذلك وهو مستأهل له. وفي القاموس «استأهله استوجبه لغة جيدة، وإنكار الجوهري بـاطـل». فـالاستئهـال إذن كلمـة مشتركـة بين الاستيجاب واتخاذ الإهالة كما في البيت المذكور.

٣ ـ وفي /٣٦، ٣٧: قال الحريري: إنَّهم يُخطِئون في قولهم: امتلأت بطنه فيؤنثون البطن، وهو مذكر بدليل قول حاتم:

فإنَّـك إنْ أعطيـتَ بطنَـك سؤلَـه　　　وفرجَـك نـالا منتهـى الذمّ أجمَعـا

فأما قول الشاعر:

فـإنَّ كِلابـاً هـــذه عشرُ أبطُـــنٍ　　　وأنــت بـريءٌ مـن قبـائلهـا العشرِ

فإنه عنى بالبطن القبيلة فأنَّثه. أما ابن الحنبلي فقد قال: حكى الأصمعي عن أبي عبيدة: أن تأنيث البطن من سائر الإنسان، وسائر الحيوان لغة وفي الصحاح: البطن دون القبيلة. فلم يجعل البطن نفس القبيلة. وقال ابن الأثير: البطن ما دون القبيلة وفوق الفخذ.

ومع ذلك فما ذكراه لا ينافي ما اعتبره الشاعر المذكور من تأنيث البطن حتى حذف تاء عشرة لجواز أنَّه أنث باعتبار أن البطن طائفة وجماعة.

٤ ـ وفي /١١٥، ١١٦: قال الحريري: يقولون: شوّشت الأمر وهو مشوّش والصواب فيه: هوَّشته وهو مهوش، لأنه من الهوش، وهو اختلاط الشيء ومنه الحديث « إيّاكم وهَوْشاتِ الأسْواقِ ». فقال ابن الحنبلي معقّباً: قال الجوهري في مادة شيش، واعتمد عليه الأنصاري: التشويش: التخليط وقد تشوّش عليه الأمر، أمّا صاحب القاموس فقد قال: وبينهم شواش اختلاف. والتشويش والمشوّش كلها لحن ووهِم الجوهريّ. والصواب التهويش والتهوّش والمهوّش. انتهى. وقولهم هذا لف ونشر مشوّش كأنّه من الشّواش الذي هو الاختلاف، لِما أنَّ طرف النشر فيه يخالف طرف اللّف في الترتيب بخلاف اللف والنشر المرتب لا من التشويش بمعنى التخليط ـ وإن كان فيه خلط ترتيب اللف بترتيب النشر الذي يخالفه ـ ثم العجب من الجوهري إذ ذكره في مادة « شيش » وإنّما هو ما مادة « شوش » بالواو وانتهى. وفي الكتاب العديد من النماذج على ذلك.

قيمة الكتاب

لكتاب عقد الخلاص أهمية إذ كان ردّاً على ما عدّه الحريري من أخطاء الخواص، وبذلك فهو قد أطلعنا على الكثير من الألفاظ اللغوية الصحيحة والتي عدها الحريري خطأ نتيجة لتشدده أو ترجيحه لغة على غيرها من اللغات. ومن فائدته أنه ذكر لنا شعراً قد أخلت به دواوين الشعراء المطبوعة نذكر من ذلك:

١ ـ الفرزدق /٤٥، ١٧٧.

٢ ـ متمم بن نويرة /٥٩.

٣ ـ الأخطل /٨٠.

٤ ـ المغيرة بن حبناء /١٨٠.

٥ ـ الصاحب بن عباد /١٩٠.

والكتاب يقع في سلسلة الكتب التي بحثت في لحن العامة والخاصة، كذلك هو أحد الكتب التي ردت على درّة الغوّاص مثل « حاشية ابن بري على الدرّة »،

« وتهذيب الخواص من درّة الغواص » لابن منظور الأنصاري « وشرح درة الغواص » للخفاجي ، « وكشف الطرّة عن الدرة » للآلوسي .

وبذلك أفادنا بإضافة مواد لغوية كثيرة نتيجة للآراء والمناقشات التي جرت فيه وصحح لنا كثيراً من الصيغ التي عُدّت خطأً .



الفصل الثاني

مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

أ ـ مخطوطات الكتاب

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مخطوطتين هذا وصفهما :

١ ـ المخطوطة الأولى

وهي الذي عَدَدْتها أصلاً لكونها كاملة ومكتوبة في عهد المؤلف بخط تلميذه أحمد ابن الملاّ الذي عاصره مدة طويلة، وهي لا تخلو من طمس في قسم من صفحاتها، وعلى بعض صفحاتها تعليقات. كتب في صفحة العنوان عقد الخلاص في نقد كلام الخواص تأليف شيخنا الإمام العلامة المحقق المقنن تفتازاني زمانه وشريف أقرانه شيخ الإسلام مولانا رضيِّ الدين محمد بن الحنبلي الحنفي عظم الله شأنه بمنه وطوله، كما كُتب في أول صفحة منها « بسم الله الرحمن الحمد لله منطق كل منطق ذي لسن... ومطلق أعنة كل منطق.. وكتب في آخر صفحة « وكم هفوة قلم منا جلت، وكم لحظة لنا خانت، وكم لفظة منا شانت، وما زانت والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم إلى يوم الدين ».

إن عدد أوراقها (٥٤) أربع وخمسون ورقة، وعدد الأسطر (٢٣) ثلاثة وعشرون سطراً، وخطها تعليق. أما تاريخ النسخ، فقد جاء في الورقة الأخيرة « فرغَ من كتابة هذا المؤلف الميمون أضعفُ العباد أحمد بن الملا الشافعي الحلبي لطف الله به وبالمسلمين نقلا من خط شيخنا المؤلف أدام الله النفع به، ومبيضته المؤرخة بأوائل صفر الخير من شهور سنة ثمان وخمسين وتسعمائة نهار الثلاثاء خامس عشر شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ثلاث وستين وتسعمائة

من الهجرة.

هذه المخطوطة ذات العدد (٢٠٧٩) هي من مخطوطات مكتبة الدراسات العليا/ كلية الآداب/ جامعة بغداد.

المخطوطة الثانية «ب»

وهي التي رمزت لها بالحرف (ب) وقد كُتبت في عهد المؤلف، وكاتباها هما شخص شهير بحنبلي، وآخر يدعى قصاب زاده، وهي ناقصة تسع ورقات من أولها.

كتب في صفحة العنوان عقد الخلاص في نقد كلام الخواص، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ لمحمد بن إبراهيم الحنبلي. كما أنها تبتدىء بـ «لمرجو أو مخوف، والتوقع إنما يكون لما يتجدد ويتولد لا لما تقضى وتصرّم...»

وكتب في آخر صفحة «وكم هفوة قلم منا جلت، وكم لحظة لنا خانت، وكم لفظة منا شانت وما زانت، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم إلى يوم الدين».

إنَّ عدد أوراقها (٥٦) ست وخمسون ورقة، وعدد الأسطر اثنان وعشرون سطراً وخطها نسخ. أمّا تاريخ النسخ، فقد جاء في الورقة الأخيرة «نجِزَ على يد واضعها الفقير إلى الله القدير محمد بن إبراهيم بن الحنبلي في أوائل صفر الخير من شهور سنة ثمان وخمسين وتسعمائة من الهجرة. كتب هذه النسخة العجيبة عن نسخة مؤلفها الأستاذ وأستاذي الشهير بحنبلي زاده، ولم تكن منها كتابتي إلا قليلاً، وأنا الفقير الشهير بقصاب زاده سنة إحدى وستين وتسعمائة في شهر جمادى الآخرة، وقرأت على مؤلفها وقابلت معه، في هذه السنة والشهر أيضاً[1]. خطها واضح ومضبوط بالشكل ولا سيما القسم الأخير منها، وعلى القسم الأكبر منها تعليقات، وهذه المخطوطة ذات العدد (٢٠٦٥) هي من مخطوطات مكتبة الدراسات العليا / كلية الآداب / جامعة بغداد.

(١) في آخر النسخة ورقة واحدة من كتاب «سهم الألحاظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي.

ب ـ منهج التحقيق

١ ـ بعد أن تَمَّ لي اختيار النسخ بدأت بنسخ الأصل، وهي النسخة الأولى كما أشرت إلى ذلك في مخطوطات الكتاب، وقد قابلتها مع النسخة الثانية وأشرت إلى ما كان بينهما من فروق. وإن كانت تلك الفروق قليلة.

٢ ـ لم أشر إلى ما كان من فروق بين النسخ في مثل قوله تعالى، أو عز وجل، لأنها لا تؤثر في النص، واقتصرت على عبارة الأصل.

٣ ـ عرّفت بأعلام القراء والمفسرين والمحدثين والنحاة واللغويين والشعراء الواردة أسماؤهم في الكتاب، وأشرت إلى مصادر ترجمتهم،كما نبهت على كل من لم أقف على ترجمة له.

٤ ـ عنيت بضبط الآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والشعر وما يحتمل اللبس من الألفاظ.

٥ ـ خرّجت الآيات القرآنية جميعها وحصرتها بين قوسين مزهرين.

٦ ـ خرّجت معظم الأحاديث من كتب الحديث وحصرتها بين قوسين. وأشرت إلى أحاديث قليلة لم أقف عليها.

٧ ـ خرّجت أكثر القراءات التي وردت في الكتاب من كتب القراءات والتفسير.

٨ ـ ذكرت اسم الكتاب كاملاً أحياناً عندما يرد للمرة الأولى وبعد ذلك ذكرت جزءاً من اسمه مثال ذلك ذكرت اسم كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ثم ذكرته بعد ذلك باسم النهاية فقط، وكذلك كتاب وفيات الأعيان، وشذرات الذهب.

٩ ـ أحَلْت أكثر الأقوال النحوية واللغوية إلى كتب أصحابها ومعاجمهم أو إلى الكتب الأخرى الموجودة فيها.

١٠ ـ أحلت أقوال المفسرين التي وردت إلى كتب التفاسير.

١١ ـ وضعت ما أضفته من النسخة الأخرى بين قوسين [ ].

١٢ ـ وضعت أرقام المخطوطة في جانب الورقة، ورمزت لوجه الورقة بالرمز « أ » ولظهرها بالرمز « ب » وأشرت إلى انتهاء صفحة من الأصل المخطوط ، وابتداء صفحة جديدة بخط مائل.

١٣ ـ وضعت في مقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة للنسخ المعتمدة.

١٤ ـ عملت في الخاتمة فهرساً لمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعها.



عنوان النسخة الأم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منطق كل منطيق ذي لسن . [illegible] ومطلق [illegible] من كل منطوق

حسن اللطائف بعقائد اللطائف من لغة [illegible] الذكر [illegible] اجملها [illegible]

جواهر عقود ، واعتق الفصحى [illegible] من اللحن فكانت جواهر [illegible] وصان [illegible]

التنزيل عن موضع [illegible] التركيب [illegible] بلاغته [illegible] كل مصقع [illegible]

وما هيكل ذلك الترتيب والتركيب . واتم صلوات [illegible] لنا تعرف [illegible]

وأتم سلامات [illegible] عما [illegible] الكلام [illegible] الخواص .

ووجهه في باب [illegible] اجل من [illegible] الفصحاء ، وافصح البلغاء من [illegible]

لسان [illegible] ، حائز قصب السبق في حلبة من نطق بالضاد ، ومصيب [illegible]

[illegible] من افصح [illegible] محمد [illegible] المسمى احمد [illegible]

[illegible] من حمد وحمده واكرم من اثنى عليه وحمده ، وعلى آله واصحابه ذوي الاحوال والمقاما

ومن تبعهم من احبابه في وظائف الاسفار والاقامات . ما صدحت الورق [illegible]

الافنان . [illegible] ابطال [illegible] الفقير [illegible]

والحقير [illegible] القصور الكلي ، محمد ابن الحنبلي ، الحلبي مولدا ، الرومي محتدا ، الحنفي مذهبا

القادري مشربا [illegible] فقد كنت في غابر الزمان

وسالف الاوان ، التقطت نبذا يسيرا ، واستخرجت [illegible]

[illegible] من كتاب درة الغواص في اوهام الخواص للاديب [illegible]

ابي محمد القاسم بن علي الحريري [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة الأم

السوقية كلاب سلوقية وهمـا اهل الكلام. والكشف الظلام. من عقد الخلاص. في نقد كلام الخواص. ومن وقع على كتابنا سهم الالحاظ. في وهم الالفاظ وكتابنا بحر العوام. فيما اصاب فيه العوام. فكانا انشط من عقال. واتسع له مجال المقال بخاطرة وصوب. وشرى الشرى كرة واوب. وبان له ان منشور ذاك الكتاب. ومنثور ذلك الخطاب. برزخ قد دفع الى البين. فما بين هذين الكتابين. واسد لاسواه اسال. وبرسوله دون غيره اتوسل. ان يرفعنا من حضيض الغلط. وسمعنا كلا الطرفين والوسط. ولا يواخذنا بفلتات الالفاظ. ولا لفتات الالحاظ. ولا هفوات الاقلام. ولا عثرات الاقدام. فكم قلم لنا زلت. وكم هفوة قلم منا حلت. وكم لحظة لنا خانت. وكم لفظة مانانت ومازانت. والحمد لله رب العالمين. والصلوة والتسليم على اشرف المرسلين. وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين. ومن تبعهم الى يوم الدين. فرغ من كتابته مؤلفه المؤلف الميمون اضعف العباد احمد اللامعهدات تمر كلي
لطف الله به وبالمسلمين نقلا من خط سيد المولف ادام
الله النفع به ومبيضته المؤرخة باواخر صفر الخير
من شهور سنة ثمان وخمسين وتسع مائة ٩٥٨ هـ
نهار الثلثا خامس عشر شهر جمادى
الاخرة من شهور سنة
ثلث وستين وتسع
مائة
[illegible]

٥ شهر جمادى الاخرة ٩٦٣ هـ
من مبيضة المؤلف
المؤرخة في اوائل صفر
سنة ٩٥٨ هـ

الصفحة الأخيرة من النسخة الأم

عقد الخلاص في نقد كلام الخواص
وسهم الالحاظ في وهم الالفاظ
لمحمد بن ابراهيم الحنبلي

عنوان النسخة (ب)

٢١٢٦

عنوان النسخة (ب)

[illegible] وابعدت لا اجد [illegible] لما اتقي ونعرة [illegible] وقد ورد
عليها ابن بركات لعل وان كان [illegible] المذكر فان [illegible] الاعلام [illegible] اشكره فيه
[illegible] وان [illegible] يكون [illegible] مستقبل وانشد [illegible]
قول الفرزدق [illegible] عرفت [illegible] على كل حال . وقول امرئ
القيس [illegible] فقلت لها [illegible] وقول النابغة [illegible]
[illegible] وقول الفرزدق
[illegible] وقاله ابن هشام [illegible]
[illegible] المذكور وبيت امرئ القيس وثاني بيتي الفرزدق
ثم [illegible] ان لعل [illegible] الاستقبال
[illegible] قال [illegible]
[illegible] بمنزلة لعل [illegible] يريد بكونه
[illegible]
من [illegible] المذكر
[illegible] اذا كان معناها
[illegible]
[illegible]
[illegible]
البطن [illegible] كلام الوسيط [illegible]
[illegible] انما [illegible]
[illegible] البطن [illegible] ان
[illegible] البطن من الانسان [illegible] اللغويين
ذكره . وفي الصحاح حكى ابو حاتم عن ابي عبيدة ان [illegible] وقال صاحب الصحاح

الصفحة الأولى من النسخة ـ ب ـ

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

(٢/ أ)

عقد الخلاص في نقد كلام الخواص

تأليف

شيخنا الإمام العلّامة المحقّق المقنّن، تفتازاني زمانه، وشريف أقرانه، شيخ الإسلام، مولانا رضيّ الدين محمّد ابن الحنبلي، الحنفي، عظّم الله شأنه بمنّه وكرمه



(٣/أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله مُنطق كلِ منطقٍ ذي لسنٍ بذائعٍ بدائعِ الأدب، ومطلقِ أعنّةِ كلِّ منطقٍ حسنٍ للطائفِ بمضمار اللطائف من لغةِ العرب، الذي زيّنَ البلغاءَ باللُّغى. فكانت جواهرَ عقود، وأغنى الفصحاءَ بالفصحى من اللغات فكأنَّها بواهرُ نقود ـ وصانَ بدرَ التنزيلِ عن محوِ ضَعْفِ الترتيبِ والتركيب. وأخفى ببلاغته شمسَ كلِ مُصقعٍ نبيل. وناهيك بذلك التركيب والترتيب، وأعَمَّ صلواتٍ انبثَّ لنا عرفُ عبيرها وعنبرها. وأتمَّ تسليماتٍ ما انبت[1] عنا ضوعُ كاديها واذفَرِها على من هو في الكمال أكملُ الخواص، ووجهُه في باب الجمال أجملُ من دُرّة غِواصٍ ، أبلغُ الفصحاء، وأفصح البلغاء ممن بلغ ذروةَ البيان من اللُّغى، حائزُ قَصَبَ السَّبْقِ في حلَبةِ من نطَق بالضاد، ومصيبُ غرضِ الرسو في مرعى من اقتنص شاردَ المعاني وصاد، محمدٌ المحمد المسمى بأحمدَ، لما أنَّه هو الأحمدُ أحمدُ من حمِد، وحَمَّد وأكرم من أُثنِيَ عليه وحُمّد، وعلى آله وأصحابِه ذوي الأحوالِ والمقاماتِ، ومن تبِعَه من أحبابه في وظائفِ الأسفارِ والإقاماتِ، ما صدحت الورقُ بلغاتها على الأفنان، وأفصحتِ البلابلُ بعباراتها على منابرِ الأغصان. أما بعدُ فيقول الفقيرُ الأحقرُ، والحقيرُ الأقصر ذو القصور الجلي، محمدُ بن الحنبلي، الحلبيُّ مولداً الربعيُّ محتداً الحنفيُّ مذهباً، القادريّ مَشرَباً، عُفِي له عما فرّطَ، ولا جُوزِي على ما منه فُرّطَ: قد كنتُ في غابر الزمان وسالفِ الأوان التقطتُ نَبْذاً يسيراً، واستخرجتُ لمن كان له الأَربُ إلى شمس علمِ الأدب إكسيراً من كتاب «درةِ الغواص في أوهام الخواص» للأديب

(١) انبت: انقطع. الكادي: البطيء الخير من الماء. أذفرها: طيب الريح.

الأصمعي، والأريبِ الألمعي، أبي محمدٍ القاسم بنِ علي الحريري[1] الرَبعي كُسِيَ في الجنة سندساً وحريراً، وأُولي بعد الأُولى من الله خيراً كثيراً، وسمّيته «بالدرّ المُلْتقط في تبيين الغَلَط» وقد عنّ لي الآن والقلبُ من دميم حميم الهموم ملآن أنْ أتعقبَ ما التقطتُ، وأبسُطَ من الكلام ما إنْ بسطته لك انبسطتَ جاعلاً ما التقطتُه في بابين، هما بمثابةِ كتابين.

البابُ الأول في ردٍّ بعضٍ مما حَصَّلَهُ صاحبُ الأصلِ فأصَّله.

الباب الثاني في قبول شيءٍ مما أجله هناك أو فصَّله. ضامّاً إلى كليهما، لترتاحَ الدفاترُ الأدبيةُ/ما هو لمن حصّل أرفَعَ مُحصَّلٍ من صحاحِ جواهرَ، هي كفايةٌ (٣/ ب) للمتحفظِ وفرائدُ فوائدَ يُعرب عن مقربها المتلفظُ، ونقودٌ عاليةٌ مطالعُ تهذيبها مستنيرةٌ، وعقودٌ حاليةٌ مشارقُ ترتيبها مستطيرةٌ بكل ذلك، وقلّ وجلّ ما هنالك، ليمتاز عندك الجيّدُ من الزيف، والضيفُ المؤنسُ من مؤيس[2] الطيفِ، وتُفرّق بين الدرِّ والوَدَع تأخذَ ما تأخذ، وتدعَ ما تدعُ. موردِاً على سبيلِ الاستطرادِ ما له في موردِ الفوائدِ لطفُ اطرادٍ، ناسجاً على منوالِ الحريري في ذلك ناهجاً في تحبيرِ التعبيرِ فسيحَ المسالكِ، مسمياً ما ألّفتُه كأنه وليدٌ ألِفتُه «بعقد الخلاص في نقدِ كلامِ ا لخواصِ» راجياً من كرامِ الفضلاء، وفحام النبلاءِ تمويهَ[3] نحاسِهِ وإيقادَ نبراسِهِ، وإخفاء أسحَمِه بأبلَجِه، وإظهارَ جيدِهِ دون تبهرجِهِ رُفُوّاً لخِرقَةِ خرمِ الفضلاءِ، وإطفاءً لحُرْقَةِ قَدحِ الجُهلاءِ. واللهَ أسألُ وإنَّ سواه لن يُسألَ أن يجعَلَه أصفى المواردِ، وأنْ ينفعَ به الصادرَ والواردَ، بمنّه وطَوْلِهِ[4]، وقوّته وحولِه وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) الحريري: هو القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد الحريري الأديب الكبير صاحب المقامات، المتوفى (٥١٦ هـ). نزهة الألباء ٢٧٨، إنباه الرواة ٣/٢٣، الوفيات ٤/٦٣.

(٢) من اليأس.

(٣) تمويه النحاس: طلاؤه، الأسحم: الأسود.

(٤) الطول: الفضل.

الباب الأول

في ردّ بعضٍ مما حصّله الحريري فأصّلَه

قد جزم بأنّ من أوهامهم الفاضحةِ، وأغلاطِهم الواضحةِ أنّهم يقولون: قدِمَ سائرُ الحاج، واستوُفي سائرُ الخَراجِ، فيستعملون سائراً بمعنى الجميع «وهو في كلامِ العربِ بمعنى الباقي»[1] ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سؤرٌ، والدليل على صحةِ ذلك أنّ النبي ﷺ قال «لغيلان»[2] حين أسلمَ وعنده عشرْ نسوةٍ «اخترْ أربعاً منهن، وفارقْ سائرَهن»[3] أي من بقي بعد الأربعِ اللاتي تختارهن. ولما وقعَ سائرٌ في هذا الموطنِ بمعنى الباقي الأكثرِ منعَ بعَضُهم من استعمالِهِ بمعنى الباقي الأقلِ، والصحيحُ أنّه يستعمل في كلِ باقٍ قلَ أو كثُر لإجماع أهلِ اللغةِ. على أنّ معنى الحديثِ «إذا شربتم فاسئروا»[4] أي أبقوا في الإناءِ بقيّةَ ماءٍ لا أنّ المرادَ أنْ يشرَب الأقلُ ويبقى الأكثرُ، وإنّما ندبَ الى التأدّبِ بذلك، لأن الإكثار من المَطعم والمَشرب منبأةٌ عن الفَهْم، ومَلأمةٌ عندَ العرب.[5]

وأقولُ: الكلامُ عليه من وجهين:

أحدُهما: أنّ الامامَ عبدَ الله بن بريّ بن عبدِ الجبار بن بريّ[6] أنشَد أبياتاً

---

(١) الصحاح، اللسان (س أ ر).

(٢) هو غيلانُ بن أسلم (سلمة) الثقفي المتوفى (٢٣ هـ) حكيم شاعر جاهلي أدرك الإسلام (طبقات الشعراء ١/٢٦٩، الأغاني ١٣/٢٠١، الاصابة ٣/١٨٩).

(٣) تنوير الحوالك ٢/١٠٢ - ١٠٣ وقد ورد (أمسك).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٢٧.

(٥) ينظر الدرة ٣ - ٤.

(٦) عالم لغوي مشهور توفي (٥٨٢ هـ) من كتبه «حواش على الصحاح». معجم الأدباء ١٢/٥٦، =

شتى[1] فيما وُجِد بخطه على الأصلِ وقع سـائرٌ فيها بمعنى الجميع، وقال عبدُ الله محمدُ ابن المكرم بم أبي الحسن الأنصاري[2] الكاتب في كتابه تهذيب الخواص من درة الغراص» وفي كتبِ اللغة: وسائرُ الناس جميعهم وقال/الأزهري[3] في (٤/ أ) التهذيب «أما قوله» وسائرُ الناسِ هَمَجٌ» فإنّ أهْل اللغةِ اتفقوا على أنَّ سائراً في أمثال هذا الموضعِ بمعنى الباقي» [4] فيْفسِدُه وقولُه إنَّ سائراً في أمثال هذا الموضعِ بمعنى الباقي دليلٌ لمن يستعمل سائرْاً في غير هذا الموضع بمعنى الجميع هذا كلامه. وإنّما كان قول الأزهري مُفسداً لِما في كتبِ اللغةِ من أنَّ سائرَ الناسِ جميعهم لما أنَّ ظاهره أنَّ سائرَ الناس جميعهم في كل موضع.

مع انـه في أمثـالِ هـذا الموضـعِ إنما هـو بمعنـى البـاقـي، وإنَّما كـان في هـذا الموضـعِ بمعنـاه، لأن هـذه العبـارةَ بعـضَ خبرٍ أوردَه شيـخُ شيـوخِنـا قاضي القضاة زكريا الأنصـاري[5] في «الأضـواء البهجـةِ في إبـرازِ دقـائـقِ المنفرجة»، فقال في شرحِ قول مؤلفِها: وخيارُ الخَلقِ هُداتُهم، وسواهم من هَمَجِ الهَمَجِ: لَخيرُ الناس رجلان عالمٌ ومتعلمٌ وسائرُ الناسِ هَمَجٌ لا خيرَ فيهم «رواه ابن ماجة[6] بلفظ» العالمُ والمتعلم شريكان في الخيرِ ولا خير في سائرِ الناسِ»[7] وإنّما كان قولُ الأزهري «أن سائراً في أمثالِ هذا الموضع بمعنى

= إنباه الرواة ٢/١١٠. وقد درس في رسالة دكتوراه بعنوان «ابن بري وجهوده اللغوية» لحاكم مالك/قسم اللغة العربية جامعة بغداد.

(١) حاشية على الدره ق/٣.

(٢) هو ابن منظور صاحب لسان العرب المتوفى (٧١١ هـ). والكتاب لم أعثر عليه والقول غير موجود في اللسان.

(٣) الأزهري: هو محمد بن احمد بن الازهر الهروي المتوفى (٣٧٠ هـ) احد ائمة اللغة والادب من كتبه «التهذيب» معجم الادباء ١٧/١٦٤، الوفيات ٤/٣٣٤.

(٤) التهذيب (سار) ١٣/٤٧.

(٥) هو زكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الأنصاري، قاض مفسر، عالم مؤلف متوفى (٩٢٦ هـ) الكواكب السائرة ١/١٩٦، شذرات الذهب ٨/١٣٤ - ١٣٦. الكتاب لم أعثر عليه.

(٦) ابن ماجه: هو محمد بن يزيد القزويني أحد أئمة الحديث المتوفى (٢٧٥ هـ).

(٧) سنن ابن ماجة ١/٨٣.

الباقي « دليلاً لمن يستعملُهُ في غيرها بمعنى الجميع بناءً على أنْ تخصيص الشيءِ بالذِكرِ في عبارات المصنفين يدُلّ على نفي الحكم عما عداه، فيكونُ قولهُ في أمثال هذا الموضع قيداً قُصِدَ به إلى الإشعار بأنه في غيرها ليس بمعنى الباقي، فيكون بمعنى الجميع إذْ لا ثالثَ لهذين المعنيين في هذا المقام. وأمّا قولُ صاحبِ القاموسِ [1] « والسائرُ الباقي لا الجميعُ كما توهم جماعات، أو قد يُستعمل له » [2] فإشارةٌ إلى أنَّ فيه خلافاً، فمنهم من قال: إنّه الباقي لا الجميعُ، كما توهمَ جماعاتٌ أنَّه الجميعُ، فاستعملوه له، ومنهم من قال إنَّه قليلاً ما يستعمل له، وأنت تعلم أنّ مُثبتَ القولين خيرٌ من نافيهما، فليَعتمدْ على ما هو الراجحُ فيهما.

ثانيهما: أنّ الإمام ابنَ بريّ جزم بأنّ السائرَ يستعملُ للأكثر، والبقيةَ للأقل وفاقاً لأبي عليٍ. [3] وأنشدَ على استعمالِهِ في معظمِ الشيءِ وجُلِّهِ قولَ مضرّس (طويل).

فما حَسَنٌ أنْ يَعـذرَ المرءُ نفسَـه   وليس له من سائرِ الناسِ عـاذرُ [4]

قال: وقال ابنُ ولادٍ [5] سائرٌ يوافقُ بقيةً في نحو قولك: أَخذت من المالِ بعضَه وتركت سائرهَ، لأن ما تركته فهو بمنزلةِ البقيةِ ويُفارقها في جهة أنَّ السائرَ حقَّه أَنْ يكونَ لما كَثُرَ والبقية حقَّها أَنْ تكونَ لما قل، ولهذا تقول: أَخذت من الكتاب ورقةً وتركتُ سائرهُ، ولا تقول: وتركتُ بقيته.

---

(١) هو الفيروز اباذي: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر.... بن السراج الفيروز اباذي المتوفى (٨١٧ هـ)، الضوء اللامع ٧٩/١٠. بغية الوعاة ١١٧.

(٢) القاموس المحيط (س، أ، ر).

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى (٣٧٧ هـ) أحد الأئمة في علم العربية وقد كتبت عنه رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة. طبقات النحويين ١٣٠، النزهة ٢٣٢، الإنباه ٢٧٣/١.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٢/٣ (بلا عزو) ومضرّس: هو مضرّس بن ربعي الأسدي شاعر محسن متمكن وهو شاعر جاهلي وقيل أموي. المؤتلف والمختلف ٢٩٢، معجم الشعراء ٣٠٧.

(٥) ابن ولاد: هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المتوفى (٣٣٢ هـ) نحوي مصري. من كتبه « المقصور والممدود » إنباه الرواة ٩٩/١، بغية الوعاة ١٦٩. والقول لم أعثر عليه.

(٤/ب) قال/ابنُ بري: وأنكَر أبو علي أنْ يكونَ السائرُ من السؤُر لأمرين.

أَحدهما: أنّ السؤر بمعنى البقيةِ، والبقية تقتضي الأقلَّ، والسائر يقتضي الأكثر.

والثاني: أنّهم حذفوا عينَها في نحو قوله: (طويل).

وسوّدَ ماءُ المَرْدِ فاها فلونُه كلون النُؤرِ وهي أدماءُ سارُها[1]

وإنّما ذلك لكونها لما اعتلت بالقلْبِ اعتلت بالحذْفِ، ولو كانت العينُ همزةً في الأَصلِ لما جاز حذفُها.[2] هذا كلامه. وفي «مطالع الأنوار»[3] لابن قُرْقُولُ[4] القطعُ بتسمية البقية سؤراً قال «وكل بقيةٍ من ماءٍ أو طعامٍ أو غيرهِ فهو سؤرٌ»[5] وما في البيت من استعمال سار في سائر فهو كاستعمال شاكٍ في شائكٍ، فجرى إعرابُه على الكاف خلافاً لمن يعربه إعراب قاضٍ وأنحائِه، والسائرُ على غير قولِ أَبي علي كالسائلِ من سألَ بالهمزِ، وأما على قولِهِ فكالسائل إذا كان من سالَ بالألف إنْ قيل بقول: من جعلَ أَلِفَهُ بدلاً عن الواو أَو عن الياء، لا إنْ قيل بأَنّها بدلٌ عن الهمزة. وقد قُرِىء بالوجهين[6] قوله تعالى «سألَ سائلٌ»[7] بالأَلفِ والهمزةِ وهي المشهورةُ فإنْ قلت: وقع فيما ترى

---

(١) القائل: أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/٢٤ المرد، الغض من ثمر الأراك، النؤر: دخان الشحم يعالج به الوشم، الادماء من الظباء، البيضاء التي تعلوها غبرة، سارها، سائرها.

(٢) حاشية ابن بري ق/٢ - ٣.

(٣) اسمه الكامل «مطالع الأنوار على صحاح الآثار ويشك في نسبته إلى ابن قرقول» ولم أعثر عليه.

(٤) هو إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني المؤلف المصنف المتوفى (٥٦٩ هـ) الوفيات ١/٦٢، الاعلام ١/٧٦.

(٥) المعجم في بقية الاشياء ٩٦، ٩٧. اللسان (س، أ، ر).

(٦) السبعة في القراءات ٦٥٠، قرأ نافع وابن عامر: «سال» غير مهموز، وقرأ الباقون: «سأل» مهموزاً وكلهم قرأ «سائل» بالهمز بلا اختلاف.

(٧) المعارج: ١.

من عبارة الحريري لفظْ الأوهامِ والأغلاطِ فهل من فرقٍ بينهما ؟ قلت : الوهمُ قد يطلَقُ في مقابلةِ الظنِّ لِما أنَّ الوهمَ الاعتقادُ المرجوح ، والظنَّ الاعتقادُ الراجحُ بخلاف الشك فإنه لا ترجيحَ فيه لواحدٍ من الطرفين ، بل هو التردّدُ . ومن ههنا يظهرُ قصورُ الجَعْبَريِّ[1] حيث قال « إنْ الوهمَ تردُدُ الذِهْنِ في الحكم الغائب عَدَمه . وقد يُطلَقُ مراداً به الغلطُ كما هنا » وكما وقع في قولِ ابن مجاهدٍ[2] « إن فتحَ دالِ مردَفين »[3] في أحدِ وجهين »[4] قبيلُ وهم فإنّ مرادةَ به الغلطُ كما وقعَ التصريحُ به .

وجزم بأنّهم يقولون للمتتابعِ : متواترٌ فيُوهَمون فيه ، لأنَّ العربَ تقول : جاءت الخَيلُ متتابعةً إذا جاء بعضُها في إثرِ بعض بلا فصل . وجاءت متواترةً إذا تلاحقت وبينها فصلٌ ، ومنه قولهم : « فعله تاراتٍ »[5] أي حالاً بعد حال وشيئاً بعد شيء . وجاء في الأثر « أنّ الصحابة رضوان الله عليهم لما اختلفوا في الموؤودة[6] قال لهم علي كرّم الله وجهه : إنّها لا تكون الموؤودة حتى تأتي عليها التاراتُ السبعُ » . فقال له عمر رضي الله عنه « صدقتَ أطالَ الله بقاءك » ، وكان أوّل من نَطَق بهذا الدعاء[7] وأراد علي رضي الله عنه بالتاراتِ السبعِ طبقاتِ الخلقِ السبعَ المبينة في قوله تعالى : ﴿ولقد خلقنا الإنسانَ من سلالةٍ من طينٍ ثم جعلناهُ نطفةً في قَرارٍ مكينٍ ثم خلقنا النُّطفَةَ عَلَقةً فخلقنا العَلَقَة مُضغةً فخلقنا

---

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري المتوفى (٧٣٢ هـ) وقد يعرف بابن السراج ، ولم اهتد الى القول. البداية والنهاية ١٤/١٦٠ . غاية النهاية ٢١/١ .

(٢) ابن مجاهد : هو أحمد بن موسى المتوفى (٣٢٤ هـ) من كتبه « السبعة في القراءات » الفهرست

(٣) ٤٧ ، غاية النهاية ١٣٩/١ .

(٤) الانفال : ٩ .

(٥) السبعة ٣٠٤ . اختلفوا في فتح الدال وكسرها فقرأ نافع وحده « مردفين » بالفتح ، وقرأ الباقون « مردفين » بكسر الدال.

(٦) ينظر اللسان (ت و ر).

الموؤودة : التي تدفن وهي حيّة ، وهذه عادة جاهلية وقد حرمها الإسلام .

(٧) الاوائل ٣٤٥ .

المَضغَةَ عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخرَ﴾[1] يعني سبحانه ولادته حيّاً، فأشار عليَ كرمّ الله وجهه إلى أنَّه إذ استهلّ بعد الولادةِ ثم دُفِن فقد وُئِدَ، (٥/ أ) وقصدَ بذلك أنْ يدفعَ قولَ من توهمَ أنَّ الحامل إذا/ أسقطت جنينهَا بالتداوي فقد وأدتْه

ومما يؤيِّد ما ذكرناه من معنى التواتر قولهُ تعالى: ﴿ثم أرسلنا رُسلَنا تـترا﴾[2] ومعلومٌ ما بين كلِ رسولين من الفترة وتراخيَ المدة. وروى عبدُ خيرٍ[3] قال: قلت لعلي رضي الله عنه: إنّ عليّ أياماً من شهر رمضان أفيجوز أنْ أقضيها متفرقةً؟ قال: اقضها إنْ شئت متتابعةً، وإنْ شئت تترى[4]. وأقول: الكلامُ عليه من وجهين: أحدُهما: أنّ التواترَ هو التتابعُ في أحدِ القولين كما نبّه عليه صاحب القاموس بقوله «التواترُ التتابعُ أو مع فتراتٍ»[5]، فلا يكونُ إطلاق التواترِ على التتابع وهما على هذا القولِ.

ثانيهما: ما ذكره ابن بري «أن جعله تاراتٍ من المواترةِ غلطٌ بيِّنٌ، لأنَّ المواترةَ فـاؤها واوٌ وعينها تاءٌ، والتارةُ فـاؤها تاءٌ وعينها ياءٌ بدليل جمعها على تيرٍ قال: وقال ابن جني[6] «عَينُها واوٌ مأخوذةٌ من التور وهو الرسول» قال:

والتـــورُ فيمـــا بيننـــا مُعْمَـــلٌ يـرضى بــه الـــاتـيُّ والمُرسِــلُ[7]

والتقاءُهما أنْ الرسولَ ينتقل ويذهبُ كذلك التارةُ منتقلةٌ.[8] هذا مَا ذكره

(١) المؤمنون: ١٢، ١٣، ١٤.

(٢) المؤمنون: ٤٤.

(٣) المقصود به: قنبر مولى علي بن أبي طالب (ع). شرح درة الغواص ١٦٠.

(٤) ينظر درة الغواص ٦ - ٧.

(٥) القاموس المحيط (و ت ر).

(٦) ابن جني: هو عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح المتوفى (٣٩٢ هـ) من أئمة نزهة الالباء ٢٤٤، معجم الأدباء ١٢/ ٨١، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥.

(٧) الجمهرة (ترو) ١/ ١٤، التهذيب (تار) ١٤/ ٣١٠.

(٨) حاشية ابن بري ق/ ٥.

ابن بري، والى ما ذكره من أنَّ التارة منتقلة ينظرُ قولُ الشاعر: (بسيط).

فإنَّما الدهرُ تاراتٌ وتارات [1]

وكأنّ الحريريَ إنَّما جعل التارة من مادة التواتر والمواترة على اعتبار القلب المكاني بناء على قول ابن جني: إنّ التارةَ واويةٌ، أو على اعتبارِ الاشتقاقِ الكبيرِ كاشتقاقِ جبذ من الجذب، ولا يَرِدُ جمعُها على تِيَرَ لجواز كون يائه بدلاً عن الواو، مع أنَّ الواقعَ أنَّها بدل منها بدليلٍ ذكره الجاربردي[2] هو قولهم: «تاروتُه، والناسُ يتتاورون».

وجزم بأنَّهم يقولون في تصغير التي: اللتيا، فيضمون اللام الثانية. وإن الصوابَ اللتيا بفتحها، لأنَّ العربَ خصّت الذي والتي عند تصغيرهما وتصغير أسماء الاشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها، وبأن زادت ألفاً في آخرها عِوضاً عن ضم أولها، فقالوا في تصغير الذي والتي: اللَّذيا واللَّتيا وفي تصغير ذاك وذلك: ذّياك وذّيالك، وعليه أنشد ثعلبٌ:[3] (طويل).

بذّيالك الوادي أهيمُ ولم أقلْ بذيالك الوادي وذياك من زُهْدِ [4]
ولكن إذا ما حُبَ شيءٌ تولعت به أحرفُ التصغير من شدّةِ الوَجْدِ

أراد أنَّ التصغير قد يقع من فرْطِ المحبةِ ولطفِ المنزلةِ، كما يقال:

يا بُنيّ، ويا أخيّ. قال وقوله «حُبَ شيءٌ» يعني به أُحِبّ لأنَّه يقال: أَحبَّ الشيءَ وحَبَّه بمعنى واحدٍ، كما جاء في المثل السائر «من حبّ طبّ»[5] إلا أنَّهم اختاروا أنْ بنوا الفاعلَ من لفظ أحبّ.

---

(١) لم أهتد الى قائله.

(٢) الجاربردي: هو أحمد بن الحسن بن يوسف المتوفى (٧٤٦ هـ) فقيه شافعي، من كتبه «شرح شافية ابن الحاجب». الدرر الكامنة ١٣٢، ١٣٣، الشذرات ١٤٨/٦. والقول لم أعثر عليه.

(٣) ثعلب: هو ابو العباس احمد بن يحي ثعلب الشيباني المتوفى (٢٩١ هـ) من أعلام النحو. مراتب النحويين ١٥١، ١٥٢، طبقات النحويين ١٥٤، نزهة الألباء ١٧٣.

(٤) لم أعثر عليها في مكان آخر.

(٥) الزاهر ٤٣٤/١، مجمع الأمثال ٣٠٢/٢.

(٥/ب) وبنوا المفعول من لفظ حبّ/ فقالوا للفاعل: مُحِبٌّ وللمفعول محبوبٌ، ليعادلوا بين اللفظتين في الاشتقاق منهما، والتفريع عنهما. على أنّه قد سمع في المفعول مُحبٌّ وعليه قولُ[1] عنترة: (كامل)

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ مني بمنزلةِ المُحَبِّ المكرمِ[2]

وأقول: ما ذكره من إقرار فتحةِ أوائلِ أسماء الإشارةِ وغيرِها فحقٌّ، إلا أنّه بالنظر إلى الغالب لأنَّ من أسماء الإشارة أولى وأولاء وهما إذا صُغرا أُقرَت ضمة أولها فقيل: أُليا وأُلياءِ بهمزة مكسورة في آخره، ولم تكن تلك الضمةُ كضمةِ بُريدٍ في تصغير بُردٍ لما صرح به في «الإقليد»[3] من علمنا أنَّ المُبهم لا يحظى صدره بالضمةِ، وتقومُ الألف الزائدة مقامها، فأيةُ حاجةٍ بنا تدعونا إلى نيّةِ الاختلاف بالضمةِ فيه بخلافها في بريد.

فإنا لما رأينا نحو رُجيلٍ يُضم صدرُه لزمنا أنْ نقدِّر الاختلاف في بُريدٍ، ونقول: إنَّ ضَمّتهُ حدثت علماً للتصغير كما حدثت عِياناً في رُجَيلٍ[4]، وما ذكره من أن الصوابَ اللَّتيا بالفتح فمشعر بأنَّ الضمَ خطأً مع أنَّ الحقَّ أنّه صوابٌ، لقول ابن مالك[5] في تسهيله «وضمُ لام اللُّذيا واللُّتيا لُغيةٌ»[6] وفي البيتين اللذين أنشدَهما ثعلبٌ احتراسٌ بقوله: «ولم أقلْ بذيالك الوادي وذياك من زهدٍ». أي من زُهدٍ فيه يوجبُ تحقيره، واستدراكٌ بقوله: «ولكن إذا ما

---

(١) ديوانه ١٦، وهو عنترة بن عمرو بن شداد العبسي شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. طبقات الشعراء ١/١٥٢، الشعر والشعراء ١٣٠، ١٣٢. الأغاني ٨/٢٣٥.

(٢) ينظر درة الغواص ١٠ - ١١.

(٣) هو لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي المتوفى (٧٠٠ هـ) والكتاب شرح لكتاب «المفصل في النحو».
الكشف ٢/١٧٧٥، المورد ع ٢/١٩٧٦/٢٠٥.

(٤) ينظر الاقليد ق/١٩٥.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية

(٦) المتوفى (٦٧٢ هـ) من اشهر كتبه «الألفية». غاية النهاية ٢/١٨٠، البغية ٥٣.
التسهيل ٢٨٨.

حُبّ » إلى آخره وذلك كلّه كما في قوله: (وافر).

أمـــرُّ على الديـــارِ ديـــارِ ليلى أقبـــــلُ ذا الجدارَ وذا الجدارا [١]
ومـا حُـــبُّ الديـــارِ شَغَفْـــنَ قلبي ولكـنْ حَـبُ مـن سكـنَ الديـــارا

ولكم راق مثالُ الصّيب [٢] قول أبي الطيب: (سريع).

ولم أقـــلْ مثلـــكَ أعنـــي بـــه سـواك يـــا فـــرداً بلا مُشبـــه [٣]

أي ما قلت: مثُلك وأنا أعني به سواك، وإنّما أعني به إياك نحو: مثُلك لا يبخلُ، أي أنت لا تبخلُ. فإنْ قلت ما مضارعُ ما حكاه من حبّه؟ قلت: يُحبُّه بالكسر، وإنْ قيل حببتْ بالكسر صرتَ حبيباً، كما قيل « لببتَ بالكسر أيضاً صرتَ ذا لبٍ، فأنت لبيبٌ، وأمّا « ما حكاه يونس بن حبيب [٤] من لبُبتَ » [٥] بالضم ففي الصحاح أنّه نادرٌ لا نظير له في المضاعف [٦] وفيه أيضاً « أنْ يحبُّه بالكسر شاذٌ ،لأنه لا يأتي في المضاعف يفعِلُ بالكسر الا ويشركّه يفعُل بالضم إذا كان متعدياً ما خلا هذا » [٧] فإنْ قلت: أفحبيبٌ من حببته بالفتح؟ قلت: لا بل من « حبِبتَ بالكسر صرتَ حبيباً [٨] ». حكاه الجوهري [٩]. فـإذن حبيبٌ ولبيبٌ كلاهما من اللازم، ولا حجرَ في جعل الأول منهما من المتعدي على معنى محبوب نحو جنيب بالجيم والنون بمعنى مجنوب قال: (طويل).

---

(١) القائل هو مجنون ليلى، ديوان مجنون ليلى ١٥٥ .

(٢) الصيّب: الخيار من الشيء.

(٣) التبيان في شرح الديوان ٢١٧/١ .

(٤) هو يونس بن حبيب البصري، من اكابر النحويين توفي (١٨٢ هـ) مراتب النحويين ٤٤ ، طبقات النحويين ٤٨ ، نزهة الالباء ٤٧ .

(٥) الافعال ١٣٨/٣ .

(٦) الصحاح (ل ب ب).

(٧) الصحاح (ح ب ب).

(٨) الصحاح (ح ب ب).

(٩) الجوهري: هو اسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري المتوفى (٣٩٣ هـ) عالم لغوي من كتبه « الصحاح » يتيمة الدهر ٤٠٦/٤ ، نزهة الالباء ٢٥٢ ، إنباه الرواة ١٩٤/١ .

هوايَ مع الركبِ اليمانيين مُصعِدٌ　　جنيبٌ وجثماني بمكةَ موثَقُ[١]

وجزم بأنّهم يقولون: فلانٌ يستأهل الإكرامَ، وهو مستأهلٌ للإنعام، وأنّه لم (٦/أ) تُسمعْ هاتان/ الكلمتان في كلام العرب ولاصوّبهما أحدٌ من أعلامِ الأدبِ.

قال: فأمّا قولُ الشاعر: (سريع)

لا بل كلي أمِّيَ واستأهلي　　إنّ الذي انفقتُ من ماليَه[٢]

فإنّه عني بلفظة استأهلي: أي اتخذي الإهالةَ. وهي ما يؤتدمُ به من السَّمْنِ والوَدَكِ، وفي أمثالِ العربِ «استأهلي إهالتي وأحسني إيالتي»[٣].

أي خذي صفوَ طُعمتي، وأحسني القيامَ بخدمتي[٤]. وأقولُ قال الأزهري كما نقله عنه الأنصاريُ: «وخطّأ بعضُهم قولَ من يقول: فلانٌ يستأهلُ أنْ يُكرَمَ أو يُهان. بمعنى يستحقُ، وأمّا أنا فلا أُنكِره ولا أُخطئ من قاله لأني سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسدٍ يقول لرجلٍ شكَر عنده يداً أُولِيَها «تستأهلُ يا أبا[٥] حازم ما أولَيْتَ» وحضر ذلك جماعةٌ من الأعراب فما أنكروا قولَه»[٦].

قال الأنصاري: «وفي كتب اللغةِ واستأهلَه استوجَبه وكرِهها بعضُهم»[٧] انتهى. ووقع في الكشاف[٨] في تفسير «البقرة» استعمالُها مرتين.

---

(١) هذا البيت لجعفر بن علبة الحارثي.
شرح الحماسة المرزوقي ١/٥١، الايضاح ١/٤٤، الخزانة ٤/٣٢١.

(٢) أدب الكاتب ٣١٩ (بلا عزو) «يا مّي»، الصحاح (أهـ ل) بلا عزو، «يا مّي» اللسان (أ هـ ل) معزو إلى عمر بن أسوى وقد ورد يا (أم)، التاج (أ هـ ل) معزو الى عمر بن اسوى من عبد القيس.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٥٣.

(٤) انظر الدره ١١.

(٥) في المخطوط (يابا).

(٦) اللسان (أ هـ ل).

(٧) اللسان (أ هـ ل).

(٨) الكشاف ١/١١١، ٢٧٣.

وفي الأساس « فلانٌ أهلٌ لكذا واستأهَل لذلك وهو مستأهِلٌ له »[١] وفي القاموس[٢] « استأهلَه استوجَبه لغةٌ جيدةٌ، وإنكارُ الجوهري باطلٌ ». فالاستئهالُ إذن كلمةٌ مشتركةٌ بين الاستيجاب واتخاذ الإهالةِ كما في البيت المذكور. واعلم أنّ ما فيه من ياء المتكلم فيه بالفتح في الموضعين « أُمِّيَ وَماليَه » لعدم اتزان البيت إلا بفتحها فيهما. بخلافها قولُ امرىء القيس: (طويل)

ففاضـت دمـوعُ العينِ مني صبـابـةً   على النحرِ حتى بَلَّ دمعـيَ مِحمَلي[٣]

فإنّها ساكنةٌ أَوَّلاً مفتوحةٌ ثانياً لعدم اتزانه إلا بها. والهاءُ في « ماليه » هاءُ السكتِ مثلها في قوله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليَه ﴾[٤] وقولُ الشاعر: (سريع)

مهمـا ليَ الليلـةُ مهما ليَـه   أودى بنعلـيّ وسربـاليَـه[٥]

فإنّه أرادَ مالي، وكذا أرادَ سربالي فزاد هاءَ السكت فيمن قال، إنّ مهما فيه استفهاميةٌ، وإلا فالحقُّ أنّه لا دليلَ في البيت على مجيئها كذلك، لاحتمال أنّه أرادَ منه اسم فعل بمعنى اكفف كما قيل، ثم استأنفَ مستفهما بما وحدها فإنْ قلت: ما معنى أودى هنا؟ قلت: « أودى: هلك، ويتعدى بالباء »[٦] قاله العيني[٧] وهو هنا بمعنى هلَك والباءُ زائدةٌ، وأمّا في قوله: (متقارب)

---

(١) الاساس (أ هـ ل) ٢٦/١.

(٢) القاموس (أ هـ ل).

(٣) ديوان امرىء القيس ٩. الصبابة: رقة الشوق، المحمل: سير يحمل به السيف امرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي شاعر جاهلي من اصحاب المعلقات. طبقات الشعراء ٥١/١، الشعر والشعراء ٣٧، الاغاني ٧٦/٩.

(٤) الحاقة: ٢٨.

(٥) هذا البيت من قصيدة لعمرو بن ملقط. نوادر ابي زيد ٦٢، شرح المفصل ٤٤/٧ (بلا عزو) والجنى الداني ١١٢ (بلا عزو)، خزانة الادب ٦٣١/٣، وشواهد العيني الكبرى هامش الخزانة ٢/ ٤٥٨.

(٦) شواهد العيني بهامش الخزانة ٢/ ٤٥٨.

(٧) هو بدر الدين محمود بن القاضي شهاب الدين المعروف بالعيني العالم النحوي المتوفى (٨٥٥ هـ). الضوء اللامع ١٣١/١٠ ـ ١٣٥. شذرات الذهب ٢٨٦/٧.

فـــأَمّــا تــــريني ولي لِمّـــــةٌ   فــــإنّ الحـــوادثَ أودى بها[1]

فالباءُ معدّيةٌ، أي فإنّ الحوادثَ أهلكَتها وعلى أسلوبه جاء قولُنا في مطلع قصيدة: (بسيط)

بئس النعيمُ نعيــمٌ لا بقـــاءَ لــــه   فما لذي الحبِّ قـدْ أودى بـه الوَلَـهُ

وجزم بأنّهم يقولون للمريض: مسحَ اللهُ ما بك. وإنّ الصوابَ مصحَ.

قال: ويحكى أنّ النضرَ بنَ شُميل المازني[2] مرض فدخل عليه قومٌ يعودونه فقال له رجلٌ يُكنّى أبا صالح: مسحَ الله ما بك[3]. فقال له: «لا تقلْ مسحَ بالسين ولكن قل مصحَ بالصاد: أي أذهَبه وفرّقه». أما سمعت قولَ الشاعر: (رمل)

وإذا مـا الخمــرُ فيهـــا أزبـــدَتْ   أَفَـلَ الإزبـــادُ فيهـــا ومَصَـــحْ[4]

(٦/ب) / فقال الرجلُ: إنّ السينَ قد تُبدَل من الصاد، كما يقالُ الصراطُ والسراطُ وصقرٌ وسقرٌ، فقال له النضر: فإذن أنت أبو سالح[5].

وأقول: الصوابُ مسحَ اللهُ ما بك بالسين، وكذا ذكره الهَرَوي[6] في كتابه المعروف بكتاب «الغريبين» قال: «يقال: مسحَ اللهُ ما بك أي غسَل عنك

---

(١) القائل الاعشي (ميمون بن قيس) ديوانه ١٧١ وقد ورد (فأما تعهديني... فإن الحوادث الوى، اللمة: الشعر الذي جاوز شحمة الأذن، ألوى بها: ذهب بها.

(٢) النضر بن شميل بن خرشه بن يزيد المازني من اعلام العرب توفي (٢٠٣ هـ) من كتبه «المعاني». مراتب النحويين ١٠٨، طبقات النحويين ٥٣، نزهة الالباء ٧٣.

(٣) ينظر تقويم اللسان ١٩٥.

(٤) هذا البيت للأعشى، ديوان الأعشى ٢٤٣ وقد ورد (إذا ما الراح... وامتصح) أفل: رجع وذهب: امتصح: ذهب وانقطع.

(٥) ينظر الدره ١٤ ـ ١٥.

(٦) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي مصنف (الغريبين) المتوفى (٤٠١ هـ) الوفيات ١/٩٥، البغية ١٦١.

وطهّرك من الذنوب »[1] وأمّا قولُه: إن الصوابَ مصحَ بالصاد فغلطٌ، لأنّ مصحَ فعلٌ لا يتعدى إلا بالباء. يقال مصحتُ بالشيء: ذهبتُ به. فَلَوْ كان بالصاد لقيل: مصحَ اللهُ بما بك: أي أذهَبه، أو تُعدّيه بالهمزة: فتقول: أمصحَ اللهُ ما بك »[2] قاله برمته ابن بري.

ويعضُد ما نقله من كتاب الغريبين ما نقله غيرُه عن أبي زيدٍ[3] « أنّ المسحَ في كلام العرب يكونُ غسلاً ويكونُ مسحاً »[4] ويعضُد ما نقله من كتاب « الغريبين » ما نقله غيرُه عن جزمه بأنّ مصَح لا يتعدى إلا بالباء لزومةً فيما أنشده النضرُ حتى لم يصلُحْ شاهداً على ما ذكره. وحكايةُ الجوهري أيضاً « مصحتُ بالشيء: ذهبتُ به »[5] ودعوى الرجل أصالةُ صاد الصراط وصقرٍ صحيحةٌ عند الجوهري، وذلك أنّه قال: « الصقرُ الطائرُ الذي يُصادُ به، وربما جاء بالسين لأنّهم كثيراً ما يقلبون الصادَ سيناً إذا كان في الكلمة قافٌ أو طاءٌ أو غينٌ أو خاءٌ مثل: الصُدغ والصِمَاخِ والصِراط »[6] ومختارُ الجَعبري وغيرِه أصالةُ السين في السِراطِ، ودعوى أنّ إبدالَ السينِ صاداً لغةُ قريش في كل سين بعدها الأحرفُ الأربعة المذكورةُ.

ويقويه قولُ صاحبِ التسهيل: « وتُبدلُ الصادُ من السين جوازاً على لغةٍ إنْ وقع بعدها غينٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ، وإنْ فصلَ حرفٌ أو حرفان، فالجوازُ باقٍ »[7]، إلا أنّ قولَه « على لغةٍ » يكادُ يُشعِرُ بأنّ هذه اللغةَ غيرُ مشهورةٍ، فلا

---

(١) الغريبين: باب الميم والسين ق/٦٧٢.

(٢) حاشية ابن بري ق /٨.

(٣) هو سعيد بن أوس الأنصاري المتوفى (٢١٥ هـ) أحد أئمة الادب واللغة صاحب النوادر. مراتب النحويين ٧٣ - ٧٦، طبقات النحويين ١٨٢، إنباه الرواة ٢/ ٣٠.

(٤) النهاية ٤/ ٣٢٧ (ولم ينسبه إلى أبي زيد).

(٥) الصحاح (م ص ح).

(٦) الصحاح (ص ق ر).

(٧) التسهيل ٣١٧.

تكُون هي القرشيةَ لأنّها مشهورةٌ. فإنْ قلت إذا كانت سينُ السراط أصلاً فماذا اشتقاقُه؟ قلت: «من سرِطتُ الطعامَ بالكسر ابتلعتُه»[1] كأنّهم سمَّوْا الطريقَ به على فهمِهم منه أنّه يبتلعُ سالكيه، أو أنّهم هم يبتلعونه، وهذا كما سمّوْه لَقْماً: إمّا لأنّه يلتقمهم أو لأنّهم يلتقمونه، وهذا كما قالوا «قتلَ أرضاً عالمُها، وقتلتْ أرضٌ جاهلَها»[2]، وأحسن بقول أبي تمام في هذا المقام: (طويل)

رَعتْه الفَيافي بعدما كان حقبةً رعاها وماءُ المزنِ ينهَلُّ ساكبُه[3]

وجزم بأنّهم يقولون: قرأتُ الحواميمَ والطّواسين. وإنَّ وجهَ الكلامِ فيها أنْ يقالَ: قرأتُ آل حمٍ، وآلَ طسٍ، كما قال ابنُ مسعود[4] رضي الله عنه: «آلُ حمٍ ديباجُ القرآنِ»[5] وكما رُوي عنه أنّه قال: «إذا وقعتُ في آلِ حمٍ وقعتُ في روضاتٍ دمثاتٍ أتأنّقُ فيهن»[6] وعلى هذا قولُ الكميت بنِ زيدٍ في الهاشميات: (طويل)

وجدْنا لكم في آلِ حمٍ آيةً تأوّلها منّا تقيٌّ ومُعْرِبُ[7]

(٧/أ) يعني بالآية قوله / تعالى في ﴿حم عسقَ، لا أسألكم عليه أجراً إلا المودّةَ في

---

(١) الصحاح (س ر ط).

(٢) البيان والتبيين ٢/٣١٨، جمهرة الامثال ٢/١٢١.
قتَلَ أرضاً عالمُها: ضبط الأمر، وقتلتْ أرضٌ جاهلَها: الامر يغلب على من يجهله.

(٣) ديوان أبي تمام (شرح التبريزي) ١/٢٣٠ وقد ورد (... وماء الروض ...) وهو حبيب بن أوس الطائي شاعر عباسيّ كبير. طبقات ابن المعتز ٢٨٢، تاريخ الاغاني ١٦/٣٠٢. تاريخ بغداد ٨/٢٤٨.

(٤) ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي الصحابي الجليل المتوفى (٣٢ هـ). غاية النهاية ١/٤٥٨، الإصابة ٢/٣٦٨.

(٥) الصحاح، اللسان (ح م م).

(٦) حاشية ابن بري ق/٦٧، تقويم اللسان ٥١.

(٧) شرح الهاشميات ٤٠. والكميت بن زيد الأسدي شاعر أموي مشهور، الشعر والشعراء ٣٦٨، الأغاني ١٦/٣٢٨، معجم الشعراء ٢٣٨.

القربى »[1][2].

وأقولُ: قد قطَع الأنصاريُّ بأنّ في كتبِ اللغةِ أنّ الأَوْلى أن تُجمَع « بذواتِ حم وذوات طسٍ »[3].

وقال ابنُ بري « قد حكى ثعلبٌ في أماليه الطواسين وجعلها مثلَ القوابيل جمع قابيل وحكي أيضاً: الطواسيمُ على أنْ تكونَ الميمُ بدلاً من النون وأنشدَ أبو عبيدةَ[4]: (رجز)

حلفتُ بالسبع اللواتي طُوِّلَتْ ... وبمئين بعدها قَد امئيتْ[5]
وبمثان ثُنيِّتْ فُكررتْ ... وبالطواسيم التي قد ثُلِّثتْ
وبالحواميم التي قد سُبِّعتْ ... وبالْمُفصّل اللواتي فُصِّلتْ

فاستعمل الطواسينَ والحواميمَ[6]، هذا كلامه. وما ذكره من كون ميم الطواسيم بدلاً من النون، فكأنّ وجهَه قصدَ مشاكلةَ الطواسين للحواميمِ في ختم الكلمة بالميم، وما أشار إليه الحريري من صحة إطلاق آل حم مثلاً على السور المخصوصة فمُشعِرٌ بصحة إطلاقِ آلٍ على ما لا يعقِلُ إطلاقَه على من يعقِلُ في نحو قوله: (رملٍ)

نحن آلُ الله في بلدتِنا ... لم نزلْ إلا على عهدِ إرَم[7]

وليس ذلك بمستنكرٍ، فقد أطلق على كلماتِ أبي جادٍ آلَ مَرامرٍ من قال: (طويل)

---

(١) الشورى: ١، ٢٣.

(٢) ينظر الدره: ١٥ ـ ١٦.

(٣) اللسان (ح م م) (ط س م).

(٤) هو معمر بن المثنى البصري المتوفى (٣٠٩ هـ) من أئمة العلم بالأدب واللغة من كتبه « مجاز القرآن » مراتب النحويين ٧٧ ـ ٧٩، نزهة الألباء ٨٤، إنباه الرواة ٢٧٦/٣.

مجاز القرآن ٧/١.

(٦) حاشية ابن بري: ق /٩ ولم أجد هذا القول في « مجالس ثعلب ».

(٧) هذا البيت قاله عبد المطلب بن هاشم. نهاية الأرب ١١٤/١٦.

تعلمتُ يـا جـادٍ وآلَ مُـرامـرٍ   وسَودت أثوابي ولستُ بكـاتـبِ[1]

وإنّما أطلقَ عليهن ذلك لأنّ مُرامراً وهو بضم الأوّل كان قد سمّى أولادَه بهن، لما أنّه كان من رجال طيٍّ الذين هم أوّلُ من وضع خطَّنا هذا، وما نبه عليه من أنّ في بيت الكميت إشارةً إلى آية سورة ﴿حم عسق﴾ فقد قيل بنظيره فيما حُكِي عن محمد[2] بن طلحةَ بن عبيد الله القرَشي المعروفِ بالسجّاد المقتولِ يومَ الجمل أنّه كان كلما حَمل عليه رجلٌ قال « نشدتك بحم حتى شدَّ عليه العبسيُ فقتله، فلما رآه عليّ رضي الله عنه بين القتلى استرجع وقال « إنْ كان لشاباً صالحاً وقعد كئيباً »[3].

قال الطيبيّ[4] في أوائل حواشي الكشاف[5]: « قيل: المرادُ بقوله حم وقولهِ تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودةَ في القُربى﴾[6].

وجزم بأنّهم يقولون لما عُدَّ لتقديم الطعام عليه مائدةٌ. وإنّ الصحيحَ أنْ يقال له: خِوانٌ إلى أنْ يحْضرَ عليه الطعامُ يسمى حينئذٍ مائدةً. يَدلُّ على ذلك أنّ الحواريين حين تحدوا عيسى عليه السلام بأنْ يستنزلَ لهم طعاماً من السماء قالوا له: ﴿هل يستطيعُ ربُّكَ أنْ يُنزِّلَ علينا مائدةً مـن السماء﴾[7] ثم بيّنـوا اسمَ المائـدةِ

---

(١) في معاني القرآن، قال: أنشدني الحارثي. ومرامر هو أول من كتب بالعربية. معاني القرآن (الفراء) ٣٦٩/١، الصحاح، اللسان (م ر ر)، المزهر ٣٤٧/٢.

(٢) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي الملقب بالسجاد المقتول سنة ٣٦ هـ يوم الجمل صحابي. الوافي بالوفيات ١٧٤/٣، الإصابة ٣٧٦/٣.

(٣) الوافي بالوفيات ١٧٤/٣.

(٤) الطيبي: هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين، من علماء الحديث والتفسير المتوفى (٧٤٣ هـ، من كتبه « شرح الكشاف ». الدرر الكامنة ١٥٦/٢، شذرات الذهب ١٣٧/٦ وقد ورد اسمه « الحسن بن محمد ».

(٥) لم أعثر على الحاشية كاملة وقد عثرت على نسخة منها تبتدىء بسورة ﴿يس﴾.

(٦) الشورى: ٢٣.

(٧) المائدة: ١١٢.

بقولهم: «نريدُ أنْ نأكلَ مِنْها وتطمئنَ قلوبُنا»[1] وحكى الأصمعيُ[2] قال: غدوتُ ذاتَ يوم إلى زيارةِ صديقٍ لي، فلقيني أبو عمرو[3] بنُ العلاء فقال: إلى أين يا أصمعي؟ فقلت: إلى صديق لي فقال:

إنْ كان لفائدةٍ أو لعائدةٍ أو لمائدةٍ/ وإلا فلا، وفي كلام العرب[4] «أشياءُ (٧/ب) تختلفُ أسماءوها باختلافِ أوصافها» فمن ذلك أنّهم لا يقولون للقَدَح كأسٌ إلا إذا كان فيها شرابٌ، ولا للبئر رَكِيَّةٌ إلا إذا كان فيها ماءٌ، ولا للدَلْوِ سَجْلٌ إلا وفيها ماءٌ ولو قَلّ، ولا يقال لها ذنوبٌ إلا إذا كانت ملأى، ولا يقال أيضاً للبستان حديقةٌ إلا إذا كان عليه حائطٌ، ولا للإناء كوُزْ إلا إذا كانت له عروةٌ، وإلا فهو كوبٌ، ولا للمجلسِ نادٍ إلا وفيه أهلُه، ولا للسريرِ أريكةٌ إلا إذا كانت عليه حَجَلَةٌ، ولا للمرأةِ ظعينـةٌ إلا ما دامت راكبةً في الهودج، ولا للسترِ خدْرٌ إلا إذا اشتمل على امرأة، ولا لِلقِدْحِ سَهمٌ إلا إذا كان فيه نَصْلٌ وريشٌ، ولا للشجاع كِميٌّ إلا إذا كان شاكيَ السلاحِ، ولا للقناةِ رمْحٌ إلا إذا ركِّبَ عليها السِّنانُ، وعليه قولُ عبدِ القيس بنِ خُفاف البرْجُمي: (متقارب)

وأصبحـــتُ أعـــددتُ للنـــائبـــا تِ عرْضاً بريئاً وعَضْبـاً صقيلا[5]

---

(١) المائدة: ١١٣.

(٢) هو عبد الملك بن قريب، أبو سعيد الأصمعي راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان المتوفى (٢١٦ هـ). مراتب النحويين ٨٠ - ١٠٥، نزهة الألباء ٩٠، إنباه الرواة ١٩٧/٢.

(٣) هو زبان بن عمار التميمي من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة المتوفى (١٥٤ هـ). مراتب النحويين ٣٣، نزهة الألباء ٣١، إنباه الرواة ١٢٥/٤.

(٤) فقه اللغة /٥٠. المدخل إلى تقويم اللسان /٥١.

(٥) هذان البيتان من قصيدة له وفي الأصمعيات ورد اسمه: عبد قيس بن خفاف المفضليات ٣٨٦/٢، الأصمعيات ٢٣١، البيان والتبيين ١٥٩/١.
العضب: السيف القاطع، العسول: المضطرب للينه.
وهو عبد قيس بن خفاف البرجمي، وهو جاهلي. الأغاني ٢٤٤/٨، معجم الشعراء ٢٠١.

ووقْــع لســانٍ كحــدِ السِّنــانِ ورمحاً طــويــلَ القنــاةِ عَسُــولا

ولو كان الرمحُ هو القناةَ، لقال رمحاً طويلاً، لأنّ الشيءَ لا يضافُ إلى ذاته، ولا يقال للخيطِ سَمْطٌ إلا إذا كان فيه نَظْمٌ، ولا للحطب وقودٌ إلا إذا اتقدت فيه النارُ، ولا لماءِ الفمِ رضابٌ إلا ما دام في الفم، ولا للأُنبوبةِ قلمٌ إلا إذا بُريت، وأنشدَ الحريري قال: أنشدني أحدُ شيوخِنا لأبي الفتح كُشاجمٍ:[1] (خفيف)

لا أُحِــبُّ الدواةَ تُحشى يــراعــا تلك عنــدي مــن الدُويِّ مَعيبــة[2]
قلمٌ واحــدٌ وجــودةُ خـــط فــإذا شئـت فـاستــزدْ أُنبــوبــه
هــذه قُعــدةُ الشجــاع عليهــا سَيرهُ ذائبــاً وتلــك جنيبــه[3]

وأقول: لو أحد أنْ يمنعَ دلالةَ مقالةِ الحواريين، وحكايةَ الأصمعي على ما ذكر من تسمية الخوانِ الْمُحضَر عليه الطعامُ مائدةً لجواز أنْ تكونَ المائدةُ نفسَ الطعام، وتكونَ من في قولهم ﴿نريدُ أنْ نأكلَ منها﴾[4] للتبعيض لا لابتداء الغاية. مع أنّ الأخفشَ[5] يقول: «المائدةُ: الطعامُ»[6]، وأبو حاتم[7] يقول: «المائدةُ الطعامُ وإنْ لم يكن هناك خِوانٌ»[8] كما نقل القولين صاحبُ[9]

---

(١) هو محمود بن الحسين المعروف بكشاجم: شاعر متفنن من شعراء سيف الدولة الفهرست ٢٠٠، شذرات الذهب ٣/٣٧.

(٢) ديوان كشاجم ٤٠.

(٣) تنظر الدره ١٧ ـ ٢٠.

(٤) المائدة: ١١٣.

(٥) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، عالم باللغة توفي (٢١٥ هـ) من كتبه (معاني القرآن). مراتب النحويين ١١١، طبقات النحويين ٧٤، إنباه الرواة ٢/٣٦.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٧.

(٧) هو سهل بن محمد السجستاني عالم باللغة والشعر توفي (٢٥٠ هـ).
مراتب النحويين ١٣٠، طبقات النحويين ١٠٠، إنباه الرواة ٢/٥٨.

(٨) اللسان (م ي د)، (ولم يكن منسوباً إلى أبي حاتم).

(٩) هو القاضي نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد المعروف بابن خطيب الدهشة المتوفى (٨٣٤=

« التقريب في علم الغريب » على أنّ سوقَ كلام الحريري ينادي بأنّ المائدةَ الطعامُ حيث لم يقل بأنْ يستنزلَ لهم خِواناً عليه طعامٌ، بل قال بأنْ يستنزلَ لهم طعاماً.
واعلم أنّ ههنا فوائدَ منها:

إنّه قد يطلقُ على كلٍ من الشراب أو الإناء بانفراده كأسٌ، يقال: كأسٌ خالٍ من الشراب، وشربتُ كأساً. قال تعالى: ﴿ويُسقَوْنَ فيها كأساً﴾[1] وقال تعالى: ﴿كأسٍ من معينٍ﴾[2] قاله الشهاب بنُ السمين[3] في بعض كتبه، وكأنَّ هذا الإطلاقَ القليلَ مجازي من /باب إطلاق إسم المحل على ا لحالِ، على الأقلّ، (٨/أ) « وإطلاق اسم المقيّد على المطلق » على الثاني. وأمـا قولُ الشاعر: (بسيط)

من كل معنًى لطيفٍ اجتلي قَـدحـاً وكلُ ناطقـةٍ في الكـون تُطـرِبُني[4]

فإطلاقُ القَدَحِ فيه على الكأس من باب إطلاق الشيء على الشيء باعتبار ما كان عليه.

ومنها أنّ ما ذكره من أنّهم لا يقولون للدَلْوِ سَجْلٌ إلا وفيها ماءٌ ولو قلّ فهو موافِقٌ لما في الصحاح[5]، بخلاف ما قبله لما فيه من أنَّ الرَكِيّة البئرُ من غير تفرقةٍ منه بين ما فيها ماءٌ وما ليس فيها ماءٌ. لكن في « المطالع » أنَّ السّجْلَ الدلوُ مملوءة ماءً، وأنّه لا يقال لها سَجْلٌ إلا مملوءة وإلا فهي دلوٌ، فجعلها والذَّنوبَ شيئاً واحداً، ومنها أنَّ ما ذكره في الحديقة فأحد القولين والمختارُ عند صاحب

= هـ) وهذا الكتاب مختصر لكتابه « تهذيب المطالع » ولم أعثر عليه.
الضوء اللامع ١٠/١٢٩، الاعلام ٨/٣٧ - ٣٨.

(١) الإنسان: ١٧.

(٢) الواقعة: ١٨.

(٣) هو الشهاب أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي المشهور بابن السمين المتوفى (٧٥٦ هـ) وهو نحوي مفسر. كشف الظنون ٢/١١٦٦، الاعلام ١/٢٦٠.

(٤) هذا ثاني بيتين أنشدهما الشيخ ابن الجوزي في مجالس وعظه.
المخلاة (سكردانة السلطان) ٤٢١. شرح الدة ٣٩ (بلا عزو).

(٥) الصحاح (س ج ل) (السجل: مذكر، وهو الدلو إذا كان فيه ماء).

« عمدة الحفاظ »[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿وحدائق غُلْباً﴾[2] أنّها الروضةُ ذاتُ الشجر من غير تفرقةٍ بين ما أحاطَ بها حائطٌ وما لم يُحِطْ. وكما تُصُوِّرَ من الحدقة الإستدارةُ وجمعُ الماء، فقيل للقطعةِ المذكورةِ من الأرضِ حديقةٌ تُصُوِّرَ فيها الإحاطةُ أيضاً، فقيل « حَدق القوم بالرجلِ وأحدقوا به إذا أطافوا به حكاه ابنُ دريد[3] وأنشد: (بسيط)

الْمُنعمون بنو حربٍ وقد حَدَقَتْ بي المنيةُ واستبطأتُ أنصاري[4]

ومنها أنَّ ما ذكره من أنّه لا يقال للمجلس ناد إلا وفيه أهله، فإنَّه يعضُده إطلاقُه على أهلِه مجازاً في قوله تعالى: « فليَدعُ نادِيَه »[5] كإطلاق المجلس على أهلِه مجازا في قولِ مُهلهل في أخيه: (كامل)

نُبئتُ أنَّ النارَ بعدك أُوقدتْ واستَبَّ بعدك يا كليبُ المجلِسُ[6]

وقيل: هما على تقدير أهلٍ مضافاً إلى ناديه وإلى المجلس.

ومنها أنّ صاحب[7] النهاية يقول: « الظعينةُ المرأةُ في الهودَج، ثم قيل للمرأة

---

(١) هو الشهاب الملقب بابن السمين، ينظر ص ٢٥.

(٢) عبس: ٣٠.

(٣) الجمهرة (ح د ق) ٢/١٢٣.

وابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد المتوفى (٣٢١ هـ) كان من أوسع الناس علماً، من كتبه « الجمهرة، الاشتقاق ». مراتب النحويين ١٣٥، طبقات النحويين ٢٠١، نزهة الألباء ١٩١.

(٤) شعر الأخطل ١/١٧٢.

(٥) العلق: ١٧.

(٦) ثمار القلوب ٩٩، الخزانة ١/٣٠، شعراء النصرانية قبل الإسلام ١/١٧١. وهو عدي بن ربيعة بن الحارث، شاعر جاهلي ولقب بالمهلهل لرقة شعره. الشعر والشعراء ١٦٤، الأغاني ٥/٤٩.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/١٥٧.

وصاحب النهاية هو: المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، أبو السعادات ابن الأثير المتوفى (٦٠٦ هـ) محدث لغوي مشهور معجم الأدباء ١٧/٧١، الوفيات ٤/١٤١.

بلا هودَج وللهودج بلا امرأة» ومنها أنّ صاحبَ الجمهرة يقول: «الخِدْرُ خِدْرُ المرأة، وهو ثوبٌ يُمَدّ في عَرض الخِباء تستتِرُ به المرأة، ثم كثُرَ في كلامهم، فصار كلُ شيءٍ واراكَ خِدْراً لك»[1].

ومنها أنَّ ما ذكره الحريري من أنه لا يقالُ للأنبوبةِ: قلَمٌ إلا إذا بُرِيت، فإنّه يقوّيه ما قيل من أنّه سُمِّيَ بذلك «لأنه قلْمٌ، أي قُصٌ وقطعٌ»[2] فَعْلٌ بمعنى مفعول كالنفض بمعنى المنفوض. وأصلُ القلم القصُّ من الشيء الصُلْبِ كقَلْمِ الأظفار.

وجزم بأنَّهم يقولون بعثت إليه بغلامٍ، وأرسلت إليه هديةً، وإنّهم يُخطِئون فيها، لأنَّ العرب تقولُ فيما يتصرفُ بنفسه: بعثتُه وأرسلتُه، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَد أرسلنا رُسُلاً﴾[3] ويقولون فيما يُحمَل بعثتُ به وأرسلت به كما قال سبحانه إخباراً عن بلقيس ﴿وإنّي مُرسِلةٌ إليهم بهديّةٍ﴾[4]. وقد عيب على أبي الطيّب قولُه: (وافر)

فـآجْـرَكَ الإلـهُ على عليـلٍ بعثـتَ إلى المسيـحِ بـه طبيبـاً[5]

ومن تأوّل له فيه قال: أرادَ به أنَّ العليلَ لاستحواذِ العلةِ على جسمِه وحسهِ (٨/ب) قد التحق بحيّز ما لا يتصرّفُ بنفسه، فلهذا عدّى الفعل إليه بحرف الجر، كما يُعَدى إلى ما لا حِسَّ له ولا عقل[6].

وأقول قد ذكر ابنُ جني في «شرح ديوان المتنبي» أنَّ أبا علي أجازه في الوجهين جميعاً»[7] قاله الأنصاري. وقال ابنُ بري ما نصه «اعلم أنّ بعثتَ

---

(١) الجمهرة (خ د ر) ١٩٩/٢.

(٢) اللسان (ق ل م).

(٣) الرعد: ٣٨.

(٤) النمل: ٣٥.

(٥) التبيان ١٤٥/١.

(٦) انظر الدرة ٢١ ـ ٢٢.

(٧) الفسر ٣٢٧/١.

تقتضي مبعوثاً متصرِفاً بنفسه، ومبعوثاً به متصرفاً أو غير متصرف كقولك: بعثتُ زيداً بغلام أو بكتابٍ فلهذا لزمته الباء، ومثلُ هذا أرسلت تقتضي مُرسَلاً ومرَسلاً به، وقد يكونُ المبعوثُ به مما يتصرّفُ ومما لا يتصرف، فعلى هذا لا ينكَرُ بعثتُ إليه بغلام، أي بعثتُ رسولي إليه بغلام، وعلى هذا قولُ الجعدي: (وافر)

فإنْ يكن ابنُ عفّان أميناً — فلم يبعث بك البرَّ الأمينا [1]

وعلى هذا يُحمَل قولُ المتنبي «بعثتَ إلى المسيح به طبيباً»، لأنه جعله من جملة الطُرف التي أهداها إليه، ويشهَدُ بصحة ذلك قولُه في البيت الذي يليه: (وافر)

ولستُ بمنكرٍ منك الهدايا — ولكن زدتني فيها أديباً [2] [3]

انتهى كلامه ومقتضاه أنْ لا ينكرُ أيضاً أنْ يقال أرسلت إليه بغلامٍ على معنى أرسلت رسولي إليه بغلامٍ يعدّيه للإرسال إلى صريح وغيره. فإن قلت أمن قبيلِ ما نحن فيه ما في قول الشاعر: (طويل)

لقد كَذَب الواشون ما فهتُ عندهم — بسرٍّ ولا أرسلتُهم برسولِ [4]

قلت: لا، وإنما المرادُ بالرسول فيه الرسالةُ، أو المتحمِّلِ لها، ولكن على حذف مضافٍ. أي برسالةِ رسولٍ فهو من قبيل: أرسلتُ رسولي بكتابٍ، لا من قبيل: أرسلتُه بغلامٍ، ليكون مما نحن فيه، ولذا مقتضاه الاستغناءُ عن تأويلِ بيتِ أبي الطيب بما ذكّر مما حاصِلُه تنزيلُ من يتصرّفُ بنفسه. وهو العليل،

---

(١) شعر النابغة الجعدي ١٢. وهو قيس بن عبد الله بن عدس الجعدي العامري شاعر مخضرم (الجاهلية والإسلام) صحابي. طبقات الشعراء ١/١٢٣، الشعراء والشعراء ١٥٨، المؤتلف والمختلف ٢٩٣.

(٢) التبيان ١/١٤٥.

(٣) حاشية ابن بري ق/١١ ـ ١٢.

(٤) البيت لكثير عزة، وقد ورد في الديوان «ما بحت عندهم.. أرسلتهم برسيل» ديوانه ١١٠.

منزلةَ ما لا يتصرّف بنفسه، ثم استعمالُ الباء فيه استعمالَها فيما لا يتصرّف بنفسه. كما نزلت الإماء - وهنّ ممن يعقل - منزلةَ ما لا يعقِل، فاستُعمِلت فيهن ما في قوله تعالى: ﴿أوْ ما ملكت أيمانُكم﴾[1] استعمالَها فيما لا يعقِلُ كما تقرر في محله.

وجزم بأنَّهم يقولون في التحذير: إياك الأسَدَ إياك الحسدَ. وإنّ وجهَ الكلام إدخالُ الواو على الأسد والحسدِ كما قال عليه السلام: «إياك ومصاحبة الكذابِ فإنّه يقرّبُ عليك البعيدَ ويُبعدُ عليك القريبَ»[2]. قال وقد جُوِّز إلغاءُ الواو عند تكرير لفظة إياك، كما استُغنِي عن إظهار الفعل مع تكرير الاسمِ في مثل قولك: الطريقَ الطريقَ وأشباهِه، وعليه قولُ الشاعر: (طويل)

فـإيّـاك إيـاك المراءَ/ فـإنّـه إلى الشرّ دعّاءٌ وللشرِّ جالِبُ[3] (٩/أ)

قال: ومما ينخرِطُ في سلك هذا الفن أنَّهم ربما أجابوا الْمُستخبِر عن الشيء بلا النافية، ثم عقّبوها بالدعاء له فيستحيلُ الكلامُ إلى الدعاء عليه، كما رُوي أنَّ أبا بكرٍ الصديق رضي الله عنه رأى رجلاً بيده ثوبٌ فقال له: أتبيع هذا الثوبَ؟ فقال: لا، عافاك الله، فقال: لقد علمتم لو تتعلمون هلاّ قلت لا وعافاك الله»[4] قال: والمستحسَنُ في هذا قولُ يحيى بن أكثم»[5] للمأمون[6] رحمه الله وقد سأله عن أمر فقال: لا وأيّد اللهُ أميرَ المؤمنين.

وحُكي أنَّ الصاحبَ أبا القاسم بنَ عباد[7] حين سمع هذه الحكايةَ قال:

---

(١) النساء: ٣.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي يخاطب ابنه القاسم وهو ممن يحتج بشعره. المفصل ٢٥/٢، شرح الدرة ٤٤ - ٤٥، الخزانة ٤٦٥/١.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) هو يحيى بن أكثم بن محمد التميمي، قاض عالي الشهرة من نبلاء الفقهاء تولى قضاء البصرة في عهد المأمون توفي (٢٤٢ هـ). تاريخ بغداد ١٩١/١٤ - ٢٠٤، الوفيات ١٤٧/٦.

(٦) المأمون: هو عبد الله بن هارون الرشيد، سابع الخلفاء من بني العباس في العراق المتوفى (٢١٨ هـ). تاريخ بغداد ١٨٣/١٠، فوات الوفيات ٥٠١/١.

(٧) الصاحب: هو إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم: وزير غلب عليه الأدب توفي =

« والله لهذه الواو أحسنُ من واواتِ الأصداغ فوق خدودِ المُردِ المِلاح »[1] قال: ومن خصائص لغةِ العرب إلحاقُ الواو في الثامن من العدد، كما جاء في القرآن: ﴿التائبونَ العابدونَ الحامدونَ السائحونَ الراكعونَ الساجدونَ الآمرونَ بالمعروف والناهونَ عن المنكر﴾[2]، وكما قال سبحانه: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابعُهم كلبُهم، ويقولون خمسةٌ سادسُهم كلبُهم رجماً بالغيب، ويقولون سبعةٌ وثامِنهم كلبُهم﴾[3]. ومن ذلك أنّه جلّ اسمه لما ذكَر أبوابَ جهنمَ ذكرَها بغير واو لأنّها سبعةٌ، فقال تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها فُتِحَتْ أبوابها﴾[4] ولما ذكر أبوابَ الجنةِ ألحقَ بها الواوَ لكونها ثمانيةً، فقال سبحانه: ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتّحت أبوابُها﴾[5] وتسمى هذه الواوُ واوَ الثمانية[6] وأقولُ الكلامُ عليه من وجوه.

الأول: أنّنا لا نُسلِمُ امتناعَ إياكَ الأسَدَ ولئن سلِم امتناعُه على تقدير من أو تقدير الواو كما هو مذهب ابنِ الحاجب[7] فلا يسلم امتناعُه على تقدير ناصب لكلا الجزأين فقد قال ابنُ مالك: يقال إياكَ الأسدَ على تقدير أحَذِّرك الأسدَ قائلاً بأنَّه مما وجبَ حذفُ فعلِه وامتناع الشيء على تقديرٍ لا يُنافي صحتَه على آخر.

الثاني: أنَّ دعواه إلغاء الواو وحذفها في البيت غيرُ متعينة لما أنَّه يزاحِمُها احتمالان:

= (٣٨٥ هـ). يتيمية الدهر ٣/١٩٢، معجم الأدباء ٦/١٦٨.

(١) لم أعثر عليه.

(٢) التوبة: ١١٢.

(٣) الكهف: ٢٢.

(٤) الزمر: ٧١.

(٥) الزمر: ٧٣.

(٦) انظر الدرة ٢٢ ـ ٢٤.

(٧) الكافية ٦ ـ ٧. وابن الحاجب: هو عثمان بن عمر، جمال الدين بن الحاجب من كبار العلماء بالعربية المتوفى (٦٤٦ هـ) من كتبه «الكافية في النحو الشافية في الصرف» الوفيات ٣/٢٤٨، غاية النهاية ١/٥٠٨.

أحدهما: ما نقله الحديثي[1] عن سيبويه من «أن إيَّاك مستعملٌ بالتحذير وقد تم بفعله الواجب تقديرُه، ثم شرع في كلامٍ آخرَ غيرِ متعلقٍ به فقال: المراءَ أي احذرِ المراء، قال: وهو مما جاز حذفُ عاملِه لأنَّه محذَّرٌ منه مفردٌ.

وثانيهما: أنْ يكونَ المِراءَ بدلاً من إيَّاك، كما جعل بعضُهم أنْ يحذف بدلاً من إيَّاك في إيَّاك أنْ يحذَف لا مسبوقاً بمن المقدرة، وبهذين الاحتمالين يبطُل استدلالُ من يستدل بالبيت المذكور على جواز: إيَّاك الأسد، بحذف من أو الواو، لأنّه إذا كان بدلاً لم تكن من ولا الواو مقدرةً، كما لو كان منقطعاً عما قبله، على أنَّ حذفَ الجار داخلاً على الاسم الظاهرِ في مثل هذا التركيب على غير قياس/ وقد يصارُ إلى ما هو على غير قياس لاستعمال الفصحاء إياه، لكن لم (٩/ب) يصْدُرْ هذا البيتُ من فصيحٍ ومثلُهُ يُرَدُّ فلا يُثبِته أصلٌ من أصول العربيةِ كذا في بعض شروح الكافية. ولكن في «فرائد القلائد»[2] ذكر «أنّ هذا البيتَ من أبيات الكتاب»[3] مع التقرير على الاستشهادِ به، وعلى هذا يكون صادراً من فصيحٍ إلا أنْ يثبُتَ أنَّه استشهدَ به على لغةٍ غير فصيحةٍ، وهو آخرُ لم يثبُت بعد. وذكر ابن بري «أنّه للفضل بنِ عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم بنِ الفضلِ وأنشدَ قبلَه: (طويل)

ومن ذا الذي يرجو الأباعـدُ نفعَـه إذا هو لم تَصلُحْ عليـه الأقـارِبُ[4]

الثالث: أنَّ ما نقله من قول «لا وأيّدَ اللهُ أميرَ المؤمنين» فمنقولٌ من شرح الفوائد الغياثية عن باب هارون الخليفة»[5] وقد سألَه مُثبتَه عن شيء.

---

(١) الحديثي: هو الإمام ركن الدين الحديثي، الحسن بن محمد العلوي المتوفى (٧١٥ هـ) من كتبه «شرح الكافية».. البغية ٢٢٨، كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(٢) فرائد القلائد ق /٢٦٠.

(٣) الكتاب ٢٧٩/١.

(٤) حاشية ابن بري ق /١٢.

(٥) الفوائد الغياثية في المعاني والبيان للعضد الإيجي المتوفى (٧٥٦ هـ) انظر الكشف ١٢٩٩/٢.

الرابع: «أنّ الواوَ في قوله «تعالى»[1] ﴿والناهون عن الْمُنكرِ﴾ إنّما هي العاطفةُ، ثم الظاهرُ أنَّ العطفَ في هذا الوصفِ بخصوصِهِ إنّما كان لأنّ الأمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو تركُ المعروف، والناهي عن المنكر آمِرٌ بالمعروف وهو تركُ المنكرِ فأشير إلى الاعتدادِ بكل من الوصفين، وأنّه لا يُكتفى فيه بما يحصَل في ضمن الآخر وقيل: إنّما كان من جهة أنَّ الأمرَ والنهيَ من حيث أنّهُما أمْرٌ ونهيٌ، متقابلان بخلاف بقية الصفات[2]. ولكن فيه ما فيه، لأنّ الركوعَ والسجودَ أيضاً متقابلان مع أنَّه لم يعطف «الساجدون» على «الراكعون» بالواو عطفَ «الناهون» على «الآمرون» بها وكذا «الواو في الآية الثانية عاطفةٌ عطَفَ جملةً على جملةٍ إذ التقديرُ هم سبعةٌ أو حاليةٌ»[3] وإنْ كان صاحبُ الحال نكرةً، لأنّ امتناعَ الوصفية بواسطة الواو مُسوِّغٌ لمجيء الحالِ من النكرة[4]، كما ذكره صاحب «مغني اللبيب» عند ردّ قولِ الزمخشري «إنّها في هذه الآية لتأكيدِ لصوقِ الصفةِ بموصوفها، وإفادةِ أنَّ اتصافَه بها أمرٌ ثابتٌ»[5]

الخامس: أنَّ الواوَ في الآيةِ الثالثةِ: إمّا مقحَمةٌ كما هو مذهبُ قومٍ فيكونُ «فُتحت» هو جوابُ الشرط «كفُتحت» في الآية الأخرى، وإمَّا عاطفةٌ كما هو مذهبُ آخرين، وإما حاليةٌ وهذا مذهبُ المبرد [6] [7] وآخرين [8] والمعنى

---

(١) تعالى: من المحقق.

(٢) مغني اللبيب ٣٦٣، ٣٦٤.

(٣) مغني اللبيب ٣٦٢، ٣٦٣.

(٤) مغني اللبيب ٣٦٤، ٣٦٥.

(٥) الكشاف ٤٧٩/٢، مغني اللبيب ٣٦٤. والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى (٥٣٨ هـ) كان نحوياً فاضلاً ومفسراً، من كتبه الكشاف، نزهة الألباء ٢٩٠، معجم الأدباء ١٢٦/١٩، انباه الرواة ٢٥٦/٣.

(٦) هو محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية في بغداد وأحد أئمة الأدب والأخبار المتوفى (٢٨٦ هـ) من كتبه «الكامل والمقتضب». مراتب النحويين ١٣٥، طبقات النحويين ١٠٨ ـ ١٢٠، نزهة الألباء ١٦٤.

(٧) في المخطوط «في آخرين» وما أثبتناه من المغني هو الصواب.

(٨) مغني اللبيب ٣٦٣/٢.

حتى إذا جاءوها وقد فُتحت أبوابُها كما قال سبحانه ﴿وإنّ للمتقين لحُسنَ مآبٍ جناتِ عدنٍ مفتّحةً لهم الأبوابُ﴾[1] فصرّحَ فيه بمفتحةٍ حالاً من « جناتِ عدن » قيل « وإنّما فُتحت لهم قبلَ مجيئهم إكراماً لهم عن أنْ يقفوا حتى تُفتَح لهم[2] كما نقله صاحبُ « مغني اللبيب ». وأمّا الدليلُ بعدم فتحها فقوله تعالى ﴿جناتِ عدنٍ مُفَتّحةً لهم الأبوابُ﴾ كما نقله صاحبُ[3] الجنى الداني، وعلى (١٠/أ) وجهي العطف والحالية. فجوابُ الشرط مقدَّر بعد خالدين: أي نالوا المنى أو نحو ذلك، أو بعد أبوابها: أي دخلوها، أو ملفوظٌ هو قال لهم، على أنّ الواوَ التي قبله مُقحَمةٌ[4]. على أنّ ابنَ هشام[5] يقول « لو كان لواو الثمانية حقيقةٌ لم تكن الآيةُ منها، إذ ليس فيها ذكرُ عدد البتةَ، إنما فيها ذكرُ الأبوابِ وهي جمعٌ لا يُدلّ على عددٍ خاصٍّ »[6].

وجزم بِأنَّهُم يقولون، لعله ندِم، أو لعله قدِم. وإنّ وجهَ الكلام أنْ يقال: لعله يفعَلُ أو لعله لا يفعَلُ، لأنَّ معنى لعل التوقعُ لمرجوٍّ أو مَخوفٍ، والتوقُّعُ إنما يكون لما يتجدّدُ ويتولدُ لا لما تقَضّى وتصرّم[7] وأقول أوردَ عليه ابنُ بري « أن لعلّ - وإن كان معناها ما ذكرَ - فإنّ مخرجَ الكلامِ بها مخرَجُ « المشكوك فيه والمظنون »[8]. والشك والظنّ يكون فيما مضى وفيما يُستَقبلُ، وأنشدَ على استعمالها مع الماضي قولَ الفرزدق: (طويل)

---

(١) ص: ٤٩، ٥٠.

(٢) المغني ٣٦٣.

(٣) هو حسن بن قاسم المرادي المتوفى (٧٤٩ هـ) من كتبه الجنى الداني في حروف المعاني. غاية

(٤) النهاية ١/٢٢٧، الدرر الكامنة ٢/١١٦.
الجنى الداني ١٩٦.

(٥) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، من أئمة العربية المتوفى (٧٦١ هـ). الدرر الكامنة ٢/٤١٥، النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦.

(٦) مغني اللبيب ٣٦٣.

(٧) انظر الدرة ٢٩ - ٣٠.

(٨) الصحاح، اللسان (ل ع ل).

لعلـك في حـدراءَ لُمـت على الذي　　　تخيرتِ المِعزى على كلِّ حـالِـبِ[1]

وقول امرىء القيس: (طويل).

وبُدِّلْت قَرحـاً دامـيـاً بعـد صحـة　　　لعـلَّ منـايـانـا تحوّلـنَ أبـؤُسـا[2]

قال: ومثله قولُ النبي عليه السلام «وما يُدريك لعل الله اطّلع على أهل بدرٍ، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[3]، ومثله قولُ الفرزدق: (طويل).

أعِـدْ نظَـراً يـا عبـدَ قيسٍ لعلّما　　　أضاءتْ لك النارُ الحمارَ[4] المُقيّدا[5]

وتلاه ابن هشام فجزم[6]: بعدم امتناعِ كونِ خبرِها فعلاً ماضياً، وساق الحديثَ المذكورَ، وبيتَ امرىءُ القيس، وثانيَ بيتي الفرزدق، ثم قال: فإنْ اعترض بأنّ لعل هنا مكفوفةٌ بها، فالجواب أنَّ شبهة المانع أنَّ لعلّ للاستقبال، فلا تدخُلُ على الماضي، ولا فرقَ على هذا بين كون الماضي معمولاً لها، أو معمولاً لما في حيزّها. قال: ومما يوضح بطلانَ قوله ثبوتُ ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعلَّ نحو «يا ليتني متُّ قبلَ هذا»[7] يريدُ بكونها بمنزِلةِ لعلّ ما أشار إليه من قبلُ من أنَّها بمنزلتها بواسطة اشتراكهما في أنَّهما للإنشاء، وفي أنَّهما لا يغيران معنى الابتداء فإنْ قلت قد جزم ابن بري باستعمالها مع الماضي مع قوله: بأنَّ معناها ما ذكر من التوقع المقتضي لأنْ تستعمل مع المستقبل فحسب فما وجهه؟ قلت: وجههُ أنّه إذا كان معناها التوقع حقيقةً، والتوقع يلزمهُ الشك

---

(١) ديوانه (الصاوي) ١١٤. حدراء: اسم امرأة، لمت: أي لمت عطية لتخيره المعزى على حدراء. والفرزدق: همام بن غالب من فحول الشعراء الاسلاميين (الطبقة الاولى). طبقات الشعراء ١/٢٩٩، الشعر والشعراء ٢٨٩.

(٢) ديوانه ١٠٧. منايانا تحولن ابؤسا: لعل ما به من شدة الحال عوض من الموت او بدل منه.

(٣) سنن أبي داود ٢/٤٥.

(٤) ديوانه ١/٢١٣، وفيه لعلما بدل لربما.

(٥) حاشية ابن بري ف/ ١٥.

(٦) مغني اللبيب ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٧) مريم: ٢٣.

والظنّ، ومن ثمة استحالَ على الله تعالى حتّى قيل إنَّه في قوله تعالى « فقولا له قولاً ليّناً لعله يتذكر أو يخشى »[1] مصروفٌ للمخاطبين: أي اذهبا على رجائكما »[2] استعملت عند ذلك في مجرد الشكِ والظنِ اللازمِ لمعناها/الحقيقي (١٠/ب) مجازاً، فساغ استعمالها مع الماضي أيضاً، لما أنَّ الشك والظنَّ يكون فيما مضى أيضاً. وجزم بأنّهم يقولون امتلأت بطنُه، فيؤنثون البطنَ وهو مذكرٌ في كلامِ العربِ بدليل قولِ الشاعر (طويل).

فإنَّكَ إنْ أعطيتَ بطنكَ سؤلَه   وفرجَكَ نالا منتهى الذمِ أجمعا[3]

قال: فأما قولُ الشاعر: (طويل).

فإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطنُ   وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ[4]

فإنه عنى بالبطن القبيلة فأنثه[5]. وأقولُ: حكى الأصمعي عن أبي عبيدة « أن تأنيثَ البطن من الإنسان وسائر الحيوان لغةٌ، ولكن بعد أنْ حكى عن اللغويين تذكيره،[6] وفي الصحاح « حكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أنَّ تأنيثَه لغةٌ »[7] وقال صاحب الصحاح « البطن دون القبيلةِ »[8] فلم يجعل البطنَ نفسَ القبيلة، ومثله قال ابن الأثير إلا أنه زاد فقال: « البطن ما دون القبيلةِ وفوقَ الفخذِ »[9] ومع هذا فما ذكراه لا ينافي ما اعتبره الشاعر المذكور من تأنيث البطنِ حتى حذف

---

(١) طه: ٤٤.

(٢) مغني اللبيب ٢٨٨.

(٣) هو حاتم الطائي، ديوانه ١٠٠ وقد ورد (انك مهما تعظ...).

(٤) القائل رجل من بني كلاب. الكتاب ٥٦٥/٣، عيون الأخبار ١٨٥/٥. قال الخليل: أنشدني أعرابي، الكامل ٣٨٨/١ (بلا عزو)، خزانة الأدب ٣١٢/٣ (بلا عزو)، العيني ٤٨٤/٤ (النواح الكلابي)، الأشموني ٦٣/٤ (بلا عزو).

(٥) أنظر الدره ٣١ - ٣٢.

(٦) اللسان (ب ط ن).

(٧) الصحاح (ب ط ن).

(٨) الصحاح (ب ط ن).

(٩) النهاية ١٣٧/١.

تاء عشرة لجواز أنَّه أنثَ باعتبار أنَّ البطنَ طائفةٌ وجماعةٌ. على أنَّه قد جاء تذكيرُهُ، ففي حديث علي رضي الله عنه «كتَب على كل بطنٍ عقوله»(١) وإنما ذكره باعتبار أنَّ البطنَ قومٌ كما يوحي إليه قولُ صاحب النهاية «أي كتبَ عليهم ما تغرمُه العاقلة من الدِّيات فبيّن ما على كل قوم منها»(٢) انتهى كلامه، ورب شيء ذُكِّر باعتباره، وأنثْ باعتبارٍ كقريش، فإنّه ذكِّر باعتبار الحيّ في قوله: (بسيط).

حاشا قريشاً فإنَّ اللهَ فضلّهم على البريّة بالإسلامِ والدينِ(٣)

وأنِّثَ باعتبار القبيلةِ في قوله: (كامل).

وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها(٤) . . . .

فإنْ قلت: هل سُميت الطائفةُ المخصوصةُ من العرب بطناً أخذاً من البطن خلافَ الظهر؟ قلت: قد قيل: بَطْنٌ(٥) وقيل: فَخِذٌ اعتباراً بأنّ العربَ كسجدٍ واحدٍ ينفصل فصولاً قال الشاعر: (سريع)

الناسُ جسمٌ وإمامُ الهدى رأسٌ وانت العينُ في الرأس(٦)

وجزم بأنّهم يقولون: قبضتُ ألفاً تامةً، وإنّ الصوابَ أنْ يُذكّرَ الألْفُ، فيقال: ألفٌ تلمٌ كما قالت العربُ «ألفٌ صَتْمٌ وألْفٌ أقرَعٌ»(٧). قال: والدليل

---

(١) النهاية ١/ ١٣٧، اللسان (ب ط ن).

(٢) النهاية ١/١٣٧.

(٣) هو الفرزدق، ديوانه (دار صادر) ٢١٥/١ وقد ورد «إلا قريشاً بدل حاشا قريشا مع النبوة بالإسلام والخير. بدل على البرية بالاسلام والدين.

(٤) هو عدي بن زيد بن الرقاع العاملي. وصدر البيت: غلب المساميح الوليد سماحة، الخزانة ٠٩٨/١ الصحاح (ق ر ش) (بلا عزو).

(٥) اللسان (ب ط ن).

(٦) هو علي بن جبله (العكوك)، ديوانه ٧٤.

(٧) الصحاح، اللسان (أ ل ف)، (ص ت م) صتم واقرع: تام.

على تذكير الألفِ قولُه تعالى: ﴿يُمدِدْكم ربُكم بخمسةِ آلافٍ﴾[1] وأمّا قولُهم: هذه أَلفُ درهمٍ فلا يشهَدُ ذلك بتأنيث الأَلْفِ، لأَنّ الإشارةَ وقعت على الدارهمِ وهي مؤنثةٌ فكان تقديرُ الكلام هذه الدراهُم ألفٌ[2]. وأقول قد جوّز صاحُب القاموس تأنيثَه باعتبار الدراهم فقال: «ولو أَنّثَ باعتبار الدراهمِ جازَ»[3] وهو يُدلّ على جوازِ أَنْ يقال: أَلْفٌ تامةٌ باعتبارها. نعم من قال: «هذه أَلفُ درهم»[4] فإنّما أَنّثَ اسمَ الإشارةِ حين اعتبر المشارَ إليه دراهمَ، ثم أَخبرَ عن ذلك المؤنثِ بالألْفِ، والإخبارُ عن المؤنث لا يستلزِمُ/ صيرورةَ(١١/أ) المخبرِ مؤنثاً نحو: (بسيط)

فإنّمـا هي إقبالٌ وإدبارُ[5]

ونحو: هندٌ شكلٌ حسنٌ ودعدٌ ظبيٌ مستحسَنٌ، وحينئذ يصحّ ما ذكره الحريري من عدمِ شهادةِ ذلك بتأنيث الأَلْفِ.

وجزم بأنّهم يلفِظون بالدال المغفلة في الزُّمُرُّذ تصحيفاً[6]. وأقول: باهمـالُ دالِه لغةٌ حكاها صاحـبُ[7] القـامـوس، وإنْ اقتصرَ صـاحـبُ الصحـاح[8]، والجواليقي على إعجامها، وإهمالِ دال الزبرجد مع أنّهما واحدٌ يفسر أحدُهما الآخرَ، ثم الزُّمُرُّد براء مضمومة مشددة، وجوّزَ بعضُهم فتحَها. ـ وإنْ كان الأولان منه بالضم ـ وأمّا آخرُه فقد علمت أنّ فيه الإعجامَ والإهمالَ، فلا تصحيفَ ممن أَعجمَ، أو أَهملَ منه الدالَ. نعم من تصحيف الدالِ المهملةِ

---

(١) آل عمران: ١٢٥.

(٢) انظر الدره ٣٢.

(٣) القاموس (أ ل ف).

(٤) اللسان (أ ل ف).

(٥) القائلة الخنساء، ديوانها ٥٠، وصدره ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت.

(٦) انظر الدرة ٣٥.

(٧) القاموس (ز م ر) الزمرد، الزمرذ، الزبرجد.

(٨) الصحاح (ز ب د)، والمعرب ١٧٥. والجواليقي: هو أبو منصور موهوب بن احمد المتوفى (٥٤٠ هـ) عالم باللغة، نزهة الألباء ٢٩٣، إنباه الرواة ٣/٣٣٥.

بالمعجمة ما وقعَ للمفضل[1] في قول أوس بن حجر (منسرح)

وذاتُ هِـدْمٍ عـارٍ نـواشرُهـا　　تُصِمـتُ بـالماء تـولبَـاً جَـدِعـاً[2]

إنّه رواه بإعجام دال جَدِعا، فرّد عليه الأصمعيُ، لأنّه من جدِع بكسر المهملة، وأجدَعْته: إذا أساءت غذاءَه، وهو في البيت صفةُ «تولباً». والتولبُ بالفوقية ثم الموحدةِ: الحشيشُ، إلا أنّ المعني به في البيت الصبيُّ على الاستعارة، لأنّ الشاعـرَ يصِـفُ امـرأةً ذاتَ ثـوبٍ بـالٍ، وهـو المرادُ بـالهِدم المكسـورة [والدال][3] المهملةِ: عاريةٌ نواشرها، وهي عروقُ باطنِ ذراعِها عما يسترُها، بأنّها تُصمتُ بالما صبّياً ساء غذاؤه. ونظيرُ ذلك ما وقع لأبي زيدٍ أنّه روى ما يُعوزُ له شيء إلا أخذه بالزاي، فأنكرَ ذلك الأصمعيُّ، وجزم بأنّـه بـالـراء. كأنّـه جعلـه مـن أعـوَر لـك الصيـدُ: أي أمكنَـك وهـو بـالـراء لا محالـة.

وجزم بأنّهم يقولون: هبّت الأرياحُ مقايسةً على قولهم: رياحٌ. وإنّ الصوابَ أنْ يقال هبت الأرواحُ، كما قال ذو الرمة: (طويل)

إذا هبّت الأرواحُ من كلِ جانـبٍ　　به أهلُ مَيٍّ هـاجَ قلبي هبـوبُهـا[4]

هـوىً تـدرِفُ العينـان منـه وإنّما　　هوى كلِ نفسٍ حيث حلّ حبيبُهـا

وإنّ العلةَ في ذلك أنّ أصلَ ريحٍ رَوْحٌ لاشتقاقها من الرَّوْحِ، وإنّما أُبدِلت الواوُ ياءً في ريحٍ ورياحٍ للكسرة قبلها، فإذا جُمعت على أرواحٍ، فقد سَكَن ما قبل الواو وزالت العلةُ التي توجِبُ قلبَها ياءً. ونظيرُ قولِهم: رِيحٌ وأرواحٌ، ثوبٌ وأثوابٌ مع قولهم ثِيابٌ. وإنّما جُمع عيدٌ على أعيادٍ وأصلهُ الواو بدلالةِ اشتقاقه

---

(١) مقدمة التهذيب ١١.

(٢) ديوانه ٥٥. وأوس هو: أوس بن حجر بن عتاب بن تميم شاعر جاهلي فحل، طبقات الشعراء ٩٧/١. الشعر والشعراء ٩٩.

(٣) «الدال» زيادة من المحقق يقتضيها السباق.

(٤) ديوانه ٩٢، وقد ورد (شوقي بدل قلبي، وكان بدل حل).
وهو غيلان بن عقبة بن بهيش شاعر إسلامي فحل.
طبقات الشعراء ٥٤٩/٢، الشعر والشعراء ٣٣٣.

من عاد يعود لئلا يلتبسَ جمعُ عيدٍ بجمع عودٍ، كما قالوا: هو أليطُ[1] بقلبي منك ـ وأصله من الواو ـ ليفرُقوا بينه وبين قولهم: هو ألوطُ من فلان[2]، وأقولُ/ جزم صاحبُ القاموس «بمجيء أرياحٍ في جمع ريحٍ كأرواحٍ»[3]، (١١/ب)
وفي «شرح بانت سعاد»[4] لابن هشام «إنّ من العرب من يقول: أرياحٌ كراهيةَ الاشتباه بجمع روح، كما قال الجميعُ: أعيادٌ كراهيةَ الاشتباه بجمع عودٍ.
قال: وقول الحريري: إنّ الأرياحَ في جمع ريح لحنٌ مردودٌ، ثم حكى قول الجوهري «الريحُ واحدُ الرياح والأرياحُ وقد تُجمَعُ على أرواح»[5] قال وهو يقتضي أنّ الأرياحَ هو للكثير وليس كذلك، وإنّما الكثيرُ أرواحٌ، ثم أنشدلميسون زوجِ معاوية رضي الله عنه: (وافر)

لبيتٌ تخفُقُ الأرواحُ فيه ... أحَبُّ إليّ من قصرٍ مُنيفِ[6]
ولبسُ عباءةٍ وتقرَ عيني ... أحَبُّ إليّ من لبسِ الشفوفِ[7]

وأفاد ابنُ بري «أنّه لم يَحكِ الأرياحَ[8] أحدٌ من أهلِ اللغة غيرَ اللحياني[9] وإنّه قداستعملّ هذه اللغةَ عمارةُ[10] بنُ عقيل في شعره[11] وقولُ الحريري «وإنّما أُبدِلت الواوُ في ريحٍ ورياحٍ للكسرةِ قبلها لا يخلو من شيء، لأنّ

(١) اليط: الصق.
(٢) انظر الدره: ٤٠.
(٣) القاموس (ر و ح).
(٤) قصيدة بانت سعاد للشاعر «كعب بن زهير».
(٥) الصحاح (ر و ح).
(٦) مغني اللبيب ٢٦٧، شعراء الاعراب ٦٦.
(٧) شرح بانت سعاد ٢٤.
(٨) لقد ورد في اللسان (ان هذا الجمع شاذ)، اللسان (روح).
(٩) هو علي بن حازم اللحياني وقيل علي بن المبارك المتوفى (٢١٥ هـ) له كتاب في «النوادر». طبقات النحويين ٢١٣، نزهة الالباء ١٣٧، انباه الرواة ٢/٢٥٥.
(١٠) اللسان (ر و ح) محاورة بين ابي حاتم وعمارة حول هذا الجمع، وعمارة شاعر عباسي فصيح، وقد نظرت في ديوانه فلم أجد جمع «الأرياح» ووجدت «أرواح» ديوانه ٤٥، ٩٥.
(١١) حاشية ابن بري ق /١٨.

التحريرَ أنّ قلبَها في المفرد لسكونها بعد كسرةٍ كما في ميزان، وفي الجمع لمجيء الكسرةِ قبلها والألفِ بعدَها واعتلالِها في المفرد، ومن ثم صحّت في أرواحٍ لانتفاء الشرطِ الأوّل، وفي كِوَزةٍ جمع كوز لانتفاء الثاني، وفي طِوال لانتفاء الثالث »[1] قيل: وإنّما قلته في سياط للأوّلَيْنِ وسكونِها في مفردِه القائمِ مقامَ اعتلالِها بخلاف دَيار المعتل مفرُده وهو دارٌ. قال ابن هشام » وأمّا قولُه: (طويل)

تبيّـــنَ لي أنّ القمـــاءَةَ ذِلّـــةٌ وأنّ أعـزاءَ الرجـالِ طِيـالُهـا[2]

فنادِرٌ[3].

وجزم بأنّهم يقولون فعل الغيرُ ذلك، فيُدخِلون على غير آلةَ التعريف. وإنّ المحققين من النحويين يمنعون من إدخالِها، لأنّ المقصودَ من إدخالِها على الاسم النكرة أنْ تخُصصّهَ بشخصٍ بعينِه، فإذا قيل: الغيرُ اشتملت هذه اللفظةُ على ما لا يُحصى كثرةً، ولم يتعرف بآلةِ التعريف، كما أنّه لا يتعرفُ بالإضافة[4]: وأقولُ قد استعمل الغيرَ بالألِفِ واللام الإمامُ الشاطبي[5] في أوّل أبيات[6] « فرشِ الحروف من حرز الأماني » وأبياتٍ أُخر بعدَه، وكان مُتقناً لأصـول العربية على ما ذُكِر في ترجمته. وإذا كانت لا تتعرفُ بالإضافة، فلِمَ لا يجوزُ ألاّ تتعرفَ بأل إذا دخلتها كما لو أُضيفت مع أنّه قد تكون ألُ زائدةً، فتكون غيرَ

---

(١) شرح بانت سعاد ٢٤.

(٢) القائل أعرابي من سعد. الكامل ١/٥٥، مجالس ثعلب ٢/٤١٣ (بلا عزو) ويروى « أعزاء الرجال ط ا لها » شرح شافية ابن الحاجب ٤/٣٨٧ نسب إلى انيف بن زبان النبهاني من طي وهو إسلامي. اللسان (ط و ل... قال ابن جني) طيال من الشواذ.

(٣) القماءة: القصر، طيال: من الطول.

(٤) أوضح المسالك ٣/٣٢٨، شرح بانت سعاد ٢٤.

(٥) انظر الدرة ٤٣.

(٦) الشاطبي: هو القاسم بن فيره اللاندلسي المتوفى (٥٩٠ هـ) صاحب الشاطبية. طبقات الشافعية الكبرى ٧/٢٧٠، شذرات الذهب ٤/٣٠١.
الشاطبية ٧٠، ٨٢، ٨٤، ٨٨، ١٠٨، ١٣٢، ١٤٥.

معرّفة إمّا على سبيل اللزوم كالتي تكون في علَمٍ قارنت وضعه كالسموأل[1]، أو على سبيل العروض كالتي تكون في علَمٍ منقول مما يقبَلُ أل للمح الأصل المنقول منه كالحسن.

وجزم بأنّ: من أوهامهم قولَهم: فعل ذلك من الرأس، لأنّ العرب تقول «فعله/ من رأسٍ»[2] من غير أنْ تُلحِقَ الألِفَ واللامَ به[3]. وأقولُ قد أجازه (١٢/أ) أبو حاتم، وحينئذٍ فهو مما يجوزُ فيه إلحاقُها وعدمه، كما «يقال لا أفعلُه بتةَ، ولا أفعلُه البتةَ، لكل أمرٍ لا رجعةَ فيه»[4] حكاه الجوهري. فإنْ قلت ما ألِفْ البتةِ أألِفُ وصلٍ هي أم ألِفُ قطعٍ؟ قلت: ألِـفُ وصل قطعاً.

«وجزم الكرماني[5] بأنها ألِفُ قطعٍ على غير قياس»[6] قال ابن حجر[7] في «كتاب المغازي من شرح البخاري: «ولم أرى ما قاله في كلام احدٍ من أهلِ اللغةِ»[8].

وجزم بأنّهم: يقولون هذه كبرى وتلك صغرى. وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ فيهما هذه الكبرى وتلك الصغرى، أو هذه كبرى الآلي وتلك صغرى الجواري، لأنّهما من قبيل فُعلى مؤنثِ أفعلَ التي تتعاقبُ عليها لامُ التعريف والإضافة، ولم يَجُزْ أنْ تعرى من أحدِهما، ولم يشذّ من ذلك إلا دُنيا وأُخرى، كما قالت

---

(١) في الأصل «السموأل».

(٢) اللسان (رأس).

(٣) انظر الدره ٤٤.

(٤) الصحاح (ب ت ت).

(٥) هو محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين المتوفي (٥٠٥ هـ) من كتبه لباب التفاسير، معجم الأدباء ١٢٥/١٩، الاتقان في علوم القرآن ١٨٦/٢.

(٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣٣٨/٧.

(٧) ابن حجر: هو أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني المتوفي سنة (٨٥٢ هـ) من أئمة العلم والتاريخ، من كتبه «الإصابة في تمييز الصحابة»، الضوء اللامع ٣٦/٢٠، البدر الطالع ٨٧/١.

(٨) فتح الباري ٣٣٨/٧.

الحُرَقةُ بنتُ النعمان: (طويل)

كنّا ملوكَ النـاس والأمـرُ أمـرُنـا وها نحن فيهـم سـوقـةٌ نتنّصـفُ[1]

فـأفٍ لـدنيـا لا يـدومُ سرورُهـا تنقـلُ تـاراتٍ بنـا وتصرّفُ

وقد عيب على أبي نواس قولُه: (بسيط)

كأنّ كبرى وصغرى من قـواقِعهـا حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ[2]

ومن تأوّلَ له قال: جعل من في البيت زائدةً على ما أجازه أبو الحسن الأخفشُ من زيادتها. وقد اتفق بحضرة المأمون رحمه الله تحقيقُ هذا التشبيه المودَعِ بيتَ أبي نواس على وجه المجاز، وذلك أنّه حين بنى على بوران بنت الحسن[3] بن سهل فُرِش له حصيرٌ منسوجٌ بالذهب، ثم نُثِر على قدميه لآلىء كثيرةٌ، فلما رأى تساقطَ اللآليء المختلفة على الحصيرِ النسيج قال: قاتلَ اللهُ أبا نواس كأنّه شاهَد هذا الحالَ حتى شبّه بها حِبابَ كأسِه، وأنشدَ البيتُ المُستطرَدَ به[4]. وأقول: من قال «إنّ من زائدةٌ في بيت أبي نواس، وإنّ صغرى وكبرى مضافان على حد قوله[5]: (منسرح)

بيـن ذراعَـيْ وجبهـة الأسـد[6]

---

(١) مروج الذهب ١٠٣/٢، شرح الدره ٢٥٢، شعراء النصرانية بعد الإسلام ٢٦/١ وفيها:
بينا نسوس ـ نسوق ـ الناس والامر امرنا إذا نحن فيهم سوقة.
وهي حرقة بنت النعمان بن المنذر بن امرىء القيس، من بني لخم، شاعرة. المؤتلف والمختلف ١٤٤، شرح الحماسة للتبريزي ١٨٧/٣.

(٢) ديوانه ٩٠، الفواقع: النفاخات التي يحدثها المزج. وهو الحسن بن هاني، شاعر عباسي مشهور. الشعر والشعراء ٥٠١، طبقات ابن المعتز ١٩٣، الأغاني ٣/٢٠.

(٣) الحسن بن سهل بن عبد الله السرخسي، وزير المأمون العباسي وأحد كبار القادة والولاة في عصره وهو والد بوران «زوجة المأمون» المتوفى (٢٣٦ هـ). تاريخ بغداد ٣١٩/٧، الوفيات ١٢٠/٢.

(٤) انظر الدره ٤٤ ـ ٤٦.

(٥) هذا عجز بيت للفرزدق، وصدره: يا من رأى عارضاً أسرّ به، الديوان (الصاوي) ٢١٥.

(٦) مغني اللبيب ٣٨٠.

أي بين ذراعَيْ الأسد وجبهتِه وقولِه: (بسيط)

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أباً لكم[1]

فمن جعل تيمَ الأولَ مضافاً إلى لفظِ عديٍّ مقدّراً، فقد رُدَّ عليه: بأن الصحيحَ أنَ من لا تُقحَم في الإيجاب، ولا معَ تعريفِ المجرور، وإنْ كان الأخفشُ لم يشترط تقدُّمَ نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ، ولا تنكيرَ مجرورها،[2] كما نبّه على ذلك ابنُ هشام في مغني اللبيب. وقولُهم «هذه كبرى وتلك صغرى مُخرّجٌ على استعمالِ أفعلِ التفضيلِ الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً عن أل والإضافةِ نحو قول الفرزدق:[3] (طويل)

إذا غاب عنكم أسودُ العين كنتمُ كراماً وأنتم ما أقامَ ألائِمُ[4]

/ أي لئامٌ وإنْ كان الكثيرُ ألا يطابقَ نحوَ قوله: (كامل) (١٢/ب)

إنّ الذي سمكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمُه أعزُّ وأطولُ[5]

على وجه ـ والوجهُ الآخرُ فيه هو أنّ أعزَّ وأطولَ على معنى المفاضلة، والمراد أعزُّ وأطولُ من دعائِم غيرِه، ثم في مقابلة الألائم بالكرامِ في بيت الفرزدق إشعارٌ بأنّ الألائمَ بمعنى اللئام بلا مفاضلةٍ. فإن قلت: لم لا يجوز أنْ يكون الكرامُ على معنى المفاضلةِ لمقابلتهم بالألائم؟ قلت: لم يُعهدُ الكريمُ بمعنى الأكرم، لأنّ فعيلاً لم يجيء في كلامهم بمعنى أفعل، وإنْ جاء العكسُ حتى جعل

---

(١) صدر بيت من قصيدة لجرير وعجزه:
لا يلقينكم في سوءة عمر.
ديوانه ٢٨٥.

(٢) مغني اللبيب ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٨٠.

(٣) في الجمهرة «دسو» ٢/٢٦٧ إذا زال. المخصص ٤/١٢٢ (بلا عزو)، الأمالي ١/٢١٢ (بلا عزو) وقد ورد (إذا ما فقدتم..) وأسود العين: جبل بنجد، معجم البلدان ١/١٩٣ وقد أخل به الديوان.

(٤) مغني اللبيب ٣٨١.

(٥) البيت للفرزدق. ديوانه (الصاوي) ٧١٤، وسمك السماء: رفعها.

ألائمَ جمعُ ألأم بمعنى لئيم، وإلى ذلك أشرنا بقولنا فيما كتبناه لصاحب لنا يُدعى عزيزاً: (مجزوء البسيط).

قـل للـذي خـالـط النحـاةَ أصغْ إلّي وقِيـــتَ غصّـــةَ البيـــنِ
جـــاء بمعنـــى فعيـــلٍ أفعـــلٌ في كلامهـــم شـــائعـــاً بـلامـيـنِ
والعكس لم تحكِـه النحـاةُ لنـــا بـل أسقطـوا ذكـرَه مـــن البيـــنِ
وفيـــه بحثُ فـــإنّ لي سكَنـــاً يـدعـي عـزيـزاً أعـــزّ مـــن عيني

ثم في قول صاحب «عمدة الحفاظ» والدنيا مؤنثةٌ تجمَعُ على الدُنى نحو الكُبَر والفُضَل، ولا تستعمل إلا بأل غالباً، وذلك لجريانِها مجرى الجوامد»[١] احترازٌ بقوله غالباً عما في بيت الحُرَقةِ ونحو كقوله: (رجز)

مـن سعي دنيـا طالمـا قد مُدّتِ[٢]

وجزم بأنّهم يقولون لمن أخذَ يميناً في سعيهِ قد تيامن، ولمن أخذَ شِمالاً قد تشاءَم. وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ فيهما يامنَ وشاءَم. فأمّا معنى تيامنَ وتشاءَم فأنْ يأخذَ نحو اليمن والشأم، فإذا أتاهما قيل: أيمنَ وأَشأَمَ، كما يقال إذا أتى نجداً وتِهامةَ: أنجدَ وأتهَم[٣]، وأقولُ قال ابنْ بري «لا ينكرُ أنْ يقال تيامنَ إذا أخذَ في جهةِ اليمين، كما يقال إذا أخذَ في جهة اليمن، لأنْ الأَصلَ فيهما واحدٌ. قال ابنُ الكلبي[٤] والشرقي[٥] «إنّما سُميت اليمنُ بهذا الاسم لتيامِنهم إليها»[٦] وقال

(١) عمدة الحفاظ «د ن و».
(٢) هذا رجز للعجاج
ديوان ١/٤١٠ وقبله «من نُزُلٍ إذا الأمور غبتِ».
(٣) انظر الدره ٤٧.
(٤) هو هشام بن محمد بن السائب المتوفى (٢٠٦ هـ) عالم بأنساب العرب.
الفهرست ١٤٠ الوفيات ٦/٨٢.
(٥) الشرقي: هو الوليد «المعروف بشرقي» بن حصين المتوفى نحو (١٥٥ هـ) عالم بالأدب والنسب تاريخ بغداد ٩/٢٧٨. نزهة الألباء /٣٨.
(٦) معجم البلدان ٥/٤٤٧.

ابنُ عباس[1] استبثَّ الناسُ وهم العرب فتيامنت العربُ إلى اليمن فسُميت بذلك »[2] وفي الحديث « فأمَرهم أنْ يتيامنوا عن الغميم »[3] أي يأخذوا يميناً. كذا فُسّرَ في غريب الحديث، ولهذا السبب جاز أنْ يقالَ: يَمَن الرجلُ، ويَمّنَ، ويامن، وتيامن إذا أخذَ في جهة اليمين أو جهة اليمن[4]. قال أبو القاسم الزجاجي[5]: (قال أهلُ الأثر « إنّما سُميت الشامُ بهذا الاسم لأنّ قوماً من كنعان خرجوا عند التفرق فتشاءموا إليها، أي أخذوا ذات الشِمال ») [6] [7] هذا ما ذكرَه ابنُ برّي برمته. ومن الناس من قال في اليمن وهو البلدُ المعروفُ الذي كان لسبأ: سمي به/ لأنّه عن يمينِ الكعبةِ أو يمين الشمس عند طلوعها، أو (١٣/أ) بيمَن والد الهَمَيسَع بن يَمنَ[8] حكاه السهيلي[9]، ومنهم من قال في الشام سميت بها لسكنى سلم بنِ نوحٍ بها، فهي إذن مُعرّبة بإعجام السين، كما قيل للصحراء دست بالمهملة وإنّما هي بالفارسية دشت بالمعجمة[10] فعرِّبت بإهمال الشين، والفرق بين نجد وتهامه « أنّ كل ما ارتفع من أرض تهامة إلى أرض العراق فهو نجدٌ »[11] ويقال: نجدٌ ضد تهامة، ويقال: خلافُ الغور، ومنه قيل: أغارَ كما قيل

---

(١) ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي: حبر الأمة الصحابي الجليل المتوفى (٦٨ هـ). الوفيات ٦٢/٣، الإصابة ٣٢٢/٢.

(٢) معجم البلدان ٤٤٧/٥.

(٣) النهاية ٣٠٢/٥، الغميم: موضع في الحجاز.

(٤) اللسان (ي م ن) (ش أ م).

(٥) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم المتوفى (٣٣٧ هـ) شيخ العربية إمام في النحو. طبقات النحويين ١٢٩، نزهة الالباء ٢٢٧، إنباه الرواة ١٦٠/٢.

(٦) معجم البلدان ٣١٢/٣.

(٧) حاشية ابن بري ق/١٩ ـ ٢٠.

(٨) الروض الأنف ١٠٠/١.

(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ عالم باللغة والسير توفي (٥٨١ هـ) من كتبه « الروض الأنف ».

(١٠) إنباه الرواة ١٦٢/٢، الوفيات ١٤٣/٣، ١٤٤.
المعرّب ١٣٨.

(١١) اللسان (ن ج د).

أنجَد. قال الأعشى مع أنّهُ مات على كفرِهِ في قصيدته التي مدَح بها رسولَ الله ﷺ: (طويل)

نبيٌّ يـرى مـا لا تَـرون وذكـرهُ   أغـارَ لعَمـري في البلاد وأنجَدا [١]

وعن بعضهم ترجيحُ رواية من روى: لعَمري غار في البلادِ وأنجدا، فإنْ قلت: فما إضافةُ غورِ تهامة في قوله: (طويل)

فـأمّـا الألى يسكُـنَّ غـورُ تهامـةٍ   فكـلُ فتـاةٍ تترك الحِجـلَ أفصما [٢]

أي تترك [الحجل] [٣] وهو بفتح المهملة وقد تكسر: الخلخالُ ههنا مكسوراً لضخامة ساقها؟ قلت: إمّا من إضافة البعض إلى الكل كقولك: أسفلَ الدار، فيكونُ المراد بغورها المطمئنَ من أرضهـا وإمّا من إضافة أحدِ المترادفَيْن إلى الآخر، لأنّ تهامةَ تسمى الغورَ، ومن ثم قيل «إنّ نجْداً خلافُ الغور» [٤] وهو مع ذلك خلافُ تهامة، فيكون غـورُ تهامـةٍ كقَـرا ظهـرٍ، إذِ القَـرا - بفتـح القاف - الظَهرُ وكجلمود صخرٍ فيمن قال: إنّ الجلمودَ هو الصخر، لكنّ الأوّل أوْلى. وقال ابنُ هشام في كتابه «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» «لأنّ في الثاني دعوى سلْبِ المعرفةِ تعريفَها وإضافةِ الشيء إلى نفسه» [٥].

وجزم بأنّ الصوابَ في قولهم مبيوعٌ ومعيوبٌ أنْ يقالَ: مبيعٌ ومعيبٌ [٦] وأقول: هذا ممنوع لأنّ ذلك لغةُ تميم الذين ينطِقون باسم المفعول من مجرد بابَيْ

---

(١) ديوان الأعشي ١٣٥. أغار: ذهب في الأرض، انجد: ارتفع أغار: سار الى الغور وهو المنخفض، أنجد: سار إلى النجاد وهي المرتفعات والأعشى: ميمون بن قيس شاعر جاهلي كان يكنى «أبا بصير» طبقات الشعراء ٥٢/١، الشعر والشعراء ١٣٥، الأغاني ١٠٨/٩.

(٢) اللسان (ف ص م) معزو إلى عمار بن راشد وقد ورد:
وأما بدل فأما، كعاب بدل فتاة.

(٣) (الحجل) زيادة من ب.

(٤) الصحاح (ن ج ذ).

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ق /٥٥.

(٦) أنظر الدره ٦٠.

الأجوف على وزن مفعول تحقيقاً من غير تغيير أصلاً، وأمّا الواو من واويه، فربما صُححت كمصوون. قال في التسهيل «ولا يقاسُ علوما حفِظ على ما حفِظ منه خلافاً للمبرد»[1].

فإن قلت أتصحيحُها لغةٌ تميميةٌ أيضاً؟ قلت: قال ابن يعيش[2] الحلبي في «شرح تصريف ابن جني» بنو تميم[3] يُتمون مفعولاً من الياء، ولا يُتمون مفعولاً من الواو، على أنّه ورَد عنهم تصحيحُه أيضاً، وأنشدَ على الثاني:

والمسك في عبيره المدووفُ[4]

وعلى الأول: كأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ[5] [6].

هكذا بدون واو قيل كأنّها، وأنشدَ صاحبُ «فرائد[7] القلائد» بها.

وجزم بأنّهم يقولون: أزمعتُ على المسيرِ. وإن وجه الكلام أزمعتُ المسيرَ كما قال عنترة[8]: (كامل)

إنْ كنت أزمعتِ المسيرَ/ فإنّما   زُمّت ركابُكم بليلٍ مظلمِ[9] (١٣/ب)

---

(١) التسهيل ٣١١.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعش، أبو البقاء من كبار العلماء بالعربية والمعروف بابن يعيش المتوف (٦٤٣ هـ) من كتبه «شرح المفصل».

(٣) انظر لهجة تميم ٢١٦.

(٤) الخصائص ١/٢٦١ (أنشده ابو عمرو بن العلاء) الممتع في التصريف ٢/٤٦٠ - ٤٦١، شرح الملوكي في التصريف ٣٥٥. وفي كلها «المسك في عنبره».

(٥) المصادر السابقة والصفحات نفسها «وفي كلها وكأنه تفاحة» اللسان (ط ي ب) «فكأنها».

(٦) شرح الملوكي في التصريف ٣٥٣ - ٣٥٥، وفيه «وكأنها تفاحة».

(٧) فرائد القلائد ق /٣٥٣ وفيه «وكأنها» وفيه قاله شاعر تميم.

(٨) ديوانه ١٧.
وقد ورد (... أزمعت الفراق..).

(٩) أنظر الدره ٦٧.

وأقولُ: قال ابنُ برّي «أجاز الفَراءُ[1] أزمعتُ الأمرَ وعلى الأمرِ. وأمّا الكسائي[2] فلم يُجزْ إلا أزمعتُ الأمرَ والحجةُ للفراء لأنَّ الأفعالَ قد يُحمَلُ بعضُها على بعضٍ إذا تقاربت معانيها كقوله تعالى: ﴿فليحذَرِ الذين يُخالِفون عن أمرِه﴾[3] فعُدّي خالف بحرف الجر من جهةِ أنّ المخالفةَ خروجٌ عن الطاعة، وكذلك الإزماعُ: هو المضاءُ في الأمرِ، والعزمُ عليه، فكأنّه قال عزمتُ على الأمرِ»[4] وقال الأنصاري: «قال اللغويون: أزمعَ الأمرَ، وبه، وعليه: مضى فيه. قالوا وقال الفراء: أزمعتُه، وأزمعت عليه بمعنى، مثلُ أجمعتُه وأجمعتُ عليه، وكذلك عزَمتُ يقال: عزمتُ على الأمر، وعزَمته كما قال تعالى: ﴿ولا تعزِموا عقدةَ النكاح حتى يبلغَ الكتابُ أجلَه﴾[5] [6] هذا كلامه. وممن استعمل الإزماعَ معدى بعلى أبو القاسم بن الحسين الكاتبي حيث اقتبسَ فقال: (سريع)

إنْ كنتِ أزمعتِ على هجرنا ... من غير ما جرم ﴿فصبرٌ جميل﴾[7]

وإنْ تبدلتِ بنا غيرَنا ... ﴿فحسبُنا الله[8] ونعم الوكيل[9]﴾

ومما جاء فيه «الإجماعُ» بالجيم غيرَ معدى بها - وان كان يتعدى بها - قولهُ

---

(١) الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب المتوفى (٢٠٧ هـ). مراتب النحويين ١٣٩، طبقات النحويين ١٤٣، نزهة الالباء ٨١.

(٢) الكسائي: هو علي بن حمزه بن عبد الله الاسدي، إمام في اللغة والنحو والقراءة توفي (١٨٩ هـ) له عدة تصانيف، مراتب النحويين ١٢٠، طبقات النحويين ١٣٨، نزهة الالباء ٥٨.

(٣) النور: ٦٣.

(٤) حاشية ابن بري ق /٢٦.

(٥) البقرة: ٢٣٥.

(٦) اللسان (ز م ع) (ع ز م).

(٧) يوسف: ٨٣.

(٨) آل عمران: ١٧٣.

(٩) التلخيص في علوم البلاغة ٤٢٢ (بلا عزو)، العقد الفريد ٤١/٧ (بلا عزو) الايضاح في علوم البلاغة ٥٧٧ (بلا عزو)، ولم اعثر على ترجمة وافية للكاتبي.

تعالى: ﴿فأَجمِعوا أمرَكم وشُركاءَكم﴾[1] فيمن قطع همزةَ أجمعوا، وإلا فقد قُرِىء بوصلها أيضاً من «جمع» المشتركِ بين المعاني نحو: أمرِكم وبين الذوات نحو شركائِكم بخلاف أجمعَ فإنّه مختَصٌ بالمعاني حتى وجّه ابنُ هشام الآيةَ على قراءة القطع بتقدير مضافٍ: أي وأمرَ شركائكم أو فعل: أي واجمعوا شركاءَكم بالوصل، إلى أنْ قال: وموجِبُ التقدير في الوجهين أنّ أجمعَ لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني كقولك: أجمعَوا على كذا بخلاف جمَع فإنّه مشترَكٌ بدليل﴿فجمَع كيدَه﴾[2] ﴿جمعَ مالاً وعدّده﴾[3] انتهى[4] كلامه. وفي «عمدة الحفاظ» حكايةُ القول «بأنّ أجمعَ أكثرُ ما يقال في المعاني، وجمعَ في الأعيان، فيقال: أجمعتُ أمري، وجمعت قومي، وقد يقال بالعكس»[5] فعلى هذا القول لا تحتاج الآية إلى شيء من التقديرين المذكورين.

وجزم بأنّهم يقولون في جمع فم: أفمامٌ، وإنّه من أفضح الأوهام، إذا الصواب أنْ يقالَ فيه: أفواهٌ[6] وأقولُ قد جزم صاحبُ القاموس «بأنّ الجمعَ أفواهٌ وأفمامٌ، وأنّها لا واحد لها»[7] إشارةٌ إلى أنّه لا واحدَ لصيغة أفمام من لفظِها بناءً على عدم [ورود][8] فم بميمين أدغمت إحداهما في الأخرى مع وجود ميمين في هذا الجمع وإذا جاز أُلوفي جمع ذو من غير لفظه، وكذا نساءٌ في جمع امرأةٍ كان أفمامٌ بميمين في جمع فم بميم واحدة أوْلى.

وجزم بأنّهم يقولون لأوّل يومٍ من الشهر مُستهلَّ الشهرِ، فيغلَطون فيه على

---

(١) يونس: ٧١.

(٢) طه: ٦٠.

(٣) الهمزه: ٢.

(٤) انظر مغني اللبيب ٣٦٠.

(٥) عمدة الحفاظ (ج م ع).

(٦) انظر الدره ٦٨.

(٧) القاموس (ف و ه).

(٨) ورود: زيادة من المحقق لاستقامة الكلام.

ما ذكره أبو علي الفارسي في « تذكرته »[1] واحتج على ذلك بأنّ الهلالَ إنّما يُرى بالليل فلا يصلُح / أنْ يقالَ مستهلٌّ إلا في تلك الليلة، ولا يؤرَخُ بمستهلٍّ إلا ما (١٤/أ) يكتَبُ فيها، ومنَع أنْ يكتَب فيها بليلةٍ خلت، لأنْ الليلةَ ما انقضت بعدُ، كما منعَ أن يؤرخَ ما يُكتبُ في صبيحتها بمستهلِّ الشهر، لأنّ الاستهلالَ قد انقضى. ونص على أنْ يؤرخَ بأوّل الشهر، أو بغرته، أو بليلةٍ خلت منه[2].

وأقول: قال اللغويون (يسمى هلالاً لليلتين من الشهر. وقيل يسمى لثلاثِ ليال. وقيلُ يسماه حتى يُحجّر. وتحجيرُ القمر أنْ يستديرَ بخطٍ دقيقٍ من غير أنْ يغلُظَ. وقيل يسمى هلالاً إلى أنْ يبهُرَ ضوءهُ الليلَ، وهذا يكون في الليلةِ السابعةِ)[3] كما نقَل هذه الأقوالَ الأنصاريُّ موافقاً لقول ثانيها قولُ الجوهري « الهلالُ أوّلُ ليلةٍ، والثانية، والثالثة »[4] وبمقتضى ذلك يصلُحُ أنْ يقالَ مستهلٌ في غير الليلةِ الأولى، لأنّ الهلالَ يُستهَلُّ في غيرها أيضاً كما يُستهَلُّ فيها. يقال « أهِلَّ الهلالُ واستُهِلَّ »[5] بالبناء للمفعول فيهما إذا أبصِر حكاه صاحب المغرب »[6]. وذكر بعضُ شراح التسهيل أنّه يقالُ: غُرة الشهر إذا مضى منه يومٌ ويومان وثلاثة، فأمّا مفتَتحُ الشهر فلا يقال إلا في أوّل يومٍ قال: وفي الهلال خلافٌ. منهم من يجعلُه مثلَ الغرّة، ومنهم من يجعلُه في أوّل يومٍ، فإنْ خفِي ففي الثاني. وبمقتضى ذلك يصلحُ عند بعضهم أنْ يقال: مُستهَلٌّ في أوّل يومٍ وثانيه، وثالثه، كما يقالُ « وغرة »[7] ولا يصلُح عند بعضهم أنْ يقالَ مُستَهلٌّ في

---

(١) إن هذا الكتاب مفقود.

(٢) انظر الدره ٧٥.

(٣) اللسان (هـ ل ل).

(٤) الصحاح (هـ ل ل).

(٥) المغرب ٥٠٥.

(٦) صاحب المغرّب: هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الفقيه المتوفى (٦١٠ هـ). معجم الأدباء ١٩/٢١٢، البغية ٤٠٢.

(٧) في ب (غرته).

أوّل يوم وثانيهِ، وثالثهِ، كما يقالُ «وغرة»[1] . ولا يصلحُ عند بعضهم أنْ يقالَ مُستهَلّ إلا كان يوماً كالغُرّةِ على القول الأوّل . والذي عليه ابنُ مالكٍ في التسهيل الاقتصارُ على ذكرِ استعمالها فيما كان ليلةً خاصةً، وذلك أنّه أفادَ فيه أنْ يقالَ « في أوّلِ الشهر الذي هو أوّلُ ليلةٍ منه كتب لأوّلِ ليلةٍ منه، أو غُرتِه، أو مُهلّه، أو مُستَهلّه كما يقال في آخر ليلةٍ منه: كُتِب لآخرِ ليلةٍ، أو سلخِه، أو انسلاخه وفي آخره الذي هو آخرُ يومٍ منه: كتب لآخرِ يومٍ منه، أو سلخِه أو انسلاخه أيضاً » [2] وأمّا الهلالُ في قولِ الشاعر: (وافر)

أرى مــــرَّ السنين أخــــذنَ مني كما أخـذَ السِــرارُ مــن الهلالِ [3]

فجاز « لأنّ سِرارَ الشهرِ بكسر المهملة، وكذلك سَرَرهُ بفتحتين آخرُ ليلةٍ منه في قولهم استَسَرَّ القمرُ: أي خِفي ليلةَ السِرار، وربما كان السِرارُ ليلتين » [4] فقولهُ من الهلال أي من القمر، فيكوُن مجازاً عنه .

وجزم بأنَّهم يقولون ما رأيتُه من أمسِ . وإنَّ الصوابَ أنْ يقال: منذُ أمسِ، أو مذ أمس، لأنَّ من تختَصّ بالمكان، ومذ ومنذ يختصان بالزمان، وأمَّا قوله تعالى: ﴿لمسجدٌ أُسّسَ على التقوى من أوّلِ يومٍ﴾[5] فبتقدير من تأسيس أوّلِ يوم. وأمّا قولُهم: ما رأيته مذ خُلِقَ فبتقدير مذ زمانِ خُلق »[6] وأقول « هذا الذي ذكرَه/ هو المشهور من مذهب البصريين ـ وإنْ كان أهلُ الكوفة (١٤/ب) يخالفونهم في ذلك ـ ومن البصريين من ذهب إلى أنّ مِنْ تكون لابتداء الغايةِ في جميع الأسماء من المكان والزمان والأحداثِ والأشخاص تقول: أخذتُه من زيد، وسرت من البصرةِ، وأتيتُه من غُدوةٍ. قال سبحانه ﴿ومن آناءِ الليل فسبّحْ﴾[7]

---

(١) في ب (غرقه).

(٢) التسهيل ١٢٠ .

(٣) الشاعر جرير، ديوانه ٤٢٦ وقد ورد « رأت مر ... » .

(٤) اللسان (س ر ر) وقد ورد السَرار بالفتح.

(٥) التوبة: ١٠٨ .

(٦) انظر الدرة ٧٦ ـ ٧٧ .

(٧) طه: ١٣٠ .

وقال ﴿ومن الليلِ فتهجدْ به نافلةً لك﴾[١][٢] قاله برمته ابنُ برّي. والراجحُ ما عليه الكوفيون، وبعضُ البصريين كالأخفش والمبرد وغيرهما من وقوعِ من لابتداء الغاية في الزمان أيضاً[٣]، حتى قال صاحب التسهيل: «وهي لابتداءِ الغايةِ مطلقاً على الأصح»[٤] وإنَّما قلنا برجحان ذلك للسماع قرآناً وحديثاً وشعراً. أمّا قرآناً فكقوله تعالى ﴿لمسجدٌ أُسسَ على التقوى منْ أوّل يومٍ﴾ ومن قال: إنَّ التقديرَ من تأسيس أوَّل يومٍ فقد ردّ تقديرَه السهيليُ بأنَّه لو قيل هكذا لاحتيجَ إلى تقدير الزمان[٥]: أي كما احتيج إلى تقديره في نحو: ما رأيتُه مذ أنْ خُلِقَ، ومذ خُلِقَ أي مُذْ زمان خَلْقِهِ. وأمّا حديثاً فكقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «هذا أوّل طعامٍ أكلَهُ أبوكِ منذ ثلاثةِ أيامٍ»[٦]رواه الغرناطي[٧]. وأمّا شعراً فكقوله: (بسيط)

ما زلتُ من يومٍ بنتم والهاً دنِفاً ... ذا لوعةٍ عيشُ من يُبلى بها عجبُ[٨]

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث والأشعار. وبعد أنْ أوردَ بعضُ شراح التسهيل الكثيرَ من الشواهد على استعمالِها في الزمان ذكر أنَّ في كتاب سيبويه[٩] ما يقتضي منعَه، وما يقتضي جوازَه[١٠]، وأنّه إذا جُمِع هذان النصان اقتضيا أنّ

---

(١) الإسراء: ٧٩.

(٢) حاشية ابن بري ق ٢٨/ - ٢٩.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) التسهيل ١٤٤. (باب حروف الجر).

(٥) انظر مغني اللبيب ٣١٩.

(٦) مسند ابن حنبل ١٧٥/٥ وقد روى (هذا أول طعام أكلته).

(٧) الغرناطي: هو أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي، المتوفى (٧٠٨ هـ) انتهت إليه الرئاسة في العربية ورواية الحديث. الدرر الكامنة ٨٦/١، الشذرات ١٦/٦.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢ (بلا عزو).

(٩) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه المتوفى (١٨٠ هـ)، إمام النحاة وأول من بسّط علم النحو من مؤلفاته «الكتاب». مراتب النحويين ١٠٦، طبقات النحويين ٦٦، ٧٤، نزهة الألباء ٥٤.

(١٠) الكتاب ٢٢٤/٤ لقد ورد «أما» من «فتكون لابتداء الغاية في الأماكن».

له في ذلك قولين ـ الجوازَ والمنعَ ـ إلى أنْ قال «والجوازُ هو الصحيح عندي لكثرةِ الواردِ من ذلك، ولأن القولَ بذلك لا يُلزِمُ عند محذورٍ فيوقَفَ في الشواهد المذكورةِ مع الظواهرِ، ولا حاجةَ إلى تسليط التأويل عليها. انتهى كلامه.

وجزم بأنّهم يقولوم ما شَعُرت بالخبر بضم العين. فيُحيلون المعنى فيه، لأنَّ معنى ما شعرتُ بالضم: ما صرتُ شاعراً، فأمّا الفعلُ الذي بمعنى علِمت فهو شعَرت بفتح العين[1]. وأقول حكى صاحبُ القاموس «شعر به كنصر وكرم: علِم به وفطِن له، وعقَله»[2] فهو إذن كطهُر يستعمل بفتح العين وضمها بمعنى واحدٍ. ويقال في مضارعه على التقديرين يشعر بالضم كيطهُر به، بل يقالُ في مضارع شعرُ بكلا المعنيين علم وصار شاعراً يشعُرُ بالضم أيضاً. وعن هذا ارتفعت التعميةُ والإبهام عن التورية والإيهام في قول الزين عمر بن الوردي[3] المعري معتذراً عن تعاطيه الفن الشعريِّ «ولعمري ما أنصفني من أساء بي الظنَّ، وقال عني كيف رضِي مع درجة العلم والفتوى بهذا الفن فالصحابةُ كانوا/ ينظِمون وينثُرون، ونعوذُ بالله من قومٍ لا يشعُرون»[4] وعلى فتح عين (١٥/أ) الماضي وهو بمعنى علِم دون ضمها تم لنا أمر الجناس التام في قولنا أثناء قصيدةٍ نظمناها في مليحٍ مسافرٍ ذي وجهٍ سافرٍ: (رمل)

يا لقومي ما احتيالي إنْ هجر ساحةَ الشهبَا إلى أقصى هجر
أو جفاني أنسُ ذياك السمَر هل أرى خلاً أرجّي لو سمر
يسمِعُ الأسمارَ في ليل الشعَر وعذولي بالتلاقي ما شعر

(١) انظر الدرة ٨٣.

(٢) القاموس (ش ع ر).

(٣) ابن الوردي: هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، زين الدين بن الوردي المعري شاعر، أديب، مؤرخ توفي (٧٤٩ هـ) من كتبه «شرح ألفية ابن مالك» فوات الوفيات ٢/٢٢٩، النجوم الزاهرة ١٠/٢٤٠.

(٤) لم أعثر عليه.

وجزم بأنّهم يقولون في النسبة إلى الفاكهة والباقلاء فاكهانيّ وباقلانيّ، فيخطئون فيه. وإنّ وجهَ الكلام فيهما أنْ يقال: فاكهيّ وباقليّ[1]. أقول: في كتب اللغة والفاكهانيُّ الذي يبيعُ الفاكهةَ. قاله[2] الأنصاري. وأمّا الباقلاني فيحتمَل أنْ يكونَ من قبيل المنسوب الشاذ كصنعاني بالنون نسبةً إلى صنعاء الممدود وإن قُصِر للضرورةِ في قوله: (رجز)

لا بدّ من صنعا وإن طال السفر[3]

مع أنّ القياسَ أنْ يقالَ صنعاويٌّ بالواو. وكثيراً ما يذكرُ في كتب الأصول القاضي «أبو بكر الباقلانيُّ»[4] فيذكَرُ بصيغة النسبةِ بالنون ليس إلا. والظاهرُ أنّه لو كان ذلك خطأً لنزّه العلماءُ ألسنتَهم عنه، ومثله الحلوانيُّ بالنون «في نسبة شمس الأئمة[5] الحلواني»[6] أوّلِ متأخري الحنفية على ما ذُكِر في الواقعات من أنّ السلفَ من أبي حنيفة إلى محمد بنِ الحسن، والخلفَ منه إلى شمس الأئمة، والمتأخرين منه إلى حافظ الملةِ والدين البخاري. وفي مشتبه النسبة للحافظ ابن حجر العسقلاني «أنْ يقال بهمزة بدل النون»[7] وهكذا قال صاحب القاموس[8] إلا أنّه جزم بأنّ النسبةَ إلى الحَلاوة، وأنت تعلمُ بها إلى الحلواء بالمد إذْ النسبةُ إلى

---

(١) انظر الدرة ٨٤.

(٢) انظر اللسان (ف ك هـ).

(٣) هذا جزء من رجز، وتكملته: وان تحنى كل عود ودبر، المنقوص والممدود ٢٨ (بلا عزو) شواهد العيني ٤/٥١١ (بلا عزو).

(٤) الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام توفي (٤٠٣ هـ) من كتبه «إعجاز القرآن» تاريخ بغداد ٥/٣٧٩، الوفيات ٤/٢٦٩.

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري الملقب بشمس الأئمة المتوفى (٤٤٨ هـ) فقيه حنفي، من كتبه «الفتاوى» «النوادر»، الجواهر المضية ١/٣١٨، هدية العارفين ١/٥٧٧.

(٦) القاموس (ح ل ي).

(٧) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٢/٥١١.

(٨) انظر القاموس المحيط (ح ل ي).

الحلاوة حَلاويٌّ. كما أنَّ النسبة إلى جِلاوةٍ بكسر الجيم اسم قبيلة جِلاويٌّ. وجزم بأنَّهم يقولون نقل فلانٌ رحلَهْ إشارةً إلى أثاثِه، وآلاته. وإنّه وهمٌ. إذ ليس في أجناس الآلاتِ ما يسمونه رَحْلاً إلا سرجُ البعير، وإنّما رَحْلُ الرجلِ منزلهُ[1]. وأقول: «الرّحْلُ بمنزلة مَتاع الرجلِ وما يستصحبُه من الأثاثِ. والرِّحالُ: الطنافسُ الحيّريّةُ حكاه ابنُ برّي عن الجوهري»[2] بل حكى عن أهل اللغة «أنّ الرّحْلَ الأثَاثُ والمتاعُ. قال: وعليه فُسِّر قولُ متمٍ بن نويرة: (طويل)

كـريمُ الثنـا حلـوُ الشمائـل مـاجـدٌ صبورٌ على العزّاءِ مُشْتَرَكُ الرَحْلِ[3]

ثم جعل مثلَه قولُ الشاعر: (كامل)

ألقى الصحيفةَ كـي يُخَفّـفَ رحلَـه والزادَ حتى نعلـه ألقـاهـا[4]

وقولَه في بخيلٍ تسمّحَ بمال غيره: (بسيط) (١٥/ب)

سبطُ اليدين بما في رَحْلِ صـاحِبِـهِ جعدُ اليـديـن بما في رحْلِـهِ قـطُّ[5]

وقال في قوله تعالى فيما حكاه عن إخوة يوسف: ﴿قالوا جزاؤُه من وُجِد في رحْلِه فهو جزاؤُهُ﴾[6] قالوا: رحلُه أثاثُه بدليل قوله تعالى: ﴿ثم استخرجَها من وعاء أخيه﴾[7] ووعاؤه من جملة أثاثِه[8] ويعضُد ما قاله قولُ المفسرين[9] في

---

(١) انظر الدرة ٨٧.
(٢) الصحاح (ر ح ل)، الحاشية ق/٣١، الخزانة ١/٤٤٦.
(٣) مالك ومتمم إبنا نويرة ١٣٢، ومتمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي: شاعر فحل صحابي (الجاهلية والإسلام). طبقات الشعراء ١/٢٠٤، الشعر والشعراء ١٩٢، الأغاني ١٥/٢٣٩.
(٤) هو المتلمس الضبعي، ديوانه ٣٢٧.
(٥) هذا لمتمم بن نويرة، شرح الدرة ١٣٠، وقد أخل به شعره.
(٦) يوسف: ٧٥.
(٧) يوسف: ٧٦.
(٨) حاشية ابن بري ق/٣١ - ٣٢.
(٩) منهم الطبري، تفسير سورة يوسف.

قوله تعالى: ﴿جعل السقايةَ في رَحْلِ أخيهِ﴾[1] في جملةِ متاعِهِ، إلاَّ أنَّ الرحْلَ، فيما أنشدَه من البيت الأول يُحتملُ ألا يكونَ المرادُ به ما ذكره من الأثاثِ والمتاعِ بل المنزلَ، ليكونَ الأولُ إشارةً إلى أنَّ منزِلَهُ غيرُ مختصٍّ به، بل يُشاركه فيه أضيافُه ولو في السنة الشديدة، ولذا كان صبوراً على العَزّاء - وهي بفتح المهملة وتشديد الزاي - السنة الشديدة، وكان كريمَ النثا - وهو بالنون، فالمثلثةِ مع القصر في هذا البيت - الثناءُ بالمثلثة فالنون مع المدّ «لما أنَّ ذلك يُستعملُ في الخيرِ تارةً وفي الشر تارةً أخرى بخلاف هذا فإنَّه يكونُ في الخيرِ ليس غير حتى قالوا: إنَّه الذِكرُ بالخير»[2] وليكونَ البيتُ الأخيرُ إشارةً إلى أنَّهُ كريمُ اليدين بما في منزل صاحبه من مال بخيلها بما في منزلةِ نفسهِ منه. وأمّا البيتُ الثاني فَمُسلَّمٌ أنّه إشارةٌ إلى أنّه ألقى الصحيفةَ والزادَ: أي ما يُثقِلُه كي يُخففَ أثاثَه ومتاعَه حتى نعلَه ألقاها. وأمَّا قولُ صاحب «فرائد القلائد» «أي ألقاها في النهر، وبالغَ بإلقاء الزادِ والنعلِ لِيُخففَ راحلتَه»[3] فليس فيه تنبيهٌ على أنَّ الرَحْلَ بمعنى الراحلةِ وهي الْمَركبُ من الإبلِ، وأنَّ عن محذوفةٌ، بل هو تنبيهٌ على أنَّ مُرادَه تخفيفٌ للأثاثِ والمتاع عن راحلته - وإنْ لم يقل كي يخففَ رحلَه عن راحلته - فالمراد ذلك بتقدير عن راحلته كما قال الشاعر: (سريع)

أبكـــانيَ الدهــــرُ ويــــا ربمــــا أضحكني الدهـــرُ بما يُـــرضي[4]

على معنى أبكاني بما يُسخِطُ، ولكن قدّره اكتفاءً منه بقرينة المقابلة. ولقد أَعجبَ هذا الشاعرُ إذْ حرّك ياءَ المتكلم مع البكاء، وسكّنها مع الضحك، فكأنَّ في ذلك إشارةً خفيةً إلى دقيقةٍ مخفيةٍ هي أنَّ الدهرَ إذا أبكاني تحركتُ عن جزعٍ، وإنْ أضحكني سكنتُ وركنت إذ لا جزعَ، ولا فزع.

---

(١) يوسف: ٧٠.

(٢) الصحاح (ن ث ي).

(٣) فرائد القلائد ق/٢٦٤.

(٤) هو الشاعر حطان بن المعلى. شرح الحماسة (المرزوقي) ٢٨٦/١، دلائل الإعجاز ٢٦٧ (بلا عزو).

وجزم بأنَّهم يقولون لمن يكثرُ السؤالَ من الرجال سائلٌ، ومن النساء سائلةٌ.
وإنّ الصوابَ أنْ يقال لهما سالٌ وسألةٌ كما أنشدَ بعضُهم في الخمر: (بسيط)

سـأْلـةٌ للفتى مـا ليس في يـدِه ذهّـابـةٌ بعقـول القـوم والمالِ[1]
أقسمـتُ بـاللهِ أسقيهـا وأشربُهـا حتى تُفـرّقَ تـربُ القبرِ أوصـالي

بمعنى لا أَسقيها/ فأضمَر لا[2]، وأقولُ: قال ابنُ بري «إنكارُه أنْ يطلَقَ (١٦/أ) السائلُ على من كثُرَ سؤالُه ليس بصحيح، لأنّ باب فاعلٍ مثلِ ضاربٍ وقائلٍ يكون عاماً لا يخُصُّ قليلاً من كثير. وأمّا فعّال فمختصٌ بالكثير، فلا يمتنعُ أنْ يقعَ فاعلٌ موقع فعّال ـ وإنْ كان مخصوصاً بالكثير ـ لكون فاعلٍ عاماً في القليل والكثير. ألا ترى قولَه تعالى: ﴿وفي أموالِهم حقٌّ للسائلِ والمحرومِ﴾[3] لا يقتضي أنْ يكونَ السائلُ هنا لمن قلّ سؤالُه. قال: ومثلُ هذا في صفات الباري سبحانه الخالقِ، الخلاّقِ، والرازقِ، والرزّاقِ يكونُ المرادُ بأحدِهما ما يرادُ بالآخر»[4] يريد بذلك أنَّ المرادَ بهما واحدٌ، وعن الذات المقدّسةِ الموصوفة بكَثرةِ الخلْقِ، والرزقِ. غايةُ ما في الباب أنَّ صيغةَ فَعّالٍ منها تُدلّ على تلك الذات باعتبار الكثرةِ المذكورةِ بخلافِ صيغةِ فاعلٍ لعمومها. فلو كانت صيغةُ فاعلٍ مخصوصةً بالقليل لم يُطلَقِ الخالقُ والرازقُ عليه تعالى، واللازمُ باطلٌ، والملزومُ مثلُهُ. فإن قلت: الخَلقُ وهو التكوينُ واحدٌ، فما وجهُ كثرتِهِ؟ قلت: إنْ كان حادثاً، فلا كلامَ، وإنْ كان قديماً فله كثرةٌ، بحسَبِ كثرةِ تعلقاتِه، ومتعلقاتِه كما عُلِم في عِلِم الكلام، فإن قلت: إذا كان الخلقُ قديماً أشكَلَ إدراجُ النحاةِ الخالقَ في تعريف اسم الفاعل المعتبرِ فيه عندهم كونَه لمن قام به الفعلُ على معنى الحدوث؟ قلت: مرادُهم أنْ يكونَ على معناه وضعاً، وإنْ قام الدليلُ الشرعيُ في بعض أفراده كالعالِم والقادِر ونحوهما من صفاته تعالى على عدم

---

(١) لعامر بن الظرب: وهو من رجال الجاهلية. الأمالي ١/٢٤٨، نهاية الأرب ٤/٨٩.
(٢) انظر الدرة ٨٨.
(٣) الذاريات: ١٩.
(٤) حاشية ابن بري ق /٣٢.

الحدوث شرعاً.

وجزم بأنّهم يقولون للندِّ الْمُتّخَذِ من ثلاثةِ أنواعٍ من الطيب مُثلّثٌ، وإنّ الصوابَ فيه أنْ يقالَ مثلوثٌ، كما قالت العرب: «حبل مثلوثٌ، إذا أُبرم على ثلاثِ قُوىً وكساءٌ مثلوثٌ، إذا نسِج من صوفٍ ووبرٍ وشعرٍ»[١] أصلُ هذا الكلام مأخوذٌ من قولك «ثَلَثْتُ القومَ، فأنا ثالثٌ، وهم مثلوثون»[٢][٣].

وأقول: الكلامُ عليه من وجهين: أحدُهما أنه قد وقع في كتب اللغةِ «شيءٌ مثلّثٌ، موضوعٌ على ثلاثِ طاقاتٍ. قاله الأنصاريُ زاد فقال: «والْمُثلّثُ من الشرابِ الذي طبِخ حتى ذهبَ ثلثاه»[٤] وأنت تعلم أنّ ذكرَ هذا لا يناسِبُ المقامَ، لأنّه ليس كمثلّث النَدِّ بمعنى ما اجتمع فيه ثلاثةُ أشياء - نعم المثلّثُ من الأشكال كمثله لما فيه «من إجتماع ثلاثةِ أشياء هي[٥] أضلاعُهُ وثانيهما: أنّ الثالث إذا قيل باعتبار أنّه واحدٌ من العدد في نحو:، ثالثِ ثلاثةٍ لم يكن اسمَ فاعل، فلم يكن مشتقاً من فعل، ولكنه يكونُ اسماً محضاً نحو: كاملٍ مشتقاً من الثلاثة لا باعتبار الفعلِ، وتكون إضافتُه في نحو ثالثِ ثلاثةٍ محضةً/ كما نبه على (١٦/ب) ذلك الحديثي. وإذا قيل باعتبار تصييره الاثنين ثلاثةً كان اسمَ فاعلٍ من ثَلَثْت الاثنين: أي كملتُها بنفسي ثلاثةً كربّعتَ الثلاثةَ: أي كملتها بنفسي أربعة. ومنه ﴿ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلا هو رابعُهم﴾[٦] وكان له فعلٌ هو مشتقٌ منه، وكانت إضافتُه في نحو: ثالث اثنين غيرَ محضةٍ، إلا إذا كان بمعنى الماضي، وحينئذ فلا صحةَ لما حكاه من ثَلَثْتُ القومَ، لأنَّ أقلّ القوم ثلاثةٌ، ولا معنى لتصيير الثلاثةِ فما فوقها ثلاثةً. والصحيح إنما هو ثَلَثْتُ الرجلين، إذا صيرتها

---

(١) الصحاح، اللسان (ث ل ث).

(٢) ثلثت القوم كنصر: أخذت ثلث أموالهم. ثلثت القوم كضرب: كنت ثالثهم. القاموس (ث ل ث).

(٣) انظر الدرة ٩٥.

(٤) الصحاح، اللسان، القاموس (ث ل ث).

(٥) المصادر السابقة والمادة نفسها.

(٦) المجادلة: ٧.

ثلاثةً، ومع أنّه لو ذكر ثَلَثْتُ الرجلين لم يُصحّ أنْ يكونَ أصلُ ذلك الكلام مأخوذاً منه لعدم المناسبة بين المأخوذِ والمأخوذ منه، كيف وأنَّ المثلوثَ حينئذ وليس فيه اجتماعُ ثلاثةِ أشياءٍ كما في الحبلِ المثلوثِ، والكساءِ المثلوثِ، وإنّما الذي اجتمع فيه شيئان. اللهم إلا أنْ يقال بصحة ما حكاه بناءً على ما حكاه الجوهري حيث قال: « ثَلَثْتُهم تَثْلِثُهم إذا كنت ثالثَهم أو كمّلتهم ثلاثةً بنفسك »[1] ومقتضى ما في « شرح الكافية »[2] للحديثي أنْ تقولَ هكذا: ثَلَثْتها إذا كملتها ثلاثةً، لا ثَلَثْتَهُم إذا كمّلتهم ثلاثةً فاعلمه.

وجزم بأنّ نظيرَ وهمهم في لفظة مثلث للنّدّ المذكور قولُهم: صبيٌّ مجدرٌ. وإنّ الصوابَ هو مجدورٌ، لأنَّه داءٌ يصيبُ الإنسان مرةً في عُمره من غير أنْ يتكررَ عليه فلزِمَ أنْ يُبنى المثالُ منه على مفعولٍ فيقال: مجدورٌ، كما يقال: مقتولٌ، ولا وجهَ لبنائه على مُفعَّلٍ الموضوعِ للتكرير، كما يقال لمن يُجرَحُ جُرْحاً على جُرْحٍ مُجرَّحٌ[3]، وأقول في الصحاح ما نصه « والجُدَري بضم الجيم وفتح الدال والجَدَري بفتحها لغتان. « نقول منه جُدِّر الرجلُ فهو مجدّرٌ »[4] وفي القاموس ما نصه « وجروحُ الجُدري بضم الجيم وفتحها لقروحٌ في البَدَن تَنَفَّطُ و تقيّحُ. وقد جدَر وجُدِرَ كعُني ويشدّد فهو مجدورٌ، »[5] وفي المغرّب زيادةُ روايةِ « المُجَدّري[6] عليهما. على أنّه ما كل مُفعَّلٍ فهو للتكرير، والتكثير لجوازِ أنْ يكونَ لموافقة مفعولٍ. فقد صرّحوا بمجيء فعل بالتشديد لموافقة فعَل بالتخفيف في المتعدي نحو: زلته، وزيلته: بمعنى فرّقته كما في اللازم نحو: مشَى ومشَّى. وأمّا احتمالُ أنْ زيّل كبيطر فمدفوعٌ بأنَّ المصدَر تزييل، لا زيّله كبيطره، وحينئذ

---

(١) الصحاح (ث ل ث).

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) انظر الدرة ٩٦.

(٤) الصحاح (ج د ر).

(٥) القاموس (ج د ر).

(٦) المغرّب (ج د ر).

فلِمَ لا يجوز أنْ يكونُ جُدِّر بالضم والتشديد لموافقة جُدِر بالضم والتخفيف كعُني، فيجوزُ مجَدَّرٌ كما جاز مجدورٌ، نعم التكثيرُ هو الغالبُ على بناء فعّل بالتشديد. قال ابن يعيش الحلبي «تقول: كثّرت[1] المتاعَ، وغلّقت الأبوابَ، وقطّعت الثيابَ إذا أردتَ تكريرَ الفعل. وليس المرادُ من ذلك/ التعديةَ، ألا (١٧/أ) ترى أنَّ هذه الأفعالَ متعديةٌ من غير تضعيف، إنَّما المرادُ فيها التكثيرُ، وأنّه وقع شيئاً فشيئاً على تمادٍ وتطاولٍ »[2] انتهى.

وجزم بأنَّهم يقولون دَستورٌ بفتح الدال. وإنّ قياسَ كلام العرب فيه أنْ يقالَ بضمها. إذ لم يجيء في كلامهم فَعلولٌ بفتح الفاء إلا صَعفُوقُ وهو اسمُ قبيلةٍ باليمامةِ قال فيهم العجّاجُ: (رجز)

من آل صعفُـوقَ وأتبــاعٍ أُخَر[3]

قال: ويشاكلُ هذا الوهمَ قولُهم أطروشٌ بفتح الألِف. والصوابُ ضمُّها، كما يقال أُسكوبٌ وأُسلوبٌ. على أنَّ الطَّرشَ لم يُسمعْ في كلام العرب العرباء، ولا تضمّنته أشعارُ فحول الشعراء. ونقيضُ هذه الأوهام قولُهم لِما يُلعَقُ: لُعوقٌ، ولِما يُستفُّ: سفوفٌ، ولِما يمصُّ: مُصوصٌ فيَضمُّون أوائلَ هذه الأسماء وهي مفتوحةٌ في كلام العرب، كما يقالُ بَرودٌ وسَعوطٌ وغَسُولٌ. ومما يُشاكِلُ هذا قولُهم: تَلميذٌ وَطَنجيرُ، وبرطيلٌ، وجَرجيرٌ بفتـح أوائِلهـا، وهـي على قيـاس كلامِ العرب بالكسر. إذ لم يُنطقْ في هذا المثالِ إلا بفعليل بكسر الفاء، كما قالوا صِنديدٌ[4]. وأقول في قوله إذ لم يجيء في كلامهم فَعلولٌ بفتح الفاء إلا صعفوقٌ إيهامُ أن صعفوقَ عربيٌّ من جنس كلامهم، وإنَّما «هو أعجمي لا ينصرفُ للعجمةِ والمعرفة»[5] بتصريـح الجوهـري، ولـذا منعـه من الصرف

---

(١) شرح الملوكي في التصريف «كسرت المتاع».

(٢) شرح الملوكي في التصريف ٧١.

(٣) ديوانه ١٦. وهو عبد الله بن رؤبة: راجز إسلامي. الشعر والشعراء ٣٧٤، شرح شواهد المغني ٤٩.

(٤) انظر الدرة ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) الصحاح (ص ع ق).

العجاجُ. وقولُ الجوهري «ولم يجىء على فَعلول شيء غيرُه»[1] أرادَ به أنّه لم يجىء في كلامهم على فَعلولٍ ولو أعجمياً شيءٌ غيرُه. قال «وأمّا الخُرنوب، فإنّ الفصحاءَ يضمُونه أو يشددونه مع حذفِ النون، وإنما يفتحه العامةُ[2]» انتهى.

وأمّا قولُ ابن الحاجب في الشافية لندور «فعلولٌ»[3] فقد نوقش فيه، قال الجاربَردي «ولو قال لعدم فَعلولٍ لكان أوْلى»[4] وقال ابنُ برّي ظاهرُ كلامِ الحريري يقضي بأنّ جميعَ ما عرّبته العربُ من كلامِ العجم قد ألحقَته بأبنيتها، وهذا ليس بصحيح بدليلِ قولِهم: صَعفوقٌ، ولو ألحقوه بأبنيتهم لضموا أوّله. وكذلك قولُهم: بَهرامُ للنجم، ولو ألحقوه بأبنيتهم لكسروا أوّله، وكذلك فِرْنِدُ لو ألحقوه بأبنيتهم لفتحوا ثانيه حتى يكون مثلَ جِيحَر وسِبَطر وهذا أكثرُ من أنْ يُحصى: فعلمتُ بهذا أنَّه إنّما يُرجَعُ في هذه الأعجمية إلى السماعِ لا إلى القياسِ»[5] هذا كلامُه، ومقتضاه تجويزُ فتحِ دَستور كصعفوق، وفتحِ تَلميذ وأخواته «كبغدين»[6] لُغةٌ في بغدادَ فيما ضبَطه بالقلم صاحبُ كتاب «المُعرّب من الكلام العجمي» معدوداً من الأسماء الأعجمية، وإنْ اقتصر على حكاية ضمِّ دُستور صاحبُ[7] القاموس ولِما ذكرُه ابن بري من بَهرام نظيرٌ في كلامهم وهو بغداد، فإنّه أعجمي تكلمت به العربُ مفتوحَ الأوّل كما قال أعرابي: (طويل)

أقلّبُ في بغدادَ عيني هل أرى ... سنا الصبحِ أو ديكاً ببغدادَ صائحُ[8]

/ بلادٌ بها طالت شكاتي فلم أعَدْ ... ولو مِتَّ قامت عليّ النوائحُ(١٧/ب)

---

(١) الصحاح (ص ع ق).

(٢) الصحاح (ص ع ق).

(٣) شرح الشافية ١/١٩.

(٤) شرح الشافية ١/١٩.

(٥) حاشية ابن بري ق/ ٣٨.

(٦) المعرب ٧٤

(٧) القاموس (د س ت ر).

(٨) المعرب /٧٥ (بلا عزو)، الضرائر ١٧٤ (بلا عزو)، الرساتيق جمع رستاق: هي أرض السواد والقرى.

ألا ليت شعري هل أروحَنَ سالماً وبغدادُ مني وَالرساتيقُ نازحُ

فإن قلت كيف قال هذا الأعرابيُ العربيُ صائحٌ بالرفع، وإنّما منعوتُه ديكاً وهو منصوبٌ؟ قلت لا يسلم[1] أنّه نعته، بل هو بدلٌ من الضمير المستكنّ في قوله: ببغدادَ المنتقلِ إليه من استقر، أو مستقرٌ المقدرُ قبله. وقوله شَكاتي بفتح المعجمة بمعنى شكايتي، ولم أُعَدْ: بمعنى لم يعُدني أحدٌ. فإنْ قلت أمركّب بغدادُ في الأصل أم مفردُ؟ قلت: ذكر الجواليقي «أنّه اسمٌ أعجميٌّ. كأن بغَ صَنَمٌ وداذْ عطيةٌ، فكأنَّها عطيةُ الصنم. قال: وكان الأصمعيُ يكره أنْ يقولَ بغداذ وينهى عن ذلك لهذا المعنى. ويقول: مدينةُ السلام»[2] هذا ويعضدُ ما ذكره الحريريُ من العِلاوة[3] قولُ الجواليقي في كتاب المعرب من الكلام العجمي: «فأمَّا الطَّرَشُ فليس بعربيٍّ محضٍ، بل هو من كلام المولّدين، وهو بمنزلةِ الصَّممِ عندهم، وفيه أيضاً عن أبي حاتم أنّه قال: لم يرضْوا باللُّكنة (حتى)[4] صرّفوا له فعلاً. فقالوا: طرِش يطرَشُ طَرَشاً وعن غيره أنَّه قال: الطَّرَشُ أقلُّ من الصمم. وأَظُنها فارسيةً»[5] وما نقله عن أبي حاتم مشعرُ بأَنَّها أعجميةٌ، وأنَّ العربَ لم يرضوا بلُكنةِ العجمِ حتى صرّفوا له فعلاً آخرَ. وجاء منهم إلى ما هو من صيغ أفعالهم لما ذكره صاحبُ الكشاف في أوّلِ كشافه «من سلامة لغتِهم من كلِّ لُكنةٍ وبشاعةٍ»[6] وذلك كما قال بعضُ المولدين:

إنَّ الأناكيرَ في الباغاتِ قد سبزت واشرورنت بعدما كانت تراشيشا

فصرّف لبعض الكلمات الأعجمية فعلاً، وجمع بعضَها على أساليب جموعِ لغةِ العربِ وركّبَ ما هناك من الكلمات على أساليب تراكيبِ لغتهم أيضاً. هذا

(١) في ب: لا يتم.

(٢) المعرب ٧٣، ٧٤.

(٣) العلاوة: الزيادة. جاء في اللسان (ع ل أ) «علاوة على كل شيء ما زاد عليه».

(٤) في ب: حيث.

(٥) المعرب ٢٢٤.

(٦) الكشاف ١/٣٤.

ولكن نقل الأنصاريُّ عن اللغويين في كتبهم «أنَّ الطَّرَشَ: الصَّمم إلى أنْ قال: وعن بعضهم أنَّه مولدٌ»[1] إشعاراً منه برجحان القول: بأَنَّهُ عربيٌّ محضٌ. وقال صاحب المغرّب «الطَّرَشُ كالصمم: وقد طرِش من باب لبِس. ورجلٌ أُطروشٌ به وقرٌ، ورجال طُرْشٌ»[2] وجزم بأَنَّهم يقولون هو سَدادٌ من عوز فيلحنَون في فتح السين. وإنَّ الصوابَ أنْ يقالَ بالكسر وأنشد لأبي الهيذام أبياتاً[3] منها: (رمل)

لي صديقٌ هو عندي عَوَزٌ   من سِدادٍ لا سِدادٌ[4] من عَوَزْ
وجهُهُ يُذكِرُني دارَ البلى   كلما أقبلَ نَحوي وَضَمَزْ[5]

وأقولُ هو في كتب اللغة بالكسر والفتح، قالوا: «والكسرُ أفصحُ»[6] قاله الأنصاريُ وبِأفْصحيةِ/ الكسر جزم الجوهريُ حيث قال: «وأمّا قولُهم: فيه (١٨/أ) سِدادٌ من عَوَزَ وأصَبتُ به سِداداً من عيشٍ. أي ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ فيُكسرُ ويُفتحُ، والكسرُ أفصحُ»[7] «قال صاحبُ القاموس» وقد يُفتح أو لَحْنٌ[8] أي أو الفتحُ لحنٌ مرجحاً للقول بِأَنَّهُ قد يُفتحُ بتقديمه على ما ذهبَ إليه الحريريُ من كون الفتح لحْناً بتأخيره، أو أنَّ بيانَ الخلافِ في فتحه كما ترى. وقولُ أبي الهيذام ضَمَزَ بفتح المعجمة والميم معناه سكتَ ولم يتكلم.

وجزم بأَنَّهم يقولون اقطعْه من حيث رَقَّ. وإنَّ كلامَ العرب اقطعْه من

---

(١) اللسان (ط ر ش).
(٢) المغرّب (ط ر ش).
(٣) شرح المقامات للشريشي ١٤٦/٤. وأبو الهيذام: هو كلاب بن حمزة العقيلي شاعر عباسي من علماء اللغة، معجم الشعراء ٢٤٨، البغية ٣٨٢.
(٤) سداد من عوز: مثل يضرب للقليل يقنع به. جمهرة الأمثال ٥٢٦/١، مجمع الأمثال ٣٥١/١.
(٥) انظر الدرة ١٠٥ - ١٠٧.
(٦) اللسان (س د د).
(٧) الصحاح (س د د).
(٨) القاموس (س د د).

حيث ركّ أيْ من حيث ضعُف. ومنه قيل للضعيف الرّأي ركيكٌ[1]. وأقول «ركَّ يرِك بالكسر ركاكةً ضعُفَ ورقَّ»[2] قاله صاحبُ القاموس. وحينئذ فلعل من قال: اقطعه من حيث رقَّ أبدل ركَّ بما هو في معناه إبدالاً جرّأهُ عليه قربُ الكاف من القاف في المخرج.

وجزم بأنّهم يقولون: هب أني فعلت، وهب أنّه فعل، وإنَّ الصوابَ إلحاقُ الضمير المتصل، فيقال: هبني فعلتُ، أو هبه فعل كما قال أبو دَهْبَل الجُمَحي: (طويل)

هبوني امرأً أضلَّ بعيرَه ... له ذمةٌ إنَّ الذمامَ كبيرُ[3]

ومثله قولُ عروة بن أُديّة وهي تصغيرُ أداة: (بسيط)

إذا وجدتُ أُوارَ الحُب في كبدي ... أقبلتُ نحو سِقاء القوم أبْترِدُ[4]

هبني بَرَدْت ببرَدِ الماء ظاهِرَه ... فمن لنارٍ على الأحشاءِ تتقِدُ

قال وكان عروةً هذا مع تغزّله نقيَّ الدِخلةِ ظاهرَ العفّةِ. وروي أنَّ سكينةَ بنتَ الحسين رضي الله عنهما وقفت عليه ذات يوم فقالت له أنت القائلُ: (بسيط)

قالت وأَبثثتُها وجدي فبُحت به ... قد كنتَ عندي تُحِبُّ السِتْرَ فاستترِ[5]

ألستَ تُبصِرُ من حولي فقلتُ لها ... غطِّي هواك وما أُلقى على بصري

---

(١) انظر الدرة ١٠٨.

(٢) القاموس (ر ك ك).

(٣) ديوانه ٧٧. هو وهب بن زمعة من جمح، وهو شاعر إسلامي من الشعراء العشاق. الشعر والشعراء ٣٨٩، المؤتلف والمختلف ١٦٨.

(٤) شعر عروة بن أذينة ٣١٦. وفي رواية (عمدت نحو سقاء القوم..) أوار الحب: حرارته. والصحيح هو عروة بن يحي ولقبه (أذينة) شاعر أموي اشتهر بالغزل. الشعر والشعراء ٣٦٧، الأغاني ١٨/٢٤٠، المؤتلف والمختلف ٦٩. أما عروة بن أدية: فهو عروة بن حدير التميمي، وأديه أمه من رجال النهروان خارجي. الكامل ٢/١٥٨، الكامل في التاريخ ٣/٥١٧.

(٥) شعر عروة بن أذينة ١٧. وقد وجدتها في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٢٧.

قال: نعم فقالت له: أنت القائل:

إذا وجـدتُ أُوارَ الحُبِّ في كبـدي . . . .

وأنشدته البيتين المقدِّمَ ذكرُهما قال: نعم. فالتفتت إلى جُوارِكُنَّ حولها، وقالت هن حرائرٌ إنْ كان خرج هذا من قلبٍ سليم. ومعنى هبني: أي عُدَّني واحسِبني[1] وأقول قال ابنُ برّيَّ «ذكر ابنُ قتيبة»[2]، وابنُ النحاس[3] واليزيدي[4] أنَّهُ ابنُ أُذينةَ تصغيرُ أُذن قال: «وذكروا أنَّه الذي ورَد على هشامِ وأنشدَ:

لقد علمت وما الإسرافُ من خُلُقي

وهو القائلُ:

إذا وجـدتُ أُوارَ الحُبِّ في كبـدي أقبلـتُ نحو سِجـال القـومِ أَبترِدُ[5]

انتهى كلامه. وما نقله عن هؤلاء من أنَّ/ ابنَ أُذينةَ هو الذي وَرد على (١٨/ب) هشام وأنشدَ ذلك فحقٌّ ففي مرآة الزمان[6] في السنةِ الثامنة عشرةَ بعد المائة أنَّ عروةَ بنَ أُذينةَ هذا،، وأُذينةُ لقبُ أبيه ورد على هشام بنِ عبدِ الملك وأنشدَ: (بسيط)

---

(١) انظر الدرة ١١١ ـ ١١٢.

(٢) ابن قتيبة: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى (٢٧٦ هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة. مراتب النحويين ١٣٦. طبقات النحويين ٢٠٠ وفيه توفي سنة ٢٩٦ هـ، نزهة الألباء ١٥٩.

(٣) ابن النحاس: المقصود به النحاس وهو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر النحاس المتوفى (٣٣٨ هـ) مفسر، أديب، من كتبه «شرح القصائد ا لتسع». طبقات النحويين ٢٣٩، أنباه الرواة ١/١٠١.

(٤) اليزيدي هو أبو محمد اليزيدي يحيى بن المبارك المتوفى (٢٠٢ هـ) كان عالماً بالنحو واللغة. مراتب النحويين ١٠٨، طبقات النحويين ٦٠ ـ ٦٥، نزهة الألباء ٦٩.

(٥) حاشية ابن بري ق /٤.

(٦) لم أعثر عليه كاملا وإنما عثرت على الجزء الثامن فقط ويبتدىء بسنة (٤٩٥ هـ).

لقد علِمتُ وما الإسرافُ من خُلُقي ... إنَّ الذي هو رَزقي سوف يـأتيني[1]
أَسعـــى لـــه فيُعنيني تطلّبُـــهُ ... ولــو قعَــدتُ أتــاني مــا يُعنيني

وأنّه كان معدوداً في الشعراء والفقهاء والمحدثين. وأفادَ ابنُ بري أيضاً «إذا جعل هبني بمعنى احسِبني وعُدَّني فلا يمتنعُ أنْ تقول: هب أنّي فعلتُ، كما تقول احسِب أنّي فعلتُ وعُدّ أنّي فعلتُ»[2] يريد أنّه إذا كان هب بمعنى احسِب وعُدّ، وهو حينئذ مما يتعدى إلى مفعولين كعلمتُ زيداً فاضلاً. فكما جاز عملُه فيهما جاز عملُه في أنَّ مع أنَّ واسمِها وخبرِها، على أنْ يكونَ ذلك ساداً مسد مفعوليها. فكما جاز احسِبني فعلت، واحسِب أنّي فعلت جاز هبْني فعلتُ، وهب أنّي فعلتُ. وعلى الأوّل سوى ما أنشده الحريريُ قولُ الشاعر: (طويل)

وهبكـم منعتُـم أنْ أَلِـمَّ بـربعِهـا ... فهل تمنعوني أنْ أقـولَ القـوافيـا[3]

فإنْ قلت معلومٌ جوازُ كونِ فاعلِ الفعل القلبي ومفعولهِ ضميرين لشيء واحدٍ، ولكن بعد اتفاقهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً فما وجهُ قوله: هبكم بإفرادِ ضمير الفاعلِ وجمع ضمير المفعول؟ قلت: هَبْ فعلٌ غير متصرفٍ يستعملُ في المفرد وغيره، ولا ماضيَ له، ولا مستقبلَ، لأنَّه بمعنى عُدَّ واحسِب المتعديين إلى مفعولين لا من وهَب له لذا يهبُ هبةً، فإنَّ الأمرَ من ذلك متصرفٌ قطعاً. فإنْ قلت احسِب وعدّ لا يتعديان إلى ا لمفعولين قلت: نعم إذا كان احسُب بالضم وعُدّ بمعناه فإنّكَ تقول «حسَبته أحسُبُه بالضم إذا عددته»[4] لكنّ المرادَ هنا احسِبَ بالفتح أو الكسر[5] بمعنى ظُنَّ وعُدَّ بهذا المعنى لا بذاك بناءً على مجيء عُدَّ في كلامهم بهذا المعنى كما قال: (خفيف)

---

(١) شعر عروة بن أذينة ١٩.
(٢) حاشية ابن بري ق /٤١.
(٣) لم أهتد إلى قائله.
(٤) الصحاح (ح س ب).
(٥) الكسر شاذ، الصحاح (حَ س ب).

لا أعُدَّ الإقتارَ عُدماً ولكن فقدُ من قد فقدتُه الإعدامُ[1]

وكما قال: (طويل)

فلا تعدُدِ المولى شريكَكَ في الغِنى ولكنما المولى شريكُكَ في العُدْمِ[2]

وجزم بأنّهم يقولون: فلانٌ أنصفُ من فلانٍ إشارةً إلى أنّه يفضُل في النَّصفَةِ عليه، فيُحيلون المعنى منه، لأنّ معنى هو أنصفُ منه: أي أقومُ منه بالنِّصافةِ التي هي الخِدمةُ لكونه مصدَر نصَفت القومَ: أي خدمْتهم. فأمّا إذا أُريد به التفضيلُ في الإنصاف، فلا يقالُ إلا: هو أحسنُ إنصافاً منه، وأكثرُ إنصافاً وما أشبهَ ذلك. والعلّةُ فيه أنّ الفعلَ من الإنصافِ أنصفَ، وأفعلُ الذي للتفضيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي[3]. وأقولُ «إنكارُه لأنصفَ لكون فعلهِ رباعياً ولا ينبغي أنْ يكونَ أفعلَ من كذا إلا من فعلٍ ثلاثي، إلا أنّه إذا ورد السماعُ به من فعل/ رباعي فلا معدِلَ عن قبوله نحو قولهم: هو أيسرُ منه وأعدمُ وأفلسُ، (١٩/أ) وأمنعُ، وأشرفُ، وأفرطُ وكذلك أنصفُ أيضاً. وقد ورد السماعُ به. حكى أبو القاسم الزجاجيوغيرُه» أنّ حسانَ بنَ ثابت لما أنشدَ النبي ﷺ قولَه: (وافر)

أتهجوه ولستَ له بكفوٍ فشرُكما لخيرِكما الفِداءُ[4]

قال أصحابُ النبي ﷺ: يا رسولَ الله هذا أنصفُ بيتٍ قالت العرب وعلى ذلك قولُ الشاعر: (بسيط)

وأنصفُ الناسِ من كلِّ الْمَواطِنِ مَنْ سقى الْمُعادين بالكأسِ التي[5] شربا[6]

---

(١) هو: أبو دؤاد الأيادي، شعره ٣٣٨، وفيه: رزئته بدل فقدته.

(٢) هو النعمان بن بشير الأنصاري. شعره ١٥٩.

(٣) انظر الدره ١١٩.

(٤) ديوانه ٧٦. وهو حسان بن ثابت الانصاري شاعر الرسول.
طبقات الشعراء ٢١٥/١، الشعر والشعراء ١٧٠، الأغاني ١٣٧/٤، ١٣٨.

(٥) هو أبو أذينة، وهو ابن عم الأسود بن النعمان أحد ملوك الحيرة من آل قحطان.

(٦) نهاية الأرب ٣٢٠/١٥.

قاله برمتهابنُ برّي.[1] ومن قبيل الأمثلةِ المذكورةِ مما كان أفعلَ تفضيل من مزيد الثلاثي أشدُ من اشتد، وأسوى من استوى، وأحصى من أحصى. وهو أعطاهم للدرهم، وأولاهم للمعروف. وأكـرمُ مـن زيـدٍ مـن أعطـى وأولى، وأكرم. وأضيعُ من غيره من «أضاعَ الرجلُ إذا كثُر ضِياعُه»[2] بكسر الضاد لا بفتحها كما تقول «ضِببت البلدة بفك الإدغام شذوذاً إذا كثُر ضِبابُها»[3] بكسر الضاد أيضاً لا بفتحها وأمّا قولُ عمر رضي الله عنه «إنّ أهمَ الأمورِ عندي الصلاةُ، فمن حِفظَها، وحافظ عليها حفِظ دينَه، ومن ضيّعها فهو لما سواها أَضيعُ»[4] فأضيعُ فيه بمعنى أشدُّ تضييعاً كما يُشعِرُ به سوقُ كلامه رضي الله عنه. ومن ذلك القبيل أيضاً قولُهم، هذا أَحضرُ من ذلك إلا أَنَّ فيه شذوذاً آخرَ، حيث كان مأخوذاً من اختُصِر المبني للمفعول، وليس أيسرُ فيما حكاه من اليُسر، بل من الأَيسار بخلافِه في قولِ المتنبي: (بسيط)

أَحيا وأيسرُ مـا قـاسيـتُ مـا قتلا والبينُ جارَ على ضَعْفي وما عَـدَلا[5]

ولا أعدمُ من العُدم بمعنى الافتقار، بل من الإعدام التي هو بمعناه بموجبِ قولِه: (خفيف)

لا أَعُـدُّ الإقتـارَ عُـدْمـاً ولكـن فقدُ مـن قـد فقَـدْتـه الإعـدامُ[6]

ولو كان عنده من العُدم كما هو الأظهرُ لم يَعدّه في سلك ما بُني من فعلٍ رباعي ومثلُه أَشرفُ فهو من الإشراف على الشيء لا من الشرَفِ.

وجزم بأنّهم يقولون: ابدأ به أَوّلاً. وإنّ الصوابَ أَنْ يقالَ ابدأ به أَوّلُ بالضم

---

(١) حاشية ابن بري ف ٤٣١ ـ ٤٤.

(٢) الصحاح، اللسان (ض ي ع).

(٣) الصحاح (ض ب ب).

(٤) شرح المقامات للشريشي ٤/١٠٦.

(٥) التبيان ٣/١٦٢.

احيا واهون ما قاسيت الذي قتل، وهذا الفراق جائر علّي مع ضعفي.

(٦) انظر ص ٧٢.

كما قال معنُ بُن أنس: (طويل)

لعُمـرك مـا أدري وإنّـي لأوْجَـلُ ... على أيِّنـا تعـدو المنيـةُ أوّلُ[1]

وإنّما بُني أوّلُ ههنا لأنَّ الإضافةَ مرادةٌ فيه. إذ تقديرُ الكلام ابدأْ به أوّلَ الناسِ فلما اقْتِطعَ عن الإضافةِ بني كأسماءِ الغايات. على أنّ أوّلَ إذا أُعرِبَ لا يصرَفُ، ولهذا قالوا: كان ذلك عاماً أوّلَ وما رأيته مذ أوّلَ من أمسِ، ولم يسَعْ صرفُه إلا في قولهم ما تركتُ له أوّلاً ولا آخِراً، فجعلوه في هذا الكلامِ بمعنى ما تركتُ له قديماً ولا حديثاً. ومن مفاحش ألحانِ العامةِ إلحاقُهم هاءَ التأنيث بأوّلَ فيقولون: الأَوّلةُ»[2] وأقول: على الضم اقتصر صاحبُ القاموس[3]..

وعلى / الضم والنصب بلا تنوين حالةِ الإضافةِ اقتصر الجوهريُ حيث قال: (١٩/ب) «وإذا قلت ابدأْ بهذا أَوَّلُ ضممته على الغايةِ كقولك: فعلته قبـلُ. وإنْ أظهـرت المحذوفَ نصبت فقلت: أبدأُ به أوّلَ فعلك، كما تقول قبلَ فعلِك»[4] إلا أنّه جزم قبل هذا بأنّك» إذا جعلته صفةً لم تصرِفْه تقول: رأيتُه عاماً أوّلَ، وإذا لم تجعله صفةً صرفتَه، فتقول: لقيته عاماً أوّلاً. قال ابنُ السكّيت[5]: ولا تقلْ عامَ الأوّلَ»[6][7] ومقتضى ذلك كلهِ أنّك إذا لم تجعلْه صفةً في قولك ابدأْ به أوّلاً صرفته فنونته، أو بنيته على الضم فلم تنونه، وإنْ جعلته صفةً لمصدرٍ محذوفٍ لم تصرفه، ولم تنوّنه. وقد أُجيز في قول الشاطبي: (طويل)

---

(١) ديوانه ٢٠، وهو معن بن أوس بن نصر المزني شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام. الأغاني ١٢/ ٥٠، سمط اللآليء ٧٣٣، الخزانة ٣/٢٥٨.

(٢) انظر الدره ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) القاموس (و أ ل) والمقصود اول.

(٤) الصحاح (و أ ل).

(٥) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحق السكيت من علماء اللغة المتوفى (٢٤٤ هـ) صاحب «إصلاح المنطق».
مراتب النحويين ١٥١، طبقات النحويين ٢٢٣، نزهة الألباء ١٣٨.

(٦) إصلاح المنطق ٣٠٧.

(٧) الصحاح (و أ ل).

بدأت ببسم اللهِ فـي النظم أوّلاً [1]

الوجهان: أنْ يكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ وقد أُعرِب غيرَ منصرف، وأنْ يكونَ ظرفاً لبدأتُ، وقد أُعرِب منصرفاً إعرابُ قبلاً في قوله: (وافر)

فســاغ لي الشرابُ وكنـــتُ قبلاً أكـادُ أغَـصُّ بــالماءِ الفـراتِ [2]

وَبعداً في قوله: (طويل)

فما شرِبوا بَعداً على لذّةٍ خمراً [3]

وعلى الوجهين، فألِفهُ للإطلاق، إلا أنّها على الأول ناشئةٌ عن إشباعِ الفتحةِ، وعلى الثاني بدلٌ من التنوين كما في «موئلاً» آخرَ البيتِ. ودعوى الحريري أنّه لم يُسمع صرفُه إلا في قولهم: ما تركتُ أوّلاً ولا آخراً ممنوعةٌ، وأمّا قولُ الشاطبي: (طويل)

جعلتُ أبـا جـادٍ على كـل قـارىءٍ دليلاً على المنظـــومِ أوّلَ أوّلاً [4]

فليس أوّلُ فيه منصوباً غيرَ منصرِفٍ، بل هو مبنيٌّ على الفتح مع أوّل الثاني، وأصلهُ أوّلاً لأوّلٍ بصرف الجزأين كما وقع التصريحُ به، ثم رُكّبا وبُنيا كجاري بيتَ بيت. وتقديرُه بحسَب المعنى مرتّباً لكونه حالاً كما لا يخفى. فإنْ قلت إذا كان أوّلُ غيرَ منصرفٍ فلأي السببين مُنِع الصرفُ؟ قلت: للوصف ووزن الفعل. إذْ هو إمّا مثالٌ من وَألَ والأصلُ أو ألُ، وإمّا أجوفٌ من ألَّ والأصلُ

---

(١) هذا صدر بيت من شاطبيته وعجزه «... تبارك رحمانا رحيما وموئلا» الشاطبية ٣.

(٢) للشاعر عبد الله بن يعرب.

(٣) شرح شذور الذهب ١٠٤ (بلا عزو)، حاشية الصبان ٢/٢٦٩، الدرر اللوامع ١/١٧٦.
هذا عجز بيت أنشده ابو زيد، وصدره:

ونحـن قتلنـــا الأزد أزد شنـــوءة وبعـــد بـــدل بعـــدا

إصلاح المنطق ١٤٦، شرح شذور الذهب ١٠٥.

(نحن قتلنـا الأســد أســد شنـوءة فـمـا شربـــوا بعـــد....)

(٤) الشاطبية ٩.

أأوَلَ فقلبت الهمزةُ فيها واواً، وأُدغمت الواوُ في الواو، والدليلُ على أنّه أفعلُ قولُهم هذا أوّلُ منك. وبهذا يُرَدُّ على سيبويه القائل: بأنّه فوعلٌ[1] من وول بواوين ولام مُثبِتاً لواوي الفاء والعين، كما ثبت في كلامهم ياءاهما كَيَّن، وواويُ الفاء يائيُ العين كويل وعكسه كيوم. وإنّ الواوَ الأولى من و وول بثلاثِ واواتٍ قلبت همزةً، والثانيةُ أُدغمت في الثالثةِ، وكذا يُرَدُّ عليه بصورة منعه من الصرف. فإنّ فوعلاً من الأسماءِ كجوهر منصرِفٌ، فلو كان أوّلُ فيها فوعلاً كما قال لانصرف، والتالي باطلٌ، فالمقدَّمُ مثلُه، وهذا كما رُدَّ على الكسائي قولُه في أشياء «إنها على وزن أفعالٍ»[2] مع أنّها/ غيرُ منصرفةٍ ولله درّ شيخِنا (٢٠/أ) الأديب النحوي علاءِ الدين أبي الحسن علي الموصلي الشافعي نزيلِ حلب إذْ سأله بعضُ الممتحنين له: أمنصرفٌ أشياءُ أمْ غيرُ منصرفٍ؟ فقال على البديهة «لا تسألوا عن أشياء»[3] مظهرا حالَ تلاوة هذه الآيةِ عدمَ انصرافِ هذه الكلمة بمجرد تلاوتِها بالجر بالفتحة مستشهداً على ذلك ضمناً مشيراً إلى أنّ هذه الكلمةَ مما لا يليقُ أنْ يسألَ عنها لوضوحِها في حقِّ عدمِ الانصرافِ فكيف تسألُ أنت عنها؟ نعم دعوى الحريري أنّ الأوّلةَ لحنٌ يعضدُها تصريحُ صاحب القاموس بأنّ الآخِرَ بكسر الخاء خلافُ الأوّل وفاقاً لغيرِه. وإنّ مؤنثَهُ بهاء»[4] لالتزامه في أوّلِ كتابهِ هذا أنّه إذا ذكَر صيغةَ المذكر أتبعَها المؤنثَ بقوله: «هي بهاء»[5] ولم يُعِدِ الصيغةَ مع سكوته عن أنْ يؤنثَ الأوّلَ بهاء. نعم قد استعملها من العلماء المتأخرين ابنُ الهائم في «نزهة الحسّاب»[6] والسبكيُ[7] في «جمع

---

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٩٥/٣ «واما أول فهو أفعل».

(٢) شرح الشاطبية ٢٦/١.

(٣) المائدة: ١٠١.

(٤) القاموس (أ خ ر).

(٥) مقدمة القاموس ٦/١.

(٦) ابن الهائم: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن الهائم، من كبار علماء الرياضيات المتوفى (٨١٥ هـ).

الشذرات: ١٠٦/٧، البدر الطالع ١١٧/١.

(٧) السبكي: هو عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي، صاحب الطبقات الكبرى المتوفى (٧٧١ =

الجوامع » وغيرُهما من أهل العلم، إلا أنّا لم نجدْها محكيةً في مثل القاموس كما علمت وناهيك به وكأنّ شبهةَ من استعملها قياسُ الأوّلةِ بالهاء على الآخرة بها بناءً على أن الأوَل نَقيضُ الآخِرِ بكسر الخاء، فحُمِل عليه في التأنيثِ بالهاء حملَ النقيضِ على نقيضِهِ مع أنّ الأوّلَ الذي هو نقيضُه أفعلُ تفضيلٍ على ما صرحوا به، فلا يكونُ مؤنثهُ بالهاء، بل على فُعلى كأخرى مؤنثِ آخرَ بفتح الخاء بخلاف الآخِرِ بكسرها، فإنّه ليس بأفعلِ تفضيلٍ، فلا يمتنعُ أنْ يكونَ مؤنَثهُ بالهاء قطعاً، ولا يجوز أن يكون الأوّلةُ في استعمال أولئك مؤنثَ ما كان ظرفاً دون ما كان أفعلَ تفضيلٍ، لأنّ استعمالهمَ إيّاها في موضع أولى يأبى ذلك.

وجزم بأنّهم يقولون لهذا النوع من المشموم: سُوسْنٌ بضم السين الأولى فيوهَمون فيه، كما أنّ بعضَ الـمُحدَثين ضمَّها فتطيّرَ من اسمه حين أهدي إليه، وكتب إلى من أهداه إليه (سريع)

لم يكفِك الهجرُ فأهديتَ لي ... تفاؤلاً بالسوء لي سُوسَنه[1]
أوّلُها سوءٌ وباقي اسمِها ... يخبر أنّ السوءَ يبقى سَنه

قال: والصوابُ أنْ يقال سَوْسَنٌ بفتح السينين، وكذلك يقالُ رَوْشَنٌ بفتح الراء ليلحقا بما جاء على وزن فوعَلٍ بفتح الفاء نحو: جَوْهَرٍ، وجَوْرَبٍ، وكَوْثَرٍ، وتَوْلَبٍ. إذا ما سمع في أمثلة العرب فُوعَلٌ إلا جُؤذَرٌ في بعض قولهم[2]، وأقول في كتاب المعرف للجواليقي أنّ « الجُؤْذَرُ/ (٢٠/ب) بضم الجيم وسكون الهمزة وفتح المعجمة (وضمها)[3]: ولدُ البقرةِ، فارسيٌ معرّبٌ »[4].

ومنعُ الحريري الضمَ في سُوسن ممنوعٌ بحكاية صاحبِ القاموس[5] إياه

= هـ). الدرر الكامنة ٤/٣٩، ٤٠، حسن المحاضرة ١/١٥٠.

(١) قالها محمد بن داود صاحب كتاب الزهرة. ديوانه ٧١ وفيه: تفاؤلا. تطيرا.

(٢) الدرة ١٢٨.

(٣) (وضمها) ساقطة من الأصل وما أثبتناه من المعرب.

(٤) المعرب ١٠٤.

(٥) القاموس (س و س) وجاء فيه: « السوسن كجوهر: هذا المشموم.

مقتصراً عليه من غير قَدْحٍ فيه « وبحكاية الوزير بنِ المغربي »[1].

عن ثعلب أنّه لم يأتِ على فُوعَلٍ إلا سُوسن وصويج. وهو الذي تقول له العامةُ شُوبقٌ يبسُط به الخبازون الجردقَ، والرقاقَ، كما ذكر هذه الحكايةَ ابنُ برّي قال: أمّا قولُ الحريري: إنّه لم يأتِ على فُوْعَل إلا جُؤْذَرٌ فغلطٌ بيّنٌ، لأنَّ جؤذراً فُعلَلاً، وإنّما خففت همزتُه فصارت في اللفظ واواً »[2] هذا كلامُه ويؤيده ضبطُ الجواليقي إياه مهموزاً، وجمعُه جآذِر دون جواذر في قول الشاعر: (خفيف)

إنّ مـن يـدخُـلِ الكنيسـةَ يـومـاً   يلـقَ فيهـا جـآذراً وظبـاء[3]

وقد تذكرتُ بما نقله الحريريُ من التطيّرِ بالصدر والعجزِ من الكلمةالواحدة ما جاء من التطيّرِ بهما من كلمتين « فيما يُحكى أنّ أعرابياً اجتازَ بزمخشر فسألَ عن اسمِها وعن كبيرها فقيل له: زمخشرُ والردادُ، فقال لا خيرَ في شر وردٍّ. وانصرفَ فلم يُلِمَّ بها »[4] وما لوحظ من صدر الكلمة وعجزها في قول القائل يهجو نفطويه[5] النحوي: (سريع)

لا خيـــرَ في النحـــو ولا أهلِـــه   إذْ كـان منسـوبـاً إلى نفطـويـه[6]

---

(١) الوزير بن المغربي: هو الحسين بن علي المغربي المتوفى (٤١٨ هـ) وزير من العلماء والأدباء. من كتبه « مختصر إصلاح المنطق ». وفيات الاعيان ١٧٢/٢. النجوم الزاهرة ٢٢٢/٤.

(٢) حاشية ابن بري ق/٤٦.

(٣) هو الأخطل. سمط اللآليء ٢٣٨/١، شواهد المغني ١٢٢، الخزانة ٢٢٩/١، ٤٦٣/٢. وقد اخل به الديوان.

(٤) القاموس (ز م خ ر).

(٥) نفطويه: هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي المتوفى (٣٢٣ هـ) إمام في النحو طبقات النحويين ١٧٢، إنباه الرواة ١٧٦/١.

(٦) الشعر لابن دريد وقد ورد في الديوان:

أف على النحـــو وأربـــابـــه   قد صـار مـن أربابـه نفطـويـه

أحـــرقـــه الله بنصـــف اسمـــه   وصيـــر البـاقـي صراخـا عليـه

ديوانه ١١١.

أحـــرقَــه اللهُ بنصـــفِ اسمـــــه وصيّـرَ البـاقـي صُـراخــاً عليــه

ومن عجزها فقط من قولِ القائل:

احذرِ النارَ والهمَّ، من حبِّ الدينارِ والدرهم[1]

وجزم بأنهم يقولون: سار ركابُ السلطان إشارةً إلى موكبِهِ المشتملِ على الخيلِ، والرّحْلِ، وأجناسِ الدواب، وإنّه وهمٌ ظاهرٌ، لأنّ الرِكابَ اسمٌ يختصُ بالإبل. وجمعُها ركائبُ. والراكِبُ هو راكبُ البعير خاصةً. وجمعُه ركبانُ. فأمّا الركبُ والأركوبُ فقد جوّز الخليل[2] «أنْ يطلقَ اسمُها على راكبي كلِ دابةٍ»[3] إلا أنّ الأركوبَ أكثرُ من الركب عدةً وأوفى جماعةً[4] وأقولُ قال الأنصاري «إنا معـاشرَ كتّـاب الإنشـاءِ لا نعني بـذلـك إلا ركـابَ السروج السلطانيةِ أدباً مع ملوكنا لا نقول: سار السلطانُ، وإنّما نقول: سار الرِكابُ الشريفُ كنايةً عن ذلك»[5] انتهى. ثم ما ذكر من أنّ الأركوبَ أكثرُ من الركب فهو ناظرٌ إلى ما يقال من أن الزيادةَ في البناء لزيادة المعنى إلا أن الزيادة في البناء لزيادة المعنى قسمان: ما تكون لزيادته بحسَبِ الكيفية، وما تكون لزيادته بحسَبِ الكمية ومنه ما/ نحن فيه لتفاوتِ الرَّكبِ، والأركوبِ قلةً وكثرةً (٢١/أ) بخلاف قولهم لمركبين مخصوصين: شقدفٌ وشقنداف فإنّهما من القبيل الأوّل لتفاوتهما خفةً وثقلاً على ما أشعرَ به قولُ الزمخشري في كشافه ومما طَنَّ على أذني من مُلح العرب أنّهم يسمون مركَباً من مراكبهم بالشقدُفِ. وهو مركبٌ خفيفٌ ليس في ثقل محامل العراق. فقلت في طريق[6] الطائف لرجلٍ منهم: ما اسمُ هذا

---

(١) الجزء الأول من المجتث والثاني غير موزون وأعتقد هو ليس بشعر.

(٢) هو: الخليل بن احمد الفراهيدي المتوفى (١٧٠ هـ) من ائمة اللغة والآدب وواضع علم العروض. مراتب النحويين ٥٤، طبقات النحويين ٤٣، نزهة الألباء ٤٥.

(٣) العين ق/٢٦١ ب، ٢٦٢ آ.

(٤) انظر الدره ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) في ب: الطريق.

المحمَلِ أردتُ المحملَ العراقي؟ فقال: أليس ذاك اسمهُ الشقدفُ؟ قلت بلى، قال: فهذا اسمُه الشقنداف. فزادَ في بناء الاسم لزيادة المعنى»[1] وبخلاف الرحمن، والرحيم فإنّهما في كلا القبيلين على ما تقرّر في محله من أوائلِ كتبِ التفسير[2].

وجزم بأنّهم يقولون حُسِد حاسِدُك بضم الحاء فيعكسون المرادَ به ويجعلون المدعوَ له مدعواً عليه. وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ: حَسَد حاسدُك بفتح الحاء: أي لا انفك حسوداً، ولا زلت محسوداً، وإلى هذا أشارَ الشاعرُ في قوله: (بسيط)

إنْ يحسدوني فإني غيرُ لائمهم قبلي	من الناس أهلُ الفضل قد حُسِدوا[3]
أنَا الذي يجدوني في صدورِهم	لا أبتغي صَدَراً عنها ولا أرِدُ
فدامَ لي ولهم ما بي وما بهم	ومات أكثرُنا غيضاً بما يجِدُ[4]

وأقولُ: إنْ كانوا يجعلون المدعوَ له وهو المخاطبُ مدعواً عليه بجعل حاسدِه المذمومِ محسوداً بناءً على [أنّ][5] من شأن المحسودِ أنْ يكونَ ذا كمالٍ كما نبه على ذلك من قال: (بسيط)

إنّ العرانينَ تلقاها مُحسَّدةً	ولن ترى للئام الناس حُسّادا[6]

فلا ريَب في أنّهم يعكِسون المرادَ بذلك - وإن كانوا يريدون بذلك عوقب على الحسد حاسِدُك على المشاكلة - نحو ما في الحديث «إنَّ اللهَ لا يَملُّ

---

(١) الكشاف ١/٤١ - ٤٢.

(٢) ومنها الكشاف.

(٣) هو بشار بن برد. ديوانه ٣/٩٥ - ٩٦، وقد ورد في الديوان تقديم وتأخير.

(٤) انظر الدره ١٤٠ - ١٤١.

(٥) (أن) زيادة من المحقق.

(٦) الوحشيات ٢٦٤، نسب إلى أبي علاقة التغلبي،
الإمتاع والمؤانسة ٣/١٨١ نسب إلى سفيان بن معاوية المهلبي.
الوفيات ٥/٢٤٧، نسب إلى معن بن زائدة وقيل للمغيرة شاعر آل المهلب.

حتى تَمَلّوا »[1] ، أي لا يتركُ جزاءَكم على طاعاتكم حتى تَملّوا منها وتتركوها . فلا عكَس للمراد أصلاً ، لِما أنَّه دعاءٌ للمخاطب بواسطةِ أنَّه دعاءٌ على حاسِدِهِ بالعقاب على حَسَدِهِ. وقد حكي صاحب القاموس « حسَدني اللهُ بإنْ كنت أحسُدك أي عاقبني »[2] وفي كلامنا آنفاً إشارةٌ إلى أنَّ الكلامَ في الحاسدِ المذموم الذي يتمنى انتزاعَ كمالِ المحسود عنه دون المحمود الذي لا يتمنى ذلك. إذْ الحاسدُ كالحَسَدِ ينقسِمُ إلى محمودٍ ومذمومٍ ، ومن قال: « ما خلا جسدٌ من حَسَدٍ » أَرادَ به مطلقَ الحَسَدِ بخلاف قوله ﷺ « لا حَسَد إلا في اثنتين رجلٌ أتاه اللهُ مالاً فسلّطهُ على هلكتِه في الحقِّ/ورجلٌ أتاه الله الحكمةَ فهو يقضي بها (٢١/ب) ويعلِّمُها »[3] فإنَّ الحسدَ فيه هو الحَسَدُ المحمودُ خاصةً وبخلاف قولِ الشاعر: (كامل).

حسدوا الفتى إذْ لم ينالوا سعيَه　　فالناسُ أعداءٌ له وخصومٌ[4]

فإنّ الحسدَ فيه هو الحَسَدُ المذمومُ خاصةً. كما أَنَّ الحسودَ في قولهم « الحسودُ لا يسودُ »[5] هو الحسودُ المذمومُ فقط.

وجزم بأَنَّهم يقولون أعطاه البِشارة. وإنّ الصوابَ فيه ضمُ الباء ، لأنَّ البِشارةَ بكسر الباء ما بُشرتَ به ، وبضمها حقٌّ ما يعطى عليها . فأمَّا البَشارة بالفتح فإنَّها الجمالُ[6] وأقولُ منعُ كسر الباء في قولهم: أعطاه البشارةَ ممنوعٌ لأنَّها فيه اسمُ ما يعطاه المُبشِّرُ. وقد حكى فيه صاحبُ القاموس[7] بالكسر والضم كليهما « « وفاقًا

---

(١) سنن ابن ماجه ٢/١٤١٧ .

(٢) القاموس (ح س د).

(٣) سنن ابن ماجه ٢/١٤٠٧ .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي ، ديوانه ١٢٩ .

(٥) مجمع الأمثال ٢٣٠/١ ، أمثله (مولده).

(٦) انظر الدره ١٤١ .

(٧) القاموس (ب ش ر).

للكسائي، وابنِ السكّيت[1] وغيرهما من أهلِ اللغةِ. إذْ حكوهما فيه ايضاً »[2] حسَبَ ما نقله عنهم ابنُ بريّ. وقال الأنصاري « في كتب اللغة البِشارة والبُشارة ما يعطاه المُبشِّرُ »[3] فضبطها بالقلم وبالكسر والضم ومن خطه نقلت. واقتصر بعضُهم فيه على ما نقله ابنُ برّي أيضاً على الضم فقط »[4] لكنّ حكاية خاتمةِ أهلِ اللغة[5] في قاموسه أبيةٌ عن الانتصار بنقل هذا الاقتصار للحريري رحمه الله تعالى.

وجزم بأنَّهم يقولون تفرّقتِ الأهواءُ والآراءُ، وإنّ الاختيارَ في كلام العرب أنَّ يقال في مثله افترقت كما جاء في الخبر « تفترقُ أمتي كذا وكذا فرقةً »[6] أي تختلفُ. قال: فأمَّا لفظةُ التفرّقِ فتستعملُ في الأشخاص والأجسام فإذا قيل: إنّ لزيدٍ ثلاثة إخوةٍ متفرقين كان المعنى أنَّ كلَّ واحدٍ منهم ببقعةٍ، وإنْ قيل في وصفِهم مفترقين كان المعنى أنَّ أحدَهم لأبيه وأمه، والآخرُ لأبيه، والثالثُ لأمه. وكذلك يقال فرّق بتشديد الراء فيما كان من قبيل الجمع، وفرَق بالتخفيف فيما يُرادُ به التمييزُ كقولك: فرَق بين الحقِّ والباطل والحالي والعاطل.[7] وأقول كلامهُ يُشعِرُ بأنَّ الفرقَ بين التفرّق والافتراق أنَّ التفرقَ يستعمل في الأجسامِ بمعنى أنَّه يستعمل في التفرّقِ بها، وأنَّ الافتراقَ يستعملُ في غيرها بمعنى أنَّه يستعمل في الافتراق بغيرها. والذي عليه الجوهريُ وصاحبُ القاموس التسويةُ بين التفرقّ والافتراق. حيث حكى الأولُ « فرقّت الشيء تفريقاً، وتفرقةً فافترق وتفرّق »[8]. وحكى الثاني « تفرّق ضد تجمع

(١) اصلاح المنطق ١١٢ وجاء فيه (الكسائي: يقال هي البِشارة والبُشارة).

(٢) حاشية ابن بري ق/٥٢.

(٣) اللسان (ب ش ر).

(٤) حاشية ابن بري ق/٥٢.

(٥) المقصود (صاحب القاموس الفيروز ابادي).

(٦) سنن ابن ماجه ١٣٢١/٢.

(٧) انظر الدرة ١٤٢.

(٨) الصحاح (ف ر ق)

كافترق »[1] وجاء في الحديث:.

(٢٢/أ) « البيِّعان بالخيارِ/ما لم يتفرّقا »[2] ورُوي أيضاً ما لم يفترِقا أي بالأقوال، كما ذهب إليه أبو حنيفة ومالكٌ، أو بالأبدانِ كما ذهب إليه الشافعيُ وأحمدُ فُروي التفرقُ والافتراق في هذا الحديث بمعنى واحدٍ. أمَّا بما عليه أبو حنيفة أو بما عليه الشافعي على أنَّه قد وقع كثيراً شائعاً في عبارات الفرضيّين استعمالُ تفرقِ الإخوةِ حيث يقالُ ثلاثةُ إخوةٍ متفرقون. نعم استعمالُ التفرّقِ فيما كان بالأجسام والأبدان واردٌ في كلامهم كما في قوله: (بسيط).

تفـرقـت غنمـي يـومـاً فقلـت لها ... يا ربِّ سلِّط عليها الذئب والضَّبُعا[3]

وقوله: (طويل).

وكنـا كنـدمـاني جـذيمة حقبـةً ... من الدهرِ حتى قيل لن يتصدَّعـا[4]

فلَّما تفـرقنـا كـأمـي ومـالكـاً ... لطـول اجتماعٍ لم نَبِـتْ ليلـةً معـا

وفي تمثيل الحريري بقولك: فرَق بين الحقِ والباطلِ والحاليِ والعاطلِ إشارةٌ إلى أنَّ الفرق بمعنى التمييز، والفصلَ بين الشيئين يكونُ بين المعنيين كالحقِّ والباطلِ وبين غيرهما كالحالي والعاطل، ويعضدُه ما ذكره صاحبُ عمدة الحفاظ[5] حيث قال « وفرقَتُ بين الشيئين فصلتُ بينهما الى أنْ قال ثم هذا الفصلُ قد يكونُ مُدرَكاً بالبَصَرِ كما في الأشخاص، وقد يكون مُدركاً بالبصيرة كما في المعاني، ومنه الفَرْقُ بين المسألتين، وهو إبداء معنى لم يوجد في الطرف الآخر مع تخيل التساوي » وعلى ما ذكره، فالفرقُ مثلُ الصبح ظاهرٌ.

---

(١) القاموس (ف ر ق).

(٢) سنن ابن ماجه ٧٣٦/٢.

(٣) العمدة ١٨٨/٢ (بلا عزو).
اللسان (ض ب ع) (بلا عزو)

(٤) الشعر لمتمم.
مالك ومتمم ابنا نويرة ١١١ - ١١٢.

(٥) لم أعثر على الجزء الثاني منه.

وجزم بأَنّهم يقولون قدِم الحاجُ واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، وثلاثةً ثلاثةً ، وأربعةً أَربعةً . وإنَّ الصوابَ أَنْ يقال في مثله جاؤوا أحادَ وثُناءَ وثُلاثَ ورُباعَ ، أو يقال : جاؤوا مَوْحدَ ومثنى ومثلثَ ومربعَ ، لأن العربَ عدلتَ بهذه الألفاظِ إلى هذه الصيغ ليُستغنى بها عن تكرير الاسم [1] . وأقول نعم قد عدلت العربُ بتلك الألفاظِ إلى تلك الصيغ ما كان منها على فُعال ، وما كان منها على مَفْعَل وزاد بعضُهم عليهما في معدول العدد فُعلان بَضم الفاء واستدلَ عليه بقول الشاعر : (بسيط) .

قاموا إليه زرافاتٍ ووحداناً [2]

أي واحداً واحداً ، إلا أَنَّ الحقَّ أَنّ وحداناً جمع واحدٍ كُشبان جمع شابٍ ، ولذا كان منصرفاً مثلَه ، ويعضدهُ مقابلةُ زرافاتٍ به فإنَّه جمعُ زرافةٍ بمعنى جماعةٍ ، وقد جمعت العربُ أَوحدَ أيضاً على وُحْدان إلا أَنّها قلبت واوه همزةً كأَنّها حاولت الفَرْق بين جمعِ واحدٍ وجمع أَوْحدَ ، كما قالت أعوادٌ وأعيادٌ في جمع عودٍ /وعيدٍ ، مع أنّه العود . قال الجوهري « يقال فلانٌ أوحدُ أهلِ زمانهِ ، (٢٢/ب) والجمعُ أُحدانٌ مثلُ أسودَ وسودانٍ ، وأَصْلُهُ وُحدانٌ » [3] انتهى كلامه . لكن ما أشار إليه الحريري من تخطئةِ من يقول : قدِم الحاجُ واحداً واحداً ، واثنين اثنين . وثلاثة ثلاثةً ، وأربعة أربعة فمُخِلٌ « تأمل » .

أما أولاً : فلما ذكره الحديثي من أنَّ أسماء العددِ المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مكرراً مطّردٌ من واحدٍ إلى عشرةٍ بخلاف ما استُعمِل منها على فُعالٍ

---

(١) انظر الدرة ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) الشعر لقريط بن أنيف من شعراء بلعنبر وهو عجز لبيت ، وصدره :

قـوم إذا الشر أبـدى نـاجـذيـه لهم . . . .

شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٧ .

الخصائص ٢/٢٧٠ (وقال العنبري . . أحدانا بل وحدانا .

الناجذ : ضرس الحلم ، زرافات : جماعات .

(٣) الصحاح (و ح د)

ومَفْعلٍ ، فإنّه لم يُثبت اطرادُه بناءً منه على أنّهما مسموعان من واحدٍ واثنين وثلاثةٍ وأربعةٍ، وَمفْعلا مَسموعٌ من خمسةٍ خلافاً للكوفيين، والزجاج[1] إذْ أَجازوا كلا الوزنين من البواقي قياساً على ما سُمع، وإنّما قال إلى عشرةٍ، إذْ لا خلاف أنَّ ما فوقه مكررٌ اللفظ كما جزم هو به أيضاً.

وأمّا ثانياً: فلقول أبي جعفر الغرناطي « إنَّك إذا قلت جاء القومُ ثلاثَ فُهم العددُ والتقسيمُ، ولا يُفهمُ من ثلاثةٍ إلا العددُ. فإنْ أردت التقسيم كررت، فقلت جاء القومُ ثلاثةً ثلاثة »[2] هذا ما ذكره. فإنْ قلت هل من فائدةٍ لعدلِهم عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ إلى ثلاثٍ أو مثَلثٍ؟ قلت: نعم هي رفعُ اللبس: فقد ..رم الحديثي أيضاً بأنَّ ثلاثةً ثلاثة في: جاء القومُ ثلاثةً ثلاثة، وإنْ كان معناه انقسامُ الجملةِ على هذه الصفةِ لكن يحمِلُ اسم العدد أيضاً. إذْ هو أصلُه، فإذا قلت بدلَه ثلاثُ ارتفع الاحتمالُ: أي وكذا إذا قلت بدلُه مثَلثٌ. فإنْ قلت ما بالُ النحاةِ يقولون: إنّ أحادَ بمعنى واحدٍ واحدٍ، ومُسداسَ بمعنى ستُ ستٍ وإنَّما هي بمعنى واحدةٍ وستٍ فقط في قول أبي الطّيب: (وافر).

أحــادٌ أم سُــداسٌ في أحــادٍ لييلتُنــا المنــوطــةُ بــالتنــادِ[3]

قلت: « هو لاحنٌ في ذلك »[4] فيما ذهب إليه ابنُ هشام. ويحتملُ كما قال الدماميني[5]: أنْ يقالَ إنّه قصَد التقسيمَ. فالمعنى الإخبارُ عن ليلةِ فراقهِ بأنَّها

---

(١) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق المتوفى (٣١١ هـ) عالم بالنحو واللغة.
طبقات النحويين ١٢١ ،إنباه الرواة ١/١٥٩ ، نزهة الالباء ١٨٣ .

(٢) القول لم أعثر عليه. وأبو جعفر الغرناطي: هو أحمد بن سعد بن علي بن محمد الأنصاري ويعرف بالجزيري المتوفي (٧١٢ هـ) كان مقرئاً عارفا بالعربية والفقه، من كتبه «شرح الدرة الالفية».
البغية ١٣٣ ، بحر العوام ١١٢ .

(٣) ديوانه ١/٣٥٣. المنوطة: المتعلقة، التناد: يوم القيامة لأن النداء يكثر فيه.

(٤) مغني اللبيب ٤٨ .

(٥) الدماميني: محمد بن ابي بكر بن عمر، بدر الدين المعروف بالدماميني المتوفى (٨٣٧ هـ) من كتبه شرح مغني اللبيب.
البغية ٢٧ ، الشذرات ٧/١٨١ .

منقسمةٌ إلى واحدةٍ واحدةٍ، أي أنَّ كلَّ جزءٍ من أجزائِها بمثابة ليلةٍ واحدةٍ، ثم رأى أنَّها أطولُ من ذلك فأضربَ واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمةٌ إلى ستٍ ستٍ في كلِ واحدٍ واحدٍ من أجزاءِ الليلة؟ قال الدماميني: هذا إنْ جعلت أمْ منقطةً وإنْ كانت متصلة فالمعنى أطلبُ التعيين لأحدِ هذين الأمرين، فلم يخرجِ العددُ عن استعماله في معناه.[1] انتهى. وأمَّا تلحينُه في استعماله سُداسَ مع أنّ أكثرهم يأباها، ويخُصُّ العددَ المعدولَ بما دون الخمس[2] فمدفوعٌ باحتمال أنَّ المتنبي ذهب إلى جواز/ استعمالها كما قال بعضُهم، فلا يكونْ لاحناً على هذا (٢٣/ أ) المذهب. وممن ذهب اليه ابنُ خرّوف[3] وذلك أنَّه ذهَب إلى جواز بناء فُعال ومَفعلِ من واحدٍ إلى عشرةٍ، ونسبه إلى الأكثرين، وصحّحه أبو حيان[4] كما ذكره الغرناطي. وأما تحلينُه في تصغير ليلة على لُييلةبناءً على دعوى أنّ العربَ إنَّما صغرتها على لُييليه بزيادة الياء على غيرِ قياسٍ[5] فمدفوعٌ أيضاً، باحتمال أنَّه ذهب إلى أنَّ الليلةَ على الأصل، فإذا صُغِّرت صُغِّرَت ليلةٌ قياساً، وهو المختارُ عند الجوهري حسبَ ما يفهمُ من ظاهرِ كلامهِ حيث قال «الليلُ واحدٌ بمعنى جمعٍ واحدتُـه مثلُ تمرٍ وتمرةٍ وقد جُمع على ليال فزاد وافيه الياءَ على غير قياس. ونظيرهُ أهلٌ وأهالٌ ثم قال:

ويقال كان الأصلُ فيه ليلاةً فحذِفُت لأنَّ تصغيرها لُيَيْلِيَةٌ[6]ف «أي ويقول بعضُهم كان الأَصلُ في لفظ ليلةٍ ليلاةً، فحذفت أَلفِهُ بناءً على أنَّ تصغيرها عنده لييلِيةٌ ليـس إلا. والتصغيرُ يردُ الشيء إلى أَصلِه، فيكونُ أَصلُ ليلةٍ ليلاةً

---

(١) شرح الدماميني على المغني ١٠٢/١.

(٢) مغني اللبيب ٤٨.

(٣) هو علي بن محمد الحضرمي المتوفى (٦٠٩ هـ) عالم بالعربية، من كتبه (شرح كتاب سيبويه). معجم الأدباء ٧٥/١٥، الوفيات ٣٣٥/٣.

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي المتوفى ٧٥٤ هـ) من كبار العلماء بالعربية. الدرر الكامنة ٧٠/٥ - ٧٦، الشذرات ١٤٥/٦.

(٥) مغني اللبيب ٤٨.

(٦) الصحاح (ل ى ل).

الذي استعمله من قال:

في كل ما يومٍ وكلِّ ليلاة[1]

فإن قلت إذا كان مختارُ الجوهري ما ذكرتَ فماذا يكونُ قولهُ في لييلية بتقدير سماعه؟ قلت: يجعلهُ على غيرِ قياسٍ كليالٍ في التكسير ويعضدُه أنَّ التصغيرَ والتكسيرَ عندهم من وادٍ واحدٍ في ردِّ الشيء إلى أصلِهِ فليكونا ههنا سواءً في الخروج عن القياس، وأمَّا الاستشكال عليه بأنَّه جمعَ بين متنافيين استطالةِ الليلة وتصغيرها فمدفوعٌ. كذلك باحتمال أنَّه ذهب إلى ما ذهب إليه بعضُهم من ثبوت مجيء التصغير للتعظيم كقول أبي الهندي: (متقارب).

ومكنّ الضِبابِ طعامُ العُريبِ ولا تشتهيه نفوسُ العَجَمْ[2]

« حيث صغّر العربَ تعظيماً لهم »[3] بنصٍّ من الجوهري. وكأن الوجهَ في اعتباره للتعظيم أنَّ قائلَ البيت عربيٌّ، « والمكنُ » بفتح الميم بيضُ الضَبِّ. وهل قائلهُ من قوم يأكلون الضبَّ، فيأكلون بيضَه مثلَ بني تميم كما قال في الهزل الذي يُرادُ به الجِدَّ، (طويل).

إذا ما تميميٌّ أتاك مُفاخراً فقل عَدِّ عن ذا كيف أكلُك للضبِّ؟[4]

أوْلا؟ احتمالان الظاهرُ أولّهما ولا تَضُرُّ نسبةُ هذا الطعامِ الذي هو مَكنْ الضِباب إلى جميع العربِ، مع أنّه طعامُ بعضِهم فقط، لاستقامة أنْ يقالَ: إنّه طعامُ العربِ بالقياس إلى العجم الذين لا يشتهونه كما يقال: اللاَّم المعرِّفة من خواص الأسماء بمعنى أنَّها لا توجدُ في غيرها من الأفعال والحروفِ، مع أنَّها لا تدخلُ إلا على بعضها كأسماء الأجناس بخلافِ الضمائر. ومثل ذلك ما يقالُ في

---

(١) اللسان (ل ي ل)، انشد ابن الأعرابي هذا الرجز. المغني (٤٨/١ (بلا عزو).

(٢) ديوانه ٥٢. ابو الهندي: هو عبد الله بن ربعي بن شبث الرياحي، أدرك الدولتين الاموية والعباسية. الشعر والشعراء ٤٢٩، طبقات ابن المعتز ١٣٦.

(٣) الصحاح (ع ر ب).

(٤) القائل ابو نواس، الديوان ٥٧٧.

حق أهل البدو من العرب بالقياس إلى غيرهم: إنّهم حرشةُ الضِباب، أي صائدوها، كما حكى التفتازاني[1] في قسم المعاني/ من شرحه على المفتاح عن (٢٣/ ب) البصريين أنهم قالوا: نحن أخذنا اللغةَ عن أكلَةِ اليرابيعِ، وحرشَةَ الضِبابِ، وأنتمُ عن أكلَة الشواريزِ[2] وباعةِ الكواميخِ[3].

وجزم بأنَّهم يقولون عند الحُرْقَة، ولذع الحرارة المُمِضّة: أَخْ بالخاء المعجمة من فرق. وإنّ العرب تنطِقُ بهذه اللفظةِ بالحاء المغفلة. وعليه فُسِّر قولُ الشارقِ الجهيني: (وافر).

فباتوا بالصعيد لهم أحاحٌ   ولو خفّت لنا الكلمى سَرَيْنا[4]

أي بات الكلمى يقولون: أَحْ مما وجَدوا من حُرَقِ الجراحاتِ، وحرِّ الكلومِ.[5] وأقول قال الأنصاري في كتب اللغة «أَخٍّ بالخاء المعجمة كلمة تُوجُّعٍ وتأوه من غيظٍ أو حزن. قال ابنُ دريد «وأحسَبُها مُحدَثةً»[6] [7] انتهى كلامُ الأنصاري. وفي القاموس في «باب الخاء المعجمة» «وأَخْ كلمةُ تكرُّهٍ وتأوه»[8] بتشديد الخاء بالقلم، ويعضُده ما ذكره الغرناطي حيث قال: «وأَمَّا أَخٌّ وكخٍّ فهما بالخاء المعجمة المشددة إلى أنْ قال: وضبطَ ابنُ الأثيرِ الكافَ» من كِخْ بالكسر وبالفتح وتسكين الخاء بتنوين وغير تنوين»[9] ولا يبعدُ أنْ يجرى ذلك

---

(١) التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والمنطق والبيان المتوفى (٧٩٣ هـ) من كتبه «المختصر».
الدرر الكامنة ٥/١١٩، البغية ٣٩١.

(٢) الشواريز: جمع شيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.
الكواميخ: نوع من الأدم معرب.

(٣) انظر أخبار النحويين البصريين ٩٠، الفهرست ٨٦.

(٤) المنصفات ٤٧. وهو عبد الشارق بن عبد العزى الجهني وهو شاعر جاهلي المنصفات ٣١، ٣٢.

(٥) انظر الدرة ١٥٠.

(٦) الجمهرة: (أ خ خ) ١/١٥.

(٧) اللسان (أ خ خ).

(٨) القاموس (أ خ خ) وفيه «أخ بتسكين الخاء»

(٩) النهاية ٤/١٥٤.

في أَخّ قال: ومعناها أتكرهُ»[١] انتهى. وأمّا أَخْ بفتح الهمزة وسكون المعجمة الدالّ على الوجَع، فمن قبيل ما يدُلُ على المعنى من الألفاظ طبعاً لا وضعاً كأَح أَح بفتح الهمزة أو ضمها والحاء المهملة إلا أنّ هذه دالةٌ كما قال الشريفُ[٢] الجرجاني على وجَعِ الصَدْرِ يقال: أَحّ الرجلُ أحّا إذا سعَل[٣]، وما نبه عليه الحريريُ من أنْ قولَ الشاعر «لهم أُحاحٌ» في معنى أَنّهم يقولون: أَحّ مما وجدوا من حُرَق الجراحات، وحرِّ الكلوم فمدفوعٌ بقولِ صاحب القاموس «والأُحام بالضم العطشُ والغيظُ وحزازةُ الغمِّ»[٤] ومثلهُ في الصحاح[٥]، ولكن بضبط «الحزازة» بالقلم في نسخة معتمدة بإعجام الرائين دون إهمالها.

وجزم بأنَّ المَيْلَ بإسكان الياء من القلب واللسان، وبفتحها يقع فيما تُدرِكه العينان[٦] وأقول «المَيْلُ يكون في القلب، وفي اللسان، وفي غيرهما. يقال مال عن الطريقِ وعن الحقِّ مَيْلاً، وكذلك مال عليه في الظلم، ومال الشيءُ أيضاً ميلاً. وأما المَيَلُ فهو مصدرُ مال الشيءُ إذا اعوجّ خلقةُ فهو أَمْيلٌ. قاله[٧] برمته ابنُ بري. وفي الصحاح «المَيْلُ المَيَلانُ وأمالَ الشيء فمال. والمَيَلُ بالتحريك ما كان خلقةً، يقال منه رجلٌ أَمْيلُ العاتقِ، في عُنُقِهِ مَيَلٌ»[٨] ونقل صاحبُ عمدة الحفاظ أَنّه «إذا استُعملِ الميلُ في الأجسام فُتِحت الياءُ فيما كان خِلقةً، وسكنت فيما كان عَرَضاً.»[٩].

---

(١) قول الغرناطي: لم اعثر عليه. (وفيه زيادة كسر الخاء).

(٢) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني المتوف (٨١٦ هـ). من كبار العلماء بالعربية.

الضوء اللامع ٣٢٨/٥، تاريخ آداب اللغة ٢٥٣/٣.

(٣) كما جاء في الصحاح والقاموس «أح: سعل».

(٤) القاموس (أ ح ح).

(٥) الصحاح (أ ح ح).

(٦) أنظر الدرة ١٥٨.

(٧) حاشية ابن بري ق /٥٦.

(٨) الصحاح (م ي ل).

(٩) أدب الكاتب ٢٣٩. وعمدة الحفاظ لم أعثر على الجزء الثاني منه.

وجزم/ بأنَّهم يقولون لرضيع الإنسان قد ارتضع بلَبَنِهِ، وإنَّ صوابَه ارتضع (٢٤/أ) بلبانهِ، لأَنَّ اللبنَ هو المشروبُ. واللِّبان هو مصدرُ لابنه: أي شاركه في شُرْب اللبنِ، وهذا هو معنى كلامهم الذي نحوا إليه[1]. وأقولُ «قوله اللبانُ هو مصدرُ لابنه: أي شاركه في شُرب اللبن ليس بإجماعٍ، بل الأكثر على جوازِ غيرِ ذلك. قال بعضُهم: اللبانُ بمعنى اللَّبَن، إلا أنَّه مخصوصٌ بالآدمي، وأمَّا اللَّبَنُ فَعامٌّ في الآدمي وغيرِهِ. وقال آخرون: اللِّبانُ جمعُ لَبَنٍ. فما جاء فيه اللِّبان بمعنى المُشاركة في اللَّبن قولهم «هو أخوه بِلبان أُمه»[2] كذلك فسرَّه يعقوب[3] أي هو أَخوه بمشاركته له في الرضاع، وعليه قولُ الكميت: (رجز).

تلقـــى النـــدى ومَخلـــداً حليفين كـــانـــا معـــاً في مَهـــدِه رضيعين[4]

تنازعا فيه لبانَ الثديين

وقال أبو سهل الهروي[5] «لُبانٌ هنا جمعُ لبن» وعلى قولِ غيره: هو لغةٌ في اللَّبن، وكذلك فُسرِّ بيتُ الأعشى أعني قوله «رضيعي لبانٍ» بالأوجه الثلاثةِ وكذلك بيتُ أَبي الأَسود»[6]: (طويل).

---

(١) انظر الدرة ١٦١.

(٢) الصحاح، اللسان (ل ب ن).

(٣) إصلاح المنطق ٢٩٧.

(٤) وقد ورد في شعره:

تلقـــى النـــدى ومخلفـــا حليفين ليســـا مـــن الوكس ولا يـــوخشين

تنـــازعـــا فيـــه لبـــان الثـــديين كـــانـــا معـــا في مهـــده رضيعين

شعر الكيمت الاسدي ١٣٥/٢.

(٥) أبو سهل الهروي: محمد بن علي بن محمد المتوفى (٤٣٣ هـ) عالم لغوي من كتبه «شرح فصيح ثعلب».

إنباه الرواة ١٩٥/٣، البغية ٨١، ٨٣.

(٦) ديوانه ٨٠. ابو الأسود: ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني، واضع علم النحو شاعر إسلامي.

مراتب النحويين ٢٤، طبقات النحويين ١٣، الاغاني ١/١٢ - ٣.

فـإلا يَكُنهـا أو تكُنـه فـإنَّـه   أخـوهـا غـذَتْـه أُمُّـهُ بِلبـانها[1]

قاله برمته ابنُ برّي. وأراد بيعقوب يعقوبَ بن السكيت: ففي الصحاح «واللِبان بالكسر كالرِضاع. يقالُ هو أخوه بلِبان أُمه. قال ابنُ السكّيت «ولا يقالُ بلَبَنِ أُمّه إنّما اللَّبن الذي يُشرَبَ»[2]. قال الكميت يمدحُ مخلدَ بن يزيد:

تلقـى النـدى ومخلـداً حليفين   كـانـا معـاً في مَهـدِهِ رضيعين

تنازعا فيه لِبانَ الثديين[3]

إلى هنا ما في الصحاح، وهو مُشعرٌ بأن اللِبان في قولهم: هو أخُوه بلِبان أُمّه ليس بمعنى اللّبن، فهو بمعنى المشاركةِ فيه، وكالرضاع، فإنْ قلت: فلِبانُ أُمّه بمعنى ملابنةِ أمه، وحينئذ فما إضافةُ اللبان إلى أُمه إلى الفاعلِ هي أم إلى المفعول؟ قلت: ليس إلى واحدٍ منهما، لأنَّ أحد الرضيعين هو الذي يُلابِنُ الآخر، وإنّما هي لأدنى ملابسةٍ بسبب أنَّ الأُم سببُ الملابنةِ، والمشاركة في اللّبنِ، ومرادُ ابنِ بري ببت الأعشى قوله: (طويل).

رضيعـي لبـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تقـاسما   بأسـودَ داجٍ عَـوْضُ لا نتفـرقُ[4]

أي لا نتفرق عوضُ أي أبداً، وأراد بأبي الأسود أبا الأسود ظالمَ بنَ عمرو الدؤلي قاضيَ البصرةِ الذي وضَع النحوَ بإشارة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وله قبلَ بيته هذا: (طويل).

دع الخمـرَ يشربُهـا الغـواةُ فـإنّنـي   رأيـتُ أخـاهـا مُغنِيـاً بمكـانها[5]

قال ابنُ هشام «وسببُ قوله ذلك أنّه كان له مولى يختلفُ إلى الأهواز في (٢٤/ب) تجارةٍ له. فكان/ يصيبُ من الخمرِ، فاضطربَ أمْرُ التجارة فلامَه، فزعم أنّه

---

(١) حاشية ابن بري ق/٥٨.

(٢) إصلاح المنطق ٢٩٧، أدب الكاتب ٣١٥.

(٣) الصحاح (ل ب ن).

(٤) الديوان ٢٢٥. أسحم داج: الليل أو حلمة الثدي عوض أبد الدهر.

(٥) ديوانه ٨٢.

إنّما يشربُها لحرارتِها لا للسكر. فأمره بأكل الزبيب، فإنَّه أخوها ارتضع معها من ثدي واحدٍ، أي أنَّه يشربُ من عروق الكرمةِ، كما يشربُ العنبَ الذي هو أصلُها [1] هذا كلامه. وفي فرائد القلائد «إنَّ أخاها نبيذُ الزبيب» [2] يريدُ به الماء الذي نبذَ فيه زبيبٌ ليصيرَ حُلواً من غير أنْ تشوبه حُرمةٌ، فإنَّه أخوها إلا أنه حَلاَلٌ وهي حَرَامٌ.

وجزم بأنَّهم يقولون للمُعرِّسِ قد بنى بأهلِه. وإنّ وجهَ الكلام بنى على أهلِه، وقال: والأصل فيه أنَّ الرجلَ إذا أراد أنْ يدخُلَ على عَروسِهِ بني عليها قُبةً، ويجانسُ هذا الوهمَ قولُهم للجالس ببابه جلس على بابه. والصوابُ له أنْ يقال: جلسَ ببابه لئلا يتوهمُ السامعُ أنَّه أراد به استعلى على الباب، وجلس فوقه. ومما يَوْهَمون فيه أيضاً قولهم: خرجَ عليه خُراجٌ. ووجهُ القولِ أنْ يقال: خرج به وكذلك يقولون: رميتُ بالقوسِ. والصوابُ أنْ يقال: رميتُ عن القوس، أو على القوس كما قال الراجز:

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمعُ   وهي ثلاثُ أذرُعٍ وإصبَعُ [3]

فإنْ قيل هلا أجَزْتم أنْ تكون الباءُ في هذا الموطن قائمة مقام «عن» أو «على» كما جاءت بمعنى «عن» في قوله تعالى ﴿سأَلَ سائلٌ بعذاب واقعٍ﴾ [4]. ومعنى «على» في قوله سبحانه ﴿وقال اركبوا فيها باسم الله﴾ [5]؟ فالجواب عنه أنَّ إقامةَ بعضِ حروف الجر مقامَ بعضٍ إنّما جُوزّ في المَواطنِ التي ينتفي فيها اللبسُ، ولا يستحيلُ المعنى الذي صيغ له اللفظُ، ولو قيل ههنا: رميتُ بالقوسِ لَدَلَّل ظاهرُ الكلامِ على أنَّه نبذَها من يده. [6] وأقول قد ناقشه ابنُ بريّ في

---

(١) تخليص الشواهد ق/٣٠.

(٢) فرائد القلائد ق/٢٩.

(٣) تهذيب اللغة (ع ل ي) نسب الى حميد الأرقط، إصلاح المنطق ٣١٠، ٣١١ (بلا عزو)، المخصص ١٦/٨٠ (بلا عزو) الخزانة ١/١٠٤ (بلا عزو).

(٤) المعارج: ١.

(٥) هود: ٤١.

(٦) انظر الدرة ١٦٨ - ١٧٠.

صدْرِ الكلام وعجزَه، فجزم:

أوّلاً «بأنَّ بنى بأهلِه غيرُ مُنكرٍ قال: لأنَّ بنى بها بمعنى دخلَ بها، قال ابنُ قتيبة «يقالُ لكلِّ داخلٍ بأهله: بانٍ»[1] وأيضاً فإنَّ الباءَ وعلى قد يتعاقبان على معنى واحدٍ نحو: أفاضَ بالقِداحِ، وأفاض عليها[2] ويعضدُ ما قاله قولُ صاحبِ النهاية في قول الجوهري «ولا يقالُ بنى بأهلِه»[3] هذا القول فيه نظر فإنه قد جاء في غيرِ موضعٍ من الحديث، وغيرِ الحديثِ، وعاد الجوهري استعمله في كتابه[4] وكذا يعضُده ما في القاموس من حكاية «بنى على أهلِهِ، وبها: زفّها»[5] وأيضاً فقد تعاقبت على والباء على معنى واحدٍ في غير تلك الصورة نحو: مررتُ به وعليه «وإنْ كان مررتُ به أكثر»[6] بتصريحٍ من ابن هشام نحو ﴿إذا مرَّوا بهم يتغامزون﴾[7] بخلافِ وإنّكم لتمرون عليهم مُصبِحين»[8].

وقولِهِ: (كامل).

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبُّني ... فمضيتُ ثُمَّة قلت لا يَعنيني[9] [10]

---

(١) ادب الكاتب ٥١. الصحاح، اللسان (ب ن ى) وقد ورد قيل.

(٢) حاشية ابن بري ق/٦٢.

(٣) الصحاح (ب ن ى).

(٤) النهاية ١/١٥٨.

(٥) القاموس (ب ن ى).

(٦) مغني اللبيب ١٠٢.

(٧) المطففين: ٣٠.

(٨) الصافات: ١٣٧.

(٩) الكتاب ٣/٢٤، (رجل من بني سلول مولد). الاصمعيات ١٢٦ لشمر بن عمرو الحنفي من شعراء بني حنيفة باليمامة (ولقد مررت).
الخصائص ٣/٣٣٠، ٣٣٢ (بلا عزو)، العيني ٤/٥٨ (رجل من بني سلول) الخزانة ١/١٧٣ (الرجل من بني سلول).

(١٠) مغني اللبيب ١٠٢.

نعم قد شذ شارحُ اللب[1] فزعم أنّ مررتُ عليه إنَّما يقال إذا جاوزتهُ في المرورِ، لأنَّك بمجاوزتك إياه كأنَّك صرتَ فوقهَ في كثرةِ السيرِ فلم يكن الباءُ وعلى متعاقبين على معنى واحدٍ على هذا القول، لاعتبار / الاستعلاء في على (٢٥/أ) بذلك التقرير، ثم قال:

ثانياً: «ذَكرَ ابنُ قتيبة أنَّ الأصلَ» رميتُ بالقوس، وعن واقعةٌ موقعَ الباءِ»[2] وإنَّما حملَه على هذا قولهم: ضربتُه بالسيف، وطعنتهُ بالرُمح. وكذلك ينبغي أَنْ يقالَ ورميتُه بالقوس. ولو كان رميتُ بالقوس يجبُ تجنبُه لما فيه من اللبْسِ لوجب ألا يجوزَ؛ رميتُ بالسهم: ألا ترى إلى قوله: (هزج).

رمينـــــــــــاه بسهمين فلم نُخـــطِ فـــــؤادَه[3][4]

هذا كلامُه وإلى قول ابنِ قتيبة ينظـرُ قـولُ ابـنِ مـالـك «بمجـيء عـن للاستعانة، ثم تمثيلهُ لذلك برميت عن القوسِ، لأنهم يقولون أيضاً «رميتُ بالقوسِ»[5] قال صاحبُ مغني اللبيب «وفيه ردٌّ على الحريري في إنكارهِ أَنْ يقال ذلك إلا إذا كانت القوسُ هي المرمية»[6] انتهى. ومقتضى ما قاله ابنُ مالك في «رميت عن القوس» أنَّ يقال مثلهُ في رميت على القوسِ فيكون على فيه للاستعانة أيضاً. لكن الحقَّ احتمالُ أَنْ يكونَ عن وعلى في هذين المثالين للمجاوزةِ والاستعلاء.

---

(٣) هو السيد جمال الدين النقرة كار عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني المتوفى (٧٧٦ هـ) عالم بالعربية.
الدرر الكامنة ٢/٣٩٢، شذرات ٦/٢٤٢.

(٤) أدب الكاتب ٣٩٩.

(٥) العمدة ١/١٤١، ١٤٢ (أنشد الزجاج وزعم أصحاب الحديث أن الجن قالته).
حياة الحيوان ١/٢٣٣٣ (هذا الشعر قالته الجن في موت سعد بن عبادة).

(٦) حاشية ابن بري ق/٦٢.

(١) مغني اللبيب ١٤٩.

(٢) مغني اللبيب ١٤٩.

أمَّا الأولَ فلأن السهمَ يجاوزُ القوسَ، وأمَّا الثاني فلأنَّه وقتَ الرمي يعلُوها كما نبّه عليه بعضُ شُراح التسهيل. وإنَّ ذلك لا يُنافي أنْ يكونَ الباءُ في رميتُ بالقوس للاستعانة مثلُها في نحو: ضربتُ بالسيف، وقولُ بعضِ الجنِّ بعد قتلِ سعد بن عبادة[1] الأنصاري رضي الله عنه: (الهزج).

نحن قتلنا سيّدَ الخزرجِ سعدَ بنَ عباده
رميناه بسهمين فلم نُخطِ فؤادَه

وفي هذا الشعر خزمٌ بالزاي بزيادة نحن، فلا تتوهمنَّ فسادَ وزنِهِ، إذ هو من ثاني الهزج المخزوم كقول العباس بن أبي حبيب من خامس المديد المخزوم، (مديد)

إذا خدرت رجلي دعوتُك يا فوزُ كما يذهبَ الخَدَرُ[2]

فقوله «إذا» خزمٌ، و «فوز» اسمُ حبيبته. والعربُ تزعمُ إذا خدرت رجلُ إنسان فذكر حبيبتهَ يذهبُ عنه الخَدَرُ. بقي شيء وهو أنَّ نيابة أحرفِ الجرِ بعضِها عن بعض هل هو قياسي أو سماعي؟ فمذهب البصريين أنَّه لا ينوبُ بعضُها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوْهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ولأصلّبنكم في جذوعِ النّخْلِ﴾[3] إنَّ في ليست بمعنى على ولكن شُبِهَ المصلوبُ لتمكنهِ من الجذعِ بالحالِ في الشيءِ، وإمَّا على تضمينِ الفعل معنى فعلَ يتعدى بذلك الحرفِ كما ضمّنَ بعضُهم شربْنَ في قوله: طويل: شَرْبنَ بماءِ / البحر[4] (٢٥/ب)

---

(١) هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الخزرجي المتوفى (١٤ هـ) صحابي من أهل المدينة شهد عدة غزوات مع النبي (ﷺ).
جمهرة الانساب ٣٦٥، الاصابة ٢/٣٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) طه: ٧١.

(٤) هذا جزء من بيت لابي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

« معنى روين »[1] ومن قال: بنى بأهلِهِ يُحتمَل أَنْ يكونَ من هذا النمط بأَنْ يُضمنّ بنى معنى دخَل « وإمّا على شذوذِ إنابة كلمةٍ عن أُخرى، وأَمّا الكوفيون فمحملُ الباب كله عندهم إنابةُ كلمةٍ أُخرى من غير أَنْ يكونَ ذلك شاذاً عندهم »[2] فهو حينئذ أَمرٌ قياسيٌ. قال ابن هشام آخِرُ كلامِهِ على باء الجر « ومذهبهم أَقلّ تعسفاً »[3] انتهى. وما ذكره الحريري من الجواب يقتضي إنابة بعضِ حروف الجر منابَ بعضٍ قياسياً، ولكن لا مطلقاً كما هو المنقولُ عن الكوفيين، بل في المواطِن التي ينتفي فيها اللّبْسُ ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظُ خاصةً.

وجزم بأَنّهم يقولون لمن يصغُر عن فعل الشيء هو يصْبُو عنه. وإنّ الصوابَ أَنْ يقالَ هو يَصْبى عنه، لأنَّ العربَ تقول: صبا من اللهو يصبُو صُبُواً. والفَعْلة منه صَبْوَةٌ وَصَبِي من فعل الصَّبِيّ يصبْى صِباً بكسر الصاد والقصر، وَصَبَاءُ بفتحها والمدّ، والفَعْلَةُ منه صَبْيةٌ[4] وأقولُ « اختصاصُه الصِبا والصَّباء بأَنّهما مصدران لصبي بمعنى الصّغرَ ليس بصحيح، بل قد يكونان مصدرين لصَبا يصبُو. حكى أَهلُ اللغةِ صبا يصبُو صِباً وصَبَاءً وصَبْواً وصَبْوةً. ويقال: صبِي الرجلُ صِبيء وصَبَاءً تغني وقال سويدُ بن كراع: (طويل).

فهل يُعْذِرَنْ ذو شيبةٍ بصَبائه ... وهل يُحمدَنْ بالصَّبر إنْ كان يَصبِر ؟[5]

= شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيح

وفي رواية أخرى:

تروت بماء البحر ثم تنصبت ... على حبشيات لهن تئيح

ديوان الهذليين ١/٥١ - ٥٢.

(١) مغني اللبيب ١١١.

(٢) المصدر نفسه ١١١.

(٣) المصدر نفسه ١١١.

(٤) انظر الدرة ١٧٣.

(٥) اللسان (ص ب ا)

وسويد بن كراع العكلي: شاعر مقدم من شعراء الجاهلية والإسلام.

طبقات الشعراء ١/١٧٦، الشعر والشعراء ٤٠٧، الأغاني ١٢/٣٤٥.

والصَبِيُ والصِبيانُ والصِّبيةُ هو عند النحويين من ذوات الواو »[1] قاله بجملته ابنُ برّي إلى [أن] [2] قال: « ويدُلُّ على أنَّ الصبّي لامُه واوٌ، قولُهم في جمعه صِبْوةٌ في بعض اللغات، فيكون صِبيةٌ وصِبوةٌ مثلَ قنيةٍ وقِنوةٍ، وفي الحديث « رأى حسيناً مع صبوةٍ في السكةِ » [3] وإنَّما استحبوا صِبياناً وصبيةٍ إتباعاً لصَبيٍّ. كما قالوا: تغديت فأنا غديانُ، وتعشيتُ فأنا عشيانُ، فأتبعوهما تغديت وتعشيت مراعاةً للفظ. والأصلُ الواو »[4] إلى هنا كلامه. وهو ظاهرٌ في أنَّ الواو لم تَنْقلب في صِبيةٍ وصِبيانٍ وهما بكسر الصاد لانكسار ما قبلها مع كون الساكنِ حاجزاً غيرَ حصين كما رأى بعضُهم، وإنَّما انقلبت ياءً اتباعاً لصبيٍّ بالتشديد حيث انقلبت فيه ياءً للقاعدةِ المشهورةِ، كما قُلِبت في غَديان وعَشيان مع فتح أولِهما ياءً اتباعاً لتغدَّيتُ وتعشيتُ، حيث انقلبت فيهما ياءً في القاعدةِ الأخرى المشهورة عندهم وهذا كما قالوا: مرضيٌّ، فبنوه على رضي وإن كان أصله رضو، والقياس أن يقال: مرضو كما يقال من غزا يغُزو: مغزوٌّ، وأمَّا معديٌّ من العداوةِ في قوله [طويل].

(٢٦/أ) أنا الليثُ مَعدِياً عليه وعادياً [5]

فشاذ. وكأنّ الشاعَر أتبعَه عادياً، وإنْ كان في الأصلِ من ذوات الواوِ، ثم ما حكاه ابنُ برّي عن أهلِ اللغةِ، فإنّه يعضدُه ما أورده صاحبُ « عمدة الحفاظ » في قوله تعالى: ﴿أصبُ إليهنّ﴾[6] حيث قال « أي أميلُ ». يقال صَبا

---

(١) حاشية ابن بري ق/٦٣.

(٢) (ان) زيادة من ب.

(٣) سنن ابن ماجة ٥١/١ وقد روى « فإذا حسين يلعب في السكة » اللسان (ص ب ا) « رأى حسنا يلعب مع صبوة في السكة ».

(٤) حاشية ابن بري ق/٦٣.

(٥) القائل: عبد يغوث بن وقاصر وصدره:

وقد علمت عرسي مليكة انني

الكتاب ٣٨٥/٤، المفضليات ١٥٨، شرح المفصل ٣٦/٥ (بلا عزة) العيني ٥٨٩/٤.

(٦) يوسف: ٣٣.

يصبُوا إذا مال نحو محبوبه صِباً وصَبَاءً وصُبّواً وصَبوةً. قال: وقيل: صَبَا معناه نزَع اشتاق، وفعلَ فعلَ الصبيان، إلى أنْ أوردَ ما أوردَه ابنْ برّي من الحديثِ المذكورِ، ولكن بزيادة لفظٍ آخرَ، فقال وفي الحديث «رأى حسيناً يلعبُ مع صِبْوةٍ في السكةِ» أي صِبيةٌ جمعُ صَبيٍّ. قال: وهما لغتان نحو غَديان وغَدوان وفَتيتِ وفتوتٍ»[1] أي نحو كل من الأَوّلَيْن والآخريْن في استعمال الكلمة بالياء تارةً وبالواو أخرى. وإلا فليست ياءُ الفتيتِ واوُ الفتوتِ وهما من فتَّ الشيءَ: كسَره بلام الفعل، كما أنّ الياءَ والواوَ من صِبيةٍ وصِبوةٍ لامُ الفعلِ. واعلم أنّ نظيرَ الصِّبا والصَّباء مما يكسرُ فيقصرُ ويفتحُ فيُمدُّ مع اتحاد المعنى قولُهم للغض: قِليً وقَلاءً، وجاء في كلامهم عكسُه مع اتحاد المعنى نحو: صَلى النارِ وصِلائها. ولله درُّ ابنِ دريد حيث قال في الأوّل: (كامل)

حبُّ الفسادِ إلى قِلىً وأرى الصلاحَ بلا قَلاءِ[2]

ومن عكسِه:

واحذر صَلى نارَ الجحيمِ فإنّه شرُّ الصِّلاءِ

وجزم بأنّهم يقولون هاونٌ وراوَقٌ فيوهَمون فيهما. إذ ليس في كلامِ العربِ فاعَلٌ والعينُ منه واوٌ. وإنّ الصوابَ أنْ يقال: هاوونٌ وراووقٌ لينتظما فيما جاء على فاعولٍ مثلِ فاروقٍ وماعونٍ. وعليه قولُ عدي بنِ زيدٍ العبادي: (خفيف)

ودَعوا بالصَّبوحِ يوماً فجاءت قَيْنَةٌ في يمينِها إبريقُ[3]

فدَمّتهُ على عُقارٍ كعينِ الديكِ صفّى سُلافَها الراووقُ[4]

---

(١) لم أعثر على الجزء الثاني من عمدة الحفاظ.

(٢) ديوان ابن دريد ٣٥ ـ ٣٦ وقد ورد (حب النساء...)

(٣) ديوانه ٧٨ وقد ورد (ثم نادوا بالصبوح...)

وهو عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي شاعر جاهلي فحل.

طبقات الشعراء ١/١٣٧، الشعر والشعراء ١١١، الأغاني ٢/٨٠.

(٤) أنظر الدره ١٧٧.

وأقولُ نعم قد قال الجواليقي « والهاوونُ أعجميٌّ مثلُ فاعولٍ ولا يقال هاوَنٌ يعني بالفتح، لأنّه ليس في الكلام اسمُ فاعِلٍ موضعُ العينِ منه واوٌ »[1] واقتصرَ على رواية « الراووق » صاحبُ الصحاحِ[2] وكذا صاحبُ القاموسِ فقال « والراووقُ: المصفاةُ والباطيةُ وناجودُ الشرابِ الذي يروّقُ به »[3] وكذا اقتصر عليها ابنُ دريدٍ في الجمهرةِ فقال: « وروّقتُ الشرابَ ترويقاً إذا صفّيته والذي يُصفّي فيه الراووقُ »[4]. إلا أنّ الجوهري حكى الهاوَنَ بالفتح فقال: « والهاوَنُ الذي يُدَقُّ فيه معرّبٌ. وأصلهُ هاوونٌ لأنّ جمعَه هواوين. مثلُه قانونٌ وقوانين، فحذفوا منه / الواوَ الثانيةَ استثقالاً، وفتحوا الأُولى لأنّه ليس في كلامهم فاعُلٌ (٢٦/ب) بالضم »[5] انتهى. وكذا « حكاه ابنُ قتيبة في باب الأسماءِ الأعجميةِ وما له من النظائر » كالطّابَقِ والطاجَنِ »[6] قاله ابنُ برّي. ومثلُه في الأسماءِ الأعجميةِ لاوَدُ بن نوحٍ ولاوَذُ اسمٌ روميٌّ »[7] انتهى كلامُه. وبالجملة فالمُثبِتُ مقدّمٌ على النافي كما مرّ. واعلم أنّ قولَ عديٍّ « فدّمته » هو بالفاء وتشديدِ المهملةِ، يقال « فدّمتُ الإبريقَ تفديماً إذا وضعتَ في فمِه الفدّام بالكسر والتخفيف أو بالفتح والتشديد وهو ما يوضعُ في فمِ ليصُفّى به ما فيه »[8] وجزم بأنّهم يقولون ما كان ذلك في حِسابي، أي في ظَنّي. وإنّ وجهَ الكلام أنْ يقالَ ما كانَ ذلك في حِسباني، لأنّ المصدرَ من حسِبتُ بمعنى ظننت مَحْسِبَةٌ وحِسبانٌ بكسر الحاء، وأمّا الحسابُ فهو اسمُ الشيءِ المحسوب، واسمُ المصدرِ من حسَبْتُ الشيءَ بمعنى عددتُه. الحُسبانُ بضم الحاء[9]. وأقولُ منهم من يجعلُ الحسابَ مصدراً لحسِبت

---

(١) المعرب ٣٤٦.

(٢) الصحاح (ر و ق).

(٣) القاموس (ر و ق) والباطية: الناجود والمعنى: الخمر واناءوها.

(٤) الجمهرة (ر ق و) ٢/٤٠٩.

(٥) الصحاح (هـ و ن).

(٦) ادب الكاتب ٣٨٩.

(٧) حاشية ابن بري ق/٦٤.

(٨) الصحاح، اللسان (ف د م).

(٩) انظر الدره ١٨٢.

بمعنى ظننت كما ذكر ذلك في كتاب «أدب الكاتب» قال مؤلفه «وقد يجوز على هذا أنْ يقال: ما كان ذلك في حِسابي»[1] انتهى. وقال ابنُ برّي «قد يجوز أن يريدَ القاتلُ ما كان ذلك في حِسابي. أي محسوبي، ثم اتسعَ فيه فأوقع على كل ما لا يقعُ في ظنّه. وناقش الحريريَ بأنّ قطعَه على أنّ الحسابَ اسمُ الشيء المحسوب ليس بصحيحٍ، بل قد يكون مصدراً على أصلِه. قال فأمّا قولُه تعالى: ﴿يرزُقُ من يشاءُ بغيرِ حسابٍ﴾[2] فهو مصدرُ حاسبتُه لا حَسَبْتُهُ[3]. وهذا الذي قاله ناظرٌ إلى قولِ من قال في تفسير الآيةِ لا يُضيّقُ عليه، بل يُعطيه عطاءَ من لا يحاسِبُ من قولهم: حاسَبَتهُ إذا ضايقتَه، وأمّا على قولِ من قال يعطيه أكثرَ مما يحاسِبُه. فالحسابُ في الآية مصدرُ حسب لا مصدرَ حاسب. ومما جاء الحسابُ فيه باقياً على مصدريته قولُ بعضِهم:

قبّلتُها عشْراً وتاهَ الحسابُ[4]

أي وتهت أنا في حسابي. إلا أنّه أسندَ «تاه» إلى ما فيه «تاه» مجازاً. وما ألطفَ من تاه في طريق التقبيل وانخرطَ في سلكِ ذلك القبيلِ فقال: (كامل)

قبّلتُها في جيدِها تسعين أو تسعين إلا[5]
واهاً لها من حالةٍ ما كان أصيبَها وأحلى

---

(١) أدب الكاتب ٣١٩.

(٢) البقرة: ٢١٢، وينظر المعجم المفهرس ٣١١.

(٣) حاشية ابن برق ق/٦٦.

(٤) لقد ورد هذا الشعر ولكن برواية مخالفة:

سألتها التقبيل في ثغرها عشرا وما زاد يكن باحتساب
فمذ تعانقنا وقبلتها غلطت في العدّ وضاع الحساب

المخلاة ٢/١٤٠ (بلا عزو).

(٥) الشاعر هو البهاء زهير: وقد ورد:

فلثمته في خده تسعين أو تسعين إلا
واهالها من ساعة ما كان أطيبها وأحلى

ديوانه ١٩٩.

ولكم تاه في حسابِه من شاهدَ جمالَ أحبابهِ مثلُ من قال، وأجادَ في المقال: (كامل)

بـدا لي منهـا مِعْصَـمٌ حين جمّرتْ — وكـفٌّ خضيـبٌ زُيِّنـت ببَنـانِ[1]

فو اللهِ ما أدري وإنْ كنـت داريـاً — بسبـعٍ رميـتُ الجمـرَ أم بثمانِ

(٢٧/أ) قولُه جمّرت: أي رمت الجُمارَ. فإنْ قلت فهل للحساب من نظيرٍ في مجيئه مصدَر فاعلٍ تارةً أو فعلَ أخرى؟ قلت: نعم نحو: دفع دفاعاً ودافعَ دفاعاً بالا أنّ دافعَ بمعنى دفع بخلاف حاسبَ فإنه ليس بمعنى حسَب. وقراءةُ نافعٍ[2] «ولولا دفـعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعض»[3] تحتملُ الأمريْن. وعلى دافعَ بمعنى دفعَ وردَ قولُ الهُذلي: (كامل)

ولقد حرِصَـتُ بـأَنْ أُدافـعَ عنهـم — فـإذا المنيـةُ أقبلـتْ لا تُـدْفَـعُ[4]

أي بأَنْ أدفعَ عنهم المنيةَ بقرينة المصراعِ الثاني.

وجزم بأَنّ من أوهامِهم عدمَ الفرق بين الحثّ والحضّ. قال: وقد فرقَ بينهما الخليلُ بنُ أحمدَ فقال: «الحثّ يكونُ في السّيرِ والسَّوْقِ وفي كلِ شيءٍ، والحضّ

---

(١) القائل عمر بن ابي ربيعة.
ديوانه ٢٦٥، ٢٦٦ وقد ورد (فو الله ما ادرى واني لحاسب...)
المعصم: موضع السوار من اليد
كف خضيب: خضب بالحناء.

(٢) السبعة في القراءات ١٨٧.
ونافع هو: نافع بن عبد الرحمن الليثي، احد القراء السبعة المشهورين المتوفي (١٦٩ هـ).
الوفيات ٣٦٨/٥، غاية النهاية ٣٣٠/٢.

(٣) البقرة: ٢٥١.
انظر المعجم المفهرس ٢٦٠.

(٤) المقصود: ابو ذؤيب الهذلي.
ديوان الهذليين ٢/١ وهو خويلد بن خالد بن محرث، شاعر فحل ادرك الجاهلية والاسلام.
الشعر والشعراء ٤١٣، الأغاني ٢٥٠/٦، المؤتلف والمختلف ١٧٣.

يكونُ فيما عدا السيرِ والسَّوْقِ »[1][2] وأقولُ في الصحاح والقاموس تفسيرُ الحثِّ بالحضِّ وبالعكس[3] . وفي النهاية « الحضُّ على الشيءِ الحثُّ عليه »[4] وكذا في « عمدة الحفاظ »[5] في تفسير ﴿ولا يحُضُّ على طعامِ المسكينِ﴾[6] . ونظيرُ فرقِ الخليلِ بينهما بأنّ الحثَّ يكون في السَّيْرِ والسَّوْقِ وغيرِهما ، والحضَّ يكونُ في غيرِهما لا غيرَ الفرقُ بين الوعدِ والإيعادِ بأنّ الوعدَ يقيّدُ بالخيرِ والشرِّ ، والإيعادَ يُقيَّدُ بالشرِّ لا غير . يقول صاحبُ التقريبِ[7] « وعدَ خيراً أو شرّاً ، وبخيرٍ أو شرٍّ وعداً وأوعدتُه بالشرِّ لا غير . قال [تعالى][8] : ﴿ويستعجلونكَ بالعذابِ ولن يُخلِفَ اللهُ وعدَه﴾[9] قاله بناءً على أنّهم كانوا يوعدونه به إيعاداً . وإنّ المرادَ بقوله « ولن يُخلِفَ الله وعدَه » أنّه لن يخلِفَ وعدَه بعذابِهم . والآيةُ دالّةٌ على أنّ الوعدَ يستعمَلُ في الشرِّ ـ وإنْ لم يقيدْ به ـ لِدلالةِ المقامِ عليه ـ . وقولُ الجوهري : إنّهم إذا أسقطوا الخيرَ والشرَّ قالوا في الخير : الوعدُ والعِدةُ ، وفي الشرِّ الإيعادُ والوعيدُ[10] . ناظرٌ إلى ما هو الأصلُ فلا يقدَحُ فيه صرفُ قرينةِ المقامِ في هذه الآية عمّا هو الأصلُ

---

(١) معجم مقاييس اللغة (ح ض ض). لم اجدها في (العين).

(٢) انظر الدرة ١٩٦ .

(٣) انظر الصحاح، القاموس (ح ث ث).

(٤) النهاية ١/٤٠٠ .

(٥) عمدة الحفاظ (ح ض ض).

(٦) الماعون: ٣ .
وانظر المعجم المفهرس ٢٠٧ .

(٧) لم اعثر على هذا الكتاب.

(٨) [تعالى] زيادة من المحقق.

(٩) الحج: ٤٧ .

(١٠) انظر الصحاح (و ع د).



الباب الثاني
في قبولِ شيء مما أجلَه الحريريُّ، أو فصّلَه

قد جزم بأنّهم يقولون: لقيتُها اثنيها مقايسةً على قولِهم لقيتُهم ثلاثتَهم فيوهَمون في الكلامِ والمقايسةِ وهمين، ويختلُّ عليهم الفرقُ بين الكلامين، وذلك أنّ العربَ تقولُ في الاثنين: لقيتُها من غيرِ أنْ تفسِّرَ الضميرَ. فإنْ أرادت أنْ تخبِرَ عن إفرادِها باللقاء قالت: لقيتُها وحدَها، وتقولُ في الجمع/ لقيتهم (٢٧/ب) ثلاثتَهم ورأيتهم خمستَهم وما أشبهَ ذلك فتُفسّر الضميرَ، والفرقُ بين الموضعين أنّ الضميرَ في قولِك لقيتُها ضميرُ مثنىً، والمثنى لا تختلِفُ عدّتُه ولا تلتبسُ حقيقتُه. فاستُغني عن تفسيرِ يبينُه. والضميرُ في قولك: لقيتهُم ضميرُ جمعٍ. والجمعُ مبهمٌ غيرُ محصورِ العدةِ لاشتمالِه على الثلاثةِ وعلى ما لا يُحصى كثرةً. فلو لم يفسّره المخبِرُ عنه بما يبينُ عدّتَه، ويزيلُ الإبهامَ عنه لما عرَف السامعُ حقيقتَه، ولا علم كميتَه. وحكى أبو عليٍ الفارسي: أنّ مروانَ بنَ سعيدٍ[1] المهلبي سألَ أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: ﴿فإنْ كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تركَ﴾[2] ما الفائدةُ في هذا الخبرِ؟ فقال: أفادَ العددَ المجردَ من الصفةِ، وأرادَ مروانُ بسؤاله أنّ الألِفَ في كانت تفيدُ الاثنتين فلأي معنىً فسّر ضَميرَ المثنى بالاثنتين، ونحن نعلم أنّه لا يجوزُ أنْ يقالَ: فإنْ كانت ثلاثاً، ولا أنْ يقالَ فإنْ كانت خمساً. وأرادَ الأخفشُ بقوله: إنّ الخبرَ أفادَ العددَ المجرّدَ من الصفةِ، أي قد كان يجوز أنْ يقالَ: فإنْ كانتا صغيرتين فلهما كذا، أو كبيرتين فلهما كذا، أو صالحتين فلهما كذا، أو صالحتين فلهما كذا. فلما قال فإنْ كانتا اثنتين فلهما

---

(١) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن ابي صفرة المتوفى (١٩٠ هـ)، شاعر من أهل البصرة من أصحاب الخليل، كان حاذقا بالنحو. الموشح ٥٦٢، البغية ٣٩٠.

(٢) النساء: ١٧٦.

الثلثان أفادَ الخبرُ فَرْضَ الثلثين للأختين تعلقَ بمجردِ كونِهما اثنتين على أيّ صفةٍ كانتا عليه من كبرٍ أو صغرٍ أو صلاحٍ أو طلاحٍ أو غنىً أو فقْرٍ. فقد تحصَّلَ من الخبرِ فائدةٌ لم تحصُلْ من ضميرِ المثنى [1]. وأقولُ: مثل ما قاله الأخفشُ ما نقله صاحبُ لباب التفاسيرِ [2] عن المازني [3] من أنّه أفادَ العددَ مجّرداً عن الصغرِ والكبرِ. ومثلُ هذه الآيةِ في القصدِ إلى العددِ. قولُه تعالى: ﴿لا تتخذُوا إلهينِ اثنين إنّما هو إلّهٌ واحدٌ﴾ [4]. فإنّ «إلهين» و «واحدٌ» وصفانِ صناعيانِ جيء بهما للبيانِ والتفسيرِ - وإنْ كانت الاثنينيةُ والوحدةُ مستفادتين بدونهما كاستفادةِ الاثنينيةِ بدون كلمةِ اثنين في تلك الآية -. فالآيتان تشتركانِ في القصدِ فيهما إلى العددِ وإنْ افترقتا من حيثُ أنّ العددَ في أحديهما ذُكر بطريق الوصفِ لما هو دالٌّ على ذلكِ العددِ، وفي الأخرى ذُكِر بطريق الإخبارِ عما هو دالٌّ على ذلك العددِ. ومثلُ قولهِ تعالى: ﴿لا تتخذوا﴾ الآيةُ في أنّ الوصفَ ذكِر للبيانِ والتفسيرِ في قولهِ تعالى: ﴿وما من دابةٍ في الأرضِ ولا طائرٍ يطيرُ بجناحيه﴾ [5] وإن افترقنا من حيثُ أنّ الوصفَ في «الهين اثنين» «وإلهٌ واحدٌ» لبيان أنّ القصدَ إلى العددِ كما ذكرنا دون الجنس. وفي «دابةٍ في الأرضِ وطائرٍ يطيرُ بجناحيه» لبيانِ أنّ القصدَ إلى الجنسِ دون العددِ على ما اختاره التفتازانيُ [6] في «مطوّلِ شرحيه على تلخيصِ المفتاح». وأمّا قولُه / بعد ذلك: (٢٨/أ) بأنّه لا يبعُدَ أنْ يقالَ: الأَوْلى أنّ الوصفَ في «لا تتخذوا» الآية بدلٌ، فإنّما قاله بعدما نقلَ عن العلامةِ من شرحِهِ على المفتاح دعوى أنّه عطفُ بيانٍ لا بدلٌ

---

(١) انظر الدره ٢٨ - ٢٩.

(٢) صاحب لباب التفاسير (الكرماني) مرّت ترجمته.

(٣) المازني: هو بكر بن محمد بن حبيب، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان المتوفى (٢٤٩ هـ) احد الأئمة في النحو من كتبه (ما تلحن فيه العاما).
معجم الادباء ١٠٧/٧، انباه الرواة ٢٤٦/١.

(٤) النحل: ٥١.

(٥) الانعام: ٣٨.

(٦) المقصود به سعد الدين التفتازاني.

مريداً بذلك إيرادَ النظرِ عليه، وأنّه لا يبعدُ أنْ يقالَ: إنّ الأَوْلى أنّه بدلٌ لا عطفُ بيانٍ، لا كما زعم من عكس ذلك. بمعنى أنّه لو كان بدلاً، أو عطفَ ببيانٍ لكان الأَوْلى أنْ يكونَ بدلاً، لا أنّه لو كان بدلاً أو عطفَ بيانٍ، أو وصفاً صناعياً لكان بدلاً لمنافاةِ ذلك ما اختاره قبلُ من كونهِ وصفاً صناعياً، فلا غبارَ حينئذٍ على ما قاله. نعم قد جزم في محلٍ آخرَ من مطّولِه بأنّ وصفَ دابةٍ وطائرٍ بما هو من خواصِ الجنسِ لبيانِ أنّ القصدَ منهما إلى الجنسِ دون الفردِ، ثم قال: وبهذا الاعتبارِ أفادَ زيادةَ التعميمِ والإحاطةِ فكان كلامُه هذا مثاراً للغبارِ ومطمحاً لورودِ شيءٍ من الأنظارِ حيث خلَط فيه مذهبَ صاحبِ المفتاحِ وهو أنّ ذكرَ في الأرضِ مع دابةٍ ويطيرُ بجناحيهِ مع طائرٍ لبيان أنّ القصدَ من الموصوفين إنّما هو إلى الجنسين وتقريرهما كأنه قيل: وما من جنسٍ من هذين الجنسينِ إلا أُمَمٌ أمثالُكم بمذهب صاحب الكشاف. وهو أنّ معنى زيادة ذينك الوصفينِ زيادةُ معنى الشمولِ والإحاطةِ، وذلك أنّه قال ما نصّه «فإنْ قلت هلا قيل وما من دابةٍ ولا طائرٍ إلا أُمَمٌ أمثالُكم، وما معنى زيادةِ قولهِ في الأرضِ ويطيرُ بجناحيه؟ قلت: معنى زيادته الشمولُ والإحاطةُ، كأنّه قيل: وما من دابةٍ قطّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائرٍ قطّ في جوِ السماءِ من جميع ما يطيرُ بجناحيه إلا أُمَمٌ أمثالُكم محفوظةٌ أحوالُها غيرُ مهمَلٍ أمرُها»[1]. ففهم بقرينةِ قولِه كأنّه قيل إلى آخرِه أنه أرادَ بمعنى الشمول والإحاطةِ، حتى كان معنى الزيادةِ المعنى وتوجيهُ ذلك على ما ذكره «السيد السند» قُدِّسَ سرُّه أنّ النكرةَ في سياقِ النفيِ تفيدُ العمومَ، لكن يجوزُ أنْ يرادَ بها ههنا دوابُ أرضٍ واحدةٍ وطيورُ جوٍ واحدٍ، فيكونَ استغراقاً عرفياً، فذكر وصفَ نسبتِهِ إلى جميعِ دوابِ أي أرضٍ كانت، وطيورِ أيّ جوٍّ كان على السواء فاتضح أنّ الاستغراقَ الحقيقيَ يتناولُ كلَّ دابةٍ من دوابِّ الأرضينِ السبعِ، وكلَّ طائرٍ من طيورِ الآفاقِ والأقطارِ المختلفةِ، وظهرَ بذلك معنى زيادةِ التعميمِ والإحاطةِ.

---

(١) الكشاف ٢/١٧.

وجزم بأنّهم يقولون للخبيث: ذاعِرٌ بالذال المعجمة فيحرّفون المعنى فيه، لأنَّ الذاعِرَ هو المُفزِعُ لاشتقاقهِ من الذّعرِ، فأمّا الخبيثُ الدِّخلةِ فهو الداعرُ بالدال المهملة لاشتقاقه من الدعارةِ وهي الخبثُ.[1] وأقولُ يؤيدهُ ما في الجمهرة من «أنَّ الدَعَر بفتح المهملتين: الفسادُ، وبه سُمي الدّعّارُ من الناسِ لفسادِهم، ورجلٌ داعِرٌ»[2] «الذُعْر بضم المعجمة فسكونِ المهملة الفزَعُ، وذو الأذعارِ ملكٌ من ملوك حمير جلبَ النسناس إلى اليمنِ فذُعِر الناسُ منهم فسُمي ذا الأذعارِ[3]». ثم أقولُ: وإنّما سمي/ (٢٨/ب) ذا الأَذعارِ بلفظِ الجمعِ لتعددِ الذُعرِ بتعددِ المذعورِ من الناسِ، ولو قيل له ذو الذُعر لصحّ أيضاً. ونظير هذه التسميةِ ولكن بلفظِ المثنى تسميةُ خزيمة بن الثابت بن الفاكهِ الأَوسي الخطَمي الصحابي رضي الله عنه بذي الشهادتين، وبلفظِ المفردِ تسميةُ ملكِ بن مرارة الرُهاوي الصحابي المبعوثِ بكتابِ ملوكِ حمير وبإسلامهم إلى النبي ﷺ بذي يزن. وجزم بتحريفهم قولَ الشاعر: (كامل).

حسدوا الفتى إذْ لم ينالوا سعيَهُ ... فالناسُ أعداءٌ له وخُصُوم[4]
كضرائرِ الحسناءِ قلن لوجهِها ... حَسَداً وبَغياً، إنّه لَدَميمُ

وإنّهم ينشدونه بالذال المعجمة لتوهمِهم أنَّ اشتقاقَها من الذمِّ وهو بالدالِ المهملة لاشتقاقهِ من الدمامةِ وهي القبحُ. وإلى هذا نحا الشاعر، إذْ بقباحة الوجهِ تتعايبُ الضرائرُ. قال: ونقيضُ هذا التصحيف أنّهم يلفظون بالدالِ المغفلةِ في الجَرَذِ والنواجِذِ، والجَرَذِ: وهو داءٌ يعترضُ قوائمَ الدابةِ وهن بالدالِ المعجمةِ. قال: ومن الكناياتِ المستحسنةِ والمعاريض المستملحةِ ما حكي أنَّ عجوزاً وقفت

---

(١) انظر الدرة ٣٣.
(٢) الجمهرة (د ر ع) ٢/٢٤٩.
(٣) الجمهرة (ذ ر ع) ٢/٣٠٨.
(٤) الشاعر هو أبو الأسود الدؤلي.
ديوانه ١٤٠.

على قيسِ [1] ابنِ سعد فقالت: أشكو اليك قلَة الجِرذان فقال لها: ما أحسن هذه الكناية واللهِ لأكثِرنَ جرذان بيتِك وأمر لها بأحمالٍ من تمرٍ ودقيقٍ وأقطٍ وزبيبٍ. قال: وقد نطقَت العـربُ في عـدةِ ألفـاظٍ بـالـدالِ والذالِ فقـالـوا للعنكبوتِ: الخَذَرْنقُ والحَذَرْنَقُ، وللحُمّى أمٌّ مِلْذَمٍ ومَلدَمٍ. فمن أعجمها فاشتقاقهُ من لذِم به: إذا اعتلقَ به، ومن لم يعجمْها فاشتقاقه من اللدم: وهو ضربُ الوجهِ حتَّى يَحمارَّ وحكى أبو القاسم الحسنُ بن بشر الآمدي مصنفُ كتاب «الموازنة بين الطائيين» قال: سألتُ أبا بكر بن دريد عن «الكاغد» فقال: يقالُ بالدالِ والذالِ والظاء المعجمةِ وطابقَ ثعلبٌ عليه. [2] وأقول: مما هو نقيضٌ لذلك التصحيف أيضاً تصحيف هاذمٍ باستعمال الدالِ المغفلة في حديث «أكثروا من ذكرِ هادم اللذاتِ [3] وإنَّما هو بالمعجمة من هَذَمته أهذِمه بالكسر: قطعته بسرعةٍ، لا من هدَمتُ الجدارَ بالمهملة، ثم إنَّ ما أنشده الحريري فقد رواه ثعلبٌ بالذالِ المعجمةِ من الذم خلافِ المدحِ، لكن رَدَ ذلك عليه كما جزم به [4] الأنصاري. والوجهُ القبيح وإنْ كان مذموماً حتى يصحَّ أنْ يقال في موضع دميم بالمهملة ذميمٌ بالمعجمة لما أنَّ وجهها في زعم الضرائر مذمومٌ بواسطة قباحته إلا أنَّ وصفهن وجهها بالدمامةِ وهي القباحةُ بعد وصفها بالحُسنِ في قوله/ (٢٩/أ) «كضرائر الحسناءِ» أقربُ من وصفهِن إياه بالذمِّ وإنْ أريد به ني هذا المقامِ الذمُّ بواسطةِ القباحةِ لو ذكر بقرينة ما مر ذكرهُ من الوصفِ بالحُسنِ كما لا يخفى. وبالجملة ففي هذا البيت نوعُ هجنةٍ على رواية ثعلب، إلا أنَّها فيه لم تبلغُ ما في قوله: (طويل).

---

(١) هو قيس بن سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري صحابي من دهاة العرب وأحد الاجواد المشهورين المتوفى (٦٠ هـ).
الإصابة ٣/٢٤٩، النجوم الزاهرة ١/٨١.

(٢) انظر الدرة ٣٤ - ٣٦.

(٣) المجازات النبوية ٢٩٣.

(٤) اللسان (د م م).

كريمٌ متى أَمدحه أَمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمتهُ وحدي[1]

حيث قابل فيه المدحَ باللومَ، وإنّما يقابلُ بالذمِّ أَو الهجاءِ على ما نقل عن الصاحبِ إسماعيل بن عباد «وهو أولُ من لُقِّب بالصاحب»[2] أنّه «لما أَنشد هذا البيت بحضرة الأستاذِ ابن العميدِ[3] قال له الأستاذ: هل تعرفُ فيهِ شيئاً من الهُجنةِ؟ قال: نعم مقابلةُ المدح باللوم، وإنّما يقابُل بالذمِّ أو الهجاء[4]». هذا ولكن قد وُجهتّ هذه المقابلةُ بأَنّها للإشعارِ بأَنَّ ذمه لا ينبغي أَنْ يخطرَ ببالِ عاقلٍ ولو على سبيلِ الشرطِ والتعليق، بل لو دعا فإنّما يُفْرَضُ لومه دون ذمّه. واعلم أَنْ ممن كان الحريُّ بأَنْ ينْشدَ في شأنِهِ ما أَنشدهُ الحريري من ذلك البيت إمامنا الأعظم أَبا حنيفة رضي الله عنه حيث طعن فيه بعضُ الحسادِ. قال السراجُ الهندي[5] في «شرح المغني» كان يحي بن مُعين[6] يُنشده إذا ذُكر أبو حنيفةَ رضي الله عنه بسوءٍ. ثم الجُرذُ بضم الجيم وفتح الراءِ صنفٌ من الفأرِ وجمعهُ جِرذانٌ بالكسر فالسكون. وأمّا الجرذُ الداء المذكورُ فهو بفتحتين، والحَدَرْنَقُ بفتح الأولين والرابع وسكون الثالث كالخَوْرنقِ وأَمَّ مَلذمَ قال السهيلي: يقال بالدالِ والذالِ وبكسرِ الميم وفتحها.

---

(١) القائل أبو تمام.
ديوانه ٢/١١٦.

(٢) قال محقق معجم الأدباء ٦/١٨٦ «أن أبا بكر الخوارزمي قال: إنه أول من لقب بالصاحب «انتهى» إلا أنني لم أعثر على هذا القول.

(٣) ابن العميد: هو محمد بن الحسين العميد بن محمد: وزير من أئمة الكُتابَ لقب بالأستاذ. توفي (٣٦٠ هـ)
يتيمة الدهر ٣/١٥٨، الوفيات ٥/١٠٣.

(٤) مختصر المعاني ١٧.

(٥) هو عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، فقيه من كبار الأحناف توفي (٧٧٢ هـ).
الدرر الكامنة ٣/٢٣٠، الكشف ٢/١٧٤٩.

(٦) يحي بن معين: أبو زكريا يحي بن معين البغدادي، حافظ مشهور إمام أهل الحديث توفي (٢٣٣ هـ).
تاريخ بغداد ١٤/١٧٧، الوفيات ٦/١٣٩.

وجزم بأنهم يقولون شوشتُ الأمر وهو مشوشٌ، وإنَّ الصوابَ فيه: هوشّته وهو مهوشٌ، لأنَّـه مـن الهوْشِ وهـو اختلاطُ الشيءِ ومنـه الحديـثُ «إيـاكم وهوشات الأسواقِ»[1] [2] وأقول قال الجوهري في مادة شيش، واعتمد على قولهِ الأنصاريُ «التشويشُ: التخليطُ. وقد تشوّشَ عليه الأمر»[3] لكن قال في القاموسِ «وبينهم شواشٌ اختلافٌ. والتشويشُ والمشوشُ كلُها لحْنٌ ووهم الجوهري. الصواب التهويشُ والتهوشُ والمهوشُ»[4] انتهى. وقولهم: هذا لفٌّ ونشرٌ مشوشٌ كأنَّه من الشواش الذي هو الاختلاف، لما أنَّ طرفَ النشرِ فيه يخالفُ طرف اللفِّ في الترتيب بخلاف اللَّفِّ والنشرِ المرتّبِ لا من التشويشِ بمعنى التخليطِ - وإن كان فيه خلطُ ترييب اللفّ بترتيب النشرِ الذي يخالفه، ثم العجب من الجوهري إذْ ذكرَ ما ذكر في مادة «شيش» وإنّما هو من مادة «شوش» بالواو.

وجزم بأنَّ من أوهامِهم قولَهم: قلبٌ متعوبٌ وعملٌ مفسودٌ/ ورجلٌ (٢٩/ب) مبغوضٌ وإنَّ وجْه القولِ أنْ يقالَ فيه: قلبٌ متعبٌ وعملُ فمفسدٌ، ورجلٌ مبغضٌ، لأنَّ أصولَ أفعالها رباعيةٌ[5]. وأقـول: وهكـذا مسعـوفٌ في قـولـه: (طويل).

وجليـةٍ أمهـرتُ ألفـاً ونخلـةً　　　فما أنا مسعـوفٌ بما أنـا طـالـبُ[6]

فقد أثبتَ بعضُهم فيه ثلاثَ لحناتٍ حيث لم يقلْ: مجلّوةٌ ،ولا مهرتُ ولا مُسْعفٌ، ونظيرُ ذلك في اسمِ الفاعلِ غلامٌ يافعٌ من أيفعَ، ومكانُ دارسٌ من

(١) سنن أبي داود ١/١٥٦ (اياكم وهيشات).
(٢) انظر الدرة: ٣٧.
(٣) الصحاح (ش ي ش).
(٤) القاموس (ش و ش).
(٥) انظر الدرة ٣٨.
(٦) الشعر للغنوي، والعجز فقط مذكور في التهذيب
تهذيب اللغة (س ع ف) ٢/١١٠ وقد ورد فيه (فلا بدل فما).

أدرس، وعاشِبٌ من أعشبَ، إلا أنَّهم حكموا بشذوذِ هذه الثلاثِ، ولم يحكموا بكونِها مما وقعَ الوهمُ فيه. هذا ولكن جاء عند بعض اللغويين يفعَ الغلامُ، وعلى هذه اللغةِ لا يكونُ يافعٌ، شاذاً بخلاف لغةِ أيفَع.

وجزم بأنَّهم يقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسدَ الأمر عليه. وإنّ وجه القول أنْ يقالَ أضيفَ الشيء إليه، وفسدَ عليه، قال: والعلةُ في امتناعِ انفعل منها أَنَّ مبنى فعل المطاوعة المصوغِ على انفعل أنْ يأتي مُطاوعَ الثلاثية المتعدية، وضافَ وفسدَ إذا عُديا بهمزةِ النقلِ، فقيل: أَضافَ وأَفسدَ صارا رباعيين. وأمّا قولُهم: انزعجَ وانطلقَ وانقحمَ وانجحَر مع أنّ أصولَها أَزعجَ وأَطلقَ وأعجم وأَجحَر فشاذٌ عن القياس المُطردِ كما شذّ انسربَ الشيءُ من سرَب وهو لازمٌ[1]. وأقولُ: كونُ انطلق مطاوعاً لإطاعته لا يُنافي ما في شروح التسهيل من التمثيلِ به لما يجيءُ من الفعل مغنِياً عن فعل، حيث كان هو مغنياً عن طلقَ على ما نقول حتى استُفيد من نقلهم هذا أنَّهم تركوا استعمالَ طلقَ استغناءً عنه بانطلقَ كما أماتوا ماضيَ يدع ويذرُ فيما قاله بعضُهم استغناءً عنه بتركَ ولو من اختلافِ المادة وإن حكى الجوهريُ «أطلقتُ الناقةَ من عقالِها فطلقَت هي بالفتح»[2] وعلى ما حكاه فانطلق من قبيل ما مثلوا به من انفعل المشاركِ للمجردِ كانطفأت النارُ وطفأت وانسابَ الشيء وسابَ، ثم ما يقالُ من انقحم وانجحر مطاوعي أَقحمه وأجحره فبالقاف في الأول وبتقديم الجيم على المهملين في الثاني يقال: أَقحم فرَسه النهرَ فانقحم: أي دخلَ. وأجحرته: أيْ أَلجأته إلى أنْ دخلَ جُحره فانجحر: أي دخلَ: وأنشد الصغاني[3] لابن أحمر[4]: (سريع).

---

(1) انظر الدرة ٣٨ - ٣٩.

(2) الصحاح (ط ل ق).

(3) الصغاني هو الحسن بن محمد بن الحسن بن بدر الصغاني، رضي الدين، أعلم أهل عصره في اللغة المتوفى (٦٥٠ هـ) من كتبه «التكملة».
الجواهر المضية ٢٠١/١، النجوم الزاهرة ٢٦/٧.

(4) هو عمرو بن أحمر الباهلي، أبو الخطاب: شاعر مخضرم كان من شعراء الجاهلية فأسلم.
طبقات الشعراء ٥٧١/٢، الشعر والشعراء ٢٠٧، معجم الشعراء ٢٤.

لا تُفِــزع الأرنَــب أهــولها ولا تـرى الضـبَّ بها ينجحِـر [1]

أَي يدخُل جُحره، وكأن القياسَ أَنْ يقالَ: قحمه وجحرَه فانقحم وانجحرَ، كما قيل «شعبته المنية فانشعب: أَي فرقته فتفرق، قال يزيدُ بن معاوية[2]: (بسيط).

حتى تصـادفَ مــالاً أو يقــالَ فتىً لاقى التي تشعبُ الفتيانُ فانشعبا [3]

قال الصغاني وقال الآمدي هو لسهمِ بن حنظلة الغنوي وتمثل به يزيدُ انتهى.
وقولُه:/ كما شذّ انسربَ الشيء من سرَب وهو لازمٌ إشارةٌ إلى شذوذِه بواسطة (٣٠/أ) عدم مطاوعته لفعلَ المتعدي. وقد جزم ابنُ بري «بأنَّ انسربَ الوحشِيُ في سَرَبِه[4] إذا دخلَ فيه مطاوعٌ لأسرَبْتهُ، كما كان انطلق مطاوعاً لأطلقته»[5].
وجزم بأنَّهم يقولون: باقِليّ مدَودٌ، وطعام مُسَوَّسٌ، ورجلٌ مُوسْوسٌ، فيفتحون ما قبلَ الآخرِ، وإنّ الصوابَ كسرُه.[6] وأقول ذلك لأنَّها من قبيل اسمِ الفاعلِ مما زادَ على الثلاثة ولم يسمعْ فتحُ ما قبلَ آخرها من العربِ الموثوقِ بعربيتهم شذوذاً فلا بدَ من كسرهِ بخلافُ مسهَب وملفجٍ بفتح ما قبلَ الآخرِ في اسم الفاعلِ من أسهب وألفَجَ فهو شاذٌ. وفي كتاب «التوسعة» لابن السكيت تجويزُ الكسرِ فيهما أيضاً على القياسِ، وذلك حيثُ قال: ورجلٌ مُلفِجٌ ومُلفجٌ للفقير، ورجلٌ مُسْهبٌ ومُسهَبٌ للكثيرِ الطعامِ وأنشد بالوجهين: (طويل).

---

(١) شعره ٦.

(٢) البيت لسهم بن حنظلة الغنوي
الاصمعيات ٥٥، الوحشيات ٣٢، التكملة (ش ع ب) ١٧١/١ ليزيد بن معاوية اللسان (ش ع ب) لسهم، الخزانة ١٢٤/٤ لسهم وقد ورد: (حتى تمويل..)

(٣) التكملة (ش ع ب) ١٧١/١.

(٤) السربَ بالفتح: مكان الوحش.

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) انظر الدرة ٤٢.
لم اعثر عليه

أجـاري ذاد النـاسَ عنكـم أبــوكم   وكــلَّ غنيٍّ كـارهٌ كـلَّ مُلفِــجِ [١]

وفي حاشيةٍ على هذا الكتاب أنَّه يقال: أسهب في الامْر، فهو مسُهبٌ، أي بالفتحِ، ومنه حديثُ ابن عمرَ [٢] أنَّه قيل له: ادعُ اللهَ لنا: قال وأكرهُ أنْ أكونَ من المُسهَبين، أراد المكاثرين المعنين في الدعـاء. ويعضدُ ما ذكرهُ الحريري قولُ صاحبِ المغرب: «والسُوسةُ العُثةُ، وهي دُودةٌ تقعُ في الصوفِ والثيابِ والطعام، ومنه قولُه: حنطةٌ مسَوِّسَــةٌ بكسر الواو المشـددة» [٣] وقـولـهُ أيضـاً «ورجـلٌ مُوَسْوِسٌ بالكسر، ولا يُقال بالفتح، ولكن مُوسوسٌ له أو إليه. أي تلقى إليه الوسوسة» [٤].

وجزم بأنَّهم يوهَمون في قولهم: حضرت الكافة على ما حكاه ثعلبٌ فيما فسرّه من معاني القرآن، كما وهِم القاضي «أبو بكر [٥] بنُ قريعة» حين استُثِبت عن شيء حكاه فقال: هذا ترويه الكافةَ عن الكافةِ، والحافة عن الحافةِ والطافةُ عن الطافةِ، وإنّ الصوابَ أنْ يقال فيه: حضرَ الناسُ كافةً لأنَّ العربَ لم تُلحق لامَ التعريف بكافةٍ، كما لم تُلحقها بلفظةِ معاً وبلفظة «طراً» [٦]. وأقول وذلك لأنَّها لا تكون إلا حالاً، والحالُ لا تلحقها لامُ التعريفِ، حتى نقل صاحبُ التقريبِ عن الأزهري أنَّه قال «كافةٌ منصوبٌ على الحال، وهو مصدرٌ على فاعلةٍ، كالعافيةِ والعاقبةِ، ولا يُثنى ولا يُجمع كعامةٍ وخاصةٍ» [٧].

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (رض) المتوفى (٧٣ هـ) صحابي أفتى الناس في الإسلام ستين سنة.
الوفيات ٣/٢٨، الإصابة ٢/٣٤٧.

(٣) المغرب: ٢٣٩.

(٤) المغرب ٤٨٣.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن، أبو بكر بن قريعة المتوفى (٣٦٧ هـ) قاض من أهل بغداد. تاريخ بغداد ٢/٣١٧، الوفيات ٤/٣٨٢.

(٦) انظر الدرة ٤٣ - ٤٤.

(٧) التهذيب «كف» ٩/٤٥٥.

وجزم ابنُ هشام في « مغني اللبيب » في قـولـهِ تعـالى ﴿وقاتِلـوا المشركين كافةً﴾[1] بأَنَّ كافة فيه يحتملُ الحالَيةَ من الفاعلِ والمفعولِ ، وبأَنَّ تجويزَ الزمخشري ذلك في قوله تعالى ﴿ادخلوا في السّلمِ كافّةً﴾[2] وهمٌ، لأنَّ كافةً مختصٌ بمن يعقل قال: ووَهَمـهُ في قـولـه تعـالى: ﴿ومـا أَرسلنـاكَ إلا كـافـةً للنـاسِ﴾[3] إذْ قـدَّرَ « كـافـةً » نعتـاً لمصـدرٍ محذوفٍ ـ أي / إرسـالـةً (٣٠/ب) كافةً ـ أشدّ، لأنَّه اضافَ إلى استعمالِهِ فيما لا يعقل إخراجه عم التزم فيه من الحالية. قال « ووهمهُ في خطبةِ المفصّل إذْ قال « محيطٌ بكافةِ الأبوابِ »[4] أَشَدُّ وأَشَدُّ، لإخراجه إياه عن النصب البتة[5]. هذا كلامُه، وقال صاحبُ عمدة الحفاظ » ولا يثنّى كافةٌ ولا يجمعُ، ولا يكونُ إلا حالاً، وكذلك لُحنَ من يقول: على كافّةِ المسلمين « ونقل صاحبُ » التقريب عن أَبي اليمنَ الكندي[6] أَنَّه قال: أَما ترى في كثيرٍ من كلامِ العلماءِ مضافةً منصرفةً وهي سهوٌ منهم. وسابقه صاحبُ القاموس فقال « وجاء الناسُ كافةً أي كلَّهم، ولا يقال جاءت الكافةُ، لأنه لا يدخلها أل ووهِم الجوهري ولا تضافُ »[7] انتهى كلامه. وفي كلام غيره من اللغويين تفسيرها بـ « جميعاً » وكلا الأمرين مؤيِّدٌ لعدمِ دخول أَل عليها، كما لم تدخل على « كلهم » مضافاً ولا على « جميعاً » حالاً، بل لو حذِفَ ما أُضيف إليه كلّ لم يدخُلها أَل نحو ﴿وكلاًّ وعدَ اللهُ الْحُسنى﴾[8] وبلزومِها

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢٠٨. تفسير الكشاف ١/٣٥٣.

(٣) سبأ: ٢٨.

(٤) المفصل: المقدمة ١/٨.

(٥) المغني: ٥٦٤.

(٦) أبو اليمن الكندي: زيد بن الحسن بن زيد. تاج الدين الكندي المتوفى (٦١٣ هـ) له تصانيف. معجم الأدباء ١١/١٧١، انباه الرواة ٢/١٠.

(٧) القاموس (ك ف ف). والمقصود بوهم الجوهري، أن الجوهري قد عرفها. قال في الصحاح « الكافة »: الجميع من الناس ».
الصحاح (ك ف ف).

(٨) النساء: ٩٥. وانظر المعجم المفهرس ص ٧٥٣.

للإضافة ولو تقديراً لها ما بان من التخطئة المذكورة. هذا، ولكن قد أدخل عليها الشاطبي أل في باب النونِ الساكنةِ والتنوين وفي غيره، وكان متقِناً لأصول العربية كما علمت.

وجزم بأنَّهم يقولون: هو مشومٌ، وإن الصوابَ أَنْ يقالَ هو مشؤومٌ بالهمزة وقدشُئِم إذا صار مشؤوماً، وشأم أصحابه إذا مسّهم شؤمٌ من قِبَلِه كما يقال في نقيضه يُمن إذا صار ميموناً، ويَمنَ أصحابه إذا أصابهم يمنةٌ، واشتقاق الشؤمِ من الشأمةِ وهي الشِّمال، وذلك أَنْ العربَ تنسبُ الخيرَ إلى اليمن، والشرَّ إلى الشِّمال، ولهذا تختارُ أَنْ تعُطي بيمينها، وتمنع بشِمالها. ومن كلام العرب: فلانٌ عندي باليمين: أي بالمنزلة الحسنةِ، وفلانٌ عندي بالشِّمال: اي بالمنزلةِ الدَّنية، وإلى هذا أشارَ الشاعرُ بقوله: (طويل).

أبيني أفي يُمنى يديكِ جعلتِني فأفرَح أم صَيرتِني في شِمالك[1] [2]

وأقولُ: قد كانت العربُ تتشاءَمُ بجهة الشِمال التي هي اليدُ اليسرى، ويسمونها الشُومى، ولذلك قال تعالى في حقِّ أهلِ السعادةِ، والشقاق ﴿فأمّا من أوتي كتابَه بيمينهِ﴾ [3] ﴿وأمّا من أوتي كتابَه بشِماله﴾ [4] ثم الشِّمال هنا كما ترى بكسر الشين وأمّا الشَّمال بفتحِها فريحٌ مخصوصةٌ. ويقال في جمع شَمَلَةٍ: شِمالٌ بكسرِها أيضاً كجِفانٍ في جمعِ جَفْنَةٍ وهو المرادُ فيما ورد من مُلَح أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث قال: إنّ أبا هذا يعني الأشعثَ[5] بنَ قيسٍ كان ينِسجُ الشِّمالَ باليمين. وكما أنّ مَشوماً بغير همزةٍ خلافُ الصواب،

---

(١) الشاعر هو ابن الدمينة. ديوانه ١٧.

(٢) انظر الدره ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) الحاقة: ١٩.

(٤) الحاقة: ٢٥.

(٥) هو الأشعث بن قيس بن معدي كرب: أمير كنده في الجاهلية والإسلام، وفد على النبي ﷺ فأسلم. توفي سنة (٤٠ هـ).
ثمار القلوب ٨٨، الخزانة ٤٦٥/٢.

فميشومٌ بزيادةِ مثناةٍ تحتية بعد الميم، وهو الواقع/ في كلام الناس خلاف (٣١/أ) الصواب، وأنه معدودٌ من المحرّفاتِ. وقولُه «أم صيرتِني في شِمالِك» تقديره أم صيرتِني في شِمالِك فأحزَنَ بقرينة السياق، كما أنَّ قولَه:

أبكـــانيَ الدهـــرُ ويـــا ربمـا أضحكَني الدهــرُ بما يُــرضي[1]

بتقدير أبكاني الدهرُ بما يُسخِط بقرينةِ السياقِ ورب شيئين ثبتا بقرينة السياق والسباقِ. وجزم بأنّهم يقولون قد حدُث أمرٌ فيضمون الدالَ من حدَث مقايسةً على ضمِّها في قولِهم: أخذهَ ما قدُم وما حدُث، فيحَرِّفون ويُخطِئون، لأنَّ أصلَ البينة حدَث على وزن فعلَ كما أَنشدَ بعضُ الأدباء لأبي الفتح البستي: (رجز)

جزِعتُ من أمرِ فظيعٍ قـد حـدَث أبـو تميمٍ وهـو شيـخٌ لا حـدَث[2]

قد حبَس الأَصْلعَ في بيتِ الحدَثِ

قال: وإنّما ضُمـت الدالُ مـن حـدُث حين قُـرِن بقـدُم لأجـلِ المجـاورةِ والمحافظةِ على الموازنةِ، وقد نطقت العربُ بعدة ألفاظٍ غيرت مبانيها لأجلِ الازدواجِ وأعادَتْها إلى أصولِها عند الانفراد[3]. وأقول: نعم قد نطقت بتلك العِدَّةِ من الألفاظِ كما في حديث «ارجعن مأزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ»[4] حيث همزَ فيه مأزواتِ مع أنّه من الوزر ذكره ابنُ هشام[5] في أمثلةِ قاعدةِ إعطاءِ الشيءِ حكمَ آخرَ إذا جاوره، وكذا ذكرَ قومٌ هَنأني وَمرأني، والأَصلُ أمرأني بهمزة باب الأفعالِ، وعلى ذلك الاستعمالِ جاء قولُهم: هنيئاً مريئاً، وإلا لقيل مُمْرياً. فإذن لا ازدواج في هذا. غايةُ الأَمرِ أنّه مبنيٌّ على ما فيه الازدواجُ،

---

(١) انظر ص ٦٠.

(٢) شعره ٢٠٦. وهو علي بن محمد بن الحسين، البستي المتوفى (٤٠٠ هـ) أبو الفتح: شاعر عصره وكاتبه.

يتيمه الدهر ٤٤٥/١، ٣٠٢/٤، الوفيات ٣٧٦/٣.

(٣) انظر الدره ٥٠.

(٤) سنن ابن ماجه ٥٠٣/١.

(٥) مغني اللبيب ٦٨/٤..

وذلك كما أنه لا التفاتَ في « إيّاكَ نعبُدُ »[1] غايةُ الأمرِ أنّه مبنيّ على ما فيه الالتفات من ﴿إيّاك نستعينُ﴾[2].

إلى ﴿الحمدُ لله﴾[3] خلافاً للجَعبري حيثُ قال في قولِ الشاطبيّ: (طويل)

هنيئـاً مريئـاً والداك عليهـما[4]

الهنيءُ: الذي لا آفةَ فيه، والمريءُ متعينٌ بعدَه، فإذنْ هو السهلُ المأمونُ الغايةِ من هنأٍ وإمراءٍ فغيّر للازدواج. ومثلُ ذلك قولُهم: فلانٌ يأتينا بالغدايا والعشايا حيث جُمِع فيه غداةٌ على غدايا. وما قيل من أنّ الياءَ إنّما جاءت فيها لتناسبَ عشايا فخطأٌ، والصوابُ كما ذكرَه ابن هشام في « شرح بانت سعاد » « إنّ الذي فُعِلَ للازدواجِ إنّما هو جمعُ غداةٍ على غدايا، فإنّها لا تستحقّ هذا الجمعَ بخلاف عشيةٍ فإنّها كقضيّةٍ ووصيّةٍ، وأمّا الياءُ فإنّها تستحقُها بعد أنْ جُمِعت هذا الجمعَ. قال: وهي مبدَلةٌ من همزةِ فعائل لا من لامِ غداةٍ التي هي الواو. قال: وبيانُ ذلك أنّ عشايا أصلُها عَشائو بواو متطرفة هي لامُها، وتلك الواوُ بعد همزةٍ منقلبةٍ/ عن الياء الزائدةِ في عشيّةٍ، كما في صحيفةٍ وصحائف، ثم قلبوا (٣١/ب) الكسرةَ فتحةً للتخفيف كما فعلوا في صحارى إلا أنّهم التزموا بهذا التخفيفِ في الجمع الذي اعتلّت لامُه، وقبلَها همزةٌ، لأنّه أثقلُ، ثم انقلبت اللامُ ألِفاً لتحركِها وانفتاح ما قبلَها، ثم أُبدِلت الهمزةُ ياءً تخفيفاً لاجتماع الأشباهِ، إذِ الهمزةُ تُشبِه الألِفَ، وقد وقعت بين الألفينِ، ثم لما جمعوا غداةً على فعائل للمناسبةِ، وكان كلُ شيءٍ جُمِع على فعائل ولامُه همزةٌ أو ياءٌ أو واوٌ لم تسلمْ في الواحدِ مستحِقاً لأنْ يبدلَ من همزتِه ياءٌ كخطايا فعلوا ذلكَ في غدايا، لأنّ واوَ غداة لم تسلمْ. قال وزعم ابنُ الأعرابي[5]: أنّ الغدايا لم تُقَل للمناسَبةِ البتةَ،

---

(١) الفاتحة ٥.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) الفاتحة: ٢.

(٤) هذا صدر بيت وعجزه: ملابس أنوار من التاج والحلا الشاطبية ٥.

(٥) ابن الأعرابي: محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي المتوفى (٢٣١ هـ)، راوية، ناسب علامة، =

وأنّها جمعٌ لغديةٍ لا لغداةٍ، واستدَلَّ على ثبوتِ غديّة بقوله: (طويل)

ألا ليـتَ حظّـي مـن زيـارةِ أُمِّـبـه غدّياتِ قيظٍ أو عشيـاتِ أَشْتِيَـه[1]

ولا دليلَ في هذا الجوازِ أَنْ يكون إنما جاز غدياتُ لمناسبةِ عشياتٍ، لا لأنّه يقال غدّيةٌ[2] انتهى.

وجزم بأنّهم يقولون: هم عشرون نَفَراً وثلاثون نفراً فيوهَمون فيه، لأنّ النَفرَ إنّما يقعُ على الثلاثةِ من الرجال إلى العشرةِ فيقال: هم ثلاثةُ نَفَرٍ وهؤلاء عشرةُ نَفَرٍ، ولم يسمعْ عن العربِ استعمالُ النَفَرِ فيما جاوزَ العشرةَ بحالٍ. قال: ومن كلامِهم في الدعاء الذي لا يُرادُ وقوعه بمن قُصِد به «لا عُدَّ من نَفَرِه»[3] كما قال امرؤ القيس: (مديد)

فهـو لا تَنمـي رمِيَّتُـه ما لـه لا عُـدَّ مـن نَفَـرِهِ[4]

فظاهر كلامه أنّه دعا عليه بالموت الذي به يخرجُ عن أَنْ يُعدُّ من قومهِ، ومخرجُ هذا القول مخرجُ المدحِ له والإعجاب بما بدا منه، لأنّه وصفه بسَدادِ الرماية، وإصماءِ الرميَّة وهو معنى قولِه «لا تنمي رَميّته» لأنهم قالوا في الصيد: رماه فأَصماه إذا قتلهَ مكانَه أو رماه فأنماه إذا غابَ عن عينيه ثم وجدَه ميّتاً، وفي الحديث أنّ رجلاً أتاه عليه السلام فقال: إني أَرمي الصيدَ فأُصمي وأُنمي، فقال له «ما أَصميتَ فكل وما أَنميت فلا تأكلْ»[5]. وإنّما نهاه عن أكلِ ما أَنماه لجواز أَنْ يكونَ مات من غيرِ مرماه، ونظيرُ قوله لا عُدَّ من نَفَرِه قولُهم للشاعر

= من كتبه (النوادر)

طبقات النحويين ٢١٣، تاريخ بغداد ٥/٢٨٢، نزهة الالباء ١١٩.

(١) اللسان، التاج (غ د ا) (بلا عزو).

(٢) شرح بانت سعاد ١٢ ـ ١٣.

(٣) مجمع الامثال ٢/٢٨٠.

(٤) ديوان امرىء القيس ١٢٥.

لا تنمي رميته: لا تنهض بالسهم وتغيب عنه وتسقط مكانها لاصابته مقتلها.

(٥) النهاية ٣/٥٤ «كل ما اصميت، ودع ما انميت».

المُفلِق: قاتله اللهُ، والفارسُ المجرَّبُ: لا أَبَ له، وعلى هذا فسّرَ أكثرُهم قولَه ﷺ لمن استشاره في النكاحِ «عليك بذاتِ الدينِ ترِبتْ يداك»[1] وإلى هذا المعنى أشار القائلُ بقوله: (وافر)

أَسَــبُّ إذا أجَــدتُ القــولَ ظُلماً   كذاك يقــال للــرجــلِ الْمُجيــدِ[2]

يعني أنّه يقال عند إجادتِه واستحسانِ براعتِه: قاتلَه اللهُ فما أشعَره، ولا أبَ له فما أمهَره[3]. وأقولُ ههنا فوائد:

منها أنّه يعضُد ما ذكرهَ من عدم استعمالِ النَفَرِ فيما جاوزَ العشرةَ بحالٍ ما ذكرَه صاحبُ المغرب حيث قال: «والنَفَرُ بفتحتين/ من الثلاثةِ إلى العشرةِ من (٣٢/أ) الرجالِ. وقولُ الشعبيِّ[4] حدثني بضعةَ عشر نَفَراً فيه نظرٌ، لأنّ الليثَ[5] قال يقال: هؤلاءِ عشرةُ نَفَرٍ أي رجالٌ، ولا يقال فيما فوقَ العشرةِ»[6]. فان قلت قد قال صاحبُ التقريبِ في تفسيرِ قولِ من قال: لو ههنا أحدٌ من أنفارِنا، أي رجالِنا، ومقتضاه جوازُ وقوعِ النَفَرِ على الرجل، وحينئذ فليكن قولُهم: عشرون نَفَراً على معنى عشرون رجلاً قلت هو قد قلّد صاحبَ «المطالع» في هذا التفسيرِ إلا أنّ صاحبَ المطالع لم يُرِد أنّ النَفَرَ بمعنى الرجل، والأنفارَ بمعنى الرجال، وإنّما كان تفسيرُه ذلك بياناً لحاصلِ المعنى، وذلك أنّه زادَ فقال: «أي

---

(١) سنن ابي داود ٤٧٢/١ «فاظفر بذات الدين...».

(٢) الشعر للمؤمل بن أميل المحاربي، وقد روى (... لرجل الجليد).
حماسة الظرفاء ٤٨/١.

(٣) انظر الدره ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) الشعبي: هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري المتوفى (١٠٣هـ) من رجال الحديث الثقات.
تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢، الوفيات ١٢/٣.

(٥) الليث: هو ابو الحارث الليث بن سعد الفهمي بالولاء المتوفى (١٧٥هـ)، كان عربي اللسان يحسن القرآن والنحو ويحفظ الشعر والحديث.
تاريخ بغداد ٣/١٣، الوفيات ١٢٧/٤ ـ ١٣٢، والقول في التاج (ن ف ر).

(٦) المغرب ٤٦١.

رجالُنا جمعُ نَفرٍ، والنَّفْرُ والنَفَرُ والنفيرُ والنافرةُ كلُ هذا رهطُ الرجلِ الذين ينصرونه»[1]. ومقتضى هذا أنْ يكون أبناؤنا بمعنى أراهطِنا. وما قيل من أنّ في رواية السمرقندي[2] من أنصارِنا، وأنّ المعنى واحدٌ فناظرٌ إلى وحدةِ المعنى من جهةِ إفادةِ كلٍ منهما معنى النصرةِ. نعم قد قال السجاونديُ[3] «في السراجيةِ» وأصحابُ هذه السهام اثنا عشر نَفراً: أربعةٌ من الرجال، وثمان من النساءِ فاستعمل النَفَرَ فيما جاوزَ العشرةَ كالشعبيّ من المتقدمين، وفيما يُعُم الرجالَ إذْ كان بمعنى النفْس على ما ذكره شراحُها، فاتجهَ عليه النظرُ المذكورُ، ولكن لم يتجه ما قيل من أنّه لم يستعمل في كلامِهم إلا في الرجال خاصةً، لأنّ المرادَ بذلك أنّه لم يستعملْ بطريقِ الحقيقةِ إلا في أولئك. فلا يُنافي استعمالَه فيما يعمهُم المجازَ هنالك بقرينةِ قولِه «أربعةٌ من الرجال، وثمانٍ من النساءِ»، بعد ذلك. ولا يبعدُ أنّ استعمالَ السجاونديّ على تغليبِ الذكور لذكورتهم - وإنْ قلّوا - على الإناث لأنوثتهم - وإنْ كثرن - في القرينةِ المذكورةِ.

ومنها أنّ قاتلَه اللهُ لا يختصُ بالشاعرِ المُفْلِقِ ففي الصحاح أنّ قولَه: «ما له لا عُدَّ من نَفرِهَ كقولِك لرجلٍ يُعجبُك فعلُه: ما له قاتلَه اللهُ! أخزاه اللهُ! وأنت تريد غيرَ معنى الدعاءِ عليه»[4]

ومنها أنّ لا أبَ له وشبهَةَ الاختصاصُ له بالفارسِ المجرّبِ فقد أنشدَ النحاةُ: (وافر)

وأبي الإسلامُ لا أَبَ لي سواه ... إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ[5]

---

(١) لم اعثر على كتاب «المطالع».

(٢) السمرقندي: هو أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي المتوفى (٣٧٣ هـ) علامة من كتبه «تفسير القرآن»
الجواهر المضية ٢/١٩٦، كشف الظنون ١/٤٤١.

(٣) السجاوندي: هو محمد بن عبد الرشيد السجاوندي الحنفي، من علماء القرن السابع.
فهرست مخطوطات مكتبة الاوقاف في الموصل ١/٢١٠.

(٤) الصحاح (ن ف ر).

(٥) هذا الشعر لنهار بن توسعة اليشكري، شعره ١٠١.

إلا أَنْ يقالَ: هو الحقّ أَنّ ما له الاختصاصُ هو ما كان دعاءً. وقولُه «ولا أَبَ لي» ليس من الدعاءِ في شيءٍ أَلا يُرى أَنّ مجموعَ قوله «لا أَبَ لي سواه» مؤكِدٌ للقـصرِ الْمُستفادِ من قولِهِ: «أبي الإسلامُ» أي لا غيرَه.

ومنها أَنهم أَنشدوا على جواز «لا أَباً له» بالأَلِفِ قولَه: (رجز)

أهـدَمـوا بيتَـك لا أَبـاً لكـا وزعمـوا أَنَّـك لا أَخـاً لكـا[1]

ومنها أَنّ قاتلَ اللهُ فلاناً كما جاء لغير الدعاءِ على الرجلِ في مقامِ المدحِ له والإعجاب بما بدا منه، كما رُوي أَنّه ﷺ قال: «قاتل / اللهُ امرأَ القيس تكلمَ بالقرآنِ قبلَ نزولِه»[2] جاء في مقامِ الدعاءِ عليه صيغةً ومعنىً كما قالَ الشاعرُ: (رجز) (٣٢/ب)

يـا قـاتـل اللهُ بنـي السعلاةِ عمرو بنُ يـربـوعٍ شرارُ النـاتِ[3]
غيـرَ أَعفّـاءٍ ولا أَكيـاتِ

حيث أَرادَ أَنّ قبيلةَ عمرو بن يربوع وهو بنو السعلاة شرارُ الناسِ، وأَنّهم غيرُ أَعِفّاءٍ ولا أَكياسٍ بإبدال السينين تاءً، قال ابنُ دريد في كتاب الاشتقاق «أرادَ الناسَ والأَكياسَ، وهي لغةٌ لهم. أي لقبيلةِ عمرو بنِ يربوع، وهو الذي تزعُم العربُ أنّه تزوجَ السعلاةَ فقيل: إنّك تجدُها خيرَ امرأةٍ ما لم ترَ بَرْقاً. فسَدَّ خصاصَ بيتِه، فولـدت عِسْلاً بمهملتين مكسـورةٍ فسـاكنـةٍ وضمضماً بمعجمتين مفتوحتين فرأت في بعض الأَيامِ بَرْقاً فقالت»[4]: (رجز)

(١) يقال ان هذا الشعر من اكاذيب العرب، وقد ورد:

اهـدمـوا بيتـك لا أبـا لكـا وحسبـوا انـك لا اخـا لكـا
وانا امشي الدّالي حوالكا

الكتاب ١/٣٥١، الكامل ١/٣٥٦، الحيوان ٦/١٢٨.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) هذا للراجز علباء بن ارقم، وقد ورد: يا قبح الله.

نوادر أبي زيد ١٠٤.

الجمهرة (س ع ل) ٣/٣٣ واورد «واظنه اليشكري».

(٤) نوادر ابي زيد ١٤٧. الجمهرة (ب ق) ٣/٢٠٩.

أمسِـك بنيـك عمـرو أَنّــي آبِــقُ   بـرقٌ على أرضِ السّعـالي آلِــقُ [1]

ومنها أنّ كلمةَ تربت يداك من قولِهم: ترِب الرجلُ إذا افتقر. وهو في الأصل بمعنى لصقَ بالتراب نحو: رَغِم أنفُه. أي لصِق بالرَّغام. وهو الترابُ. ويقال: أَتربَ الرجلُ إذا استغنى، فيقع التغايرُ بين فعلَ وأَفعلَ في المعنى، كما يقال: وعدتُه خيراً، وأَوعدتُه شرّاً، وإنّما يقالُ له: أترَب إذا استغنى بمعنى صار مالُهُ كالتراب. ومنها أنّ المقصودَ من تربت يداك لله درُّك، وكذا من لا أَبَ له، ولا أمَّ له، وهوت أُمُه لله درُّه. ومثلُ ذلك قولُ جميل بنِ معمرٍ: (طويل)

رمـى اللهُ في عينيْ بثينـةَ بـالقــذى   وفي الغُرِّ من أَنيابِهـا بـالقـوادِحِ [2]

قال صاحبُ عمدة الحفاظ «أَرادَ لله دُّرها، ما أَحسنَ عينها، وبالغرِّ ساداتِ قومِها».

ومنها أنّ ما قيل: من أنّ تربِت يداك دعاءٌ على الحقيقة فمردودٌ. الوجهُ الأوّلُ هو الوجهُ، ويعضدُ ما جاء في «حديث خزيمة» أنعم صباحاً تربِت يداك». قال في النهايةِ فإنّ هذا دعاءٌ له وترغيبٌ في استعمالِه ما تقدمت الوصيةُ به، ألا تراه قال: أَنعم صباحاً، ثم عِقبه بتربت يداك» [3] انتهى. فإنْ قلت فما وجهُ قولِ من جعل ذلك دعاءً عليه؟ قلت: كأنّ وجهَه ما ذكره الراغبُ [4] من أنّه «قال ذلك تنبيهاً على أنّه لا تفوتَنك ذاتُ الدين، فلا يحصُلُ لك ما ترومُه،

---

(١) الاشتقاق ٢٢٧.

(٢) ديوانه ٥٣. القذي: كل ما وقع في العين. الغر: الحسان. القوادح: جمع قادح: وهو السواد الذي يظهر في الاسنان.
وهو جميل بن عبد الله بن معمر المشهور بجميل بثينة المتوفى (٨٢ هـ) شاعر إسلامي عاشق.
الشعر والشعراء ٢٦٠، الأغاني ٨/٩٠، المؤتلف والمختلف ٩٦.

(٣) النهاية ١/١٨٤.

(٤) الراغب: هو الحسين بن محمد بن المفضل، ابو القاسم الاصفهاني (الأصبهاني) المتوفى (٥٠٢ هـ) اديب من الحكماء والعلماء.
البغية ٣٩٦ «اسمه المفضل بن محمد»، كشف الظنون ١/٣٦ «المتوفى نيف وخمسمائة».

فتفتقرَ من حيثُ لا تشعرُ »[1].

وجزم بأنّهم يقولون لما يكثرُ ثمنُه مُثمنٌ فيوهَمون فيه، لأنّ الثمنَ على قياسِ كلامِ العربِ هو الذي صار له ثَمَنٌ ولو قلّ. كما يقال: غصنٌ مُورِقٌ إذا بدا فيه الوَرَقُ وشجرٌ مثمِرٌ إذا اخرَجَ الثمرةَ/ والمرادُ به غيرُ هذا المعنى. وإنّ وجهَ (٣٣/أ) الكلام أنْ يقالَ فيه ثمينٌ ما يقال: رجلٌ لحيمٌ، وكبشٌ شحيمٌ إذا كثرَ شحُمه، وفي كلام بعض البلغاء، قَدْرُ الأَمينِ ثمينٌ. قال: وقد فرّق أهلُ اللغةِ بين القيمةِ والثمنِ، فقالوا: القيمةُ ما يوافقُ مقدارَ الشيءِ ويعادِ لهُ. والثمنُ ما يقعُ التراضي به مما يكون وفقاً له أزيدَ منه أو أنقصَ منه، فأمّا قولُ الشاعر: (طويل)

وألقيت سهمي وسطَهم حين أوخَشوا ﻓﻤﺎ صـار لي في القسم إلا ثمينُهـا[2]

فإنّه أرادَ به الثُّمْنَ، ما يقالُ في النِّصْفِ: نصيفٌ، وفي العُشْرِ: عشيرٌ[3].

وأقول قال ابنُ برّي « ثمينٌ على مثال[4] لحيمٍ وشحيمٍ يقضي بأنّ فعلَه ثَمُنَ كلحُمَ وشحُمَ، ولم أر أحداً من أهلِ اللغةِ ذكرهَ، فإنْ صح ثَمُنَ فهو على ما قال، وإن لم يصحَّ حُمِلَ على أَثمنةَ في متاعه إذا غاليتَ، ورفعتَ السومَ، فيكون على هذا شيءٌ مُثمَنٌ بمعنى مغالىً فيه، ومرفوعٍ فيه السوم، ويكون ثمينٌ ومُثمَنٌ مثلَ عتيدٍ ومُعتدٍ، وحبيسٍ ومُحبَسٍ، وبهيمٍ ومُبهَم »[5] هذا كلامه. ومرادُه أنّه إن صحّ ثَمُنَ فهو على ما قال من أنّ ثميناً على مثال لحيمٍ وشحيمٍ لوجودِ ثَمُنَ، كما وُجِعَ لحُمَ وشحُمَ، وإنْ لم يصُحَّ حُمِلَ ثمينٌ على أَثمنتَه في متاعه، وإنْ كان ذلك على خلافِ القياسِ لكون فعيلٍ من مزيدِ الثلاثيِ لا منه، وكان ثمينٌ ومُثمَنٌ بالفتح، أي مُثمَنٌ فيه محمولين على ذلك، أحدُهما على القياسِ والآخرُ

---

(١) المفردات في غريب القرآن ٩٧.

(٢) هو يزيد بن الطثرية وهذا الشعر مما ينسب له ولغيره.
شعره ٩٧ وورد فيه « فما صار لي في ذاك بدل فما صار لي في القسم.

(٣) انظر الدره ٥٥.

(٤) في الاصل « مثال: قياس ».

(٥) حاشية ابن بري ق/٢٢.

على غيرِهِ. وليس مرادُه أنّه لم يُصحَّ حملُ مُثمِنٍ بكسر الميم لما يكثُر ثمنُه على ذلك لفساد المعنى كما لا يخفي، لكنك تعلم أنّ عدمَ ذكرِ أهلِ اللغةِ ثَمُنَ لا يقدَحُ في سماعِ ثمينٍ بمعنى كثيرِ الثمنِ لجواز أنّ العرب أماتوا فعلَه، كما أماتوا ماضيَ يدع في قول بعضِ أهلِ اللغة مع أنّه «يقال شيءٌ ثمينٌ: أي مرتفَعُ الثمنِ»[1] حكاه الجوهري، وأمّا الأَكثرَ ثمناً فيقال له أثمَنُ على صيغة أفعلِ التفضيل» وأمّا قولُ زهير: (بسيط)

وعـزّت أثْـمنُ البـُدُنِ[2]

فمن رواه بفتح الميم أرادَ به الأكثرَ ثمناً، ومن رواه بضمها فهو جمعُ ثمنٍ»[3] كقراءَتَي[4] «من أنفُسكم»[5] بفتح الفاء وضمها على صيغتي أفعلِ التفضيلِ والجمعِ، إلا أنّ أنفُساً جمعَ نفْسٍ على فَعْلٍ بسكون العين، وأثمناً جمعَ ثمنٍ على فَعَلٍ بفتحها. هذا وفي «عمدة الحفاظ» رواية «أثمنتُ الرجلَ متاعه» اكثرت الثمن»[6] فعلى هذا يقالُ لما يكثرُ ثمنه باعتبار إكثارِك لصاحبِهِ الثمنَ: مُثمَنٌ بالفتح، كما يقال لك، مثمِنٌ بالكسر، وقد جاء إطلاق المثمنِ بالفتح على المبيع. وصح قياساً إطلاق المُثمن بالكسر على من سمى له ثمناً. قال في المغرب: ويقال: اثمن الرجلُ متاعهُ، وأثمنَ له متاعه إذا سمىَ له ثمناً وجعله له، والمُثمن: هو المبيعُ، وأما/ المثمونُ كما وقع في غيرِ موضعٍ من المُنتقى فمما لم أسْمعه ولم(٣٣/ب)

---

(١) الصحاح (ث م ن).

(٢) شمره ٢٨٢ وتمامه:

من لا يـذاب لـه شحـم النصيـب اذا زار الشتـاء وعـزت أثمن البـدن

عزت: غلت، البدن: السمان من الابل.

وهو زهير بن أبي سلمى: شاعر جاهلي فحل من أصحاب المعلقات

طبقات الشعراء ١/ ٥١، الشعر والشعراء ٥٧، الأغاني ١٠/ ٢٩٨.

(٣) الصحاح (ث م ن).

(٤) مختصر في شواذ القراءات ٥٦ وفيه «بفتح الفاء».

(٥) التوبة: ١٢٨. وينظر المعجم المفهرس ٧١٢، ٧١٣.

(٦) عمدة الحفاظ (ث م ن).

أَجدْه »[1] انتهى كلامه. وبه يُخدَشُ البيتُ الذي يُنشد في علمِ الحسابِ: (كامل).

انسُبْ مسعرَّهم إلى سعرٍ له فبذاك مثمونٌ إلى الثَمَنِ انتسب[2]

ثم ما ذكره الحريريُ من فرقِ أهلِ اللغةِ بين القيمةِ والثَمَنِ يُشكِلُ عليه ما رواه بعضُ الأصوليين في مبحث إلغاءِ الفارق أحدَ مسالِك العلةِ من خبر « من أَعتقَ شِركاً له في عبدٍ، فكان له مالٌ يبلغُ ثمنَ العبدِ قومَ عليه قيمةَ عدل، فأعطي شركاءه وحصصَهم وعتق عليه العبدَ. وإلا فقد عتَق عليه ما عتقَ »[3]، إلا أَنْ يقال: إنَّه أَطلق فيه الثمنَ على القيمةِ مجازاً، وجُعلتِ القرينةُ على ذلك قول، قومُ عليه قيمة عدلٍ. وهذا كما تجوّز فيه فأطلق ثمنَ العبدِ على ثمنِ مالا يملكهُ المُعتق له، كما نبّهوا على ذلك في محله.

وجزم بأَنَّهم يقولون هو قرابتي. وإنَّ الصوابَ أَن يقال هو ذو قرابتي[4]. وأقولُ: يقوي ذلك قولُ صاحبِ القاموس « وهو قريبي، وذو قرابتي، ولا تقل قرابتي »[5] وإن اقتضى أَنَّه يقالُ ولكن على غيرِ وجه الفصاحةِ قولُ صاحبِ المغرب « يقال هو قرابتي وهم قرابتي على أَنَّ الفصيح ذو قرابتي للواحدِ، وذوا قرابتي للاثنين، وذوو قرابتي للجمع »[6].

وجزم بأَنَّهم يقولون في جمع أُوقيةٍ أواقٍ على وزن أفعال فيغلَطون فيه، لأَنَّ ذلك جمعُ أوقٍ. وهو الثِّقْلُ. فأَمَّا أُوقيَّةٌ فتجُمعُ على أَواقيِّ بتشديد الياء كما

---

(١) المغرب (ث م ن).

(٢) لم أهتد إلى قائله.

(٣) مسند الإمام احمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر ١/٣٢٨ وقد ورد « قال الرسول (ﷺ). من أعتق شركا له في عبد فكان له ما يبلغ ثمن العبد فإنه يقوّم قيمة عدل فيعطى شركاءه حقهم، وعتق عليه العبد. وإلا فقد أعتق ما أعتق ».

(٤) انظر الدرة ٥٥.

(٥) القاموس (ق ر ب).

(٦) المغرب (ق ر ب).

تجمَعُ أَمْنيةٌ على أمانيَّ، وقد خففَّ بعضُهم فيها التشديد فقال: أواقٍ. كما قيل في تخفيف صاحريَّ، صحارٍ.[1] وأقول: «وكما قيل في تخفيف أماني وأثافيَّ: أمانٍ وأثافٍ قال: (طويل).

أمنـــزلتَـــي مـــيِّ سلامٌ عليكما ... هل الأزمُنُ اللاتي مضينَ رواجـعُ[2]
وهل يَرجعُ التسليمَ أوْ يكشِفُ العمـى ... ثلاثُ الأثـافي والديـارُ البّلاقـعُ؟

فأَمَّا الأواقيّ في قوله: (خفيف)

ضربـتْ صـدرَهـا إليّ وقـالـت ... يا عِدّيـاً لقـد وقتـك الأواقـي[3]

فجمعُ أواقيةٍ وافقَ جمعَ أَوقية على الأَواقي بالتخفيف، والأَصلُ ووَاقي فقلبت واوه الأولى همزةً. واعلم أَنَّ الأوقيّة في الأصلِ أوقويةٌ على وزن أفعولةٍ نحو: أعجوبةٍ وأحدوثةٍ وإعلالَها كإعلال نحو: مر مي: ومهديٌّ، وقيل هي: فُعْليةٌ من الأَوْق وهو الثّقلُ ولا إعلال فيها، وأَهل زماننا يسمونها الوقية بفتح الواو من غير همزةٍ، وهي لغةٌ حكاها اللحيانيُّ فيما نقله صاحب التقريب، وكذا هي بضم الواو، وكذلك لغةٌ حكاها الصغانيُّ في «التكملة»[4]. وجزم / بأنّهم (٣٤/أ) يقولون لما يصانُ هو مُصانٌ. وإنّ الصوابَ فيه مصونٌ كما قال الشاعرُ: (وافر).

بـــلاءٌ ليـــس يُشبِهـــهُ بـــلاءٌ ... عـداوةٌ غيرِ ذي حَسَـبٍ وديـنٍ[5]
يُبيحُـكَ منـهِ عـرضـاً لم يَصُنْـه ... ويرتـعُ منـك في عْـرضٍ مصـونِ

---

(١) انظر الدرة ٥٨.

(٢) هذا الشعر لذي الرمة.
ديوانه ٤٢٢ وقد ورد (البيت الثاني... الرسوم البلاقع)
أمنزلتي: بمعنى الدار، العمى: الجهل، بلاقع، لا شيء بها.

(٣) الشاعر هو المهلهل بن ربيعة وهنا يتغزل.
الصحاح، اللسان (و ق ي، الدرر اللوامع ١٤٩/١.
شعراء النصرانية قبل الإسلام ١٧٧/١ وقد ورد (ضربت نحرها....)

(٤) التكملة ٥٣٢/٦، ٥٣٣ جاء فيه «الوُقيةُ» بضم الواو و «الأُوقيّة».

(٥) هو علي بن الجهم.
ديوانه ١٨٧.

قال: ومن شجون هذا النوع قولُهم: فَرَسٌ مُقادٌ، وشِعْرٌ مقالٌ، وخاتِمٌ مُصاغٌ، وبيتٌ مُزاره. والصواب فيها مقودٌ ومقولٌ ومصوغٌ ومزورٌ، كما حكى أَنَّ الخليلَ بن أحمد عاد تلميذاً له فقال له تلميذُه: إنْ زرتنا فبفضلك، وإنْ زرناك فلفضلِك فلك الفضلُ زائراً ومزوراً.[1] وأقول هذا ما جنحنا إليه في قولِنا على سبيل التضمين البديعي: (خفيف).

حيثما زُرتنا وزرناك يا من لم نزره زوراً ولا زار زوراً
فلفضلٍ هذا وذاك بفضلٍ فلك الفضلُ زائراً ومزوراً

وجزم بأَنَّهم يقولون للمتوسِّط الصفة هو بين البينين - وإن الصوابَ أَنْ يقالَ هو بيْن بَيْن.[2] وأَقول «أي بين الجيّد والرديء»[3] قاله الجوهري: وأَمّا تسميةُ الهمزة المسهلة بهمزة بين بين، فلأنّها تُجعل حرفاً بين الهمزة المخففةِ وبين حرف المدِّ الذي يجانِسُ حركتها، ويقال الذي منه حركتها، اي الذي ابتداءُ غايةِ حركةِ الهمزةِ بناءً على أنَّ الحركة تولّدت من حروف المدِّ كما هو مذهبُ الشاطبي، وقوُل عبيدَ بن الأبرص وهو بفتح العين فافتح العين: (مجزوء الكامل).

نحمي حقيقتَنا وبعضُ القومِ يسْقُطُ بينَ بينا[4]

«أي يتساقطُ ضعيفاً غيرَ معتدِّ به»[5] بهذا فسَر الجوهري قولُ يسقطُ بين بينا». وكأَنَّه فسّره بناء علىأنَّ من كان ضعيفاً لا يقدِرُ على حمايةِ حقيقتِهِ، وهي بالقاف ما يجِبُ على الرجلِ أَنْ يحميه فكأَنّه ساقطٌ بين الحيِّ والميت. وهذا كالهمزة المسَّهلةِ بين بين فإنّها: سُميت بين بين كما قال الجوهري لضَعفها[6] حتى

(١) انظر الدرة ٥٨ - ٥٩.
(٢) انظر الدرة ٦٣.
(٣) الصحاح (ب ي ن).
(٤) ديوانه ١٤١. وعبيد بن الأبرص شاعر جاهلي من دهاة الجاهلية وحكمائها طبقات الشعراء ١٣٨/١، الشعر والشعراء ١٤٣، الأغاني ٤٠٤/٢٣.
(٥) الصحاح (ب ي ن). (٦) الصحاح (ب ي ن).

قُربت من الساكن وإنْ كانت متحركة في الحقيقة حتى وقعت بإزاء فاء مفاعلين في قولهِ: (وافر).

وما أدري إذا يممتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيُّهما يليني [1]
أ الخيرُ الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي هو يبتغيني؟

بتسهيل ثاني الهمزتين من أولِ ثاني البيتين.

وجزم بأَنَّهم يقولون: ثَقَل في عينيه بمثلثةٍ، وإنَّ المنقول عن العرب تَفَل بمثناة قال: فأمَّا قولُ الشاعر: (طويل).

وعدتَ فكان الخلفُ منك سجيةً مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثربِ [2]

فأكثرُ الرواةِ يروونه «بيثرب» ويعنون به المدينة، وأنكر ابنُ الكلبي ذلك، وحقق/ أن الرواية «بيترب» بتاء معجمةٍ باثنتين من فوق: وهو موضعٌ يقرُب (٣٤/ب) من اليمامةِ ويتاخِمُ منازلَ العمالقةِ، واحتجَ في ذلك بأَنَّ عرقوباً كان من العمالقةِ الذين لم ينزلوا بالمدينةِ [3]. وأقولُ: نعم التَفْل في العين بالمثناةِ الفوقية وفي الصحاح في فصل التاء المثناة الفوقية من باب اللام «التَفلُ: شبيهٌ بالبَزق وهو أقلّ منه» [4]. وفي النهاية في فصل التاء المثناة الفوقية مع الفاء «التَفْلُ نَفْخٌ معه أدنى بُزاقٍ، وهو أكثر من النفثِ» [5] وما أنشدهُ الحريريُ بلفظٍ فكان بالفاء فقد أنشدهَ غيرُ «لعلقمة الأشجعي» بالواو، وأنشده صاحبُ عمدةِ الحفاظ بلفظٍ (طويل).

---

(١) هو المثقب العبدي.
ديوان المثقب العبدي ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) الكتاب ١/٢٧٣ (بلا عزو)
فصل المقال في شرح كتاب الامثال ١٠٢، مجمع الأمثال ٢/٣١١ للأشجعي وقد روي «بيترب». ثمار القلوب ١٠٣ معزو الى الشماخ.

(٣) انظر الدرة ٦٥ - ٦٦.

(٤) الصحاح (ت ف ل).

(٥) النهاية ١/١٩٢.

وقد وَعَدتَك موعداً لو وَفَت به [١]

« وعرقوبُ المذكورُ فيه بضم الأولَ اسمُ رجلٍ من العمالقةِ: هو عُرقوب بن معبدِ بن زهير أحدُ بني عبدِ شمس بن ثعلبةٍ، او عُرقوب بن صخر على خلافٍ في ذلك » [٢] وهو المكنىّ بأبي مَرحْبٍ في قولِ بعضهم. قال الجوهري في مادة (خَلَلْ) بعد تفسير « الخلالةِ بالصداقة والمودةِ وإنشاده قولَ الشاعر: (متقارب).

وكيـف تـواصـلُ مـن أَصبحـت خِلالتـهُ كـأَبي مَـرْحَـب [٣]

وأبو مرحبٍ: كنيةُ الظلّ، ويقال هو كنيةُ عرقوبٍ الذي قيل « فيه » [٤] « مواعيد » [٥] « عرقوب » [٦] أي الذي قيل فيه ذلك بطريق ضربِ المثلِ في خَلْفِ الوعدِ حتى قال شاعرُ بانت سعاد: (بسيط).

كانت مـواعيـدُ عُـرقـوبٍ لها مثلاً وما مـواعيـدُهـا إلا الأَبـاطيـلُ [٧]

ثم ما احتجّ به ابنُ الكلبي من أنَّ عرقوباً كان من العمالقةِ الذين لم ينزلوا المدينة فإنَّه يأباه قولُ الحافظ أَبي الخطاب [٨] بن دحية « سميت المدينة يثربُ باسم

---

(١) لعلقمة الفحل، ديوانه ٨٢ وعجزه:

كموعود عرقوب أخاه بيثرب

(٢) شرح بانت سعاد ٤٠.

(٣) الشاعر: النابغة الجعدي.

شعره ٢٦.

(٤) « فيه » ساقطة من المخطوط وما أثبتناه من الصحاح.

(٥) مثل مشهور في خلف الوعد.

فصل المقال ١٠٢، مجمع الأمثال ٢/٣١١.

(٦) الصحاح (خ ل ل).

(٧) الشاعر هو كعب بن زهير

ديوانه ٨

(٨) الحافظ أبو الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواذاني أبو الخطاب إمام الحنبلية في عصره المتوفى (٥١٠ هـ) من كتبه « عقيدة أهل الأثر ».

ذيل طبقات الحنابلة ١/١١٦، النجوم الزاهرة ٥/٢١٢.

الذي نزلها من العماليق وهو « يثرب بن عُبيدٍ » وبنو عُبيدٍ هم الذين سكنوا الجُحْفَةَ، فأجحفت بهم السيولُ فسُميت الجُحفة »[1] وفصّل ابنُ دريد في شأن يثرب في بيت علقمة الأشجعي فقال « اختلفوا في عرقوبٍ فقيل هو من الأوسِ فيصحُّ على هذا أَنْ تكون من المثّلثة وبالمكسورةِ، وقيل من العماليق فيكون بالمثناة وبالمفتوحة لأن العماليق كانت من اليمامةِ إلى وبارٍ، ويثرب هناك. قال: وكانت العماليقُ أَيضاً في المدينة[2] انتهى. فإنْ قلت إنْ صحَّ ما قاله أبو الخطاب فهل كرِه رسولُ الله ﷺ يثرب حيث قال « يقولون يثربُ. وهي المدينةُ لكونِه اسمَ ذلك العملاق في الأصلِ ؟ قلت: كأَنَّه كرِهه لكونه من مادة التثريب »[3] وهو التقريعُ والتبكيتُ ومنه قوله تعالى: ﴿لا تثريبَ عليكم﴾[4] وقولُهم: ثَرَّبْتَ على فلانٍ: عددتَ ذنوبه/ عليه. ويحتمل أنَّه كرهه لاطلاعَه على كونِه في الأصلِ اسمَ (٣٥/أ) رجلٍ جاهلي « وأَما قوله تعالى: ﴿يا أهل يثْرب﴾[5] فحكايةٌ عمن قاله من المنافقين »[6] كما نبه عليه ابن هشام، ولا يقدحَ في كراهيته ﷺ الاسمُ، كما لم يقدحْ قولُ الشاعر مخاطباً لمسيلمة الكذّاب.

وأنت غيثُ الورى لا زلت رحماناً[7]

لكفر قائله في اختصاص اسم الرحمن بالله تعالى في لسان أَهلِ الإسلام. وجزم بأَنَّهم يقولون: ما آليت جَهداً في حاجتِك فيُخطِئون فيه، لأنَّ معنى ما

(١) شرح بانت سعاد ٤٠.

(٢) الجمهرة ١/١٢٤ - ١٢٥.

(٣) شرح بانت سعاد ٤٠.

(٤) يوسف: ٩٢.

(٥) الأحزاب: ١٣.

(٦) شرح بانت سعاد ٤٠.

(٧) هذا عجز بيت قاله شاعر من بني حنيفة، الكشاف ١/٤٢.

ومسيلمة الكذاب هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي: من أهل الردة وتلقب في الجاهلية بـ « الرحمن ».

الكامل في التاريخ ٢/٣٦٠، شذرات الذهب ١/٢٣.

آليتُ ما حلفت، قال: وتصحيحُ الكلام فيه أنْ يقال: ما ألوتُ، أي ما قصرتُ، وحكى الأصمعي قال: إذا قيل لك ما ألوت في حاجتك؟ فقل بلى أشدَّ الألوِّ، وقد أجاز بعضُهم أنْ يقال: ما أَلَّيْت في حاجتك بتشديد اللام واستشهد عليه بقول زهير بن جناب: (وافر).

وإنّ كنـــائتي لمكـــرَّمـــاتٌ وما ألي بنـــيّ وما أســاءُوا [1]

ولفظةُ ألوت لا تستعمل في الواجب البتة مثلُ لفظةِ أحدٍ، وقطٍّ، وصافرٍ، وديّارٍ، وكمثل لا جرَم ولا بُدَّ، وكذلك لفظةُ الرَّجاءِ الذي بمعنى الخوف كما جاء في القرآن ﴿ما لكم لا تَرجُون للهِ وَقاراً﴾ [2] [3] وأقولُ: نعم آليتُ بالمدّ بمعنى حلفتُ كما قال الحريري: (بسيط).

آليتُ لا خامرتني الخمرُ مذْ عَلِقتْ روحي بجسمي وألفاظي بإفصاحِ [4]
ولا نظمتُ على مشمولــةٍ أبــداً شملي ولا اخترت نَدماناً سِوى الصاحي

وكما قال الأعشى وهو شاعرٌ جاهليٌّ: (طويل).

فـآليتُ لا أرثـي لها مـن كَلالــةٍ ولا من حَفـىً حتى تُلاقـي محمداً [5]

أرادَ محمداً ﷺ، إلا أنّــه قصَـد أنْ يسلمَ فلم يسلمْ ومـات على كفـرِه. وما أَلَوتَ جُهداً بمعنى ما قصرتَ كما قال الحريري أيضاً في مقاماته في المقامةِ الثالثة والأربعين منها:

(١) إن هذا الشعر نسب في المصادر إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وقد ورد:
وإن كناني لنساء صدق.....
المعاني الكبير ٥٣٢/١، الصحاح، اللسان (أ ل ا)
كنائني: جمع كنه: امرأة الابن، آلى: قصر
(٢) نوح: ١٣.
(٣) انظر الدرة ٧١.
(٤) شرح المقامات للشريشي ٢١٩/٣.
(٥) الديوان ١٣٥ وقد ورد (... حتى تزور محمداً).

« وسرنـــا لا نـــألـــوُ جُهـــداً   ولا نستفيـــــقُ جَهـــــداً »[1].

فإنْ قلت إذا كان الألْوُ بمعنى التقصير، ومعلومٌ أنَّ التقصير لازمٌ فما وجهُ نصبِ جُهداً بضم الجيم وهو الاجتهادُ؟ قلت: هو إمَّا على التمييز أي ما قصرتُ من جهةِ الاجتهادِ، وإمّا على نزعِ الخافض، وهو إمّا عن حكاية صاحبِ الأساس « ما ألَوْتُ على الجُهدِ »[2] أو في، لأنَّه يقال: قصّر في كذا، ويجوز أنْ يرادَ بالألْوِ معنى الترك مجازاً أو تضميناً، ويحتملُ أنْ يكونَ ما ألوتُ جُهداً على حذفِ المفعول، أي ما ألوْتُك جُهداً كما حُمل على ذلك قولُ صاحبِ تلخيص المفتاح « ولم ألُ جهداً في تحقيقهِ وتهذيبه »[3] على معنى لم أمنعْك جُهداً في ذلك بناءً على/ تضمينِ الألوْ بمعنى التقصير معنىَ المنعِ، أو جعلهِ جازاً عنه: على أنَّه (٣٥/ب) قد جاء متعدياً إلى مفعولين لفظاً في قوله: (وافر).

فـــديـــت بنفســـهِ نفسي ومـــالي   ومـــا آلـــوكِ إلا مـــا أُطيـــق[4]

اي أفديك بنفسي ومالي، وما أمنعُك إلا ما أُطيق منعه. قال شارحَ أبيات الإيضاح والمفتاح[5] يعني لا أقدُر أنْ أمنعك فداء نفسي ومالي، لأنِّي مجبولٌ عليه انتهى وقال المطرزي في شرح المقامةِ الثامنةِ والأربعين « إنّه يقالُ ألا في الأمر يألو ألْواً وألُوّاً وأُلياً إذا قصّر فيه، ثم استُعملِ معدىً إلى مفعولين في قـولهم: لا آلـوك نُصحـاً، ولا آلـوك جُهـداً بمعنـى لا أمنعـك نُصحـاً، ولا أنقصكه »[6] انتهى. وههنا فوائد.

إحداها: أنّ الظاهرَ أنّ مصدَر ألا بمعنى قصّر الأُلُوُّ بضم الهمزة واللام وتشديد الواو على فُعول، لأنّه الغالبُ في مصدرِ فعل اللازمِ، وقد وقع ضبطُ

---

(١) شرح المقامات، الشريشي ١٢٧/٥.

(٢) الأساس ١٨/١ وتمام الكلام: « ما ألوت عن الجهد في حاجتك ».

(٣) التلخيص ٢٣.

(٤) لم أهتد الى قائله.

(٥) جاء في كشف الظنون ١٠٣١/٢ « الشرح هو لبعض العلماء ».

(٦) شرح المقامات للمطرزي « المقامة الثامنة والاربعين » بدون ترقيم.

أشدَّ الأُلُوِّفي بعض نسخ الأساسِ بذلك، ووُجِد في حاشية بعض نسخِه بفتح الهمزة وسكون اللام على فَعلٍ . قال ملا زاده الخلطائي[1] فلا يبعدُ أَنْ يكونَ قد جاء فَعْلٌ في مصدر اللازمِ على غيرِ الغالبِ، أو يصارَ إلى قول أهلِ الحجازِ على ما قال الفراء: إنّ مصدرَ ما لم يُسمعْ مصدُره فَعْلٌ عندهم متعدياً كان أو لازماً.

ثانيتها: أنّ بيتَ زهير بن جناب يقال: إنّه للربيع بن ضَبُعٍ الفزاري كما ذكره ابنُ برّي[2].

ثالثتها: أنّ المرادَ بأحد الذي لا يستعمل في الواجب البتةَ، وإنّما يستعمُل في النفيِ أو شبههِ ،كالنهي والاستفهام هو أَلِفٌ همزتُه أَصليةٌ، وتفيدُ استغراقَ جنسِ الناطقين قليلاً كان أو كثيراً، مجتمعين أو مفترقين نحو: لا أَحدَ في الدار أي لا واحدَ ولا اثنين فصاعداً، لا مجتمعين ولا مفترقين، ومن العرب من يطِلقُه على غير العقلاءِ كما نبه على ذلك صاحبُ عمدة الحفاظ قال: «ولانطلاقه على ما فوق الواحدِ صحّ أَنْ يقال: ما من أَحدٍ في يمين، وعليه قوله تعالى: ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾[3][4]. وأمّا أَحدٌ الذي همزتهُ بدلٌ من الواوِ، فإنّه يستعمَلُ في الموجب وغيره نحو ﴿قل هو اللهُ أحدٌ﴾[5] ﴿أمّا أحدُكما فيسقي ربّه خمراً﴾[6] ﴿إنّي رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً﴾[7]. ومثلُه إحدى للمؤنثِ وهما بمعنى واحدٍ وواحدةٍ، إلا أنّ فيهما من الإبهام ما ليس في واحدٍ وواحدةٍ. تقول: جاءني أحدُهما، وجاءتني إحداهُما. والمرادُ واحدٌ وواحدةٌ منهما من غير تعيينٍ، ومن هذا القبيل قولُهم: أو لأَحدِ الشيئين: أي لواحدٍ منهما من

---

(١) وهو تلميذ السعد التفتازاني بحر العوام ١٦٦.

(٢) كل المصادر التي راجعتها تنسب هذا البيت إلى الربيع بن ضبع الفزاري.

(٣) الحاقة: ٤٧.

(٤) عمدة الحفاظ (أ ح د).

(٥) التوحيد: ١.

(٦) يوسف: ٤١.

(٧) يوسف: ٤.

غيرُ معيّنٍ ، إلا أن هذا يشكِلُ بمسألة/ الجامع وهي أنة لو قال: واللهِ لا أقرَبُ (٣٦/أ) هذه، أَو هذه أربعةَ أشهرٍ ، كان مولّياً منها جميعاً ، ولو قال لا أقرَبُ إحديكما كان مولّياً من واحدةٍ لا منهما جميعا . والقياسُ عدم الفرقِ بأَنْ تكونَ الصورة الأُولى كالثانية لأنّ أو في الأُولى لأحدِ الشيئين كما قالوا ، فيصير كأنّه قال: واللهِ لا أقرَبُ إحدى هاتين، فيلزمُ أَنْ لا يكونَ مولّياً إلا من واحدةٍ منهما كما في الصورة الثانية. قال في التلويح: إلا أنّ كلمةَ إحدى خاصّةٌ صيغةً ومعنى ولا تُعَمُّ بشيءٍ من دلائلِ العمومِ فكذا بوقوعها في موضعِ النفي. بخلافِ كلمةِ أَو فإنّها قد تفيدُ العمومَ لوقوعِها في موضع الإباحةِ.

رابعتها : أنّ مما لا يستعمَلُ في الموجبِ البتَة غريبٌ وكتيعٌ. يقال: ما بالدارِ كتيعٌ. أي أحدٌ. حكاه يعقوب[1] وسمِعه الجوهريُ نفْسه من أعرابِ بني تميم »[2]. ودُوريٌّ كما « يقال: ما بها دوريٌّ، كما يقال: ما بها دَيّارٌ أي أَحدٌ »[3] وعوضُ يقال: « لا أَفعلُه عَوْضُ، ولا أَفعلَه عوضَ[4] العائضين بإعراب هذا وبناء ذاك، إمّا على الضمِّ كقبلُ، أَو على الكسر كأَمسِ ، أَو على الفتحِ كأينَ » وفي مغني اللبيب « أنّ عوضَ ظرفٌ لاستغراقِ المستقبل مثل أَبداً ، إلا أَنّه مختصٌّ بالنفي »[5] كما أَن « قطُ ظرفٌ لاستغراق ما مضى وتختصُّ بالنفي نحو ما فعلتُه قطٌّ »[6]. هذا ولكن في دعوى اختصاصِ قطُ بالنفي نظرٌ ذكرته في كتابي « بحر[7] العوام فيما أَصابَ فيه العوام فانظرهُ ».

خامستها: أنّ ما ذكره من أنّ لفظةَ الرجاءِ بمعنى الخوف لا تستعمَلُ في الواجبِ لحنٌ، فهو ناظرٌ إلى قول الفراء « باختصاصها بالنفي وقد قيل بأَنّها لا

---

(١) إصلاح المنطق ٣٩١.

(٢) الصحاح (ك ت ع).

(٣) الصحاح (د و ر).

(٤) مغني اللبيب ١٥٠ « ولا أفعله عوض العائضين » مجمع الأمثال ١٧٩/٢.

(٥) نفسه ١٥٠.

(٦) نفسه ١٧٥.

(٧) بحر العوام ١٦٦.

تختصُّ به بدليل ﴿وارجوا اليومَ﴾[1] الآية، وأنت تعلم أنّ هذه الآيةَ لا تقومُ دليلاً على ذلك، لاحتمالِها كما جزم به ابنُ قاسم[2] أنْ يرادَ افعلوا ما ترجون به حُسنَ العاقبةِ، فأُقيمَ المسببُ مقامَ السبب[3] وقيل في قوله تعالى: ﴿فمَنْ كانَ يرجُو لقاءَ ربِّه﴾[4]. إنّه يحتمِلُ الوجهين. أي يؤمِل لقاءَ ربِّه أو يخافُ لقاءَ ربِّه. ذكر الغرناطي[5] في «شرح الدرة الألفية» قال: وذكر ابنُ القَوّاس[6] إطلاقَه على المعنيين المتقدّمين مجازاً في الخوف حقيقةً في الأملِ، وفسّر الأملَ بطلبِ الحصولِ مع خوف الفوتِ. فإذا أُطلِق على الخوفِ وحدَه دون طلبِ الحصول كان إطلاقُ اللفظ على جزءٍ من معناه وهو من المجازِ، ونفى أنْ يكونَ حقيقةً في المعنيين دفعاً للاشتراك؛ لأنّ اللفظَ إذا دار بين الاشتراك والمجاز فإنّ المجازَ أَوْلى. قال وهذا الذي قاله صحيحٌ إنْ ساعدَه النقلُ عن أهلِ اللغةِ انتهى. هذا (٣٦/ب) هو / الكلام على الرجاءِ بمعنى الخوف نحو «ما لَكُم لا تَرجُون للهِ وَقاراً»[7]. أي لا تخافون له عظَمةً، وأمّا الرجاءُ بمعنى الأملِ فإنّه يستعملُ في الإيجابِ والنفي، وقد اجتمعا في قولهِ تعالى: ﴿وتَرجـون من اللهِ ما لا يرجون﴾[8] لما فيه من طباقِ السلبِ حيث جمع فيه بين فعلي مصدرٍ واحدٍ. أحدُهما مثبَتٌ والآخرُ منفيٌّ نحو ﴿ولكنّ أكثرَ الناسِ لا يعلمونَ. يعلمونَ ظاهراً من الحياةِ الدنيا﴾[9] فانْ قلت: فينبغي أنْ يكونَ هـذا طبـاقَ الإيجابِ والسلـبِ لا طبـاقَ

---

(١) العنكبوت: ٣٦.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) شرح بانت سعاد ٤١.

(٤) الكهف: ١١٠.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) ابن القواس: عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي المتوفى (٦٩٦ هـ) من كتبه «شرح الدره الالفية».
تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ٤/٢١٠، كشف الظنون ١/١٥٦.

(٧) نوح: ١٣.

(٨) النساء: ١٠٤.

(٩) الروم: ٦، ٧.

السلبِ فقط. قلت: قد اصطلحَ البديعيون على أنّه إذا لم يكن السلبُ ولا النهيُ في واحدٍ من طرفَيْ الطباق سموه طباقَ الإيجابِ، وإنْ كان أَحدُهما في أحدهِما سموه طباقَ السلبِ، وإنْ لم يكنِ السلبُ في الطرفِ الآخرِ، ولم يقدحْ في اصطلاحِهم اختصاصُ السلبِ في اصطلاحِ المنطقيين بالخبرِ دون الإنشاءِ الذي منه النهي. فإذنْ من طباق السلب عندهم نحو ﴿فلا تخشوا الناسَ واخشون ﴾[1] وإنْ لم يكن فيه سلبٌ عند المنطقيين أصلاً.

وجزم بأنّهم يقولون: الضَبْعةُ العرجاءُ وأنّه غلطٌ. وإنّ وجهَ القولِ الضَبُعُ العرجاءُ لأنّ الضَبْعَ اسمٌ يختصُ بأنثى الضِباع، والذكرُ منها ضِبْعانٌ. قال وحكى ثعلبٌ قال أَنشدني ابنْ الأعرابي في أماليه: (بسيط)

تفرقتْ غنمي يوماً فقلتُ لها يا ربِّ سلِّطْ عليها الذئبَ والضَبُعَا[2]

فسألته حين أنشدنيه أدعا لها أم دعا عليها؟ فقال: إنْ أَراد أنْ يُسلِّطا عليها في وقتٍ واحدٍ فقد دعا لها، لأنّ الذئبَ يمنعُ الضُبعَ، والضُبعَ تدفعُ الذئبَ فتنجوَ هي. وإنْ أَراد أنْ يُسلطَ عليها الذئبَ في وقتٍ والضَبُعَ في وقتٍ آخر فقد دعا عليها. وفي مسائل الضبُعِ مسألةٌ لطيفةٌ هي أنّ من أُصولِ العربيةِ أنّه متى اجتمعَ المذكرُ والمؤنثُ غلب حكمُ المذكرِ على المؤنثِ لأنَّه هو الأَصلُ والمؤنثَ فرعٌ عليه إلا في موضعين.

أحدهما: أنّك متى اردت تثنيةَ الذكرِ والأنثى من الضِباع قلت: ضَبُعانِ فأجريت التثنيةَ على لفظِ المؤنثِ وإنّما فَعِل ذلك فِراراً مما كان يجتمعُ من الزوائدِ لو ثُنّي على لفظِ المذكرِ.

والموضع الثاني: أنّهم في بابِ التاريخ أرخوا بالليالي دون الأيام، وإنّما فعلوا ذلك مراعاةً للأسبقِ والأسبقُ من الشهر ليلتُه[3]. وأقول: حكمه بأنّ قولَهم

---

(١) المائدة: ٤٤.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) أنظر الدره ٧٤ ـ ٧٥.

الضَّبُعَةُ العرجاءُ غلطٌ يقوّيه ما حُكي عن يزيد بنِ يعمر وكان من أفصحِ الناسِ ، ولكنّ الجوادَ قد يعثرُ أنّه لمّا صعدَ على المنبر ، وذكر / عبد الحميد بنَ (٣٧/أ) عبد الرحمن بنَ زيد بن الخطاب قال: ذاك الضَّبُعَةُ العرجاءُ ، فعُدَّ ذلك عليه لحناً ، كما نقل الحكايةَ المذكورةَ عنه الغرناطي. وما ذكره من أنّ الضَّبُعَ اسمٌ مختصٌ بأنثى الضِّباع ، وأنّ الذكر منها ضِبْعانٌ بكسر الضاد وسكون الباء يعضدُه ما في المغرب من « أن الضَّبُعَ واحدةُ الضِباع. والضِّبْعانُ الذكرُ » [١] ومما يُرشِد إلى تأنيثِ الضَبُعِ واحدةِ الضِّباع قولُ ابن الأعرابي في قول العباسِ بن مرداس السَلمي رضي الله عنه : (بسيط)

أَبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قوميَ لم تأكُلْهم الضَّبُعُ [٢]

بالمثناة الفوقية في تأكلهم نافياً لقولِ من قال: إنّ الضَّبُعَ فيه: السنةُ المجدبةُ. إنّما الضَّبُعَ الحيوانُ، ولكنهم إذا أُجدِبوا ضَعُفوا فعاثت فيهم الضِّباعُ. والمعنى فإنّ قوميَ ليسوا ضِعافاً عن الانبعاثِ فتعيثَ فيهم الضِّباعُ ومن قال: إنّ الضَّبُعَ في هذا البيت السنةُ الْمُجدِبةُ جعل ذلك بطريق الاستعارةِ عن هذا الحيوان المخصوص ، لأنّه متبالِغُ الفسادِ ، والمعنى على هذا إنْ افتخرتَ بكثرةِ قومِك ففي قومي كثرةٌ إذْ لم تُهلِكْهم السنةُ المجدِبةُ. وظاهرُ كلامِ الجوهري يقتضي أنّ ضِبعاناً مذكرُ ضِبعانةٍ لا ضَبُعٍ ، وإنّما الضَّبُعُ جنسٌ منه الضِبعان ، ومنه الضِبْعانةُ على تأنيثٍ فيه ، وذلك حيث قال « والضَّبُعُ معروفٌ ، ولا تقل ضَبُعَةٌ لأنّ الذكرَ ضِبْعانٌ والأنثى ضِبعانَةٌ » [٣] . ثم الحكايةُ المذكورةُ في الأَصلِ تقتضي أنّ الضَّبعَ في البيتِ الموردِ فيها اسمُ الحيوانِ المخصوصِ وهو الظاهرُ ، ويحتملُ أنْ يكونَ

---

(١) المغرب (ض ب ع) ٢٧٩ .

(٢) ديوانه ٥٨ .

والعباس بن مرداس هو : العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، شاعر فارس أدرك الجاهلية والإسلام شهد غزوات النبي ، وهو ابن الخنساء الشاعرة المعروفة الشعر والشعراء ٤٦٧ ، الأغاني ٢٨٥/١٤ ، معجم الشعراء ١٠٢ .

(٣) الصحاح (ض ب ع) .

المرادُ به السنةَ المجدِبةَ، ومثلُه في احتمال الضَّبُعِ ذلك ما جاءَ من دعائهم: اللهم ضَبُعاً وذِئباً [1]. فهو يحتمَلُ أَنْ يكونَ على معنى اللهم اجمعْ على الغَنَمِ ذلك حتى يستأصِلاها. قلت: وعلى هذا الاحتمالِ لا يكوُن الدعاءُ المذكورُ، وقولُه: «يا ربِّ سلطْ عليها الذئبَ والضَّبُعا» إلا عليها، ويكونُ في استعمال الضَّبُعِ دون السنةِ المجدِبةِ مع الذئبِ صنعةُ مراعاةِ النظيرِ نحو ﴿والشمسُ والقمرُ بحُسبانٍ، والنجمُ والشَّجُر يسجُدان﴾ [2] حيث استعمِلَ فيه النجمُ وليس المرادُ به الكوكبَ بل ما لا ساقَ له مع النيّريْن مراعاةً للنظير، ومتى كان الضَّبُعُ فيهما هو الحيوانَ المخصوصَ كانا محتملين للدعاءِ لها، لأَنّ الذئبَ والضَّبُعَ إذا اجتمعا منَع كلٌّ منهما الآخرَ، فسلمت هي كما قال: (طويل)

وكـــان لها جـــارانِ لا يَخفُـرانها ... أَبو جعدةَ العاوي وعرفاءُ جيـأَلُ [3]

قولُه لا يخفُرانها. أَي لا يُجيرانها، وأَبو جعدةَ كنيةُ الذئــب، فإنْ قلت أَو يقالُ عوى الذئبُ ليوصفَ بكونه عاوياً؟ قلت: نعم كما يقال عوى الكلبُ قالَ الشاعرُ: (طويل)

عوى الذئبُ فاستأنستُ للذئبِ إذْ عوى ... وصـوّت إنسـانٌ فكــدْتُ أَطيرُ [4]

وعرفاءُ / بالمهملتين فالفاء الضَّبُعُ. وجيأَلُ بجيمٍ مفتوحةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ فهمزةٍ (٣٧/ب) عَلَمٌ عليها. وأعلم أَنّ الحريريّ إنّما استثنى الموضعينَ المذكورين لما في الأَولّ من تغليبِ حكمِ المؤنثِ على المذكر على عكس ما هو الأَصلُ. إمّا لما ذكَره وإمّا لأَنّ ضِبْعاناً أَشبهَ بالزيادة المؤنَثَ، لأَنّ حقَّه أَنْ تزادَ فيه علامةُ التأنيثِ، وضَبُعاً

---

(١) الكتاب ١/٢٥٥ وهو من الأمثال، اللسان (ض ب ب).

(٢) الرحمن: ٥، ٦.

(٣) التهذيب (جلاء) ١١/١٩٠ (بلا غزو).
الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ١/٣٢٩ (بلا عزو)
اللسان (و ج ل) بلا عزو.

(٤) القائل هو: الأحيمر السعدي.
الشعر والشعراء ٤٩٥، الحيوان ١/٣٧٩، الوحشيات ٣٤.

أَشبَه بالنقصِ المذكرَ، لأَنّ حقَّه ألا تزادَ فيه علامةٌ للتذكيرِ، فكان تغليبُ الضَّبُع كتغليبِ المذكرِ وإمّا لأَنّه لو قيل: ضِبعانان بتغليبِ المذكرِ لكان فيه صورة تثنيةِ المثنى، وذلك فيه ثِقْلٌ كما نبه على هذين الوجهين الغرناطي، ولما في الثاني من عد التغليب أصلاً، لأَنّه إنّما يكونُ إذا عمَّ القبيلين معاً لفظٌ أُعطِي حكمَ أحدِهما دونَ الآخرِ كتغليب حكمِ المذكرِ على المؤنثِ في قوله تعالى بعد خطابِ نسائه ﷺ: ﴿إنّما يريدُ اللهُ ليذهبَ عنكم الرجسَ أهلَ البيتِ ويُطهرَكم تطهيراً﴾ [1] وفي قوله: (طويل)

دعتني أَخاها بعدما كان بيننَا ... من الأمرِ ما لا يفعَلُ الأَخَوَان [2]

لأَنّه كنى بالأمرِ عن الجماع، فأَرادَ بالأَخوين الأَخَ والأُخت وقولِه: (كامل)

نشرت ثلاثَ ذوائبَ من شعْرِها ... في ليلةٍ فأَرَتْ ليالِيَ أربعا [3]

فاستقبلت قَمَر السماءِ بوجهها ... فأرتِني القمرين في وقتٍ معا

لأَنّه أَرادَ بالقمرين الشمسَ وهو وجهُها وقمرَ السماء، وما جوّزه التبريزي [4] «من أنّه أَراد قمراً وقمراً، لأنّه لا يجتمُع القمران في ليلةٍ كما لا تجتمع الشمسُ والقمرُ فيها» [5] محلُّ قدحٍ، لما أنّه مُخلٌّ بأكملِ المدحِ، ألا ترى أَنّ من يمدحْ يجزمْ بأَنّ الأولَ أمدحُ. وإذا كان التغليبُ بهذه المثابة، فمعلومٌ أَنّهم أَرخَوا

---

(١) الاحزاب: ٣٣.

(٢) الشعر لعبد الرحمن بن ام الحكم، وقد ورد «ما لا يصنع الأخوان» الكامل ١/٧٣ (بلا عزو).
شرح الدره ٢٠٩ وله قصة مغايرة لما في الكامل.
اخبار النساء ٣٥.

(٣) القائل: المتنبي، التبيان ٢/٢٦٠ وقد ورد «كشفت ثلاث...».
والمعنى: أن الليلة صارت بذوائبها الثلاث أربع ليال.
والقمرين: يجوز أن يريد بهما: القمر والشمس، وقد شبه وجهها بالشمس والقمر.

(٤) التبريزي: يحيى بن علي بن محمد التبريزي، من أئمة اللغة والأدب المتوفى (٥٠٢ هـ) من كتبه شرح الحماسة. معجم الادباء ٢٠/٢٥، وفيات ٦/١٩١.

(٥) شرح التبريزي لديوان المتنبي (مخطوط) بدون ترقيم.

بالليالي، كتبوا لخمسٍ خلون، أو بقينَ مثلاً، فأرادوا خمسَ ليالٍ لا خمسَ ليالٍ وأيامٍ معاً، فلا يكونُ في الموضعِ الثاني تغليبٌ أصلاً. وبما قررناه يظهرُ فسادُ قولِ الزمخشري «إنَّمَا قيل للمذكر والمؤنث عشرون تغليباً للمذكر»[1] إلا أنْ يكونَ مرادُه تغليبَه على المؤنثِ بإطلاقِ ما حقُّه أنْ يكونَ للمذكر عليه تارةً، وعلى المؤنثِ أخرى، إلا أنّ هذا خلافُ التغليبِ المصطلحِ المفهومِ عند الإطلاق. فإنْ قلت أعلى تغليبِ المذكرِ أم على تغليبِ المؤنثِ وردَ قولُ الحريريُ في المقامةِ العاشرةِ: (خفيف)

جادَ بالعينِ حين أعمى هواهُ عينَه فانثنى بلا عينين؟[2]

قلت: ليس بواردٍ على واحدٍ منهما، بل هو مُخرّجٌ على مذهبِ من يُجوِّزُ تثنيةَ المشتركِ بحسَب معنييه نحو قوله: (بسيط)

عينان إحداهُما عارت وثانيةٌ غارت فدمعي على العينين مسكوبُ[3]

أرادَ بالتي عارت/ بالمهملة الباصرةَ، وبالتي غارت بالمعجمة عينَ الماء كما (٣٨/أ) أرادَ الحريريُ بالعينين الباصرةَ والذهبَ.

وجزم بأنّهم يقولون تتابعت النوائبُ على فلانٍ. وإنْ وجهَ الكلامِ أنْ يقالَ: تتايعت بالياء المعجمة باثنتين من تحت، لأنّ التتابعَ يكونُ في الصلاحِ والخيرِ، والتتايعَ يختصُ بالمنكرِ والشرِّ كما جاء في الخبر «ما يحمِلُكم على أنْ تتايعوا في الكذبِ كما يتتايعُ الفراشُ في النارِ»[4][5] وأقولُ يعضدُ ما ذكره من الاختصاص قولُ الجوهري «التتايع: التهافت في الشرّ واللجَاجِ، ولا يكونُ التتايعُ إلا في الشرّ»[6]. وقولُ صاحبِ النهايةِ «التتايعُ: الوقوعُ في الشرّ من غير

(١) المفصل ٢/١٠٨.
(٢) شرح المقامات للشريشي ١/٤٣٧.
(٣) لم اهتد إلى قائله.
(٤) المجازات ٣٠١.
(٥) انظر الدره ٧٧.
(٦) الصحاح (ت ي ع).

فكرةٍ ولا رويةٍ، والمتابعةُ عليه، ولا يكونُ في الخيرِ»[1] ذكر في بيانِ الحديثِ المذكورِ، ولكن بلفظ «لا تتايعوا في الكذبِ كما يتتايعُ الفراشُ في النارِ»[2].
قال: «ومنه الحديثُ لما نزلَ قولُه تعالى: ﴿والْمُحصَنَاتُ من النساء﴾[3] قال سعدُ بنُ عبادة رضي الله عنه: إن رأى رجلٌ مع امرأتِه رجلاً فيقتُله تقتلوه،[4] وإنْ أخبرَ يجلدُ ثمانين، أفلا يضربُه بالسيف؟ فقال النبي ﷺ «كفي بالسيفِ شا» أرادَ أنْ يقولَ شاهداً فأمسكَ ثم قال «لولا أنْ يتتايعَ فيه الغيرانُ والسكرانُ» وجوابُ لولا محذوفٌ أرادَ لولا تهافتُ الغيرانِ والسكرانِ في القتلِ لتمّمتُ على جعلهِ شاهداً، أو لحكمت بذلك»[5] انتهى كلامُهُ بما فيه من إفادةِ أنّ في الحديثِ النبوي المذكورِ قيامَ الشاهدِ على جوازِ الصنعةِ البديعيةِ المسماة بالاكتفاء بالبعض في مثلِ قولِه: (كامل)

أهـوى الغـزالةَ والغـزالَ وربّما ... نهنهـتُ نفسي عفّـةً وتـديّنـا[6]
ولقد كففـتُ عِنـانَ عيني جـاهـداً ... حتى إذا أعييـتُ أطلقـتُ العنـا

أي العِنان بخلافِ مثلِ قولِهِ: (كامل)

لا أنتهـي لا أنثني لا أرعـوي ... ما دمتُ في قيـدِ الحيـاةِ ولا إذا[7]

أي ولا إذا متُّ، فإنّ الاكتفاءَ فيه قبيلُ الاكتفاءِ بالكلِ على أسلوب قولنا:

كم جـادَ معـدِنُ فكـري ... وسـوءُ فهمِـك آلَـمْ

---

(١) النهاية ١/٢٠٢.
(٢) النهاية ١/٢٠٢.
(٣) النساء: ٢٤.
(٤) وجاء في النهاية ١/٢٠٢ «فيقتله تقتلونه».
(٥) النهاية ١/٢٠٢.
(٦) هو ابن سناء الملك، ديوانه ٧٩٧.
(٧) القائل: ابن مطروح ديوانه ٢٠٤ وفيه:

لا أنتهـي لا أرعـوي عـن حبـه ... لا أنثني فليهـذ فيـه مـن هـذا
والله لا خطـر السلـو بخاطـري ... مـا دمـت في قيـد الحيـاة ولا إذا

علّـــي نــحـــتُ المعـــاني   ومــــا علّــــيّ إذا لـــمْ

أي: (بسيط)

علّـي نحتُ المعـاني مـــن معـادِنها   ومـا علّـيّ إذا لَمْ تفهـمِ البقـرُ[1]

واعلم أنّ كلام الحريري ظاهرٌ في أنّ التتابعَ بالموحدة، والتتايعَ بالمثناة للخيرِ والشرّ «كالوعدِ والإيعادِ لهما عند عدمِ القرينةِ وإنّما قلنا عنه عدم القرينة»[2] وفاقاً لابنِ هشام، لأنّه إذا قامت القرينةُ جازَ استعمالُ الوعدِ في الشرِّ نحو﴿وإنْ يكُ صادقاً يُصبْكم بعضُ الذي يعِدُكم﴾[3]. وأمّا قوله تعالى/: ﴿ألا إنّ وعدَ (٣٨/ب) الله حقٌّ ولكنّ أكثرَهم لا يعلمون﴾[4] فهو مما تضمَّنَ الأمرين معاً الخيرَ والشرَّ مما وقع فيه لفظُ الوعدِ، وذلك لِما أنّه وعدَ بالقيامةِ وجزاءِ العباد «إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ»[5].

وجزم بأنّهم يقولون في ضمن أقسامِهم وحقِّ المِلْحِ إشارةً إلى ما يؤتدَمُ به فيحرّفون الْمُكنّى عنه، لأنَّ الإشارةَ إلى المِلح فيما تُقسِم به العربُ هو إلى الرِضاع لا غير، والدليلُ عليه قولُ وفدِ هوازن للنبي ﷺ «لو كنّا مَلَحْنا للحارثِ أو للنعمانِ لحِفظ ذلك فينا»[6]. أي لو أرضعنا له[7]. وأقول لما كان المِلحُ لما يؤتدَمُ به والمِلحُ بمعنى الرضاع واحداً في اللفظِ لكسر الميم منهما بخلاف المَلحِ

---

(١) البحتري، ديوانه ٢/٩٥٥ وقد ورد فيه:

علّـي نحت القـوافي مـن مقـاطعهـا   ومـا علّـي إذا لم تفهـم البقـر

(٢) شرح بانت سعاد ٣٨.

(٣) غافر (المؤمن): ٢٨.

(٤) يونس: ٥٥.

(٥) الكتاب ١/٢٥٨ وهو جزء من قول وتمامه: وذلك قولك «الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير، وان شراً فشر». وفي شواهد التوضيح والتصريح ٧١، هو حديث نبوي وتمامه «المرء مجزي بعمله، ان خيراً فخير وان شراً فشر».

(٦) الجمهرة (م ل ح) ٢/١٩١ مع زيادة بعض الالفاظ وستأتي فيما بعد.

(٧) انظر الدره ٨٠.

بفتحها مصدرِ: مَلَحْنا لفلان بفتح اللام أرضعناه أشار إلى أنّ تحريفَهم للمكنّى عنه لا للمكنى به من اللفظِ بخلاف قولِهم: سمكٌ مالِحٌ، فإنّ فيه تحريفاً للمكنى به من اللفظِ لا للمكنى عنه من المعنى لقول الجوهري «وسمكٌ مملوحٌ ومليحٌ، ولا يقال مالحٌ»[1] وقولِ ابن دريد «وسمكٌ مِلْحٌ ومَليحٌ» ولا تلتفَتَنَّ إلى قولِ الراجز:

يُطعِمُهـا المـالحَ والطـرّيا[2]

ذاك مولّدٌ لا يؤخذُ بلغته[3] هذا كلامه. وجزم بعضُ أهلِ اللغة بأنّ قولَهم سمكٌ مالِحٌ وماءٌ لغةٌ على ما ذكرناه في كتابنا[4]. «بحرِ العوام فيما أصابَ فيه العوام» فلا يكون فيه على هذا تحريفٌ أَصلاً. وعلى المِلح بمعنى الرضَاع جاء قولُ أَبي الطمحان[5] وقد كانت له إِبلٌ يسقي قوماً من ألبانِها، ثم أنّهم أغاروا عليها فأخذوها: (طويل)

وإنّي لأَرجـو مِلحَهـا في بطـونِكـم وما بسطَتْ من جلدِ أشعثَ أغبَرا[6]

وعلى المَلح بمعنى الإرضاعِ وردَ ما أورده الحريريُ من قصةِ وفدِ هوازن وهي في جمهرة ابنِ دريد بلفظ «وقالت هوازنُ للنبي ﷺ: إنّا لو مَلحنا للحارث بن أبي شمر، أو للنعمان بنِ المنذر لنفَعنا ذلك عندهما، وأنت خيرُ

---

(١) الصحاح (م ل ح).

(٢) القائل هو عذافر الفقيمي وقبله «بصرية تزوجت بصريا»
إصلاح المنطق ٨٨، ادب الكاتب ٣١٣، الجمهرة (م ل ح)، الصحاح (م ل ح)، اللسان (م ل ح).

(٣) الجمهرة (م ل ح) ١٩١/٢.

(٤) بحر العوام ٩٠.

(٥) هو حنظلة بن الشرقي، أحد بني القين، شاعر فارس عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام فأسلم.
الشعر والشعراء ٢٢٩، الأغاني ٣/١٣.

(٦) الشعر والشعراء ٢٢٩، الجمهرة (م ل ح) ١٩١/٢، الصحاح (م ل ح) السمط ٤٠٥/١.

المكفولين. قال ابن دريد يعني استرضاعَه في بني سعدِ بنِ بكر »[1]. وما وقع في روايتهِ من ابن أبي شمر بزيادة أبي فمخالِفٌ لما رواه الحريري كما ترى، إلا أنّ رواية الحريري قوّته بسقوطِ تلك الزيادةِ في المغرب[2].

وجزم بأنّهم يقولون: رجلٌ متعوسٌ. وإنّ وجهَ الكلام أنْ يقالَ: تاعِسٌ وقد تعَسَ كما يقال: عاثِرٌ وقد عثَرَ. والتعسُ: الدعاءُ على العاثِرِ بألا ينتعشَ من صرعتِه واختارَ الفراءُ أنْ يقالَ للغائب « تعِسَ بكسر العين وللمخاطب تعَست بفتح العين »[3]. فأمّا في التعديةِ فيقال: أتعَسه اللهُ[4]. وأقولُ: « يقال تعِس بكسر العين إذا عثَر وانكبَّ لوجهِهِ وهو دعاءٌ عليه بالهلاكِ، وقد تفتح العين »[5] كما صرح به ابنُ الأثير. وبالكسر ضُبِطَ قَولهَ ﷺ « تعِسَ عبدُ الدينارِ »[6] الحديث. وعلى تعِس بالكسر اقتصر في « عمدة الحفاظ » وفسّر « التعسَ / في قوله تعالى: (٣٩/أ) ﴿فَتَعْساً لهم﴾[7] بالسقوط والعِثار »[8]. قال « وإذا عثَر واحدٌ فدُعِي له قيل: لَعاً له، أي انتعاشاً، وإذا دعي عليه قيل: تعساً له. وأنشدَ: (بسيط)

والتعسُ أدنى لها من أنْ أقولَ: لعَا![9]

وأوردَ قولَ الفراء المذكورَ واستغربه فقال « وهذا غريبٌ إذْ لا يختلفُ الفعلُ

---

(١) الجمهرة (م ل ح) ٢/١٩١.
(٢) المغرب (م ل ح) ٤٣٣، وقد ورد « للحارث بن شمر ».
(٣) اللسان (ت ع س) والقول منسوب إلى عمرو بن العلاء.
(٤) انظر الدره ٨٢.
(٥) النهاية ١/١٩٠.
(٦) المجازات ٢٣٥، النهاية ١/١٩٠.
(٧) محمد: ٨.
(٨) عمدة الحفاظ (ت ع س).
(٩) هو عجز بيت للاعشى، وصدره:

بذات لوث عفرناه إذا عثرت

الديوان ١٠٣. اللوث: القوة، العفرناة: الغول، شبه ناقته بها.

بالنسبةِ إلى إسناده إلى فاعلٍ دون آخر [إلا في عسى[1] فقط][2] ». قلت: وذلك أنّه يجوزُ كسرُ سينِها إذا أسندت إلى متكلمٍ أو مخاطبٍ، أو نون إناث وبه قرأ نافع[3] نحو ﴿فهل عَسَيتم﴾[4]، وعليه جاء قولُه: (رجز)

أكثرتَ في العــذل مُلحّــاً دائماً   لا تُكثِرَنْ، إنّـي عسِيـتُ صـائماً[5]

والا فالفتحُ « فعسَى اللهُ أنْ يأتيَ »[6] بالفتح[7]. هذا وأما عثرَ فبفتح الثاء ليس غير.

وجزم بأنّهم يقولون للذهب: خَلاصٌ بفتح الخاء. وإنّ الاختيارَ فيه أنْ يقالَ بالكسر قال واشتقاقُه من أخلَصَتْه النارُ بالسَّبْكِ. قال: وكنت سمِعتُ في روقِ الشبيبةِ ولُدُونةِ الحداثةِ القشيبةِ أديباً من أهلِ بُسْتَ يُعجَبُ بقول أبي الفتح البُستي: إذا اقترن الولاءُ بالإخلاص صار كالذّهب الخِلاص، فارتجلتُ على البديهةِ وقلت:

من طلبَ جانب الخَلاصِ جانبَ طلبَ الخِلاصِ

فثناه عن استنانه وأغرق في استحسانه[8]. وأقولُ لم يحكِ الجوهريُ الخِلاصَ بكسر الخاء اسما للذهب لكنّ عدم حكايتهِ إياه بهذا المعنى لا يستلزمُ عدَمِ سماعِه، وعِلمُ من علِم مقدّمٌ على جهلِ من لم يعلمْ في مثل هذا المقام. نعم قد حكاه هو « اسماً لخُلاصةِ السَّمْنِ وهي بالضم ما خلَص منه، لأنّهم إذا طبخوا الزُبْدَ ليتخذوه سَمْناً طرحوا فيه شيئاً من سويقٍ أو تمرٍ أو أبعارِ غزلانٍ، فإذا

---

(١) من ب.

(٢) عمدة الحفاظ (ت ع س).

(٣) السبعة في القراءات ١٨٦.

(٤) محمد: ٢٢.

(٥) القائل هو رؤبه بن العجاج، مجموع أشعار العرب « ديوان رؤبه » ١٩٥.

(٦) المائدة: ٥٢.

(٧) السبعة في القراءات ١٨٦.

(٨) انظر الدره ٨٤ ـ ٨٥.

جادَ وخلصَ من الثُفْلِ فذلك (السَّمْنُ)[1] هو الخُلاصَةُ والخِلاصُ والثُفْلُ الذي يبقى أسفلَ هو الخُلُوصُ بضم الخاء وأنشدَ صاحبُ عمدة الحفاظ قولَ الشاعر: (وافر)

خِلاصُ الخمـرِ من نسجِ الفِدامِ[2]

ولكن لا بعدَ ذكرِ الخِلاص وتفسيرِه، بل بعد ذكرِ أنّ الخالصَ ما زالَ عنه شوْبه بعد أنْ كان، وأنّه يقالُ خَلَصْتُه فخلَص خُلُوصاً[3] كأنّه أشارَ بذلك إلى أنَ الخِلاصَ كالخُلُوص في المعنى ومعنى المصراع أنّ خلوصَ الخمرِ من نسجِ الفِدامِ بحسَبِ صفاقتِه وتهلهلِه، وهو بالفاء المكسورة والمهملةِ ما يوضَعُ في فمِ الإبريقِ ليُصفّي به ما فيه.

وجزم بأن من أوهامِهم تبرّيْتُ من فلانٍ بمعنى برئتُ منه، لأنّ معنى تبرّيت تعرّضت. فأمّا ما هو بمعنى البراءَةِ فيقال: قد تبرأتُ كما جاء في التنزيل﴿تبرَّأْنا إليك﴾[4][5]. وأقولُ: إنّما كانت الآيةُ من قبيل تبرّأتُ من فلانٍ مع عدمِ [وجود][6] من فيها لفظاً، لأنّها معتبرةٌ/ تقديراً. إذ الآيةُ في قولٍ على لسان (٣٩/ب) الشياطين قالوه إنكاراً لأمرِهم عابديهم بعبادتهم إيّاهم. أي تبرأنا إليك من أنَّ عبادتَهم إيّانا بأمرنا، ولذا قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿ما كانوا إيّانا يعبُدون﴾[7]. إذْ هو على ما في كتبِ التفسير على معنى ما كانوا إيّانا يعبدون بأمرنا، بل كانوا يتبعون أهواءهم.

وجزم بأنَّ من أوهامِهم التباطي والتوضيّ والتبرّي والتهزّي. وإنّ الصوابَ

---

(١) ساقطة من المخطوط، وما أثبتناه من الصحاح.
(٢) عمدة الحفاظ (خ ل ص).
(٣) المصدر السابق (خ ل ص).
(٤) القصص: ٦٣.
(٥) انظر الدره ٩٦ ـ ٩٧.
(٦) زيادة من المحقق اقتضاها السياق.
(٧) القصص: ٦٣.

فيه أَنْ يقال: التباطُؤ والتّوضّؤ والتّبرؤ والتّهزّؤ [1]. وأقولُ من قال: التوضّي فهو يقول توضيتُ. وقد قال في الصحاح «وتوضّأتُ للصلاةِ ولا تقل توضّيْتُ، وبعضُهم يقوله» [2]. والظاهُر أنّ نهيَه عن أنْ يقالَ: توضيتُ لكونِه لم يثبُتْ في اللغة - وإنْ كان بعضُ العربِ ممن كان مولّداً يقولُه -، وحمْلُ البعضِ على بعض الخُلّصِ منهم، والنهيُ على النهيِ عن أن يقالَ ما. هو المخالفُ للغةِ الأكثرين للمخالفة لها خلافُ ظاهِرِ العبارةِ.

ونظيرُ ذلك ما في الصحاح أيضاً من حكاية «أخطأتُ، وأنّك لا تقل أخطيْتُ وأنّ بعضَهم يقولُه [3]. وفيه أيضاً «أنّه لا يقالُ في أومأْتُ أوميْتُ» [4]. لكن قال الصغانيّ وهو متأخرٌ عنه «أوميتُ مثل أومأتُ» [5]. وكذا قال القتبي [6] فيما نقله صاحبُ التقريب عنه، وقال صاحُب المغرب «وفي التهذيب» وقد تقول العربُ: «أومي برأسِه» [7] [8] انتهى.

وعلى لغةِ الهمزةِ وردَ قولُ الحماسي: (طويل)

فأوْمأْتُ إيماءً خفيّاً لحَبْترٍ ... فللهِ عينا حبترٍ أيّما فتى [9]!!

وكما جاء أومأتُ جاء مجرده وَمَأْتُ [10] حكاه الجوهري لغةً فيه، إلا أنّه روى مضارعَه أَمَأُ بفتح الميم فيكون من قبيل يَهَبُ بالفتح مضارعِ وهَب، ولكن من

---

(١) انظر الدره ٩٧.

(٢) الصحاح (و ض أ).

(٣) الصحاح (خ ط أ).

(٤) الصحاح (و م أ).

(٥) التكملة والذيل والصلة ٦/٥٣٤.

(٦) المقصود ابن قتيبة المتوفى (٢٧٦ هـ).

(٧) التهذيب (و م أ) ١٥/٦٤٤ وفيه «أومأ برأسه».

(٨) المغرب ٤٩٦.

(٩) هو الراعي النميري، شعر النميري ١٧٧ وفيه «إيماء خفيفا بدل خفيّاً ولله بدل فلله» حبتر: اسم ابنه، عينا حبتر: اعتراض.

(١٠) الصحاح (و م أ).

غير أنْ يكونَ عينُ الفعلِ حرفاً حلقياً يكون الفتحُ في المضارع لأجلِه بعد حذف الواو لوقوعِها بين الياءِ والكسرةِ، وذلك غريبٌ كغرابةِ يِئسَ يأسُ بحذفِ الياءِ من المضارعِ، والقياسُ أنّها لا تحذَفُ منه ولو وقعت بين الياءِ والكسرةِ كما تقرر في محله. بقي شيء وهو أنّ الجوهريَ مُجوِّزٌ أن يقال «ضاهأْتُ وضاهيتُ» بمعنى شكلت وإنْ لم يكن مجوزاً أنْ يقالَ: أوميتُ في أومأْتَ كما علمت. ويعضدُه قراءةُ عاصمٍ [1] ﴿يضاهِئُون﴾ [2] بالهمز مع كسرِ [3] الهاءِ، وغيرِه من السبعةِ بدونه مع ضمِّها.

وجزم بأنّهم يقولون: أجدُ حَمىً، وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ: أجدُ حمياً أو حَمْواً لأنّ العربَ تقول لكلِ ما سخُنَ: حَمِيَ يحمي حمياً فهو حامٍ، ومنه قولُه تعالى ذكرُه ﴿في عينٍ حاميةٍ﴾ [4]. قال وحكى لي أبو الفتح عبدوسُ بنُ محمد الهمذانيُّ حين قدِم البصرة حاجّاً سنة نيِّفٍ وستين وأربعمائة أنّ الصاحب أبا القاسم بنَ عباد رأى أحدَ ندمائِه متغيرَ السَّخْنةِ فقال له: ما الذي بك؟ قال: حَمَا فقال له الصاحُب: قَهْ فقال له النديمُ: وَهْ فاستحسنَ / الصاحبُ ذلك منه (٤٠/أ) وخلَع عليه. قال الحريريُ: ولعمري قد أحسَن الصاحبُ في تعقيب لفظةِ حَمَا بما صارت به حماقةً، ولطُف النديمُ في صلةِ تعقيبهِ بما جعله قهوةً وكذا فلتكن مُداعبةُ الفضلاء ومفاكهةُ الأدباءِ والأذكياء [5] وأقولُ قد حكى الجوهريُ «حَمِي النهارُ بالكسر، وحِمي التنورُ حَمْياً فيهما: اشتدَّ حرُّه» [6] وصاحبُ القاموس «حَمِي الشمسُ والنارَ حَمْياً، وحُمِيّاً بتشديد الياء، وحُمُوّاً بتشديد

---

(١) هو عاصم بن أبي النجود، أبو أحد القراء السبعة، تابعي توفي (١٢٧ هـ) الوفيات ٣/٩، غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٢) التوبة: ٣٠.

(٣) السبعة في القراءات ٣١٤.

(٤) الكهف: ٨٦، وفي قراءة (عين حمئة).

(٥) انظر الدره ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) الصحاح (ح م ي).

الواو اشتدّ حرُّها »[1]. فلم يحكيا حَم بالقصر. وجاء في حديث حُنين « حَمِي الوطيسُ »[2] كنايةً عن شدَّةِ الأمرِ واضطرامِ الحربِ. والوطيسُ هو التنورُ. قال في النهاية« يقال: إنّ هذه الكلمةَ أولُ من قالها النبيُّ ﷺ لما اشتدَّ البأسُ يومئذ ولم تسمعْ قبله »[3]. وما قاله حقٌّ فقد عدَّ هذه الكلمةَ من الكلامِ الفردِ الموجزِ البديعِ الذي لم يسبَقْ ﷺ إليه الحافظُ علاءُ الدين[4] مغلَطَاي بن قليج البكجريّ الحنفي في « مختصر السيرةِ النبويةِ في كلمات أُخرى تزيدُ على الأربعين منها قولُه ﷺ » الأنصارُ كرشي وعيبتي »[5]. وقولُه ﷺ « البلاءُ مُوَكَّلٌ بالمنطقِ »[6]. وقولُه ﷺ « فضلُ العلمِ خيرٌ من فضلِ العبادةِ »[7] إلى أن قال: إلى غيرِ ذلك مما يطولُ[8] ذكرهُ.

وجزم بأنَّهم يقولون لمن يأتي بالذنبِ متعمداً قد أخطأ فيحرّفون اللفظ والمعنى، لأنَّه لا يقالُ أخطأ إلا لمن لم يتعمّدِ الفعلَ أو لمن اجتهدَ فلم يوافقِ الصوابَ، والفاعلُ من هذا النوعِ مخطئ والاسمُ منه الخطأ. فأمَّا المتعمدُ الشيء فيقال فيه خَطِئ فهو خاطئ، والاسمُ منه: الخطيئةُ[9] وأقولُ قال الأزهري « الخطيئةُ والخَطَأ الإثمُ. يقال خَطِئ إذا تعمدَ وأخطأ إذا لم يتعمد »[10] كذا في

---

(١) القاموس (ح م ي).

(٢) المجازات ٣٤٤ « وفيه زيادة الآن.

(٣) النهاية ١/٤٤٧.

(٤) الحافظ علاء الدين مغلطاي: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري علاء الدين المتوفى (٧٦٢ هـ) مؤرخ.
الدرر الكامنة ٥/١٢٢، الشذرات ٦/١٩٧.

(٥) المجازات ٦٣.

(٦) جمهرة الأمثال ١/٢٠٧، اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/٢٩٥.

(٧) سنن ابن ماجه ١/٨١ « فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ».

(٨) للاستزادة انظر المجازات النبوية للشريف الرضي.

(٩) انظر الدرة ١١٣ - ١١٤.

(١٠) التهذيب (خ طيء « ٧/٤٩٧، عمدة الحفاظ » « خ ط يء ».

عمدة الحفاظ «وقال الأموي [1] المخطىءُ من أرادَ الصوابَ فصار إلى غيره، والخاطيءُ منْ تعمّد ما لا ينبغي» [2] كذا في الصحاح. وفرّق ابنُ عرفة [3] بين خَطِيء وأخطأ، ولكن لا بالتعمّدِ وعدمِهِ، وذلك أنّه قال يقال: خَطِيءَ في دينِه إذا أَثِم، وأخطأَ إذا سلكَ سبيلَ خطأٍ عامداً أو غيرِ عامدٍ إلى أنْ قال: ويقال خَطِيء في معنى أخطأ وأنشدَ لامرىء القيس: (رجز).

يا لهفَ نفسي إذْ خطِئْنَ كاهلاً [4]

وأنشدَ غيرهُ:

يا لهفَ هندٍ....

وكاهلٌ أبو قبيلة وهم قتلةُ أَبي امرىء القيس، وإلى هذا الفرقِ نظرَ الجوهريُ حيث قال «الخطأ نقيضُ الصواب. تقول منه: أخطأتُ، والخِطْأُ: الذَّنْب في قولِه تعالى: ﴿إنّ قتـلهم كان خِطْأً كبيراً﴾ [5] أي إثْماً. تقول منه: خَطِيء، والاسمُ: الخطيئةُ على فعيلةٍ» [6] هذا كلامه. والظاهرُ أنَّه كابنِ عرفة في القولِ بأنَّك تقول أخطأَ إذا سلكَ سبيلَ الخطأِ مطلقاً» [7] فإنْ قلت: إذا كان الخَطَأُ هو الإثمُ والخطيئةُ اسمُه فما وجهُ العطفِ في قوله تعالى ﴿ومن يكسِبْ خطيئةً أو إثماً» [8] قلت: معلومٌ أن الواوَ تكون عاطفةً عطفاً تفسيرياً نحو ﴿إنما

---

(١) هو عبد الله بن سعيد بن أبان الأموي عده الزبيدي من الطبقة الثالثة من لغويي الكوفة طبقات النحويين واللغويين ١/٢١١ إنباه الرواة ٢/١٢.

(٢) الصحاح (خ ط أ).

(٣) هو نفطوية المتوفى (٣، ٣ و٢ عالم نحوي
نزهة الألباء ١٩٤ إنباه الرواة ١/١٧٦.

(٤) الديوان ١٣٤ هند أخته، خطئن كاهلاً. خطئت الخيل كاهلا - وهو حي من بني أسد - وأصابت غيرهم. وقد استعمل خطئن مكان أخطأن لإقامة الوزن.

(٥) الإسراء: ٣١.

(٦) الصحاح (خ ط أ).

(٧) عمدة الحفاظ (خ ط أ).

(٨) النساء: ١١٢.

أشكوُ بثّي وحُزني إلى اللهِ﴾[1] في الأسماءِ ونحو ﴿فما وهنُوا لِما أصابهمَ في سبيلِ اللهِ وما ضَعفُوا﴾[2] في غيرها، وإنّ المصححَ لمثلِ هذا النوع من العطفِ اختلافُ اللفظِ كما أنّه المصححُ للإضافة في مثلِ قول امرىء القيس: (طويل).

كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ [3]

فيمن قال: إنّ الجلمود والصخرَ واحدٌ، وإنّ أو قد أُنيبت عن الواو في هذه الآية [4] عند ابن مالك، إلا أنّ ابنَ هشام جزم في شرح «بانت سعاد» بأنّ «هذا النوعَ لا يعطَف إلا بالواو، وأوردَ النظرَ على ما ذهب إليه ابنُ مالك فقال: وفيه نظرٌ لإمكان أنْ يرادَ بالخطيئةِ ما وقع خطأً وبالإثم ما وقع عمداً» [5]. ويقوي نظيرهُ ما جزم به صاحبُ عمدة الحفاظ «من أنَّ الخطيئة ما لا يكونُ قصداً إلى فعلِه» [6].

وجزم بأنَّهم يقولون: السَّبْعُ الطِّوَلُ بكسر الطاء فيلحَنون فيه، لأنَّ الطِّوَلَ الحبلُ، وإنّ وجَه الكلام أنْ يقال: السَّبْعُ الطُّوَلُ بضم الطاء، لأنَّه جمعُ الطُّولى وكل ما كان على وزن فُعلى التي هي مؤنثُ أفعلَ جُمِع على فُعَلٍ. [7] وأقول كما يكون الطُّوَلُ بضم الأول مع فتح الثاني بالمعنى الذي ذكره يكون بمعنى آخرَ. يقال: طال طُوَلُكَ بها، كما يقال: طال طِوَلُك بكسر الأول مع فتح الثاني، أي عُمرك. ويقال: غيبتك، وعلى الثاني قولُ القُطامي: (بسيط).

---

(١) يوسف: ٨٦.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) الديوان ١٩، صدره: مكر مفر مقبل مدبر معا...
المكر: هو المقبل، المدبر: هو المفر
وشبه الفرس بالجلمود كناية عن القوة.

(٤) شرح بانت سعاد ٤١.

(٥) المصدر السابق ٤١.

(٦) عمدة الحفاظ «خ ط أ».

(٧) انظر الدرة ١٢٥.

إنَّـا مُحَيُّـوكَ فـاسلمْ أيّهـا الطَّلَـلُ   وإنْ بَلَيتَ وإنْ طالت بك الطِّوَلُ[1]

ويروى الطِّليلُ بإبدالِ الواوِ ياءً لكسرةٍ ما قبلها. قال ابنُ السكيت «فأمَّا الحبلُ فلم نسمعُه إلا بكسرِ الأوّل وفتح الثاني. يقال: أرخِ للفرسِ طِوَله. وهو الحبلُ الذي يطّولُ للدابةِ فترعى فيه»[2] قال طرفةُ: (طويل).

لعمـرُك إنَّ الموتَ مـا أخطأ الفتى   لكالطِّوَلِ المُرخى وثنِياه بـاليـدِ[3]

أرادَ بقوله «ما أخطأ الفتى» مدة إخطائه الفتى، فيكونُ اللامُ في صدرِ قولِه «لكالطِّول» لامَ الابتداء دخلت على خبر «إنَّ» ولو كانت ما نافيةً لكانت جملتُها خبراً لكلمة «إنَّ»، فلم يكن للام وجهٌ وجيهٌ في الكلام. نعم إنْ كانت جملتُها معترضةً كان للامّ التوجيهُ بالوجه الوجيه.

وجزم بأنَّهم يقولون لمن نبتَ شاربُه طُرَّ شاربُه بضم الطاء، وإنّ الصوابَ أنْ يقال طَرَّ بفتحِها، كما يقال: طَرَّ وبرُ الناقةِ إذا بدا صغارُه وناعمُه.[4] وأقول قولُهم: طَرَّ شاربُ الغلامِ فهو طارٌ من قولِهم: طَرَّ النباتُ يطُرُّ بالضم طُروراً / (٤١/أ) نبت، وعلى فتحِ الطاءِ منطَرّوردَقولنا من قصيدة: (رمل).

لم يكُـنْ مـن شيمتي غيرُ النظـر   فيك يا من عـادَ مـن أهـل النظر
دُمْ فيقضي الطرفُ من فيك الوطـر   نبـتَ الشـاربُ مخضراً وطَـرْ

ولكن لا يخفى ما فيه من تخفيف راء «طَرَّ» للضرورة الشعريةِ، وقولُ الشاعر: (بسيط).

---

(١) ديوانه ١، وقد ورد «... وإن طالت بك الطيل» الطيل: الدهور. والقطامي هو عمير بن شييم بن عمرو التغلبي، شاعر غزل فحل، جاهلي أدرك الإسلام.
طبقات الشعراء ٢/٥٣٥، الشعر والشعراء ٤٥٣، الاغاني ٢٣/١٧٥.

(٢) إصلاح المنطق ١٣٦، ١٧٠.

(٣) ديوانه ٣٤. الطول: الحبل، الإرخاء: الإرسال، الثني: الطرف وطرفة بن العبد: شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات.
طبقات الشعراء ١/١٣٨، الشعر والشعراء ٨٨، المؤتلف والمختلف ٢١٦.

(٤) انظر الدرة ١٢٩.

مِنّا الذي هـو مـا إنْ طَرَّ شـاربُـه والعانسـون ومنـا المُرْدُ والشِّيـبُ[1]

أنشدَه ابنُ هشام في مغني اللبيب، وفي كلمةِ ما فيه قولان:

أحدُهما: لابن السكيت ومن تبعه أنَّها زمانيةٌ، ولكن بمعنى أنَّها تدُلُّ على الزمان بذاتها لا بالنيابةِ عنه، والمعنى: منّا الذي هو حينَ طَرَّ شاربُه ويلزَمَ هذا القائلُ أنْ تكون ما اسماً، ولا تكونَ مصدريةً، وعدمَ السلامةِ من الإخبارِ بالزمان عن الجثةِ وكونِها مضافةً إلى ما بعدها، وكلمةُ ما لا تضافُ أبداً.

ثانيها: أنَّها النافيةُ: وعلى هذا تكونُ زيادةُ أنْ بعدها قياسية بخلافِها على الأوّلِ، فإنّها للشبَهِ في اللفظ بالنافية كقوله: (طويل).

ورَجِّ الفتى للخيرِ مـا إنْ رأيتَـه على السِّنِّ خيراً لا يـزالُ يـزيـدُ[2]

لكن لا يلزَمُ هذا القائلُ «فسادَ» التقسيمِ فوق فسادِه على القولِ الأول، إذْ الذي ما نبتَ شاربُه أمردَ، فلا يحسُنُ ذكرُ المُردِ بعد ذلك، كما لم يحسُنْ ذكرُ العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - مع بقية الأقسام لعدم مناسبتهم بإياها، وأمّا من نبت شاربُه فغيرُ أمردِ ولا أشيبَ فيحسُنْ ذكرُ المُردِ والشِّيبِ بعده، وإنْ لم يحسُنْ ذكرُ العانسين معه، ومع مَنْ بعدَهم».[3].

وجزم بأنَّهم يقولون للعبةِ الهنديةِ الشَطرنجُ بفتح الشين، وإنَّ قيَاس كلامِ العربِ أنْ تكسرَ، لأنَّ من مذهبهم أنَّه إذا عرِّبَ الاسمُ العجمي ردَّ إلى ما يستعملُ من نظائِره في لغتهم وزناً وصيغةً. قال وليس في كلامِهم فَعلَلٌ بفتح الفاء، وإنّما المنقولُ عنهم في هذا الوزنِ فِعْلَلٌ وقد جُوِّز في الشِطرنج أنْ يقالَ

---

(١) هو ابو قيس بن رفاعة الأنصاري.
إصلاح المنطق ٣٤١، الأمالي ٧٦/٢ (بلا عزو)، مغني اللبيب ٣٠٤ (بلا عزو).

(٢) القائل: هو: المعلوط القريعي.
الكتاب ٢٢٢/٤، شرح المفصل ١٣/٢ (بلا عزو)، مغني اللبيب ٣٠٤ (بلا عزو)، اللسان مادة انن (للمعلوط)، شرح شواهد المغني ٨٦ (للمعلوط).

(٣) مغني اللبيب ٣٠٤ - ٣٠٥.

بالشينِ المعجمة لجوازِ اشتقاقهِ من المشاطرةِ، وأنْ يقالَ بالسين المهملةِ لجواز أنْ يكونَ اشتقَ من التسطيرِ عند التعبيةَ ويُروى بيتُ النابغة بالحرفين أيضاً: (وافر).

فإنْ يكُ عامرٌ قد قال جهلاً فإنَّ مظِنَّةَ الجهلِ السِّبابُ[1]

فمن رواه بالشين المعجمة فالمرادُ به الشبيبةُ، ومن رواه بالسين المهملةِ فالمعنى به السَّبُّ كما قد رُوي في هذا البيت «فإنَّ مطيةَ الجهلِ» أي نركبُه ومثلهُ قولُ عروة بن أُدَيَّة: (بسيط).

لقد علمتُ وما الإسرافُ من خُلُقي إنّ الذي هو رزقي سوف يأتيني[2]
أَسعى له فيُعنّيني تطلّبُه ولو أقمتُ أتاني ما يُعَنِّيني

فروى أكثرُهم لفظةَ الإسرافِ بالمغفلة وبعضُهم بالمعجمةِ ليكونَ معناها التطلّعَ إلى الشيء والاستشراف[3]. وأقولُ نعم قال/ الجواليقي «والشِطرنجُ (٤١/ب) فارسيّ معربٌ. وبعضُهم يكسِر شينه، ليكون على مثالٍ من أمثلةِ العربِ، كـ «جِرْدَحْلٍ» لأنَّه ليس في كلام العرب مثلُ فَعْللٍ بفتح الفاء»[4] وهو مُشعرٌ بجوازِ فتحِ شينه بل يرجحانهِ. لكن تلاه صاحبُ القاموس فجزم في قاموسه «بأنَّها لا تفتح، كما جزم بأنَّ السينَ المهملة لغةٌ فيه»[5] ومثلهُ مما جاء بالسين والشين «السِّبِتُ بكسر السين والموحدة آخرهُ مثناةٌ فوقيةٌ لهذه البقلةِ المعروفةِ. قال الأزهريُ «وأمَّا الشِّبِث لهذه البقلةِ المعروفةِ فهي معرّبةٌ، وقال: وسمعت

---

(١) هو النابغة الذبياني.
ديوانه ١٥٥، وقد ورد «إن يك... الجهل الشباب».
والنابغة الذبياني هو زياد بن معاوية، شاعر جاهلي فحل.
طبقات الشعراء ٥٢، الشعر والشعراء ٧٠، الأغاني ١١/٣.

(٢) الصحيح «أذنية» وفي النسخ أدية: وقد سلف تخريجه.

(٣) انظر الدرة ١٣١ - ١٣٥.

(٤) المعرب ٢٠٩.

(٥) القاموس (ش ط ر).

أهلَ البحرين يقولون لها سِبُتٌ بالسين غيرِ المعجمة وبالتاء. وأصلُها بالفارسية شِوِذٌ »[١] فضبطَ هذه الكلمة بالقلم بضم الشينِ المعجمة وسكون الواوِ والذالِ المعجمة معاً. وضبطَها صاحبُ القاموس في كتابه « تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين ». بالقلم على ما وجدته في نسخةٍ معتمدةٍ مقروءةٍ عليه بكسر الأولَيْن منها معاً[٢] وقد جاء « وفي » السِبتّ « لغةٌ أخرى سِبطٌّ بالطاء.[٣] ومثلُه أيضاً « تسميتُ العاطس: وهو أنْ تقولَ له: يرحمُكَ اللهُ والمختارُ فيه المهملةُ عند ثعلبٍ، لأنَّه مأخوذٌ من السَّمتِ وهو القصدُ والمحجَّةُ، ولذا قال الجوهريُ: السَّمتُ: الطريقُ، وسَمَتَ يسمُتُ بالضم قصدَ »[٤] ووجهُ ذلك أنَّ المُسَمِّتَ قاصدٌ للعاطسِ بهذا الطريق من الدعاء. ومما جاء بالسين والشين مع اتحادِ المعنى أيضاً قولُهم « ألحِق الحِسَّ بالإسِّ »[٥] « والحِشَّ بالإشِ » بكسر المهملةِ والهمزةِ من أوَّلِها، أي ألحِقِ الشيءَ بالشيءِ. أي إذا جاءك شيءٌ من ناحيةٍ فافعل مثلَه، والبوس والبوشُ بفتح الموحدة للخلطِ فيقال: باسَه وباشَه إذا خلطَه، وأمّا البوسُ اسمُ التقبيلِ فقد حكاه الجوهريُ بالمهملةِ ليس إلا مصرحاً « بأنَّه فارسيٌ معربٌ »[٦] والدَستُ والدَشتُ يفتح الدال فيهما للصحراءِ الواسعةِ. قال الفيروز اباذي « ولا يُتوهَمُ أنَّ الدشتَ فارسيةٌ، بل إنَّما هي عربيةٌ أغاروا عليها، وسُباطٌ وشُباطٌ كغُرابٍ للفصلِ الذي يكونُ أمامَ آذار، والسروالُ والشروالُ على ما رُوي عن أبي حاتمٍ أنَّ بعضَ العربِ يقول الشروالُ بالشين المعجمة، وأمّا

---

(١) التهذيب (ش ب ث) ١١/٣٣٧، المعرب ٢٠٩.
ان كلام الازهري في « الشبث » قد نقله المؤلف نصا من « المعرب »
وفيه « شوذ » بكسر الشين والواو، وكذلك في التهذيب ولم اجد ما قاله حول ضم الشين وسكون الواو والذال المعجمة.

(٢) تحبير الموشين، باب السين وجاء فيه « السبت والشبت بكسر السين والياء. وهو نبت معروف.

(٣) المعرب ٢٠٩.

(٤) الصحاح (س م ت).

(٥) مجمع الامثال ٢/٢٠٥. الحس: الشر، والاس: الاصل، معناه الحق الشر باهله.

(٦) الصحاح (ب و س).

السرويلُ والسروالُ والسراويلُ والسراوينُ فقد جزم الفيروز اباذي « بأنَّ كل ذلكِ بالسينِ المهملةِ وسما وشما فلانٌ سُمّواً وشُمّوا إذا علا أمرهُ، وسآني وشآني: أي أحزنَني وأهمني. وقاسانُ وقاشانُ المدينةُ المعروفةُ بين أصفهان وقم. والنهسُ والنهشُ للقَضْم بمقدّم الأسنان والفعلُ منهما على مثال منعَ يمنعُ. والهسمُ والهشمُ: الكسرُ وكسرُ الشيءِ اليابس والفعلُ منهما على مثال ضرَب يضربُ إلى غيرِ ذلك »[1] مما ذكره الإمامُ الفيروز اباذيُ في كتابه « تحبير الموشين/ في (٤٢/أ) التعبير بالسين والشين » وهو الكتاب الذي صدره ببيان سبب تأليفهِ فقال « سببُ تأليفهِ أنّي قرأت على بعضِ مشيختي جزءَ حديثٍ جرى فيه ذكر التشميتِ فنطقتُ فيها بالشينِ والسينِ فسألني المستمعُ عن نظائِرها في كلامِ العربِ، وكنت أستحضرُ منها زهاءَ خمسين، فابتدرني إلى الجوابِ من الحاضرين شيخٌ ملسونٌ من الخراسين فقال: لا نظيرَ لها سوى أربعةِ ألفاظٍ وهي الشطرنجُ والتنشمُ والشِّبتُ والشناشينُ، فقلت له: اطرق كرى فإنَّ سجلك بلا تسعين، وأخواتِها تُنِيفُ على تسعين فلا تكُ من تعسين، فعجبَ لذلك أكثرُ الحاضرين وقالوا: لا يُطيقُ هذا الاستحضارَ أسِنَةٌ من الأسين، فاقتضى ذلك جمعيَ هذه الألفاظ تذكرةً للخاطئين ولولاها نُسِيْنَ، وأسميته « تحبيرَ الموشين في التعبير بالسين والشينِ » ولا أزعمُ أنّه حَسَنٌ في بابه وإنّما هو حُسّانٌ وإلا فحُسانٌ أو حَسِين »[2] هذا وأما اشتدّ من قولِه: (وافر).

أعلّمُه الرمايةَ كلَّ يومٍ فلما اشتدَّ ساعدُه رماني[3]
وكم علّمْتُهُ نظْمَ القوافي فلما قالَ قافيةً هجاني

فهو مما رُوي بالسين والشين أيضاً، ولكن باختلاف المعنى. وذكر ابنُ دريد في كتاب « الاشتقاق » « أنّه يروى بالشين المعجمة »[4] من الاشتدادِ: وهو القوةُ

---

(١) تحبير الموشين ن/ ٧ - ١٣.

(٢) تحبير الموشين ق/٦، ٧.

(٣) هو معن بن أوس. ديوانه ٧٢.

(٤) الاشتقاق ٤٩٧.

وبذلك ردَّ صاحبُ « فرائد القلائد »[1] ما ذكره ابنُ هشام في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد » « من أنّ من أعجَمها فقد صَحّفَ »[2].

وجزم بأنَّهم يقولون شِلْتُ الشَيء وإنّ وجهَ الكلام أنْ يقالَ أَشَلْتُ الشيء أو شُلْتُ به فيُعدّى بهمزةِ النقلِ أو بالباء كما تقول العرب: شالت الناقةُ بذَنبِها وأشالت ذَنَبَها - والشائلُ عندهم المرتفعُ - قال وحكى ثعلبٌ عن ابنِ الأعرابي قال: حضرتُ أبا عبيدة في بعض الأيامِ فأخطأَ في موضعين. قال: شِلْتُ الحجَر وإنَّما هو شُلْتُ بضم الشين ثم أنشدَ: (رجز).

شُلّتْ يدا فاريةٍ فَرَتْها[3]

فضمَّ الشينَ وإنَّما هو شَلَّتْ بالفتح، وذكرَ بعضُ أهلِ اللغةِ أنَّ من أفحشِ ما تلحَنُ فيه العامة قولَهم: شال الطيرُ ذَنَبَه، لأنَّهم يلحنون فيه ثلاثَ لحَناتٍ، إذْ وجهُ القول أشالَ الطائر ذناباه[4]. وأقولُ يعضدُ ما ذكره من أنَّ الشائلَ المرتفعُ قولهُ: (بسيط).

يـا ليتمَـا أُمُّنـا شـالـت نعـامَتُهـا أَيْما إلى جنّـــةٍ أَيْما إلى نـــارِ[5]

أَراد يا ليت أُميّ ارتفعت جنازتُها إمّا إلى جنّةٍ، وإمَّا إلى نار، إلا أنَّه أبدلَ الميَم الأُولى من (إمَّا) المكسورةِ الهمزةِ ياءً وفتحَ همزتها وحذفَ ما يكونُ من الواوِ مع « إمَّا » / الثانيةِ في نحو: جاء إمّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ وفي الصحاح أنَّه يقال (٤٢/ب)

---

(١) فرائد القلائد ق/٣.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ق/٦.

(٣) هذا جزء من رجز، وقد روى غير معزو تمامه:

شلت يدا فارية فرتها وعميت عين التي أرتها

إصلاح المنطق ٢٣٧، الجمهرة مادة « تجيء حروف تختلف معانيها » ٣/ ٤٤١.

(٤) انظر الدرة ١٣٩ - ١٤٠.

(٥) القائل هو سعد بن قرط العبدي.

المحتسب ١/ ٤١ (بلا عزو) شرح حماسة التبريزي ٤/ ٣٥٢، مغني اللبيب ٥٩ (بلا عزو) شرح شواهد المغني ١٨٦، نوادر المخطوطات ٨/ ٣٦٤.

للقوم إذا ارتحلوا عن منهلِهم أو تفرقوا: شالت نعامتُهم»[1] أمّا قولُ النمرِ بنِ تولبٍ يصفُ فرساً: (وافر).

جمومٌ الشدِّ شائلةُ الذُنابى تخال بياضَ غُرتِها سِراجاً[2]

أي شائلةٌ ذُناباها، فلا يصلحُ عاضداً لذلك لاحتمال أنْ تكون شائلةُ الذُنابى من قبيل ضاربِ الرجلِ لا من قبيل حسَنِ الوجهِ. قولُه: جمومُ الشدِّ أرادَ بالشدِّ العدوَ، وأضاف إليه الجمومَ لأدنى ملابسةٍ، لأنَّه يكون جموماً في حالةِ الشدِّ، والجمومُ هو المغتسِلُ بالحميم وهو الماءُ الحارُّ كالمستحمِّ، فعولٌ بمعنى فاعلٍ، والمرادُ أنَّه ذو عَرَقٍ كأنَّه اغتسلَ به كما قال: (طويل)

إذا ما استحمت أرضُه من سمائِه جرى وهو مودوعٌ وواعدُ مَصْدَقِ[3]

والذُنابى،: الذَنَبُ، وهو في الطائر أكثرُ من الذَنَبِ، وذَنَبٌ في الفرس أكثرُ من ذُنابى. ويعضُدُ مجيءَ شَلَّت يدُه بفتح الشين قولُ عاتكة بنتِ يزيدٍ العدويةِ ابنةِ عم عمر بنِ الخطاب رضي الله عنه وعنها تَرثي الزبيرَ بنَ العوامِ[4] رضي الله عنه، إذْ قتلَه عمرو بنُ جُرموزٍ الْمُجاشعي: (كامل)

غدَر ابنُ جرموزٍ بفارسِ بُهمةٍ عند اللقاءِ وكان غيرَ مُعرِّدِ[5]
يا عمرو لو نبهتَه لوجدتَه لا طائشاً رَعْشَ الجنان ولا اليدِ
شَلَّتْ يَمينُك إنْ قتلت لمسلماً حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ

---

(١) الصحاح (ن ع م).

(٢) شعر النمر بن تولب ٤٨، والنمر بن تولب بن زهير العكلي: شاعر مخضرم أدرك الإسلام. الشعر والشعراء ١٧٣، الأغاني ٢٨٧/٢٢.

(٣) الشعرلخفاف بن ندبة السلمي، شعره ٣٣.

(٤) وهو الزبير بن العوام الأسدي، الصحابي أحد العشرة المبشرة بالجنة. صفة الصفوة ١٣٢/١، الخزانة ٤٦٨/٢، ٣٥٠/٤.

(٥) ذيل الأمالي والنوادر ١٢٥، وقد ورد «ثكلتك أمك...» البيت الثالث. الأغاني ٧/١٨، الانصاف ٦٤١ (بلا عزو)، المغني ٢٤ وقد ورد البيت الأول فقط (بلا عزو). الخزانة ٣٥٠/٤.

أرادت الدعاءَ عليه بقولها « شَلَّتْ يمينُك » بالفتح، وفي العُباب يقال: شَلَّتْ يمينُه تَشَلُّ وشُلَّتْ على ما لم يسمَ فاعلُه لغةٌ رديئةٌ[1]. قولها « إنْ » هي المخففةُ من الثقيلةِ وليها فعلٌ غيرُ ناسخٍ شذوذاً. إذْ « لا يقالُ قياساً: إنْ قامَ لزيدٌ خلافاً للأخفش »[2] وحلّت: وجبَت، والبُهمَةُ بضم الموحدة في شعرِها هذا هو الجيشُ وهو في غيرِ ذلك الفارسُ الذي لا يُدرى من أين يؤتى من شدَّةِ بأسِهِ، والتعريدُ بالعينِ المهملةِ الفِرار « ورعش » بالسكون صفةٌ من الرعشةِ، ونقل العلامةُ تاجُ الدين عبدُ الوهاب السبكي من خط ابنِ هشام ما لفظُه، وهذا الشعرُ ترثي زوجَها الزبيرَ بنَ العوام رضي الله عنه، ثم قال فيما وجدتُه بخطهِ قلت كذا بخط ابن هشام وفيه نقصٌ كأنَّه وهذا الشعرَ لصفيةَ تَرثي زوجَها. واعلم أنَّ ما نقلَه الحريريُ عن بعض أهل اللغةِ ففيه نظرٌ، لأنَّ استعمالَ الطيرِ في موضعِ الطائرِ غيرُ محذورٍ بدليلِ قراءةِ غيرِ نافعٍ[3] ﴿فيكونُ طيراً بإذنِ اللهِ﴾[4]. وكذا استعمالُ الذُنابى في الطائرِ غيرُ ممنوعٍ. غايةُ ما في الباب أنَّ الذَنَبَ فيه أكثرُ استعمالاً على ما نقلناه آنفاً من كتبِ اللغةِ.

وجزم بأنَّهم يقولون في مصدرِ ذكرَ الشيءَ تِذكارٌ بكسر التاء. وإنَّ الصوابَ فتحُها، وذكر أهلُ العربيةِ « أنَّ جميعَ/ المصادرِ التي جاءت على تفعالٍ هي بفتح (٤٣/أ) التاء إلا مصدرين وهما: تبيانٌ وتِلْقاءٌ »[5]. وقال بعضُهم: وتِنضالٌ « أيضاً »[6]. أقولُ: يعضُدُه ما في القاموس من حكاية « تِنضال »[7] بالكسر أيضاً كالتِّبيانِ والتِّلقاءِ من قوله تعالى: ﴿تِبياناً لكلِّ شيءٍ﴾[8]. وقولِه تعالى: ﴿تِلقاءَ

---

(١) شرح درة الغواص ١٨١.

(٢) مغني اللبيب ٢٥.

(٣) السبعة في القراءات ٢٠٦.

(٤) آل عمران: ٤٩.

(٥) الصحاح (ب ي ن)، وقد ورد.. هي بفتح التاء إلا حرفان.

(٦) انظر الدرة ١٤٢.

(٧) القاموس « ب ي ن عبارة الشارح ».

(٨) النحل: ٨٩.

أصحابِ النارِ﴾[1] وما عدا هذه الثلاثةِ من المصادرِ فبالفتح نحو: التَّجوالِ والتَّطوافِ والتَّردادِ من نحو قولِ الشاطبي: (طويل)

تَردادُه يزدادُ فيه تَجمُّلاً[2]

وأمّا الأسماءُ غيرُ المصادر فقد جاءت بالكسر: التِّمساحُ والتِّمثالُ والتِّجفافُ، وهو شيءٌ يلبَسُ على الخيلِ [فيه][3] عند الحربِ كأنّه درعٌ، وقولُ صاحبِ المغرب «إنّه تَفعالٌ من جفَّ لما فيه من الصلابةِ واليبوسةِ»[4] مِشعرٌ بأنَّه في الأصلِ مصدرُ جفَّ وحينئذ فهو في الأصلِ إمّا بالكسر وقد بقيت كسرتُه، أو بالفتح وقد أُبدلت فتحتُه كسرةً إشعاراً بتغير معناه المصدري كما غُيِّرَ أُصْمُت بضمتين لَمّا نُقِلَ وجُعِلَ علَماً على مكانٍ مخصوصٍ فقيل فيه: إصْمِت بكسرتين كما روى أبو زيد: لقيتُه بوحشٍ إصمْتِ، ولقيتُه ببلدةِ إصْمِتَ، إذا لقيتَه بمكانٍ قفرٍ لا أنيسَ به.

وجزم بأنّهم يقولون للقائم اجلس، وإنَّ الاختيارَ على ما حكاه الخليلُ بنُ أحمد[5] أنْ يُقال لمن كان قائماً: اقعُدْ ولمن كان نائماً أو ساجداً: اجلِسْ، وعلل بعضُهم لهذا الاختيارِ بأنَّ القعودَ هو الانتقالُ من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، ولهذا قيل لمن أُصيبَ برجلِه مُقعَدٌ، وإنّ الجلوسَ هو الانتقالُ من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ ومنه سُميت نجدٌ جلساً لارتفاعهـا، وقيل لمن أتاها: جالسٌ، وقد جلَس، ومنه قولُ عمر بنِ عبدِ العزيزِ للفرزدق: (كامل)

---

(١) الأعراف: ٤٧.

(٢) هذا عجز بيت في شاطبيته، وصدره:

وخير جليس لا يمل حديثه

الشاطبية ٤.

(٣) (فيه) من ب.

(٤) المغرب ٨٥.

(٥) لم أعثر على قول الخليل.

قل للفرزدقِ والسفاهـةُ كـاسمِهـا　　إنْ كنتَ تاركَ ما أمرتُك فاجلِسِ[1]

أي اقصد نجداً[2]، وأقولُ قال صاحبُ القاموس «القعودُ والمقعَدُ: الجلوسُ أو هو من القيام. والجلوسُ من الضجعةِ، ومن السجود»[3]. فأشارَ إلى أنَّ القُعُودَ والجلوسَ واحدٌ في قولٍ، وعلى هذا يقالُ للقائم: اجلسْ كما يقال له: اقعُدْ. ومتغايرٍ أنْ يحسَب الفرقُ المذكورُ في آخر. وقال في «عمدة الحفاظ» الجلوسُ: القُعُودُ ما كان عن نومٍ والجلوسُ ما كان عن قيامٍ»[4] فحكى ثاني القولين على عكس ما حكاه صاحبُ القاموس ثانياً وهو غريبٌ. ويعضدُ أوّل القولين تمثيلُ النحاة: بقعدتُ جلوساً للمفعولِ المطلقِ الذي لا يكونُ من لفظِ العاملِ فيه ولكن بمعناه، ويعضُدُ ما اختاره الحريريُ ما نُقِل عن زين العربِ[5] شارحِ المصابيح من قولِه «إنّ الفصحاءَ يستعملون القعودَ في مقابلةِ القيامِ، والجلوسَ في مقابلةِ الاضطجاعِ ونحوِه، وما حُكي عن النضر بنِ شميل أنَّه (٤٣/ب) دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمونُ: اجلـسْ، فقال/ يا أميرَ المؤمنين لست بمضطجعٍ فأجلسَ. قال فكيف أقولُ؟ قال: اقعدْ. ثم اعلم أنَّهم يقولون: جلسَ بالمعنى المذكور جُلوساً، وجلس بمعنى أتى نجْداً جَلْساً بالفتح فالسكون فيفرّقون بين الفعلين بالمصدرين كما يفرّقون بين القعودِ والجلوسِ مصدرين وبينهما جمعَيْ قاعدٍ وجالسٍ بقرينةٍ ينصبونها، وكذا بين القيام مصدراً والقيامِ جمعاً. قال جل ذكره: ﴿والذينَ يذكرون اللهَ قِياماً وقُعوداً﴾[6] فأمّا

---

(١) عبد الله بن الزبير، شعره ١٤٩. وعمر بن عبد العزيز بنَ مروان بن الحكم الأموي: الخليفة الصالح المتوفى (١٠١ هـ) صفة الصفوة ٦٣/٢، الكامل في التاريخ ٣٨/٥.

(٢) انظر الدرة ١٤٣.

(٣) القاموس (ق ع د).

(٤) عمدة الحفاظ (ج ل س).

(٥) هو علي بن عبد الله بن أحمد المعروف بزين العرب، قيل: إنه تخجواني. كشف الظنون ٩/٢ ١٦٩.

(٦) آل عمران: ١٩١.

الخُروج فلم يسمعْ إلا مصدراً كما قال تعالى: ﴿ذلك يومُ الخُرُوجِ﴾[1] وقد حُكِي عن بعضٍ من شغلَ نفسه بالألفاظِ، وأعرضَ عن معانيها بحيث انتهى به الحالُ إلى ضربٍ غريبٍ من الخَطأ أنَّه سُئِل عن قومٍ فقال: هم خُروجٌ. فقيل ما تريدُ بهذا؟ فقال قد خرجوا مشيراً إلى أنَّه أرادَ بهم خارجون. فقيل له هذا ما سُمِعَ فقال كما قالَ تعالى: ﴿إذْ هم عليها قُعودٌ﴾[2] أي قاعدون فضُحِكَ به. وهذا كما سُئلَ أبو الفرج البغداديُ هل يقالُ لعارفِ اللغةِ لُغويٌّ بفتح اللام أو ضمها؟ فقال: بفتحِها أما سمعتم قولَه تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إنَّكَ لَغويٌّ﴾[3] فضحِكوا منه.

وجزم بأنَّهم يقولون بالرجل عُنَّةٌ وأنَّه لا وجهَ لذلك لأنَّ العُنَّةَ الحظيرةُ من الخشبِ. وإنَّ الصوابَ أنْ يقالَ: به عِنَّينَةٌ، أي تعنينٌ وأصلُهُ من عَنَّ. أي اعترض فكأنَّه متعرِضٌ للنكاحِ ولا يَقْدِرُ عليه[4]. وأقولُ: يعضدُه ما ذكرَه صاحبُ المغربِ حيث قال «العُنَّةُ على زعمِهم اسمٌ من العنّين وهو الذي لا يقدِرُ على إتيانِ النساءِ من عَنّ إذا حُبِسَ في العُنَّةِ، وهي حظيرةُ الإبْلِ، أوْ من عَنَّ إذا عرضَ واعترض، لأنَّه يَعِنُّ يميناً وشِمالاً ولا يقصدُه. ولم أعثرْ عليها إلا في «صحاح الجوهري» ثم قال وفي «البصائر» لأبي حيان التوحيدي «قل: فلانٌ عنّينٌ. أي بيّنُ التعنين ولا تقل: بيّنُ العُنَّةِ كما يقول الفقهاءُ، فإنَّهُ كلامٌ مرذولٌ»[5][6]، إلا أنَّ في قوله: «لم أعثر عليها إلا في صحاح الجوهري تأملاً، لأنَّ الجوهريَ لم يَحكِها بهذا المعنى رأساً وذلك أنَّه قال «ورجلٌ عِنّينٌ: لا يُريد

---

(١) ق: ٤٢.

(٢) البروج: ٦.

(٣) القصص: ١٨، وفي الأصل (أنه).

(٤) انظر الدرة ١٥٢.

(٥) البصائر والذخائر ١/٢٤. وأبو حيان التوحيدي: هو علي بن محمد بن العباس التوحيدي المتوفى (٤١٤ هـ) فيلسوف، من كتبه «الإمتاع والمؤانسة». معجم الأدباء ١٥/٥، طبقات الشافعية ٤/٦٢.

(٦) المغرب ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

النساءَ، بيّنُ العِنّينةِ. وامرأةٌ عِنّينةٌ: لا تيشتهيّ الرجالَ، ثم قال: وعُنّنَ الرجلُ عن امرأتِهِ، إذا حكمَ القاضي عليه بذلك أو مُنِع عنها بالسِّحْرِ، والاسمُ منه العُنَّةُ »[1] انتهى. ومثلَه ذكرَ صاحبُ القاموس حيث قال: « العِنّين كسِكّين: من لا يأتي النساء عَجْزاً، أو لا يريدُهن. والاسمُ: العَنانةُ، والتعنينُ، والعِنّينةُ - بالكسر، وتُشددُ -، وعُنِّنَ عن امرأتِهِ وعُنَّ وأُعِنَّ - بضمهن - حكمَ القاضي عليه بذلك، أو مُنِع عنها بالسِّحْرِ. والاسمُ العُنَّة »[2] انتهى.

(٤٤/أ) وجزم بأنهم يقولون/ مَطْرَدٌ ومَبْرَدٌ ومَبْضَعٌ ومَنْجَلٌ، كما يقولون مَقْرَعةٌ ومَقْنَعَةٌ ومَنْطَقَةٌ ومَطْرَقةٌ فيفتحونَ الميم في جميعِ هذه الأسماءِ وهو من أقبحِ الأوهامِ وأشنعِ معايبِ الكلامِ، لأنَّ كلّ ما جاء على وزنِ مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ من الآلاتِ المستعملةِ المتداولةِ فهو بكسرِ الميمِ كالأسماءِ المذكورةِ ونظائرِها، وعليه قولُ الفرزدق في مرثية سائسٍ: (طويل)

لِيَبكِ أبا الخنساءِ بغلٌ وبغلةٌ ... ومِخلاةُ سوءٍ قد أُضيعَ شعيرُها[3]

ومِجرَفَةٌ مَطْرُوحَةٌ ومِحَسَّةٌ ... ومِقْرَعَةٌ صفراءُ بالٍ سُيُورَها

قال: ومن وهمِهم أيضاً في هذا النوعِ قولُهم لما يُترَوَّحُ به مَرْوَحَةٌ بفتحِ الميم. والصوابُ كسرُها، وأمّا مَنقبةُ البيطارِ بفتحها فشاذٌّ كالمُدْهُنِ بضمِها[4].

وأقولُ نعم كلُ ما جاءَ على مِفعَلٍ ومِفعَلَةٍ من أسماءِ الآلاتِ المستعملةِ المتداولةِ فهو بالكسرِ كالمِطردِ للرُمحِ القصيرِ الذي يُطعَنُ به الوحشُ، والمِنجلُ بالجيمِ لما يُحصَدُ به والمِقنعةُ لما تُقَنِّعُ به المرأةُ رأسَها، والمِطْرقةُ لمطرقةِ الحدّادينِ والمِروحَةُ لما يُتروَّحُ به في قولِ بعضِ المولدين: (وافر)

ومِروحةٍ تُروّحُ كلَّ همٍ ... ثلاثةُ أشهرٍ لا بدَّ منها[5]

---

(١) الصحاح (ع ن ن).

(٢) القاموس (ع ن ن).

(٣) الشعر والشعراء ٢٩٢، وقد أخل بها الديوان.

(٤) انظر الدرة ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) لم أهتد إليه.

حـــزيـــرانٌ وتـمـــوزُ وآبٌ. وفي أيلـــولَ يُغنـــي اللهُ عنهـــا

وغيرُ ذلك من الأسماءِ المذكورةِ، وهكذا كلُّ ما جاءَ على مِفعالٍ من أسماءِ الآلاتِ المستعملةِ المتداولةِ فهو بالكسر أيضاً كالمِقراضِ في قوله: (وافر)

ولا تقـرِضْ أخـاك ولـو بَحبّـةٍ فـإنَّ القَـرْضَ مِقـراضُ المحبّـةِ[1]

وكالمفتاحِ، ويقالُ فيه مِفتحٌ بالكسر أيضاً، إلا أنَّ جمعَ الأول مفاتيحُ وجمعَ الثاني مفاتحُ ومنه ما وقعَ في قولهِ تعالى: ﴿وعنده مفاتِحُ الغَيْبِ لا يعلَمُها إلا هوَ﴾[2] إذا كان المرادُ أنَّ الأشياءَ المتوصَّلَ بها إلى علمِ غيبِهِ قد استأثَرَ هو بها. وقيل: هو جمعُ مِفتَحٍ، والمرادُ أنَّ أحداً لا يتوصلُ إلى علمِ غيبِهِ كما قال: ﴿فلا يُظهِرُ على غيبِهِ أحداً إلا من ارتضى من رسولٍ﴾[3] الآية، لأنَّ الْمُرادَ بمفاتحِ غيبِهِ خزائنُه أنفُسها، فإنْ قلت: فما بالُ العربِ قالوا للسُّلَّم الذي هو آلةُ الرقي مَرقاةٌ - بفتح الميم - كما قالوا بكسرها؟ قلت: من فتحَ لاحظَ معنى المكانِ كما أنَّ من كسَرَ لاحظَ معنى الآلةِ، فالمِرقاةُ والْمَرقاةُ كالمِطهرةَ والْمَطهرةِ، والمِسقاةِ والْمَسقاةِ. وتوضيحُ ما ذكرناه، أنَّ السُّلّم له اعتباران:

أحدُهما اعتبار أنّه آلةُ الرُّقيِّ.

والآخرُ اعتبارُ أنَّه مكانُ الرُّقيِّ من حيثُ أنَّ الراقي فيه، فمن نظَرَ إلى الأوّلِ كسرَ، ومن نظرَ إلى الثاني فتحَ، وهكذا الكلامُ في الْمِطهَرةِ والْمِسقَاةِ. ثم ما أنشَدَهُ الحريريُ من بيت الفرزدق، فإنّما اختاره لتعددِ الأمثلةِ فيه، كما اختار بعضُهم عند التمثيل للمعرّفِ باللاّم قولَ المتنبي: (بسيط)

الخيـلُ والليـلُ والبيـداءُ تشهـدُ لي والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلَمُ[4]

/ وبعضُهم عند التمثيل لتاءِ التأنيثِ الساكنةِ قولَ الآخرِ: (طويل) (٤٤/ ب)

---

(١) الإقليد ق/ ٢٢٧ (بلا عزو) بحر العوام ١٨٠. (بلا عزو).

(٢) الأنعام: ٥٩.

(٣) الجن: ٢٦.

(٤) التبيان ٣/٣٦٩، وقد ورد «فالخيل... تعرفني والضرب والطعن..».

أَلَمَّتْ فحيَّتْ ثم قامتْ فودَّعَتْ فلَمَّا تولتْ كادت النفسُ تَزْهَقُ[1]

ومثله: (كامل)

راقتْ ورقَّتْ وارتقتْ وسَمَتْ وقد وُسِمَتْ بأنْ تصفو بها الأكدارُ[2]

واعلم أنَّ تصويبَه بكسر ميمِ المروحةِ لما يُتروَّحُ به صوابٌ إذْ هي بالفتح المفازةُ قال: (بسيط)

كأنَّ راكبَها غصنٌ بمَرْوَحةٍ إذا تدلتْ به أوْ شاربٌ ثَمِلُ[3]

وجزم بأنَّهم يقولون اعملْ بحَسْبِ ذلك بإسكانِ السينِ. وإنَّ صوابَ فتحُها ليطابقَ معنى الكلامِ، لأنَّ الحَسَب بفتح السينِ هو الشيءُ المحسوبُ المماثِلُ معنَى المِثْلِ والقَدْرِ وهو المقصودُ في هذا الكلام. فأمَّا الحَسْبُ بإسكانِ السينِ فهو الكفايةُ ومنه قولُه تعالى: ﴿عَطاءً حِساباً﴾[4] قال: ويناسبُ هاتينِ اللفظتينِ في اختلافِ معنييهما باختلافِ هيئةِ أوْسَطِهما قولُهم: الغَبْنُ والغَبَنُ. والوَسْطُ والوَسَطُ، والقَبْضُ والقَبَضُ والخَلْفُ والخَلَفُ، وبين كل لفظتينِ من هذه الألفاظِ المتجانسةِ فَرْقٌ يمتازُ معناهما فيه بحَسْبِ إسكانِ وَسْطِها وفتحِه، فالغَبْنُ بإسكانِ الباءِ في المالِ وبالفتح يقعُ في العقلِ والرأْيِ، والوَسْطُ بالإسكانِ ظرفُ مكانٍ يحُلُّ لفظةِ بين وبه يعتبرُ، والوَسَطُ بالفتح اسمٌ لكلِ واسطةٍ من جميعِ الأشياءِ يتعاقبُ عليه الإعرابُ، ولهذا مثّل النحويون فقالوا: يقال وَسْطَ رأسِهِ دُهْنٌ، ووَسَط رأسِهِ صُلْبٌ. والقَبْضُ بإسكانِ الباءِ مصدرُ قَبضٍ وبفتحِها اسمُ الشيءِ المقبوضِ. وأمَّا الخَلْفُ والخَلَفُ فعند أكثرِ أهلِ اللغةِ أنَّ الخَلْفَ بإسكانِ

---

(١) الشعر لجعفر بن علبة الحارثي وقد روى «أتتنا فحيت». شرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله.

(٣) إصلاح المنطق ٣٠٧ «بلا عزو»، أدب الكاتب ٢٤٧ (بلا عزو) الاشتقاق ٥٢: قيل لعمر ثم قال: قال الأصمعي: لا أدري أقاله عمر بن الخطاب أم تمثل به؟ الصحاح (ر و ح) (بلا عزو).

(٤) النبأ: ٣٦.

اللامِ يكونُ من الطالحين وبفتحِها يكون من الصالحين، وأُنشِدت لأبي القاسم الآمدي في مرثيَةِ غُرَّةٍ خَلَّفَ عُرَّةً: (منسرح)

خَلَّفْتَ خَلْفاً ولم تَدَعْ خَلَفاً ليت بهم كان لا بك التَلَفُ[1]

وقيل فيهما إنّهما يتداخلان في المعنى ويشتركان في صفةِ المدحِ والذمِ فيقال: خَلَفَ صِدْقٍ وخَلْفُ سوءٍ، وخَلَفُ صِدْقٍ وخَلْفُ سوءٍ والشاهدُ [عليه][2] قولُ المغيرةَ بنِ حبناءَ التميمي: (وافر)

فنعمَ الخَلْفُ كان أبوك فينا وبئس الخَلْفُ خَلْفُ أبيك فينا[3]

وقال بعضُهم: إنّ الخَلَفَ بفتح اللام يخلُفُ في أثْرِ من معنى والخَلْفُ بإسكان اللام: اسمٌ لكل قَرْنٍ مُستخلَفٍ وعليه فُسِّر قولهُ تعالى: ﴿فخَلَفَ من بعدِهم خَلْفٌ أَضاعوا الصلاةَ﴾[4][5] وأقولُ ههنا فوائدُ.

منها ما أفاده الجوهريُ من أنّ «قولهم: ليكن عملُك بحَسَبِ ذلك، أي على قدْرِهِ من قولهم للمعدودِ: حَسَبَ. قال: وهو بمعنى المفعولِ. مثلُ نقضَ/ بمعنى(٤٥/أ) منقوضٍ، قال الكسائي: ما أدري ما حَسَبُ حديثِك. أي ما قدْرُه، وربما سُكِّنَ في ضرورة الشعرِ»[6] انتهى كلامُ الجوهري. وما فسر به الحريري الحَسْبَ بالإسكانِ من الكفايةِ فإنّها أرادَ به الكافيَ على عكس ما في قولِه: (وافر)

كفى بالنأي من أسماءَ كافي[7]

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٣١ لبعض المحدثين.

(٢) «عليه» من ب.

(٣) أخل به شعره المغيرة بن حبناء هو: المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي: شاعر إسلامي «أموي» اشتهر بلقب أمه. الشعر والشعراء ٢٤٠، الأغاني ١٣/٨١.

(٤) مريم: ٥٩.

(٥) انظر الدرة ١٥٧ ـ ١٥٩.

(٦) الصحاح (ح س ب).

(٧) هذا صدر بيت من قصيدة لبشر بن ابي خازم وعجزه:

وليس لحبها إذا طال شافي

ديوانه ١٤٢.

أي كفى بالنأي منها كفايةً، وإنّما أرَادَهُ، لأنّه الذي فسّرَ به الحسابَ في الآية المذكورةِ، وهذا الحَسْبُ في قولهِ تعالى: ﴿حَسْبُكَ اللهُ ومن اتّبعَكَ﴾[1] فإنْ قلت يلزَمُ حينئذ أنْ يكونَ المؤمنون كافين رسولِ الله ﷺ وليس الأمرُ كذلك قلت هذا إنّما يلزَمُ أنْ لو كان العطفُ على الجلالة لكنّه جعلَ العطفَ على كافِ حَسْبُك وإنْ كان البصريُ يمَنعُ هذا قياساً. والحقُّ أنّ العطفَ على الجلالةِ ولا محذورٌ، لأنّ اللهَ تعالى هو الذي جعلَ المؤمنين يكفونهُ أمرَ عدوهِ كما قال تعالى: ﴿هو الذي أيّدك بنصرِه وبالمؤمنين﴾[2]. وهذا كما كفاهم قتالَ عدوهِ فقال: ﴿وكفى اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[3]. وأحسِن بقولِ من اقتبسَ فقال وقد رامَ الفرنجُ قتالَ المؤمنينَ فاهلَكهم اللهُ تعالى بالوباءَ: (خفيف)

إنّ عقـلَ الفـرنـجِ عقـلٌ خفيـفٌ ... حيـث رامـوا قتـالَنـا والنِبـالا[4]
هلكـوا بـالـوبـاءِ ومـاتـوا جميعـاً ... ﴿وكفى اللهُ المؤمنينَ القِتـالا﴾[5]

ومنها أنّه يقال غَبنتَه في البيع بالفتح ـ أي خدعتهُ ـ غَبْناً بالسكون وغِبَن رأيـهُ بالكسر. أي نُقِصَه فهو غبينٌ. أي ضعيفُ الرأي فيفرّقُ بين الفعلين كما فُرِّقَ بين المصدرين. ومنها أنّ الفرقَ بين الوَسْطِ بالإسكانِ والوَسَطِ بالفتح على ما ذكره الحريريُ من وجهين.

أَحدُهما: أنّ ذا السكونِ ظرفٌ مكاني غيرُ متصرفٍ بمعنى أنّه لا يأتي إلا منصوباً على الظرفية، وذا الفتحِ اسمٌ تتعاقَب عليه الحركاتُ الإعرابيةُ، وهذا في غير ندورٍ ،وإلا ففي ارتشاف الضرب «أنّ تصرفَه نادرٌ»[6] وفي عمدة الحفاظ: أنّه قليلٌ وعليه قولُه: (مديد)

---

(١) الانفال: ٦٤.
(٢) الانفال: ٦٢.
(٣) الاحزاب: ٢٥.
(٤) لم أهتد الى قائله.
(٥) الأحزاب: ٢٥.
(٦) ارتشاف الضرب ق/ ٣٧٠.

وَسْطَهُ كاليرَاعِ أو سُرُجِ الْمَجْدَلِ   يخبـو طـوراً وطـوراً ينُيرُ[1]

وثانيهما: أنّ ذا السكونِ يحُلّ محلَ بين بخلافِ ذي الفتح كما أشار إليه بقولِه، وبه يعتبُر. أي وبهذا الحلولِ يعتبرُ الإسكانُ، فإنْ كان كان وإلا فلا. وهذا أيضاً في غير قلّةٍ على ما ذكرَه الجوهريُ حيث قال «وكلُ موضعِ صلُحَ فيه بين فهو وَسْطٌ وإن لم يصلُح فيه بين فهو وَسَطٌ بالتحريك، وربما سُكِّنَ وليس بالوجه»[2] انتهى. وعن الكوفيين فيما نقله عنهم أبو حيان «أنّهم لا يفرّقون بينهما ويجعلونهما ظرفين»[3] وعن بعضِهم فيما نقلَه «صاحبُ التقريب» / أنّه (٤٥/ب) سوّى بينهما، فقال «وهما ظرفان واسمان». وعن الراغبِ «أنّ وَسَطَ الشيء بالفتح ما له طرفان متساويا القَدْرِ، ويقال ذلك في الكميةِ المتصلةِ بالجسمِ الواحدِ نحو: وَسَطُهُ صُلْبٌ، ووَسْطُهُ بالسكون. ويقال في الكميةِ المنفصلةِ كشيء يفصُلُ بينَ جسمين نحو: وسْطَ القومِ كذا»[4]. ولما كان وَسَطُ الشيءِ محمياً بأطرافه سُمِي الخيارُ وسطاً، كما قال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أُمّةً وَسَطاً﴾[5]. أي خياراً، وأحسِن بقولِ القائلِ: (بسيط)

كانت هي الوَسَطَ المحميَّ فاكتنفتْ   بها الحوادثُ حتى أصبحتْ طَرَفَا[6]

وعن ثعلبٍ «أنّ ما كان ذا أجزاءٍ ينفصلُ قلت فيه: وَسْطُ بالسكون» وما كان مصِمتاً بلا أجزاءٍ ولا يتفرق قلت فيه: «وَسَطُ بالفتح»[7]. فمن الأوّل

---

(١) القائل عدي بن زيد العبادي.
ديوانه ٨٥. وفيه: وسطه كاليراع أو سراج المجدل حينا يخبو وحينا يطير اليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. المجدل: القصر.

(٢) الصحاح (و س ط).

(٣) ارتشاف الضرب ق/٣٧٠.

(٤) المفردات في غريب القرآن ٨١٩ ـ ٨٢٠.

(٥) البقرة: ١٤٣.

(٦) أبو تمام، ديوانه ٢/٢٧٤، وفيه:
كانت هي الوسط الممنوع فاستلبت ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفا.

(٧) اللسان (و س ط).

على ما نُقِل عنه « اجعل هذه الياقوتةَ وَسْطَ العقدِ ، وهذه الخرزَة وَسْطَ السُبحةِ ، ولا تقعُدْ وَسْطَ القومِ »[1] ومن الثاني « احتجمْ وَسَطَ رأسِك ، وصَلِّ وسَطَ الصحن »[2]. وعلى هذا القولِ يكون الوَسْطُ الساكنُ الوَسَطِ مستعملاً تارةً حيث يُحَلُّ بين نحو : لا تقعُدْ وَسْطَ القومِ وأُخرى حيث لا يُحلُّ محلَّها نحو : اجعل هذه الياقوتةَ وَسْطَ العِقدِ ، وهذه الخرزةَ وَسْطَ السُبحةِ بخلافِه على قول الحريري . وقولُه : وبهذا مثلّ النحويون إلى آخره إشارةٌ إلى أنّ الإسكانَ في المثالِ الأوّلِ ، والفتحَ في الثاني لظرفيةِ ذي السكونِ ومن ثم نُصِب على أنّه مفعولٌ فيه ، واسمّية ذي الفتح ، ومن ثم رُفِع بالابتداءِ ، لأنّه مبتدأٌ ، وإلى أنّ تمثيلَ النحويين بذلك لذلك ولم يُرِد أنّ تمثيلَهم لذلك ، ولحلولِ ذي السكون محلَ بين في الأوّلِ دون الثاني أيضاً وإنْ كان ذلك على وفقِ ما له من وجهَيْ الفرقِ كليهما لعدمِ حلولهِ محلَها فيهما جميعاً .

ومنها أنّ مثلَ القَبْضِ والقَبَضِ الحَسْبُ بالسكون بمعنى العدِّ ، والحَسَبُ بالفتح بمعنى المعدودِ ، وهكـذا العـدُّ والعـددُ والنَقْـصُ والنَقَـصُ ونظيرُهما في اختلافِ ضبطِ اللفظِ لاختلافِ معناه بإرادةِ معنى الحدثِ تارةً ، ومعنى الذات أخرى . الطُهُورُ بالضم بمعنى الطَهارةِ ، وبالفتحِ بمعنى ما يُتطهَّرُ به ، وهكذا الوُضوءُ والوَضوءُ ، والسُحورُ والسَحورُ .

ومنها أنّه كما فرّق بعضهم باستعمالِ الخَلَفِ المفتوحِ في الصالح « منه قولُ العلماءِ : أجمعَ عليه السَلَفُ والخَلَفُ ، واستعمالُ الخَلْفِ الساكنِ في الطالح فرّق بعضُهم بأنّ الساكنَ من سيجيء بعدُ ، والمفتوحَ ما أُخِذَ لك بدلاً مما أُخِذ منك ، وقوله تعالى : ﴿فخَلَفَ من بعدِهم خَلْفٌ أَضاعوا الصلاةَ﴾[3] واردٌ على كلا الفرقين . وكما قيل : سَلْفٌ وخَلْفٌ اسمان قيل : سَلَفَ وخَلَفَ فعلان ، ومعناهما تقدمَ وتأَخّرَ وجاءَ الخَلْفُ بالسكون بمعنى الرديء من الكلام . حكاه ابنُ دريد

---

(١) ارتشاف الضرب ق/٣٧٠ .

(٢) المصدر السابق ق/٣٧٠ .

(٣) مريم : ٥٩ .

قال: ومثَلٌ من / أمثـالهم « سكَت أَلْفاً ونطقَ خَلْفاً »[1] [2]. (٤٦/أ)

ومنها أنّه كما وقع الفرق بين الساكنِ والمفتوحِ فيما ذُكر في المعنى فرّق بعضُهم بين « مَعْ » بالسكونِ و « مَعَ » بالفتح بأَنّ الثاني اسمٌ والأولَ حرفٌ كما قيل:

وفي مَـعَ الخَلْــف فقيــل ظـرفُ   وقيـل إنْ سُكِّـنَ فهـو حــرفُ[3]

فيكون الثاني مستقِلاً بالمفهوميةِ بخلاف الأوّلِ.

فيفترقان بحسَبِ المعنى، وإنْ كان الحقُّ أنّ كّلاً منهما اسمٌ لكونهِ ظرفاً يرادُ به الزمانُ تارةً والمكانُ أُخرى بحسَبِ القرينةِ. وكل ما كان كذلك فهو اسمٌ فإنْ قلت: لغةُ من سكونُ آخرِ هذه الكلمةِ؟ قلت: سكونُه قبلَ الحركةِ لغةٌ رَبَعيةٌ[4] ككسرهِ قبل لالتقاءِ الساكنين وعليها قُرِىء في الشواذ[5] ﴿إنّا مَعْكُم﴾[6] بالسكونِ. وفي هذهِ اللغةِ مزيدُ خفّةٍ في الوصلِ بواسطةِ ذلك السكونِ كما في الوقفِ بالسكونِ على المنصوبِ المنصرفِ الصحيـحِ الآخـرِ العـاري عـن تـاءِ التأنيثِ في لغةِ ربيعةٍ أيضاً نحو: رأيتُ زيدْ بسكونِ الدالِ، ونحو قوله: كفى بالنأي من أَسماءَ كافي. أيْ كافياً وقد مر، ونحو قولِنا على هذه اللغةِ: (دوبيت)

من يُلقِ هـواه تحت رجـلٍ وقَـدَمْ   لم يلــقَ ضرورةً ولم يلــقَ نــدَمْ
والمنصفُ من كسَا الهوى ثوبَ عَـدَمْ   واحتال إذنْ لِـرَمِّ مـا كـان هَـدَمْ

وعن هذا قلت إذْ كنت رَبَعيّاً: (وافر)

---

(١) الجمهرة ٢٣٧/٢، الاشتقاق ١٢٧، عمدة الحفاظ (خ ل ف) ومعنى المثل: سكت ألف سكتة ثم نطق بهذا السوء.

(٢) الجمهرة (خ ل ف) ٢٣٧/٢.

(٣) الدرة الالفية ١١ وقد ورد « وقيل إن أُسكن فهو حرف ».

(٤) انظر البحر المحيط ٦٢/١.

(٥) النظر مغني اللبيب ٣٣٣، البحر المحيط ٦٢/١.

(٦) البقرة: ١٤.

ولـمـا كــان لي نســبٌ شهيـــرٌ   إلى قــومٍ مـن العُـربِ الأصـائـلِ
سُئلـت إلى ربيعـــةَ أنـــت تُعـــزى   فقلت: اكفـف فلستُ أُجيبُ سائـل

أي أنني رَبَعيٌ وهذا كما قيل: (وافر)

ومهفهفِ الأعطافِ قلت له انتسـبْ   فأجابَ ما قتـلُ المحـبِّ حـرامُ[1]

أي أنني تميميٌ، لأنّ تميماً لا تُعمِلَ ما العاملةَ عمل لَيس عند أهلِ الحجازِ على ما تقرر في محلهِ. وأمّا قولُ الفرزدق: (بسيط)

إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلهُم بَشَرُ[2]

فلا دلالةَ فيه على كونِ الفرزدقِ حجازياً مع أنّه تميمي - وإنْ كانت لامُ مثلِهم ذاتَ فتحة - لأنّ الحجازيين يُهمِلون أيضاً إذا تقدمَ الخَبُر وهو ههنا متقدمٌ لما أنّ مثلَهم هو اللائقُ بالخبريةِ ههنا بخلافِ بَشَرٍ، ولجوازِ أنْ تكونَ الفتحةُ بنائيةً مثلَها في قولهِ جل ذكُره ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطِقُون﴾[3] فيمن قرأ مثلَ بالفتح[4] و «إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطِقون» فيكونُ ذلكَ على اللغةِ التميميةِ ويكونُ الخبرُ مفتوحاً لفظاً مرفوعاً محلاً كما لا يخفى. فإنْ قلت فما وجهُ نصبِ مملكاً في قولِ الفرزدقِ أيضاً: (طويل)

ومـا مثلُـه في النـــاسِ إلا مملكـــاً   أبـو أُمِّـه حـيٌّ أبـوه يقـاربُــه[5]

إنْ قلت: إنّه تميميٌّ: فتميمٌ مهمِلةٌ لما مُطلقاً، وإنْ قلت: إنّه حِجازيٌّ فالحجازيون يُعمِلونها ما لم ينتقضِ النفيُ بإلا، وهو ههنا قد انتقضَ، فما بنيتُه

(١) ريحانة الألباء ١٧٢/١ نسبه الى المؤلف، وفي بحر العـوام ١٢٦ قال المؤلف في هذا البيت: قال بعضهم وأنشده.

(٢) هذا عجز بيت وصدره:
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
ديوانه (الصاوي) ٢٢٣.

(٣) الذاريات: ٢٣.

(٤) السبعة في القراءات ٦٠٩.

(٥) ديوانه، دار صادر ١٠٨.

على أنّه تميميّ فقد انتقضَ، قلت: هو تميميّ لا محالةَ، وأصلُ تركيبِ هذا البيتِ وما مثلُه في الناسِ حيٌّ/ يقاربُه إلا مُملكاً أبو أمّه أبوه، فيكونُ مملكاً منصوباً (٤٦/ب) على الاستثناءِ متقدماً على المستثنى منه، ويكونُ قولهُ في الناسِ مرفوعَ المحلِ على أنّه خبرٌ كما أنّ مثلَه مرفوعُ اللفظِ على أنّه مبتدأٌ، ولا يكونُ لِما عملٌ أصلاً على اللغةِ التميميةِ، ومن ههنا يظهرُ فسادُ قولِ من جعلَ في الناسِ منصوبَ المحلِ، وإنّما هو مرفوعهُ جزماً. وجزم بأنّهم يقولون قد كثُرت عَيلة فلان إشارةٌ إلى عيالِه فيخَطِئون فيه، لأنّ العَيلةَ هي الفقرُ بدليلِ قولهِ تعالى: ﴿وإنْ خِفتم عَيلةً فسوف يُغنيكم اللهُ من فضلهِ﴾ [١]. وأمّا الذين يُعالون فهم عِيالٌ واحدُهم عَيِّلٌ كما أنّ واحدَ جيادٍ جيدٌ [٢]. وأقولُ: نعم العَيْلةُ الفقرُ، وأمّا العالةُ بالألِفِ فجمعُ عائلٍ، من عال يَعيلُ: افتقر قال: (متقارب)

تُعيرُنـــا أنّنـــا عـــالــــةٌ ونحن صعاليكَ أنتم مُلـوكـاً [٣]

وقال: (وافر)

ومـا يَـدري الفقيـرُ متى غِنـاه ومـا يـدري الغنيُّ متى يَعيـلُ [٤]

وأمّا العَوَلةُ بالواو فبناءُ المرةِ من عَال يعولُ كثُرتْ عِيالُه، ومنه ﴿ذلك أدنى ألا تعُولوا﴾[٥] على تفسيرِ الشافعي [٦] إياه بقوله: تكثرُ عِيالُكم [٧]. نعم قد قيل:

---

(١) التوبة: ٢٨.

(٢) انظر الدره ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) مغني اللبيب ٤٣٩ (بلا عزو)، عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٤٣٧ (بلا عزو).

(٤) الشعر لأحيحة بن الجلاح
جمهرة أشعار العرب ٢/٤٦٧، الأغاني ١٥/٣٢.

(٥) النساء: ٣.

(٦) الشافعي هو: محمد بن ادريس بن العباس بن شافع الهاشمي: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنّة المتوفى (٢٠٤ هـ) من كتبه «الأم».
تاريخ بغداد ٢/٥٦، الوفيات ٤/١٦٣.

(٧) الكشاف ١/٤٩٧.

إنّما يقالُ من كَثرةِ العِيال : أعالَ، لكن قال أبو حاتمٍ الشافعيُ أعلَمُ بلغةِ العرب: فلعلّها لغةٌ، وروي أنّها لغةُ حميرٍ، ويعضدُه ما قُرِىء في الشواذِ «تُعيلُوا» [١] بضمِ التاءِ، وقال غيرُ الشافعي في الآية «تَعُولوا»: أي تميلوا [٢] أو تَجوروا، فجعلَه من عال الحَكَمُ [٣] جارَ، أو من عال السهمُ عن الهدفِ، أو الميزانُ مالا.

وجزم بأنّهم يقولون لدَغته العقربُ. وإنّ الاختيارَ أنْ يقالَ لكلِ ما يضرِبُ بمؤخره كالزنبورِ والعقربِ: لسَعَ. ولما يقبِضَ بأسنانـهِ كـالكلـبِ والسبـاعِ: نهس [٤]. ولما يضرِبُ بفيه كالحَيّةِ: لدغَ [٥]. وأقول فيما ذكَره إشعارٌ بأنّ لدغته العقربُ جائزٌ؛ غير أنّ لسعته العقربُ هو المختارُ كما يقال في باب «تنازع الفعلين»: إنّ مختارَ البصريين إعمالُ الثاني فيُستفاد منه تجويزهُم إعمالَ الأوّل أيضاً. وعلى هذا لا يكونُ ما ذكرهُ منافياً لاستعمالِ اللسْعِ والنَهْسِ في الحيةِ، فلا تقدَحُ فيه حكايةُ الجوهري «لسعته الحيةُ والعقربُ» [٦] وإنْ لم يحكِ ابنْ دريد في جمهرتِه سوى «أنّ اللسْعَ لسعُ العقربِ والزنبورِ» [٧] من غير ذكر الحَيّةِ، ولا حكايتُه أيضاً «نهسته الحيةُ» [٨] بالمهملةِ نهشَته، ثم «نهشته الحيةُ» [٩] بالمعجمةِ لسعَته، وإنْ لم يحكِ صاحبُ المغربِ سوى الثاني حيث قال «نهسه الكلبُ عضَّه بأنْ قبضَ على لحمِه ومدّه بالفمِ، ونهشته الحيةُ بالشينِ المعجمةِ» [١٠] انتهى. فإنْ قلت: أنهسَ في كلامِ الحريري بالمهملةِ أو بالمعجمةِ؟ قلت: بالمهملةِ

---

(١) مختصر في شواذ القراءات ٢٤ وجاء فيه «الفتح من الشواذ. قرأ طاووس تعيلوا».

(٢) الكشاف ١/٤٩٧.

(٣) في ب (الحاكم).

(٤) في الدره «نهش» وقد ورد في اللسان «نهس» وبالشين لغة.

(٥) انظر الدره ١٦٢.

(٦) الصحاح (ل س ع).

(٧) الجمهرة (س ع ل) ٣/٣٣.

(٨) الجمهرة (س ن ه) ٣/٥٥.

(٩) الجمهرة (ش ن هـ) ٣/٧٣.

(١٠) المغرب ٤٧٢.

فهو موافِقٌ لِما في المغرب، ولِما كان بالمعجمةِ لوافقَ ما ذكَره «صاحب التقريب» كما لو كان بالمهملةِ أيضاً وذلك أنّه قال «نهسه الكلبُ ينهَسه ويكسُر / نَهساً (٤٧/أ) عضّه أو قبضَ عليه ثم نترَه، ونهستُ اللحمَ أخذته بمقدمِ الأسنانِ للأكلِ، ونهشَ بالمعجمة ينهَشُ في البابِ كلِّهِ بمعناه» هذا ما ذكره في النهسِ والنهشِ.
وأمّا اللدغُ فقد اقتصر في كتابِهِ هذا على أنّه لدغُ الحيّةِ وهو غضُّها: وجعلَ منه حديثَ «لا يُلدغُ المؤمنُ من جُحرٍ مرتين»[١] بالجزمِ على أنه نهيٌ، «وبالرفعِ على أنّه نفيٌ وهو المشهورُ»[٢] كما جزم به النوويُ[٣] - وإنْ كان المرادُ باللدّغِ الخداعَ في أمورِ الدنيا أو في أمور الآخرة -، أي المؤمنُ الممدوحُ وهو الكيِّس الحازمُ الذي لا يُستغفَلُ فيخدعُ مرةً بعد أخرى ولا يفطُنُ لذلك»[٤] وعلى حكاية لسعتْه الحيّةُ وردَ قولُ بعضِهم: (مجزوء البسيط)

قد لسعتْ حيّةُ الهوى كبدِي ... فلا طبيبٌ لها ولا راقي[٥]
إلا الحبيبَ الذي شُغِفْتُ به ... فريقُهُ رقيتي[٦] وتَرياقي

وجزم بأنّهم يقولون: الحمدُ للهِ الذي كان كذا وكذا فيحذِفون الضميرَ العائدَ إلى اسم اللهِ تعالى. وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ الحمدُ للهِ إذْ كان كذا وكذا، أو يقالَ: الحمدُ لله الذي كان كذا وكذا بلُطفِه أو بعونِه أو من فضلِه وما أشبهَ ذلك. قال وفي نوادر النحويين أنّ رجلاً قرعَ البابَ على رجلٍ نحوي فقال: من أنت؟ فقال الذي اشتريتُم الأجرَّ فقال له: أمنه؟ قال: لا. قال: أله؟ قال لا. قال: اذهبْ فما لك في صلةِ الذي شيءٌ، وقد شبّه الصاحبُ أبو القاسمِ بنُ عبّادِ

(١) سنن ابن ماجه ١٣١٨/٢.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١٢٤ - ١٢٥.
(٣) النووي: هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي الشافعي العلامة بالفقه والحديث المتوفى (٦٧٦ هـ) من كتبه «المنهاج في شرح صحيح مسلم». طبقات الشافعية ٤٦/٥، ٥٩، ٦٧. النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١٢٤ - ١٢٥.
(٥) لم أهتد إلى قائله.
(٦) الرقية: العودة.

الرقيبَ والمحبوبَ بالذي وصلتِه فقال فيها وأبدَع: (كامل)

ومهفهفٍ في وجنةِ كالجُنْبُذِ   وسهامِ لَحْظٍ كالسهامِ النُفَّذِ[1]

قد نلتُ منه مُرادَ قلبيَ في الهوى   وملكتُه لو لم يكن صلةَ الذي[2]

وأقول: ليس لنا أَنَ نقولَ: إنّ مُرادَهم الحمدُ لله الذي كان كذا وكذا به. أي بلُطفه أو عونِه أو مَنّه. أي من فضلِه، أو إحسانِه ليكونَ من قبيلِ قولِهِ: (طويل)

فأصبحَ من أسماءَ قيسٌ كقابضٍ   على الماءِ لا يدري بما هو قابضُ[3]

أي عليه لما أنَّ ذلك شاذٌ بل «مخصوصٌ بالضرورةِ»[4] بتصريحٍ من صاحب «ارتشافِ الضرب» فلا يقاسُ عليه ما نحن فيه. على أنَّ ما نحن فيه مما جاء في السعَة، فكيف يقاسُ على ما مجيئُه في الضرورةِ ليس إلا؟ نعم لو كان ما نحن فيه من كلامِ العرب العرباءِ لعُدَّ من الشواذِّ لكنه من كلامِ الخواصِ من غيرهم وليس لغيرِهم برمتهم وبجملتِهم أنْ يقيسوا على ما خرج عن القياس رأساً. نعم أجاز ابن مالكٍ نحو «الذي سِرتُ يومُ الجُمُعَةِ»[5] أي سرتُ فيه لكنّ ما / (٤٧/ب) نحن فيه ليس من قبيله، لأنَّ الضميرَ المجرورَ فيما نحن فيه مجرورٌ بحرفِ جرٍ غيرِ متعين كما فَهِمْتَ مما فُهِّمْتَ ونحو: الذي سرتُ يومُ الجمعةِ إنّما أجازه ابنُ مالكٍ لكونِ العائدِ فيه ضميراً مجروراً بحرفِ جر متعينٍ، على أنَّ أبا حيان يقولُ «لا ينبغي أَنْ يذْهبَ إلى ذلك إلا بسماع ثابتٍ عن العرب لا يحتملُ التأويلَ»[6] لا

---

(١) اخل بها الديوان.

(٢) انظر الدره ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) البيت لقيس بن جروة، نوادر أبي زيد ٦٢.
المخصص السفر الثالث ٣١، السفر الثامن ١٦٠ وقد ورد «أنشد أبو زيد» ارتشاف الضرب ق/٢٣٩.

(٤) ارتشاف الضرب ق/٢٣٩.

(٥) ارتشاف الضرب ق/٢٣٩.

(٦) ارتشاف الضرب ق/٢٣٩.

يخفى أنَّه كان الأحسن أنْ يقول الحريري فيحذفون الضميرَ العائدَ إلى الموصولِ ، إلا أنَّه قالَ من قالَ فأطلقَ اسم الله تعالى على الموصولِ لوقوعهِ نعتَ اسم اللهِ تعالى ، فكأنَّه اسمُ اللهِ تعالى ، وهذا كما أُعيدَ ضميرُ المتكلمِ إلى الموصولِ في قول علي رضي الله عنه : (رجز) .

أنا الذي سمتني أمّي حيدَرة [1]

لما كان الموصولُ خبراً عن أنا ، فكأنه هو ، ولقد أبدعَ الصاحبُ إذْ شبّهَ الرقيبَ بالذي والمحبوبَ بصلتِهِ مع أنَّ الموصولَ متبوعٌ والصلةَ تابعةٌ له تبعَ الرقيبِ للحبيبِ وملازمةٌ له ملازمتهُ إياه نظراً منه إلى نقصِ الموصولِ وكمالِ الصلةِ من حيثُ احتياجُه إليها واستغناؤها عنه ، وكونُ المحبوبِ كاملاً والرقيبِ ناقصاً ، هذا إذا كان اللفُّ والنشْرُ في عبارة الحريري بين الرقيبِ والمحبوبِ وبين الذي وصلته مرتباً ، وكان صلةُ الذي في بيتِ الصاحبِ بالنصب على معنى : لو لم يكن ذاك[2] المهفهفُ صلةَ الذي . وأمّا إنْ كان مشَوشاً وكان صلة الذي بالرفع على معنى : لو لم يوجدْ صلةُ الذي . أي لو لم يوجدِ الرقيبُ التابعُ للمحبوبِ الملازمُ له ، فالمحبوبُ هو المشبَّه بالذي ، والرقيبُ هو المشبّهُ بصلتِه ، وهذا الوجهُ هو الأظهرُ ـ وإن نظرَ في الوجه الأول إلى نقصِ الموصولِ عند تشبيه الرقيب به ـ كما نظرَ إلى نقصِهِ ابن حزمٍ الظاهري في قوله : (طويل) .

تجَنبْ صديقاً مثلَ ما واحذرِ الذي ... يكونُ كعمروٍ بين عُرْبٍ وأعجُمِ [3]
فإنّ صديقَ السوءِ يُردي وشاهدي ... « كما شرِقتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

---

(١) هذا جزء من رجز قاله ، وتكملته :

أنا الذي سمتني أمي حيدرة ... كليث غابات كريه المنظره

ديوانه ٧٠ .

(٢) في ب (ذلك) .

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ .

ابن حزم هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم بالأندلس أحد أئمة الإسلام =

حيث أرادَ بها الكنايةَ عن الرجلِ الناقصِ ، كنقصِ ما الموصولةِ، ولعمروِ الكنايةَ عن الرجلِ المتزيدِ الآخذِ ما ليس له كأخذِ عمرو الواو في الخطِّ في حالتي الرفعِ والجَرِّ وقد تلطَّف من ادعى أنَّه سرَق واوَ « دَاود » حتى كتب داودَ بواوٍ واحدةٍ. وقولُه: كما شرِقتُ صدْر القناةِ من الدمِ تالي قولِ الأعشَى ميمون بنِ قيس: (طويل).

وتشرَقُ بالقولِ الذي قد أذعْتَه [١]

وقولَهُ تشرَقُ بالفتحِ من شرِق بريقِه: إذا غَصَّ به. يعني أنَّ ما أفشيتهَ أنت من الكلامِ فإنك تشرَقُ به كما شرِق صدرُ الرمحِ من الدمِ ، إلا أنَّه ألحقَ التَّاءَ بشرق لاكتساب فاعلهِ المضافِ إلى القناةِ منها التأنيثَ لكونهِ بعضَ المضافِ إليه (٤٨/أ) اكتسابَ الرجلِ الردى والهلاكَ/ من صديق السوء بواسطةِ مجاورته له، ولو قابلَ عمراً بداودَ لكان أنسبَ مثلَ أنْ يقول: (وافر).

تجنــبْ مثــلَ داودٍ وعمــروٍ	ولا تصحبْ حياتـكَ غيرَ صالـحْ
فـإنَّ الخِلَّ خـلَّ السـوءِ يُـردي	بصحبتـهِ الذميمـةِ كـلَّ فـالـح
أليس الكسرُ في تفخيمـكِ الراءَ	لأجـلِ ذميمِ صحبتـهِ بقـادح

وجزم بأنّهم يقولون فلانٌ شحاثٌ بالثاء المعجمة بثلاث. وإنَّ الصوابَ فيه شحاذٌ، لاشتقاق هذا الاسمِ من قولِك: شحذتُ السيفَ إذا بالغتَ في إحداده، فكأن الشحاذَ هو المُلِحُّ في المسألةِ والمبالغُ في طلبِ الصدقةِ [٢] وأقول يعضُده فقدانُ مادة شحث في الصحاح، وقولُ صاحبِ القاموس « والشحاثُ للشحاذِ: من لحنِ العوامِ » [٣] وهو لا ينافي كونه عند الحريري من لحن الخواصِ لجوازِ

= توفي (٤٥٦ هـ) من كتبه « الفصل في الملل والأهواء في النحل ».
معجم الادباء ١٢/٢٣٥، الوفيات ٣/٣٢٥.

(١) الديوان ١٢٣ وعجزه « ... كما شرقت صدر القناة من الدم ».
تشرق: تغص، صدر القناة: أعلاها.

(٢) انظر الدرة ١٦٣.

(٣) القاموس (ش ح ث).

أن يلحَنَ فيه الفريقان معاً. نعم قال الجَاربَرذي في شرح الشافية في تركيبةِ: « ستشحثُك خصفةٌ » الجامعةِ للحروفِ العشرةِ المهموسةِ « والشحـثُ الإلحاحُ في المسألةِ، ومنه يقالُ للمكدي شحاثٌ. وقال الزمخشري فيما نقله هوعنه: معناه ستُكدي عليك هذه المرأة »[1] إلا أنَّ صاحبَ القاموسِ وهو خاتمةُ اللغويين هو المُرجَّحُ قولُه في هذه المسألةِ، إذْ القولُ ما قالت حذامِ.

وجزم بأنَّهم يقولون للعليلِ هو معلولٌ فيُخطئون فيه، لأنَّ المعلولَ هو الذي سُقِي العَلَل وهو الشرْبُ الثاني والفعلُ منه عَلَلْتهُ، فأمَّا المفعولُ من العلةِ فهو مُعَلّ. ونظيرهُ قولُهم: أعطِني على المقلولِ كذا وكذا، ويعنون بالمقلول: القُلَّ أو القِلَّةَ ولا وجهَ لهذا الكلامِ البتةَ، لأنَّ المقلولَ في اللغةِ هو الذي ضُرِبتْ قُلّتهُ وهي أعلاه، كما يُكنى في المعاريضِ عمن ضُـربـت ركبتُـه بـالمركـوب ومـن الأحاجي بأبياتِ المعاني: (متقارب).

تَسُــرُّهُـمُ إنْ هـــمُ أقبلـــوا وإنْ أدبـروا فهـمُ مـنْ نَسُــبَ[2]

أي نطعَنهُم إذا أقبلوا في السُرَّة، وإذا أدبروا في السَّبةِ: وهي الاستُ، ومن هذا النوعِ قولُ الشاعر: (طويل).

ذكـرتُ أبـا عمـروٍ فمات مكـانَـه فيا عجَباً هل يهلِكُ المرءُ من ذَكَرٍ[3]
وزُرت علياً بعــده فــرأيتُـــه ففــارقَ دنيــاه ومــات على صبرِ

عني بذكرتُ قطعتُ ذكرَهَ، وبقولهِ رأيتهُ قطعت رئتَه.[4] وأقولُ: يقوي ما ذكرَه قولُ صاحبِ القاموسِ « وأعلّه اللهُ فهو مُعلٌّ، وعليلٌ. ولا تقل معلولٌ، والمتكلمون يقولون: «ولستُ منه على ثَلَجٍ »[5]. وقد سبقه إلى قولهِ هذا غيرُه،

---

(١) شرح الشافية ١/٣٤٠ - ٣٤١.

(٢) شرح المقامات للشريشي ٥/١٧٠ وقد ورد « .... فهم من سبب ».
اللسان (س ر ر) « بلا عزو ».

(٣) شرح المقامات للشريشي ٥/١٧٠ « بلا عزو ».

(٤) انظر الدرة ١٦٤ - ١٦٥.

(٥) القاموس (ع ل ل).

(٤٨/ب)فقد قال صاحبُ المحكم « واستعمل أبو إسحاق لفظةَ المعلولِ في المتقاربِ/ من العروضِ ثم قال والمتكلمون يستعملون لفظَة المعلولِ في مثل هذا كثيراً . الى أنْ قال وبالجملة فلست منها على ثقةٍ ولا ثَلَجٍ ، لأنّ المعروفَ أعله اللهُ ، فهو مُعلٌّ ، اللهم إلا أنْ يكونَ على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم: مجنونٌ ومسلولٌ من أنَّهما جاءا على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهْ. وإنْ لم يستعملا في الكلامِ ، استّغني عنهما بأفعلت ، قالوا [١] وإذا قالوا : جُنَّ وسُلَّ ، فإنَّما يقولون: جُعِلَ فيه الجنونُ والسِلُّ، كما قالوا (حرف)[٢] وفُسِل »[٣] انتهى كلامه. وأنا أقولُ: كما وقع المعلولُ في عبارةِ المتكلمين كما سمعتَ وقعَ في عبارة كثيرٍ من أهلِ الحديث تسميةُ الحديثِ الذي شملتهِ علةٌ من عللِ الحديث بالمعلولِ قال ابنُ الصلاحِ [٤] وذلك منهم ومن الفقهاءِ في قولهم في بابِ القياسِ العلةُ والمعلولُ مرذولٌ عند أهلِ العربيةِ واللغةِ »[٥] وقال النَووي « إنّه لحنٌ »[٦] انتهى. وأمَّا غيرُ اولئك فإنَّهم يسمونَ الحديثَ المذكورَ بالمُعللِّ. قال العراقي[٧] « والأجودُ في تسميته المُعَلِّ، وكذلك هو في عبارة بعضِهم وأكثرِ عباراتِهم في الفعل منه أنَّهم يقولون: أعلَّهَ فلانٌ بكذا ، وقياسُهْ مُعْلٌّ وهو المعروفُ في اللغةِ، إلى أنْ قال « وإنَّما عَلَّله فإنَّما يستعملُها أهلُ اللغةِ بمعنى ألهاه بالشيء ، وشغلَه به من تعليل الصبي بالطعامِ »[٨]

---

(١) في المحكم: قال وهو الصحيح.

(٢) في المحكم « حزن ».

(٣) المحكم (ع ل ل).

(٤) ابن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) المعروف بابن الصلاح أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث المتوفى (٦٤٣ هـ) من كتبه « مقدمة ابن الصلاح ».
الوفيات ٣/٢٤٣ ، شذرات الذهب ٥/٢٢١ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٨١.

(٦) شرح الفية العراقي ١/٢٢٥ .

(٧) العراقي: هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن: المعروف بالحفاظ العراقي، من كبار علماء الحديث توفي (٨٠٦ هـ) من كتبه « ألفية العراقي » في مصطلح الحديث.
غاية النهاية ١/٣٨٢ ، الضوء اللامع ٤/١٧١ .

(٨) شرح ألفية العراقي ١/٢٢٥ - ٢٢٦ .

انتهى كلامه. وقد وقعَ استعمالُ لفظِ المعلولِ في العليلِ في كلام المولدين كقول الشيخ زين الدين عمر بن الوردي المعري الشافعي «لما وردَ لؤلؤ القنْدسيُ شادَّ الدواوين بالقاهرةِ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وسبعمائة لمصادرة أهل حلبٍ وفتكَ في المسلمين حسْبَ ما ذكره جدّ والدي لأمّه المحبُ أبو الوليد بن الشحنةِ في تاريخه: (رجز).

قلبــي لعمــرُ اللهِ معلــولُ مما جـرى للنـاس مـع لـولـو
يـا ربِّ قـد شـرّدَ عني الكـرى سيــفٌ على العــالم مسلــولُ
ومــا لهذا السيــفُ مــن مُغمِـدٍ ســواك يـا مـن لُطْفُـه السـولُ[1]

وقد حسّن استعمالَ هذه الكلمةِ في آخرِ المصراعِ الأول قولُه: مع لولو في آخرِ المصراعِ الثاني بإسكان عين «مع» وإبدالِ كلٍ من همزتي لؤلؤ واواً، وهو الذي جسره على استعمالِها مع القدحِ فيها على ما سمعت، ثم أنَّ مما يستعملُ في المعاريضِ نظيراً لِما ذكره قولَك لمن لا يرى لك عذراً من عاذرٍ، وهو مصيبٌ في ذلك: واللهِ إنني لمعذورٌ، تريدُ بذلك أنّك مختونٌ، من عذرتُ الغلامَ: ختنتُه. قال الشاعرُ: (كامل).

في فتيـةٍ جعلـوا الصليـبَ إلَهَـم حـاشـاي أنّـي مسلمٌ معــذورُ[2]

وعن أبي عبيدٍ[3] أنَّه قال/ «عذرتُ الجاريةَ والغلامَ وأعذرتُهما: ختنتهما والأكثرُ: خفضتُ الجاريةَ»[4] فإنْ قلت هل يقالُ خفضتُ الرحمَ كما يقال: خفضتُ الجاريةَ؟ قلت: الظاهرُ أنَّه يقالُ بمقتضى ما ذكره الجعبريُ في قولِ (٤٩/أ)

---

(١) روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر، هامش الكامل لابن الأثير ٩/١٧٠.

(٢) خلق الإنسان ٢٨١ «معزو إلى جرير» وقد اخل به الديوان.
اللسان (ع ذ ر) بلا عزو.

(٣) أبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي، أبو عبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه واللغة المتوفى (٢٢٤ هـ) من كتبه «الغريب المصنف».
مراتب النحويين ١٤٨، طبقات النحويين واللغويين ٢١٧، نزهة الالباء ١٠٩.

(٤) الغريب المصنف ق/٣١٨.

الشاطبي في أوّلِ فرشِ حروف النساء: (طويل).

وكوفيُّهم تساءلونَ مُخفّفا وحمزةُ «والأرحامِ» بالخَفْضِ جَمّلا[1]

حيثُ أفاد أنَّ في جمَلَ الأرحام تورية، وإنَّ أظهرَ المعنيين أنْ جعلها مُقسماً بها تعظيماً وأخفاهما. إنَّ خفضَ الأرحامِ وهو ختانُها تحسينٌ لها. واعلم أنَّ في الصحاح حكايةَ «سبّه، إذا طَعنَه في السَّبَّةِ»[2] «وسَرَرْتُ الصبيَّ: إذا قطعتُ (سِرَرَه)»[3]. والسِرَرُ بالكسرِ فالفتحِ أو بفتحتين لغةٌ في السُرِّ بالضم: وهو ما تقطَعُه القابلةُ من سُرَّةِ الصبي. يقال: عرفتُ ذلك قبلَ أنْ يقطَعَ سُرُّك، ولا تقل سُرَّتك؛ لأنَّ السُرَّةَ لا تُقطعُ، وإنّما هي الموضعُ الذي قُطِع منه السُرُّ[4] فما ذكره الحريري من تفسير نُسرُّهم: بنطعنَهم في السُرَّةِ فإشارةٌ إلى ما كنّي عنه الشاعرُ - وإنْ كان أصلُ معنى نُسرُّهم: نقطعُ سِرِرَهم - وكأنَّ الشاعرَ اعتمدَ في الكنايةِ في المصراعِ الأولِ على الصريحِ في الثاني. إذْ معنى قولِه «فهم من نَسُبُّ» فهم من نطعَنْهم في استاهِهم. هذا وأمَّا السِرَرْ بالكسرِ فالفتحِ في قولِه: (متقارب).

بآيةِ ما وقَفتْ والرِكا بُ بين الحَجُونِ وبين السَرَرِ[5]

«فإنّما يعني به الموضعَ الذي سُرَّ فيه الأنبياءُ، وهو على أربعة أميالٍ من مكةَ، وفي بعض الحديث أنّها بالمأزِمَيْنِ من منى، كانت فيه دوحةٌ، قال ابنُ عمر: سُرَّ تحتَها سبعون نبياً: أي قُطعتْ سِرَرَهُم»[6] وفي الصحاحِ أيضاً «رأيتهُ: أصبتُ رئتَهُ»[7] «وفأدتُه: أصبتُ فؤادَه»[8]. أمَّا رأيتُه قطعتُ رئتَه فلا، وفي

(١) الشاطبية ٩١.

(٢) الصحاح (س ب ب).

(٣) في الصحاح (سره).

(٤) الصحاح (س ر ر).

(٥) القائل أبو ذءويب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤٧.

(٦) الصحاح (س ر ر) معجم ما استعجم ٧٣٣.

(٧) الصحاح (ر أ ى).

(٨) الصحاح (ف أ د).

عمدة الحفاظ «يقال» في التورية بما رأيتُ زيداً». أي ما أصبتُ رئتَه. قال «والرِئةُ: العضوُ المعروفُ ويُخففُ همزُها بإبدالهِ ياءً ثم أنشدَ لبعضِهم قولهُ ملغِّزاً: (بسيط).

إنّي رأيتُ عجيباً في ديارِكم شيخاً وجاريةً في بطنِ عُصفورِ

إلى أنْ حَلَّ الألغازَ فيه فبينَّ أنَّ وجا بمعنى قطَع، ورية مفعولاً»[2] محللاً قولَه وجاريةً» إلى الكلمتين المذكورتين، كما يُحلل المُحاجي الكلمةَ الواحدةَ إلى كلمتين مثلَ ما فعلنا في أحجيَّةٍ في الكراماتِ فقلنا: (وافر).

ألا يا من أحاطت بي هباتُه ابنْ مِثْلَ النُّعاسُ مضت حياتُه

إلا أنّ ما نحن فيه إنّما فيه تحليلُ مجموعِ كلمتينِ - وهما الواوُ وجاريةُ - إلى كلمتين أخريين لا كلمةٍ واحدةٍ إلى كلمتين بخلافِ المُحاجي فيه.

وجزم بأنَّهم يقولون مالي [فيه][3] منفوعٌ فيغلطَون فيه، لأنَّ المنفوعَ من أوصِلَ إليه النفعُ. وإنّ الصوابَ أنْ يقالَ مالي فيه نفعٌ ولا منفعةٌ، فإنْ توهّم متوهِمٌ أنَّه مما جاء على المصدرِ فقد وهم فيه، لأنَّه لم يجيء من المصادرِ على وزن مفعولٍ إلا أسماءٌ قليلةٌ[4]. وأقولُ من الواهمين أيضاً من توهّم أنَّ المقلولَ وقد مرَّ ذكرهُ من/ قبيل المصادر المذكورةِ كالمفتونِ في قولهِ تعالى ﴿بِأَيِّكم (٤٩/ ب) المفتونُ﴾[5] على قولٍ، وكالمعقولِ في قولِ الراعي: (كامل)

حتى إذا لم يتركُوا لعظامِه لحماً ولا لفؤادِه معقولاً[6]

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) عمدة الحفاظ (ر أ ى).

(٣) فيه زيادة من (ب).

(٤) انظر الدرة ١٦٥.

(٥) القلم: ٦.

(٦) شعر الراعي النميري ١٣٧.

والراعي النميري هو: عبيد بن حصين بن معاوية النميري: شاعر من الفحول الإسلاميين. الشعر والشعراء ٢٤٦، الأغاني ٣٤٨/٢٣.

وفي قولِ الحريري في كتابٌ ملحـةٌ الإعرابِ وسبُخَةُ الآدابِ: (رجز).

اسمعْ هُـديـتَ الرشـدَ مـا أقـولُ   وافهمُـه فهـمَ مـن لـه معقـولُ[1]

وكالميسور وكالمعسورِ وكالمرفوعِ وكالموضوعِ، وهما ضربان من السيرِ فيما ذكرهَ صاحبُ «الإقليد». وقالوا: ليس له مرجوعٌ ولا مردودٌ، وقالوا أيضاً: ليس له محصولٌ، فإنْ قلت أمن المصادرِ ما جاءَ على وزن مفعولةٍ بالتاء، كما أنَّ منها ما جاء على وزن مفعولِ بدونها؟ قلت: نعم كالمكروهةِ والمصدوقةِ بمعنى الكراهةِ والصدق، وذلك كلُه كما جاء المصدر على وزنِ فاعلٍ وفاعلةٍ بالتاء وبدونها نحو ما أَنشدناه من قبلُ من قولهِ:

كفى بالنأي من أسماء كافي، أي كفايةً بالنصب إلا أنه لم يقل كافياً كما لم يقلْ عارياً أبو العلاءِ حيث قال: (بسيط)

وما تركتِ بذاتِ الضـالِ عـاطلـةً   من الظِّبـاءِ ولا عـارٍ مـن البَقَـرِ[2]

أي ولا عارياً، إلا أنَّ قولَهُ: ولا عارٍ ما يُمكنُ حملُه على العطفِ على التوهمِ لتوهّم زيادةِ من على المعطوفِ عليه نحو: (طويل):

بدا لي أنّي لستُ مُـدرِكَ مـا مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جـائيـاً[3]

أي ولا سابقاً لتوهمِ زيادةِ الباءِ في المعطوفِ عليه أيضاً.

وجزم بأنّهم يقولون كلمتُ فلاناً فاختلطَ، أي اختلَ رَأْيُهُ وثار غضبُه فيحرّفون فيه، لأنَّ وجَه القولِ فاحتلطَ بالحاء المغفلةِ لاشتقاقه من الاحتلاطِ وهو الغضبُ.[4] وأقول يَشهَدُ لذلك قولُ الجوهري في فصلِ الحاء المهملة من

---

(١) ملحة الإعراب ٢.

(٢) شروح سقط الزند ١/١٢٥. وأبو العلاء هو: أحمد بن عبد الله بن سلمان المعري، شاعر، فيلسوف من آثاره «سقط الزند».
معجم الأدباء ٣/١٠٧، إنباه الرواة ١/٤٦، الوفيات ١/١١٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى. شعره ١٦٩ وفيه «ولا سابقا...».

(٤) انظر الدرة ١٦٨.

باب الطاءِ «الاحتلاطُ: الغضب والضجر. وفي كلام علقمةَ بنْ علاثةِ: إنّ أوّلَ العيّ الاحتلاطُ، وأسوأ الأقوال[1] الإفراطُ[2] ثم قوله في فصل الخاء المعجمةِ منه «واختلطَ فلانٌ أي فسدَ عقلُه»[3] وما وقعَ في كتب أصول الحديث في باب الجرح والتعديل فإنّما هو الاختلاطُ بالخاء المعجمةِ وذلك مثلُ ما قيل من أنّه لا يُقبلُ من حديثِ من اختلطَ ما حدّثَ به في حال الاختلاطِ ويقبلُ ما حدّثَ به قبلَه، ومن أُشكِل أمرُه فكالأول.

وجزم بأنّهم يقولون قتَلَه شرَّ قَتلةٍ بفتح القاف. وإنَّ الصوابَ كسرُها لأنَّ الْمُرادَ به الإخبارُ عن هيئة القَتْلةِ التي صيغ مثالُها على فِعْلةٍ بكسر الفاء. ومن شواهدِ حكمةِ العرب أنّها جعلتْ فَعْلةً بفتح الفاء كِنايةً عن المرةِ الواحدةِ، وبكسرِها كنايةً عن الهيئةِ، وبضمها كنايةً عن القدْرِ لتدُلَّ كلَّ صيغةٍ على معنى تختصُّ به، وتمتنعُ عن المشاركةِ فيه، وقُرىء ﴿إلا مَنْ اغترفَ غُرفةً﴾[4] بفتح الغينِ وضمِّها. فمن قرأها بالفتح[5] أرادَ بها المرةَ الواحدةَ، ويكونُ قد حذفَ المفعولَ به الذي تقديرُه إلا من اغترفَ ماءً مرةً واحدةً/. ومن قرأها بالضمِّ (٥٠/أ) أرادَ بها مقدارَ ملءِ الراحةِ من الماءِ[6]. وأقولُ مثلُ الغُرفةِ بالتثليث الْمُضغَةُ به، وكذلك القُبضةُ بالمعجمةِ والمهملةِ وبالضم وردَ قولُه تعالى: ﴿ثم من مُضغَةٍ﴾[7] وبالفتح وردَ قولُه تعالى: ﴿فقبضتُ قَبضةً﴾[8] وهي المرةُ من القَبْضِ بالمعجمةِ أو المهملةِ، فقد قرىء هو[9] بهما بخلافِ قوله تعالى: ﴿والأرضُ جميعاً قَبضتُه

---

(١) في الصحاح وفي النسخة ب «أسوأ القول».

(٢) الصحاح (ح ل ط).

(٣) في الصحاح «خ ل ط».

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) السبعة في القراءات ١٨٧.

(٦) انظر الدرة ١٧٠ ـ ١٧١.

(٧) الحج: ٥.

(٨) طه: ٩٦.

(٩) السبعة في القراءات ٨٩.

يومَ القيامةِ﴾ [1] فإنّه بالمعجمةِ لا غيرَ فيما نعلمهُ. والفرقُ بينَ القَبْضِ والقَبصِ أنَّ ذا الإعجام التناولُ بجميعِ الكفِ، وذا الإهمالِ التناولُ بأطرافِ الأصابـعِ. فالفرقُ بينهما كالفرقِ بينَ القَصْمِ بالقاف، وهو ما كان على الإبانةِ، والفَصْمِ بالفاء وهو ما كان لا على وجهها. بقيَ شيءٌ واحدٌ وهو أنَّ القَبضَ والقبصَ فيهما حقيقيٌّ، بخلافِ القبضِ في قولِه تعالى: ﴿والأرضُ جميعاً قبضتُه يومَ القيامةِ﴾ لما أنَّ هذه الآيةَ عبارةٌ عن كونه تعالى مالكَ الْمُلكِ في وقتٍ ليس لأحدٍ فيه مُلكٌ، وأنَّ الأرضَ في حوزِهِ وتحتَ قهرِه وسلطانِه. وفي الصحاح «صار الشيءُ في قبضتِك أي في مِلكِك، والقُبضةُ بالضم ما قبضتَ عليه. يقال: أَعطاه قُبضَةً من سويقٍ أو تمرٍ: أي كفاً منه، وربما جاء بالفتح»[2] بقي شيءٌ آخرُ وهو أنَّه قد جاءت البُضعةُ مع أنَّها بالفتح بمعنى الْمُضغَةِ بالضم، كما جاء الفتحُ في القَبضةِ بالضم. فقد قال ﷺ: «إنَّما فاطمةٌ مُضْغَةٌ مني»[3] بضم الميم.

وجزم ابنُ قُرقولٍ بأنَّهُ بمعنى بِضعة، وأنّها قطعةُ لحمٍ تَملأُ الفَمَ بقَدْرِ ما يُمضَغُ، وروى «فاطمةٌ بَضعةٌ مني» بفتح الباء، وذكرَ هذه الروايةَ صاحبُ النهايةِ إلى أنْ قال «البَضعةُ بالفتح: القطعةُ من اللحمِ، وقد تُكسَرُ أي أنَّها جزءٌ مني، كما أنَّ القطعةَ من اللحم» [4] جزء من اللحم انتهى كلامه. وقد خرجَ منه مجيءُ البُضعةِ مع أنَّها بالكسر بمعنى الْمُضغةِ بالضم أيضاً. هذا وقد كثُرتِ المثلثاتُ في كلامِهم مع اختلافِ المعنى اختلافَه عند تثليثِ الآخرِ بالحركاتِ الثلاثِ الإعرابيةِ الدالةِ على المعاني الثلاثِ المختلفـةِ مـن الفـاعليـةِ والمفعـوليـةِ والإضافةِ، ونظَموا في شرذمةٍ من تلك المثلثاتِ بياناً لمعانيها المختلفةِ أبياتاً حسنةً منها من قصيدة: (رجز)

---

(١) الزمر: ٦٧.

(٢) الصحاح (ق ب ض).

(٣) النهاية ١/١٣٣ «إنما فاطمة بضعة مني».

(٤) النهاية ١/١٣٣ و(جزء من اللحم) ساقطة من الأصل وما أثبتناه من النهاية.

إنَّ دمـــوعـــي غَمْـــرٌ   وليـــس عنـــديَ غِمْـــرُ[1]
يـــا أيُّهـــذا الغُمْـــرُ   أقصـــر عـــن التعتُّـــبِ

ومنها من أُخرى: (وافر)

إذا عـاينـتَ سيــلَ الحُبِّ غَمْــرا   وقد مُلئت بـك الأعـداءُ غِمْـرا[2]
فلا تكُ في الهوى يـا صـاح غُمْـرا   وسرْ عَسْفــاً ودع زيــداً وعَمْــرا

فالغَمْرُ الأولُ بالفتح: الماءُ الكثيرُ، والثاني بالكسر: الحِقْدُ فهو هو وزناً ومعنى والثالثُ بالضم: الرجلُ الذي لم يجربِ الأمُورَ[3].

وجزم/ بأنَّهم يقولون للمخاطَب: هَمْ فعلتَ وهَمْ خرجتَ، فيَزيدون هَمْ في (٥٠/ب) افتتاحِ الكلامِ. وإنَّهُ من أَشنعِ الأغلاطِ والأوهامِ. وإنَّ المنقولَ من لغاتِ العربِ أنَّ بعضَ أهلِ اليَمَنِ يزيدون أمْ في كلامِهم فيقولون: أمْ نحن نضرِبُ الهامَ أم نحن نُطعِمُ الطعامَ أم نحن نضرِبُ ونُطعِمُ[4]. وأقولُ «عن أبي زيدٍ أنَّه قالَ في قوله تعالى ﴿أفلاَ تُبْصِرُون﴾[5] ﴿أمْ أنَا خَيرٌ﴾[6] إنَّ التقديرَ أفلا تُبصِرون أنا خيرٌ فجعل أم زائدةً»[7] قال ابنُ هشام «والزيادةُ ظاهرةٌ في قولِ ساعدةَ بنِ جؤيّة: (بسيط)

يـا ليـت شعـري وهـل منجـى مـن الهَرَمِ
أمْ هل على العيشِ بعدَ الشَيْبِ[8] مـن نَـدَمِ[9]

---

(١) ورد في حاشية (ب) إنها للديريني.

(٢) من مثلث الديريني، والعسف: الميل عن الطريق. فهرست مخطوطات المكتبة الأحمدية ١٤٨.

(٣) انظر المثلث ٦٣٢ ـ ٦٣٣.

(٤) انظر الدرة ١٨٣.

(٥) الزخرف ٥١.

(٦) الزخرف: ٥٢.

(٧) مغني اللبيب ٤٨.

(٨) ديوان الهذليين ١/١٩١، وقد ورد «إلا منجى من الهرم..» وساعدة بن جؤيّة الهذلي من بني كعب بن كاهل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. المؤتلف والمختلف ١١٣، الخزانة ١/٤٧٦.

(٩) مغني اللبيب ٤٨.

إلا أنَّه لم يعزِ الزيادةَ إلى أحدٍ من أهلِ اليَمَنِ . ولو قيل هم في موضع أمْ لكان نظيرَ ما جاء في كلامِهم من نحو هياك في موضع إياك وهرقت في موضع أرقتَ. وإذا كانوا يقلبون الهاءَ همزةً كما في ماءٍ بدليلِ مياهٍ كان قلبُهم الهمزةَ التي هي أثقلُ حروفِ الحَلْقِ التي هي أثقَلُ الحروفِ مُطلقاً هاءً أوْلى. فإنْ قلت: لا تُسلّم أنَّ همزَةَ ماءٍ منقلبةٌ عن هائِه، لأنَّ العدولَ عنها إليها عدولٌ عن الخفيفِ إلى الثقيلِ، فلا يكونُ في ماءٍ ذلك، وإلا لكان لغةً ضعيفةً، واللازمُ باطلٌ فالملزومُ مثلُه. أمَّا بطلانُ اللازمِ فظاهرٌ، وأمَّا الملازَمةُ فلأنَّه قد قيل بضَعفِ لغةِ تغليظِ اللاماتِ التي جاءت عليها قراءةُ « ورشٍ »[1] في مثلِ الصلاةِ، ومطلعِ وظلَّ للعدولِ من الخفيف إلى الثقيلِ بناءً على مخالفتِه لحكمةِ اللغةِ قلت: قد ردّ ما قيل بأنَّ العدولَ إلى الخفيفِ إنَّما هو عندَ قصدِ التخفيفِ وإلاّ فلا يكونُ العدولُ إلى الثقيلِ عند عدَمِ قصدِ التخفيفِ في ماءٍ مخالفاً لحكمةِ اللغةِ. على أنَّ تكسيرَ ماءٍ على مياهٍ بالهاء آيةُ أنَّ أَصلَ همزتِهِ هاءٌ كما أشرنا إليه، ومجيءَ أل بالألِفِ في أهلٍ بقلبِ الهاءِ همزةً قصداً إلى التوصل إلى قلبِها ألِفاً آيةُ أنَّهُم يعدِلون إلى الثقيلِ عند عدمِ القصدِ إلى التخفيفِ.

وجزمَ بأنَّهم يقولون في تصغيرِ شيء وعينٍ : شُوَيٌّ وعُوَينةٌ. فيقلبون الياءَ فيها واواً. وإنَّ الأفصحَ أنْ يقالَ شُيَيْءٌ وعُيَيْنَةٌ بإثباتِ الياءِ وضمِ أوَّلِها. قال: وقد جُوِّزَ كسرُ أوَّلِها في التصغير من أجلِ الياءِ ليتشاكلَ الحرفُ والحركةُ. ومن هذا القبيل قولُهم في تصغير ضيعةٍ: ضُوَيْعَةٌ. وفي تصغيرِ بيتٍ بُوَيْتٌ، والاختيارُ فيها ضُيَيْعةٌ وبُيَيْتٌ كما أنشِدت للخليلِ بنِ أحمد: (مجتث)

إنْ لم يكـــن لـــك جَـــدْيٌ أغنـــاكَ خَـــلٌّ وزيُـــتُ[2]

---

(١) ورش: هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري، من كبار القراء المتوفى (١٩٧ هـ) معجم الأدباء ١٢/١١٦، غاية النهاية ١/٥٠٢.

(٢) مجلة البلاغ ٤/٧٢:

إن لـم يكـن لـك لحـم كفـاك خـل وزيـت
أو لـم يكـن ذا ولا هـذا فكسـرة وبييـتُ

أو لـــم يكـــــــن ذا ولا ذا فكِســـرَةٌ وَبُيَيْـــــــتُ[1]

وأقولُ: ومن ذلك القبيلِ قولُهم في تصغيرِ رجلٍ رويجلٌ»[2] حكاه البدرُ بنُ (٥١/أ) مالكِ في «شرح ألفية أبيه» حاكماً بشذوذه. وإنّما جعلناه من ذلك القبيلِ من حيثُ مجرّدُ وقوعِ الواوِ فيه بين أوّلِ الكلمةِ وياءِ التصغيرِ مع أنّه لم يكن القياسُ ليقتضي وقوعَها هناك، وإلا فواوُ رويجلٍ زائدةٌ لم تقع بدلاً عن شيءٍ، وواوُ ضويعةٍ وبويتٍ أصليةٌ وقعت بدلاً عن الياءِ. وأمّا بويبٌ في تصغيرِ باب فعلى القياسِ، لأنَّ قاعدةَ تصغيرِ ما ثانيه ألِفٌ مبدَلَةٌ عن واوٍ أو ياءٍ تُردّ ألِفُه إلى أصلِها عند التصغير نحو: بابٍ بويبٍ ونابٍ نييب. ويجري مجراه التكسيرُ، لأنّها أخَوانِ. فيقال: أبوابٌ وأنيابٌ، ومن شواذِ التكسير مما جاءت فيه الياءُ في موضعِ الواوِ على عكسِ ضويعةٍ وبويتٍ في بابِ التصغير قولُهم: مياثِقٌ ومياثيقُ في جمعِ ميثاقٍ، لأنَّ أصلَه مِوْثاقٌ بالواوِ الساكنةِ المكسورِ ما قبلَها من الوثوقِ، وأنشدوا: (طويل)

حمىً لا يُحَـلَّ الدهـرَ إلا بـإذنِنـا ولا نسألُ الأقوامَ عنـد المواثِـقِ[3]

أي نحمي حمىً لا يُحلّه الدهرَ أحدٌ، إلا بإذنِنا، وقيل: التقديرُ حِمانا حمًى والأوّلُ هو المناسِبُ لقوله «ولا نسألُ» وإنَّما كان الأصلُ أنْ يقالَ في تكسيرِ ميثاقٍ: مواثيقُ للزومِ عودِ الياءِ الثانيةِ المدّيّةِ إلى أصلِها في التكسيرِ كما في التصغيرِ نحو: ميقات ومواقيت ومويقيت إلا ما شذّ من عيدٍ وأعيادٍ في تصغيرِ وتكسيرِ عيدٍ، وكان القياسُ عويداً وأعواداً، لأنّه من عاد يعودُ إلا أنَّهم لما لم

(١) انظر الدرة ١٨٦.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٣١١.

والبدر: هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين، نحوي من أهل دمشق توفي (٦٨٦ هـ) من كتبه «شرح الألفية» بغية الوعاة ٩٦، شذرات الذهب ٣٩٨/٥.

(٣) الشعر منسوب إلى عياض بن أم درة أو عياض بن درة الطائي وهو جاهلي وقد روى.. عهد المياثق.

نوادر أبي زيد ٦٤، إصلاح المنطق ١٣٨ (بلا عزو)، الخصائص ١٥٧/٣ أنشده أبو زيد.

يقولوا: أعوادٌ لئلا يلتبسَ بجمع عودٍ قالوا أعيادٌ ثم حملوا عليه عُييداً من غير ردِّ الياءِ إلى أصلِها في واحدٍ منها. واعلم أنَّ ما ذكره الحريريُ من تجويزِ كسرِ الأوّلِ من شُيَيْءٍ وعُيينةٍ مع أنَّهما مصغران، فإنّه يعضُدُه قولُ الجوهري «والبيتُ معروفٌ وتصغيرُه بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ أيضاً بكسرِ أوّلِه، والعامةُ تقولُ: بويتٌ. وكذلك القولُ في تصغيرِ شيخٍ وعَيْرٍ وشيءٍ وأشباهِها»[1] انتهى. ونظيرُ ما ذُكِر من تشاكلِ الحركةِ والحرفِ حرفُ الياءِ هناك تشاكلُ الحركتين في قولهم: مِنْتِنٌ، إذ جاءَ كسرُ ميمِه تبعاً لتائِه، ومنحدرٌ. إذْ جاء ضمٌّ دالِه تبعاً لميمِه، وفي فعيلٍ مما عينُه حرفُ حَلْقٍ نحو: سِعيدٍ. إذ جاء كسرُ فائِه تبعاً لعينِه. ونظيرُ الكسرِ للتشاكلِ والمجانسةِ في مصغرٍ نحو: بيتٍ الكسرُ لذلك في مكسرِه كبُيوتٍ. على أنَّه قد قُرِىء به، وذلك أنَّ السبعةَ اختلفوا[2] في جمعِ التكسيرِ اليائي العينِ الموازنِ [فعولا][3] من نحوِ بيوتٍ وعيونٍ وغيرِهما، فمنهم من ضَمَّ أوائلَ الكلِ على الأصلِ، ومنهم من كسرَها لما مر استثقالاً/ لضمةِ الياءِ بعد (٥١/ب) ضمةٍ، ومنهم من فصَّلَ فضمَ البعضَ وكسرَ البعضَ، لا يقالُ الكسرُ يؤدي إلى بناءٍ مرفوضٍ في كلامهم هو فِعولٌ بالكسرِ فالضمِّ، لأنَّا نقول قد ثبت الكسرُ لغةً وروايةً. والثُبوتُ مقدَّمٌ على النفيِ، كما يقال: الْمُثبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي. على أنَّ فعولاً هذا مغتفرٌ لعروضِ ما فيه من الانتقالِ من الكسرةِ إلى الضمةِ كما في الحِبُكِ بالكسرةِ فالضمةِ، فإنَّه ليس ببناءٍ أصلي، وإنَّما في تداخلُ اللغتين في حرفَيْ الكلمةِ والبناءِ الأصلي. إنَّما هو الحِبِكُ بكسرتين والحُبُكُ بضمتين وذلك بخلافِ ركَن - يركَنُ بفتح العين منهما من غير أنْ تكونَ هيَ أو اللامُ حرفاً حلَقياً، فإنَّ تداخلَ اللغتينِ فيهما في كلمتينِ كما ترى لا في حرفَيْ كلمةٍ واحدةٍ.

وجزم بأنَّهم يقولون للقناةِ الجوفاءِ التي يُرمى عنها البندقُ: زر بطانةٌ. وإنّ

---

(١) الصحاح (ب ي ت).

(٢) السبعة في القراءات ١٧٨، شرح الجعبري على الشاطبية ق/ ١٤٦ ب.

(٣) (فعولا) زيادة من ب.

الصوابَ أنْ يقالَ فيها سِطانةٌ، لاشتقاقِ اسمِها من السُبُوطةِ وهو الطولُ والامتدادُ، ومنه سُمِي الساباطُ لامتدادِهِ بين الدارين[1]. وأقول: كما يقال: سُبُوطةٌ يقال سَباطَةٌ إلا أنَّه يقالُ: سَبُطَ الجسمُ سُباطةً والشعرُ سُبوطةً. فالجسمُ والشعرُ سَبْطٌ وَسَبِطٌ بالسكونِ والكسرِ وبالفتحِ أيضاً. وإذا قيل: رجلٌ سَبَطٌ بالوجوهِ الثلاثةِ، أو سَبْطُ العِظامِ استُفيد من ذلك أنه مديدُ القامةِ كما قالَ الشاعرُ: (طويل)

فجاءت به سَبْطَ العظامِ كأنَّما عِمامتُه فوقَ الرجالِ لِواءُ[2]

وإذا قيل: شَعْرٌ سَبْطٌ استُفيدَ، من ذلك امتدادُه وأنَّه ليس فيه تكسيرٌ كشعورِ العجمِ. هذا وقد تذكرتُ بما سمعتُه من البيتِ المذكور وهو من بابِ المدحِ والثناءِ قولَ الآخرِ وهو من باب القدحِ والهجاءِ:

كأنَّ أباه حين جامَع أمّه أتاها وفي إحليلِه كوزُ بَلْغَمِ
فجاءَتْ به فظّاً غليظاً مُبلغَماً عُتُلاً ثقيلَ الجسمِ والروحِ والدمِ

وجزم بأنَّهم يقولون: جرِح زيدٌ في ثَدْيِه. وإنَّ الصوابَ أنْ يُقالَ: جرِح زيدٌ في ثُندُؤَتِهِ، لأنَّ الثديَ يختصُّ بالمرأةِ والثندؤَةَ تختصُّ بالرجلِ. قال وفيها لغتان ثُنْدُؤَةٌ بضم الثاء والهمز، وثَندُؤَةٌ بفتحِ الثاءِ وتركِ الهمزِ[3]. وأقولُ: ما عليه الحريريُ من اختصاصِ الثدي بالمرأةِ وهو أحدُ القولين المشارِ إليهما بقول صاحبِ القاموسِ «الثَّدْيُ ويكسرُ كالثِديِّ خاصٌّ بالمرأةِ أو عامٌّ»[4]. وممن قال بعمومِهِ الجوهريُ حيثُ قال: «الثَدْيُ يذكَّرُ ويؤنَّثُ وهو للمرأةِ والرجلِ أيضاً، إلا أنَّه قال مع هذا القول: حُكي امرأةٌ ثدياءُ: عظيمةُ الثديين، وجزم بأنّه لا

---

(١) انظر الدرة ١٨٧.

(٢) اللسان (س ب ط) بلا عزو، شرح ابن عقيل ٦٢٦/١ (بلا عزو)، حاشية الصبان ١٧٠/٢ «لرجل من بني جناب» وقد ورد «وجاءت.....».

(٣) انظر الدرة ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) القاموس (ث د ي).

(٥٢/ أ) يقالُ/ رجلٌ أَثْدىٰ »[١] وكأنَّ الظاهرَ أنّهم إذا استعملوا الثديَ في كلٍّ منهما أنْ يستعملوا الأثدى كما استعملوا الثدياءَ. فإنْ قلت: فما بالُ صاحبِ القاموسِ سكتَ عما في الصحاح من حكايةِ تذكير الثدي وتأنيثِه؟ قلت: كأنَّهُ عنده مذكرٌ فقط، وبهذا التقدير مع القولِ باختصاصِه بالمرأةِ، واختصاصِ الثندؤةِ بالرجلِ يظهرُ أنَّ ما للرجلِ مؤنثٌ، وما للمرأةِ مُذكرٌ، وذلك من غرائبِ اللغةِ في غيرِ باب « ثلاثةِ رجال وثلاثِ نسوةٍ » وما شاكلَه من نحو ما تضمنته الآيةُ ﴿سخّرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيّام﴾[٢] كما ترى. وممن جزمَ بتذكير الثَدي صاحبُ النهاية، وذلك أنّه جاء في الحديث « ذو الثُّدَيَّةِ »؛ فقال: هو تصغيرُ الثَّدي، وإنّما أُدخِلَ فيه الهاءُ ـ وإن كان الثَديُ مذكراً ـ كأنَّه أرادَ قطعةً من ثَدْيٍ، قال: قيل: هو تصغيرُ الثندوةِ بحذفِ النونِ، لأنّها من تركيب الثدي، وانقلابِ الياءِ فيها واواً لضمّةِ ما قبلها، ولم يضرّ ارتكابُ الوزنِ الشاذِّ لظهورِ الاشتقاق »[٣]. هذا كلامُه ولا ينافيه قولُهم: سندؤةٌ بهمزةٍ موضعِ الواو لأنّها بدلٌ عن تلك الواو. غايةُ ما في الباب أنّهم إذا همزوا أبدلوا فتحة الثاء ضمةً. فإن قلت فما بالُهم إذا همزوا ضموا؟ قلت: كأنّهم جعَلوا الضمةَ مشعِرةً بما كان ثم من الواوِ كما جعلوا ضمَّ الشفتين بُعيدَ الإسكانِ وهو المسمى في باب الوقف « بالاشمام » مُشعِراً بما كان في آخرِ الكلمةِ من الصلةِ الإعرابيةِ أو البنائيةِ، ومن ثم لم يُجز الإشمامُ عندَهم في غيرِ الضمةِ أصلاً. وبالجملة فذلك الضمُّ إشارةٌ إلى الرفعِ أو الضمِّ. فإنْ قلت أعربْ لي عن سرِّ الجمعِ بين الضمِّ والرفعِ، قلت: ألم يعلم من أشَمَّ أنَّ الجنسيةَ علّةُ الضمِّ، ولولا ميلُ الخاطرِ إلى طَرَفِ أربابِ الطُرَفِ الأدبيةِ وصدقُ الرغبةِ في سلوكِ مناهجِ مباهجِ اللغة الغُربيةِ ما أنشدنا ما أنشدناه مما توخينا فيه لُطفَ المعنى فقلنا: (طويل)

يلومونني في تركِ ضمِّ قِوامِه ... ولا إذنَ للنُّسّاكِ في الضَّمِّ واللثمِ

---

(١) الصحاح (ث د ي).

(٢) الحاقة: ٧.

(٣) النهاية ١/٢٠٨.

نعم بيننا جنسيّةُ الوُدِّ والصّفا   ولكنني لم أَلفِها علّةَ الضّمِّ

وجزم بأنَّ من جملةِ أوهامِهم أنَّهم إذا ألحقوا لامَ التعريفِ بالأسماء التي أوّلُها ألِفُ الوصلِ نحو: ابنِ وابنةٍ، واثنين واثنتين سكّنوا لامَ التعريفِ وقطعوا ألِفَ الوصلِ احتجاجاً بقول قيسِ بن الخطيم: (طويل)

إذا جاوزَ الاثنين سرٌّ فإنّه   بنَثٍّ وتكثيرِ الوشاةِ قمينُ[1]

وإنّ الصوابَ في ذلك أنْ تُسقطَ همزةُ الوصلِ وتُكسرَ لامُ التعريف. قال: فأمّا البيتُ المستشهَدُ به/ فمحمولٌ على ضرورةِ الشعرِ. على أنّ أبا العباس المبردَ (٥٢/ ب) ذكر أنَّ الروايةَ فيه إذا جاوزَ الخلين ـ[2] وإنْ كان الأشهرُ الروايةَ الأُولى ـ، حتى أنّ بعضَهم أشارَ إلى أنّه عني بالاثنين الشفتين[3]. وأقول ما جزم به من سقوطِ همزةِ الوصل مِما أُلحِقت به لامُ التعريفِ من نحو «ابنِ واخواتِه» فصحتُّه أشهرُ من: قفا نبك[4]. وكيف تثْبُت همزةُ الوصلِ في الوصلِ وأنّها همزةٌ تثبتُ في الابتداءِ للاحتياجِ إليها وتسقُطُ في الدرجِ لعدمهِ حتى قال بعضُهم: (طويل)

فلا تجعلنّي مثلَ همزةِ واصلٍ   فيُسقطني حذفٌ ولا راءُ واصلِ[5]

أرادَ بواصلٍ الثاني «واصلَ بنَ عطاءٍ»[6] رأسَ المعتزلةِ في زمانهِ لما أنّه كان

---

(١) ديوانه ١٦٢ وقد ورد «بنشر وتكثير الوشاة قمين» والبيت لجميل. ديوانه ٢٠٤ وورد «بنث وإفشاء الحديث». وقيس بن الخطيم بن عدي الأوسي شاعر من الأوس وهو جاهلي. طبقات الشعراء ٢٢٨/١، الأغاني ٣/٣.

(٢) في الكامل ١٩/٢ رواية «جاوز الاثنين» وقد نسبه إلى جميل بثينة.

(٣) انظر الدره ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) المقصود: معلقة امرىء القيس.

(٥) الوفيات ٩/٦ (بلا عزو) وقد ورد «فيلحقني حذف...»
شرح المظنون به على غير اهله ١٢١ نسب الى الزمخشري وقد ورد «فيسقطني وصل» نوادر المخطوطات ١٢٣/٢ (بلا عزو) وقد ورد «فتلحقني حذفا...».

(٦) هو واصل بن عطاء الغزال: رأس المعتزلة من أئمة المتكلمين توفي (١٣١ هـ) من كتبه «معاني=

يلثَغُ بالراءِ «كابن السراج»[1] النحوى، وكان يُسقِطُها إذا أرادَ باستعمالِ كلمةٍ أُخرى في موضعِ الكلمةِ التي هي فيها لما له من مزيدِ الاطلاعِ على مفرداتِ اللغةِ. ولـمّا كان لهمزةِ الوصلِ حالتان ـ الثبوتُ والحذفُ ـ اتفقَ لي أن أَنشدتُ بعضَ الظرفاءِ في مليحٍ نحوي: (طويل)

قِـوامُـك يـا إِلْـفَ النُحـاةِ كـأنّـه ... قنا أو قوامُ السروِ أو أَلِفُ الوصـلِ

وعينُك فاقـت كـلَّ عينٍ بكحلِهـا ... فما أَنت إلا زيـدُ مسـألـةُ الكحـلِ

أيْ إلا زيدٌ الذي يذكرُ في مسأَلةِ الكحلِ النحويةِ حيث يقال: ما رأيتُ رجلاً أَحسنَ في عينهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، فقال ذلك الظريف: نعم التشبيهُ تشبيهُك قوامَ الحبيبِ بأَلِفِ الوصلِ، لأَنّ لها حالتي ظهورٍ وخفاءٍ عند ثبوتِها وحذفِها، وله حالتا ظهورٍ وخفاءٍ عند وصلهِ وقطعهِ، فقلت له: مه فقد قام الدليلُ القاطعُ على أَنّ هذا الحبيبَ غيرُ مُقاطَعٍ، ولو كان له قطعٌ لكان قِوامُه أَلِفَ القطعِ. واعلم أنّ البيتَ المذكورَ «لقيس بنِ الخطيم». والخطيمُ بالخاءِ المعجمةِ المفتوحةِ يروى بلفظ «بنث وإفشاءُ الحديث قمينٌ». وعلى هذه الروايةِ فالنثُّ يُروى تارةً بالموحدةِ فالمثلثةِ، وأُخرى بـالنـونِ فـالمثلثـةِ، ومعنـاه بكلا الضبطين الإفشاءُ. ونظيرُ بيتهِ هذا في المعنى على الروايةِ الأُولى المحتملـةِ لإرادةِ الشفتينِ بتأويلِ العضوين قولُ من قالَ: (طويل)

كلُّ سرٍّ جاوزَ الاثنينِ شاعَ[2]

= القرآن».

وفيات الأعيان ٦/٧، شذرات الذهب ١/١٨٢.

(١) ابن السراج: هو محمد بن السرى بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية توفي (٣١٦ هـ) كان يلثغ بالراء من كتبه «الأصول في النحو» طبقات النحويين ١٢٢، نزهة الألباء ١٨٦، إنباه الرواة ٣/١٤٥.

(٢) القائل: جميل بثينة

ديوانه ١١٥ وتمامه:

لا يسمعـن سـرى وسرك ثـالـث ... ألاكـل سر جـاوز اثنين شـائـع

وعلى الروايةِ الثانيةِ التي لا تحتمِلها قولُ الحماسي: (متقارب)

وسرُّك ما كان عند امرىءٍ   وسرُّ الثلاثةِ غيرُ الخفي[1]

وجزم بأنّ من جملة أوهامِهم أنّه[2] لا يفرّقون بين قولهم: خلفَ الله عليك، وأخلفَ اللهُ عليك، والفرقُ بينهما أنّ لفظةَ خلَفَ اللهُ عليك تقال لمن هَلَك له من لا يستعيضُه. ويكون المعنى كان اللهُ خليفةً لك منه، ولفظةُ أخلفَ اللهُ عليك تستعمَلُ/ فيما يرجى اعتياضُه ويُؤمَّلُ استخلافُه[3]. وأقولُ يعضدُه قولُ صاحبِ (٥٣/أ) عمدة الحفاظ «وأخلفَ الله عليك، أي أعطاك خلَفَ ما ذهبَ منك، وخلَفه عليك. أي كان لك منه خليفةٌ»[4] وقولُ صاحبِ الجمهرةِ «وخلَف الله عليك بخيرٍ، وخلف عليك خيراً إذا عزَّيتَه «بأبٍ»[5] وأخٍ، وأخلفَ اللهُ لك مالك وخلَفه إخلافاً»[6] وقولُه: وخلَفه على إرادة، وخلَفه لك لا على إرادةٍ، وخلَفه عليك فلا يكونُ مُثبِتاً للتسويةِ التي أنكرها الحريريُ لأنّ التي أنكرَها إنّما هي التسويةُ بين خلَف اللهُ عليك وأخلَف عليك لا بين خلَف لك وأخلَف لك كما لا يخفى على من له أدنى لُبٍّ. وكذا يعضدُه ما في القاموسِ من التفرقةِ بين ذينك بأنّه «يقال لمن هلك له ما يُعتاضُ منه: أخلفَ اللهُ عليك»[7] بالهمز في هذا وعدمهِ في ذاك، وإنْ قال: بعد ذلك «أو يجوزُ خلَف اللهُ عليك في المالِ ونحوهِ»[8] أي كما يجوزُ أخلَف حكايةً لقولِ من سوّى بينهما في المالِ ونحوهِ مما يُعتاضُ منه بعد ترجيحِ التفرقةِ بينهما بتقديمِها. ومما جاء نظيراً لخلَف وأخلفَ

---

(١) الحيوان ٣/٤٧٧ الصلتان السعدي.
عيون الاخبار ١/٣٩ الصلتان العبدي.

(٢) في ب «انهم».

(٣) انظر الدره ١٩٤ - ١٩٥.

(٤) عمدة الحفاظ (خ ل ف).

(٥) في الجمهرة (خ ف ل) ٢/٢٣٧ «عن اب».

(٦) الجمهرة (خ ف ل) ٢/٢٣٧.

(٧) القاموس (خ ل ف).

(٨) القاموس (خ ل ف).

مع الفرقِ مطرَ وأمطر معه إلى ما جاء في التفسيرِ من أنّ أَمطرنا في العذاب وُمِطرنا في الرحمة، وقال الراغبُ «يقال إنّ مطر تقالُ في الخيرِ وأَمطرَ في الشرّ» (١). قال تعالى: ﴿وأَمطرنا عليهم حجارةً﴾ (٢) ومثلُ ذلك وعدَ وأوعدَ في قوله: (طويل)

وإني وإنْ أَوعدتُه أو وعدتُه ... لمخلِفُ إيعادي ومنجِزُ موعِدي (٣)

فإنْ قلت: ما وجهُ موعدِي في موضعِ وعدي؟ قلت: الموعدُ أيضاً مصدرُ وعدَ، ويكون اسمَ زمانٍ ومكانٍ أيضاً، إلا أنّه في هذا المقام بالمعنى المصدري بقرينةِ مقابلتِه بالإيعادِ ويُجمَعُ على مواعيدَ كما في قولِه: (بسيط)

كانت مواعيدُ عُرقوبٍ لها مثلاً (٤)

وعلى مواعدَ كما في قولِه: (بسيط)

واللهِ واللهِ لولا أنّني فَرِقٌ ... من الأميرِ لعاتبتُ ابنَ نبراسِ
في موعدٍ قاله لي، ثم أخلَفه ... غداً غدا ضربَ أخماسٍ لأسداسِ!
حتى إذا نحن ألجأنا مواعدَهَ ... إلى الحقائقِ في رفقٍ وإيناسِ
أجلتْ مخيلتُه عن لا فقلتُ له ... لو ما بدأتَ به ما كان من باسِ!
وليس يرجعُ في لا بعدَما سلفتْ ... منه نعم قبلَها حُرٌّ من الناسِ (٥)

أَنشدَ هذه الأبياتَ ابنُ الأعرابي شاهداً على قولِهم «ضربُ أخماسٍ

---

(١) محاضرات الأدباء ٤/٥٥٩.

(٢) الحجر: ٧٤. وانظر المعجم ٦٦٨.

(٣) هو لعامر بن الطفيل، ديوانه ١٥٥ وفيه «... لا خلف إيعادي وأنجز موعدي».

(٤) انظر ص ١٣٨.

(٥) الشعر لرجل من طي.

نوادر ابن الأعرابي ٢٥٥ وقد ورد:

والله والله: الله يعلم، الى الحقائق في رفق: إلى الطبيعة في نقر مخيلته، مخلية، ليس يرجع في لا: ليس يرجع فيها، نعم قبلها: نعم طائعا.

لأسداسٍ »[1] وهو كلامٌ يضرَبُ به المثلُ في المكرِ والخديعةِ على ما ذكره ابنُ[2] خالويه. وقال ابنُ الأعرابي أصلُه أنّ رجلاً / كان له بنون يرعون مالاً له، (٥٣/ب) وكان لهم نساءٌ وكانوا يقولون لأبيهم: إنّا نريدُ أنْ نرعى سِدْساً، فيرعون خِمْساً ويسرِقون يوماً فيأتون به نساءَهم، وكذلك يقولون في الخِمس فيرْعَون رِبعاً ويسرِقون يوماً ففطِن الشيخُ فقال: (وافر)

وذلــكَ ضــربُ أخمــاسٍ أراه لأســداسٍ عسى ألا تكــونــا[3]

وجزم بأنّ من أوهامِهم توهمَهم أنّ الراحلة اسمٌ يختصُّ بالناقةِ النجيبةِ وليس كذلك، بل الراحلةُ تقعُ على الجملِ والناقةِ، والهاءُ فيها هاءُ المبالغةِ كالتي في داهيةٍ وراويةٍ. قال: وإنّما سميت راحلةٌ لأنّها تُرحَلُ: أيْ يشَدُّ عليها الرَحْلُ، فهي فاعلةٌ بمعنى مفعولةٍ، وقد يكنى عن النعلِ بالراحلةِ لكونِها مطيةَ القَدَمِ وإليها أشارَ الشاعرُ الْملغِّزُ بقوله: (طويل)

رواحِلُنــا ســتٌّ ونحن ثلاثــةٌ نجنبُهــن الماءَ في كــلِ مــوردِ[4] [5]

وأقولُ: لا ريبَ في « أنّ الراحلةَ هي النجيـبُ والنجيبةُ من الإبِلِ »[6] كما صرح به صاحبُ المغرب قال ومنه « تجدون الناسَ كالإبِلِ المائةِ ليست[7] فيها

---

(١) « ضرب أخماس لأسداس» مثل يضرب في المكر والخديعة
فصل المقال ٩٥، مجمع الأمثال ١/٢٨٣.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين بن احمد بن خالويه: لغوي من كبار النحاة توفي (٣٧٠ هـ) من كتبه « ليس في كلام العرب ».
يتيمة الدهر ١/١٢٣، نزهة الألباء ٢٣٠، إنباه الرواة ١/٣٢٤ وفيه « الحسين بن محمد ».

(٣) مجالس ثعلب ١/٣٥ « قال ابن الأعرابي »
اللسان (خ م س)، الدرر اللوامع ١/٨ « قال ابن الاعرابي ».

(٤) الفاضل ٤٧ قال ابو زيد: أنشدني التوزي « .. نجنبهن الماء في كل منهل » التبيان في شرح الديوان ١/٣٠١، شرح المقامات للشريشي ٣/٣٠٨ أنشد أبو علي الفارسي، وقد ورد « ... نجنبهن الماء في كل مشرب ».

(٥) انظر الدره ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٦) المغرب: رجل ١٨٦.

(٧) في المغرب « ليست: ليس ».

راحلةٌ »[1] قال « وهو مَثَلٌ في عزةِ كلِّ مرضيٍّ، وقيل أرادَ التساويَ في النسبِ وأنكِر ذلك »[2] انتهى كلامه وروى غيرُه الحديث بلفظ « الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تجدُ فيها راحلةً ». وقال في بيانِ معناه: أي لا تجدُ من ينتفعُ به انتفاعَ الراحلةِ.
وعند الجوهري « أنّ الراحلةَ هي الناقةُ التي تصلُحُ لأنْ تُرحَلَ. قال: ويقال: الراحلةُ: المَركَبْ من الإبِلِ، ذكراً كان أو أُنثى »[3] انتهى. ويقولُ الحريري - إنّها فاعلةٌ بمعنى مفعولةٍ - جزم ابنُ دريد حيثُ قال: « فأمّا تسميتُهم البعيرَ راحلةً فهو مقلوبٌ. فاعلةٌ في موضعِ مفعولٌ[4] من قولِه عز وجل: ﴿في عيشةٍ راضيةٍ﴾[5] في معنى مرضيّةٍ. قال: وهذا كثيرٌ في كلامِهم نحو قولِه ﴿حِجاباً مستوراً﴾[6] وقولِه: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ﴾[7] »[8] منبهاً على كثرةِ القلبِ في الكلامِ إمّا بجعلِ اسمِ الفاعلِ في موضعِ اسمِ المفعولِ نحو « عاصمَ » في تلك الآية فإنّه بمعنى معصومٍ على رأيٍ - وإنْ كان من قبيلِ من جاء على فاعلٍ للنسبةِ نحو: لابنٍ وتامرٍ بمعنى ذي لَبَنٍ وتمرٍ آخرَ -، وإمّا بجعلِ اسمِ المفعولِ في موضعِ اسمِ الفاعلِ نحو « مستوراً » في الآيةِ الأخرى، فإنّه بمعنى ساترٍ على رأيٍ. وبالجملةِ فالراحلةُ من رحَلَ فلانٌ البعيرَ: شدّ عليه الرَحْلَ من باب منَع، فلا تكونُ الراحلةُ على الحقيقةِ، بل على المجازِ، لما أنّها مرحولةٌ، وعلى فتحِ عينِ رحَل ومضارِعُه جاء قولُ الأعشى: (كامل)

رحلت سميّة غُدْوَةً أجمالَها   غضبي عليك فما تقولُ بَدَالها[9].

---

(1) سنن ابن ماجه ٢/١٣٢١ « الناس كإبل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة ».
(2) المغرب: رحل ١٨٦.
(3) الصحاح (ر ح ل).
(4) في الجمهرة (مفعولة: مفعول).
(5) الحاقة: ٢١.
(6) الإسراء: ٤٥.
(7) هود: ٤٣.
(8) الجمهرة (ح ر ل) ٢/١٤٢.
(9) الديوان ٢٧.

وقولُ الْمُثقِّب العبدي: (وافر)

إذا ما قمْتُ أَرحلُها بليلٍ تـأوهُ آهـةَ الرجلِ الحزينِ [1]

أَرادَ بقوله «تأوه» تتأوهُ فحذف إحدى التائين. فإنْ قلت ما تقولُ في الراحلةِ في قولِه: (وافر)

/ حسِبتُ بُغامَ راحلتي عَناقاً وما هي، وَيْبَ غيرِك بالعَناقِ ؟[2] (٥٤/أ)

قلت: هي على ما علمتُ وبُغامُها بضمِّ الموحدةِ وبالمعجمة صوتُها، ولا ينافي ذلك قولُه عَناقاً. والعَناقُ بفتحِ المهملةِ بعدها نونٌ: الأُنثى من ولدِ المعزِ؛ لأَنّ التقديرَ بُغامُ عَناقٍ، فحذَف المضافَ لما في قولِ عنترةَ: (كامل)

هلا سألتِ الخيلَ يا ابنةَ مالكٍ إنْ كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي [3]

أي أهلَها. وقولُ أَبي الدُقَيْش[4]: لا يفعَلُ هذا برٌّ ولا بحرٌ. أي أهلُ برٍّ ولا أهلُ بحرٍ، ثم أَنّه كما عبَّرَ بالراحلةِ، عن النعلِ في مقامِ الأَلغازِ عبرَ بالنعلِ عن الزوجةِ فيه أَيضاً حتى قيل لبعضِهم: ما تقولُ فيمن لمسَ ظهرَ نعلِه؟ قال: انتقضَ وضوءُه بفعلِه، وهذا الجوابُ منه على قاعدةِ الشافعي رضي الله عنه. إذْ قال بانتقاضِ الوضوءِ بلمسِ المرأةِ بشرطِه، ومثلُ ذلك: ما تقولُ فيمن أَمنى؟ قال جازت صلاتُه ولو ثنّى. إذْ المرادُ بأَمنى: أي أَتى مِنىٰ إلى غير ذلك مما هو

---

(١) ديوانه ١٩٤، والمثقب: هو العائذ بن محصن بن ثعلبة، من بني عبد القيس شاعر جاهلي وقيل اسمه محصن بن ثعلبة.
طبقات الشعراء ١/٢٧١، الشعر والشعراء ٢٣٣.

(٢) الشعر لذي الخرق الطهوي.
نوادر أبي زيد ١١٦، مجالس ثعلب ١/٧٦ (بلا عزو)
اللسان (ع ن ق) لقريط بن أنيف و (ع ق ا) نسب إلى ذي الخرق الطهوي.

(٣) ديوانه ٢٥.

(٤) أبو الدقيش: أعرابي روى عنه الخليل في العين ورقة ٨٠.
وقال الأزهري في التهذيب (د ق ش) «روى أبو العباس عن ابن الأعرابي قال: أبو الدقيش كنية واسمه الدقش».

مذكورٌ في «المقاماتِ الحريرية».

وجزم بأَنّ من اوهامهم توهمَهم أنّ السوقَة اسمٌ لأهلِ السوق وليس كذلك، بل السوقةُ الرعيةُ سموا لأنّ الملِكَ يسوقُهم إلى إرادتِه. ويستري لفظُ الواحدِ والجماعةِ فيه فيقال: رجُلٌ سوقةٌ وقومٌ سوقةٌ كما قالت الحُرَقةُ بنتُ[1] النعمانِ: (طويل)

فبينا نسوقُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحن فيهم سوقةٌ نتنصفُ

فأمّا أهلُ السوقِ فهم السوقيون واحدُهم سوقيٌّ[2] وأقولُ: نعم «السوقةُ بالضم الرعيةُ»[3] كما نص عليه الفيروز اباذي، وكما يستوي فيه الواحدُ والجماعةُ نحو: رجلٌ جُنُبٌ وقومٌ جُنُبٌ، يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ نحو جُنُبٍ أيضاً، وما أنشدَه الحريريُ من بيت «الحرقةِ بنتِ النعمانِ بنِ المنذرِ» بلفظ نسوقُ من السَوْق، فقد رواه الجوهريُ بلفظ «نسوسُ»[4] من السياسةِ، وكلتا الروايتين حسنةٌ في المعنى إذْ حاصلُها أنّنا نسوسُ إذا نحن نُساسُ، وبينا نسوقُ الناسَ إلى إرادتِنا وإذا نحن نُساقُ إلى إرادتِهم كأنّهم ملوكُنا. ومعنى قولِها «نتنصفُ» نخدُمُ الناسَ. وللحريري روايةٌ أخرى مرت له فيما نقلناه في البابِ الأوّلِ. هذا، وفي الصحاحِ «أنّ السُوقةَ خلافُ الملكِ»[5] وهذا التعبيرُ أنسبُ بالقولِ باستواء الواحدِ والجماعةِ فيه كما لا يَخفى. على أنّه قد وقعت السُوقةُ في مقابلةِ الملكِ في قولِه: (بسيط)

يا حارِ لا أُرمَيَنْ منك بداهيةٍ لم يلقَها سُوقةٌ قبلِي ولا مَلِكُ[6]

---

(١) في ترجمتها انظر ص ٤٤.

(٢) انظر الدره ١٩٨.

(٣) القاموس (س ا ق).

(٤) الصحاح (س و ق).

(٥) الصحاح (س و ق).

(٦) القائل: زهير

شعره ٨٧ والمعنى: يا حار يريد به الحارث بن ورقاء، الداهية: الأمر الشديد، السوقة: دون الملك.

واعلم أنّه كما يقال لأهلِ السوقِ : السُوقيون يقال لهم السوقيةُ أيضاً ، ومنه ما قيل/ السُوقّيةُ كلابٌ سَلوقيةٌ . وههنا انتهى الكلامُ وانكشفَ الظلامُ . عن « عَقدِ (٥٤/ب) الخلاصِ في نقدِ كلامِ الخواصِ » ومن وقف على كتابِنا « سهم الألحاظِ في وهمِ الألفاظ » « وكتابِنا بحرِ العوامِ فيما أصابَ فيه العَوام » فكأنما أنشِطَ[1] من عِقالٍ : واتسعَ له مجالُ المقالِ ، فخطّأ مرةً وصوّب . وسرى السُرى كرةً وأوّبَ . وبان له أن منشورَ ذاكِ الكتابِ ، ومنثورَ ذيّاك الخطابِ برزخٌ قد وقَع في البَين فيما بين هذيـن الكتابين . واللهَ لا سواه أسألُ وبرسولهِ دون غيرهِ أتوسّلُ أنْ يرفَعنا عن حَضيضِ الغَلَطِ وينفعنا بكلا الطرفين والوَسَطِ . ولا يؤاخذَنا بفلتاتِ الألفاظِ ، ولا لفتاتِ الألحاظِ ، ولا هفواتِ الأقلامِ ، ولا عثراتِ الأقدامِ . فكم قدمٍ لنا زلَّتْ . وكم هفوةِ قلمٍ منا جلّت . وكم لحظةٍ لنا خانَتْ ، وكم لفظةٍ منا شانتْ وما زانت ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاةُ والتسليمُ على أشرفِ المرسلين ، وعلى آلهِ وأصحابهِ الطيبين الطاهرين ، ومن تبِعهم إلى يومِ الدينِ .

فرَغَ من كتابةِ هذا المؤلفِ الميمونِ ، أضعفُ العبادِ أحمدُ بنُ الملا محمدٍ الشافعيُ[2] الحلبيُ لطفَ اللهُ به وبالمسلمين ، نقلاً من خطِ شيخِنا المؤلفِ أدامَ اللهُ النفعَ به ومبيضتِه المؤرخة بأوائلِ صفرِ الخيرِ من شهورِ سنةِ ثمانٍ وخمسينٍ وتسعمائةٍ نهارَ الثلاثاء خامسَ عشرين شهرِ جمادى الآخرةِ من شهورِ سنةِ ثلاثٍ وستين وتسعمائةٍ من الهجرةِ .

---

(١) بمعنى : خرج .

(٢) هو تلميذه وقد نسخ معظم كتبه ، وهو أحمد بن محمد بن علي الحصكفي بن الملا فاضل عارف بالأدب له كتب منها « شرح مغني اللبيب » المتوفى سنة (١٠٠٣ هـ) .
در الحبب في أعيان حلب ١/٢٣٩ ، خلاصة الأثر ١/٢٧٧ .



فهرس
مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما

آ ـ الكتب المخطوطة:

- **ارتشاف الضرب**، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف ت ٧٤٥ هـ. مصر نسخة الأحمدية بحلب. نسخة حسين نقشه.
- **الإقليد**، الخجندي، أحمد بن محمود، ت ٧٠٠ هـ مخطوطة المتحف العراقي.
- **ابن بري وجهوده اللغوية**، حاكم مالك، رسالة دكتوراه.
- **تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين**، الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ. مخطوطة الدراسات العليا.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ مخطوطة المتحف العراقي.
- **حاشية على الدرة**، ابن بري، عبد الله بن عبد الجبار، ت ٥٨٢ هـ. مخطوطة الدراسات العليا.
- **الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية**، محمد ضاري حمادي، رسالة ماجستير.
- **شرح التبريزي لديوان المتنبي**، التبريزي، يحي بن علي الخطيب، ت ٥٠٢ هـ مخطوطة الدراسات العليا.
- **شرح الجعبري على الشاطبية**، الجعبري، إبراهيم بن عمر، ت ٧٣٢ هـ. مخطوطة الدراسات العليا.
- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، أحمد بن السمين، ت ٧٥٦ هـ. مخطوطة الأوقاف العامة.

- **العين،** الخليل بن أحمد، ت ١٧٥ هـ. مخطوطة المجمع العلمي العراقي.
- **الغريب المصنف،** أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت ٢٢٤ هـ، مخطوطة المتحف العراقي.
- **الغريبين،** الهروي، أحمد بن محمد، ت ٤٠١ هـ، مخطوطة المتحف العراقي.
- **فرائد القلائد،** العيني، بدر الدين محمود، ت ٨٥٥ هـ، مخطوطة المتحف العراقي.
- **لهجة تميم،** غالب المطلبي، رسالة ماجستير.
- **المثلث،** البطليوسي، ابن السيد، ت ٥٢١ هـ، تحقيق صلاح الفرطوسي، رسالة دكتوراه.
- **النوادر،** ابن الأعرابي، محمد بن زياد، ت ٢٣١ هـ، تحقيق كامل شهوان، ضمن رسالة ماجستير.
- ابن يعيش في كتابه **شرح المفصل،** بيستون علي كريم، رسالة ماجستير.

ب ـ الكتب المطبوعة.

- **الإتقان في علوم القرآن:** السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١ هـ، مطبعة عيسى الحلبي، مصر ١٩٥١ م.
- **أخبار النساء:** ابن قيّم الجوزية، محمد بن أبي بكر، ت ٧٥١ هـ، دار الفكر بيروت.
- **أخبار النحويين البصريين:** السيرافي، أبو سعيد، ت ٣٦٨ هـ تحقيق كرنكو بيروت ١٩٣٦.
- **أدب الكاتب:** ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦ هـ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٨.
- **أساس البلاغة:** الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٢.
- **الاشتقاق:** ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ت ٣٢١ هـ، تحقيق عبد

السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، مصر ١٩٥٨.
- **الإصابة في تمييز الصحابة:** ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ أوفسيت، مكتبة المثنى، بغداد.
- **إصلاح المنطق:** ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، ت ٢٤٤ هـ، تحقيق أحمد شاكر وهارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٧.
- **الأصمعيات:** الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ت ٢١٦ هـ، تحقيق أحمد شاكر وهارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.
- **الأعلام:** الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦، بيروت ١٩٦٩.
- **إعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء:** محمد راغب الطباخ، ت ١٢٩٣ هـ، مطبعة العلمية، حلب ١٩٢٦.
- **الأغاني:** أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٠ هـ، تحقيق عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
- **الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة:** أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧.
- **الأفعال:** ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، ت ٥١٥ هـ، حيدر آباد، ١٣٩١ هـ.
- **الاقتراح في علم أصول النحو:** السيوطي، حيدر آبـــاد الدكن، ١٣٥٩ هـ.
- **الأمالي:** أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت ٣٥٦ هـ، الهيئة المصرية للكتاب، مصر ١٩٧٥.
- **الإمتاع والمؤانسة:** أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد، ت ٤١٤ هـ، تحقيق أحمد أمين، بيروت ١٩٥٣.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** القفطي، علي بن يوسف، ت ٦٤٦ هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف:** أبو البركات الأنباري، تحقيق محي الدين

عبد الحميد، دار الفكر للطباعة.
- **الأوائل:** أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥ هـ، تحقيق محمد السيد الوكيل، المدينة المنورة ١٩٦٦.
- **أوراق من ديوان محمد بن داود،** تحقيق نوري القيسي، بغداد.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد بيروت ١٩٦٦.
- **الإيضاح في علوم البلاغة:** القزويني، محمد بن عبد الرحمن، ت ٧٣٩ هـ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت ١٩٧٥.
- **إيضاح المكنون:** البغدادي، إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩ هـ، اعتناء محمد شرف الدين، أوفسيت، طهران ١٣٧٨ هـ.
- **بحر العوام فيما أصاب فيه العوام:** ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم، ت ٩٧١ هـ، تحقيق عز الدين التنوخي، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي م/١٥/١٦، دمشق ١٩٣٧.
- **البحر المحيط:** أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٨ هـ.
- **البداية والنهاية:** ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت ٧٧٤ هـ، بيروت ١٩٧٧.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، ت ١٢٥٠ هـ، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨ هـ.
- **البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق ١٩٦٤.**
- **بغية الوعاة:** السيوطي، محمد أمين الخانجي، ١٣٢٦ هـ.
- **البيان والتبيين:** الجاحظ، عمرو بن بحر، ت ٢٥٥ هـ، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٨.
- **تاج العروس:** الزبيدي، محمد بن مرتضى، ت ١٢٠٥ هـ، المطبعة الخيرية، مصر ١٣٠٦ هـ.

- **تاريخ آداب اللغة العربية:** جورجي زيدان، دار الهلال، القاهرة.
- **تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، ت ١٩٥٦، القسم الثاني غير المترجم.**
- **تاريخ الأدب العربي:** بروكلمان، ت ١٩٥٦، القسم الثاني غير المترجم.
- **تاريخ بغداد:** الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي البجاوي، الدار المصرية، القاهرة ١٩٦٥.
- **التبيان في شرح الديوان:** العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي، مصر ١٩٣٩.
- **تذكرة الحفاظ:** الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، حيدر آباد ١٩٦٨.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢ هـ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧.
- **تفسير الطبري:** الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤.
- **تفسير الكشاف،** الزمخشري، القاهرة ١٩٦٨.
- **تقويم اللسان:** ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ت ٥٩٧ هـ، تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦.
- **التكملة والذيل والصلة:** الصغاني، الحسن بن محمد، ت ٦٥٠ هـ، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠ - ١٩٧٧.
- **التلخيص في علوم البلاغة:** القزويني، شرح عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة ١٩٣٢.

- **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب:** ابن الفوطي، عبد الرزاق بن أحمد، ت ٧٢٣ هـ، تحقيق مصطفى جواد دمشق.
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه:** البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت ٤٨٧ هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك:** السيوطي، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- **تهذيب التهذيب:** ابن حجر العسقلاني، الهند ١٣٢٦ هـ.
- **تهذيب اللغة:** الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ، القاهرة.
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:** الثعالبي، عبد الملك بن محمد، ت ٤٢٩ هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥.
- **جمهرة أشعار العرب:** أبو زيد القرشي، محمد بن أبي الخطاب، ت أواخر القرن الرابع الهجري، تحقيق علي البجاوي، مصر ١٩٦٧.
- **جمهرة الأمثال:** أبو هلال العسكري، تحقيق أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة ١٩٦٤.
- **جمهرة أنساب العرب:** ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد، ت ٤٥٦ هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٢.
- **جمهرة اللغة:** ابن دريد، دار صادر، بيروت.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** المرادي، حسن بن قاسم، ت ٧٤٩ هـ، تحقيق طه محسن، بغداد ١٩٧٦.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية:** عبد القادر القرشي، ت ٧٧٥ هـ، دائرة المعارف، الهند ١٣٣٢ هـ.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني:** محمد علي الصبان، ت ١٢٠٦ هـ، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.
- **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث:** الدكتور محمد ضاري حمادي، بغداد ١٩٨٠.

- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة:** السيوطي، مطبعة الموسوعات، مصر.
- **حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء:** العبدلكاني الزوزني، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت ٤٣١ هـ، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٧٣.
- **حياة الحيوان الكبرى:** الدميري، محمد بن موسى، ت ٨٠٨ هـ، مطبعة حجازي، القاهرة.
- **الحيوان:** الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٣٥٧ هـ.
- **خزانة الأدب:** البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣ هـ، المطبعة الأميرية، بولاق ١٢٩٩ هـ.
- **الخصائص:** ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** محمد أمين الدمشقي، ت ١٠٦١ هـ، مطبعة الوهبية، القاهرة ١٢٨٤ هـ.
- **خلق الإنسان:** أبو محمد ثابت بن أبي ثابت، القرن الثالث الهجري، تحقيق عبد الستار فراج، الكويت ١٩٦٥.
- **الدرة الألفية:** ابن معط، ت ٦٣٩ هـ، ليبزك ١٩٠٠.
- **درة الغواص في أوهام الخواص:** الحريري، القاسم بن علي، ت ٥١٦ هـ، تحقيق توربيكه، طبعة مصورة، بغداد.
- **الدرةالفاخرة في الأمثال السائرة:** حمزة الأصفهاني، ت ٣٥١ هـ، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.
- **در الحبب في تاريخ أعيان حلب:** ابن الحنبلي، تحقيق محمود الفاخوري ويحيى عبارة، دمشق ١٩٧٢.
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة:** ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد

سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٦ .

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع:** الشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت ١٣٣١ هـ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- **دلائل الإعجاز،** عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١ هـ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٩٦٩ .
- **ديوان الأدب الفارابي:** إسحاق بن إبراهيم، ت ٣٥٠ هـ، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة ١٩٧٤ .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي:** تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٦٤ .
- **ديوان الأعشى:** تحقيق الدكتور محمد حسين، مطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٠ .
- **ديوان الإمام علي:** تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، دار صادر، بيروت ١٩٧٣ .
- **ديوان امرىء القيس:** تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩ .
- **ديوان أوس بن حجر:** تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٦٧ .
- **ديوان البحتري:** تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣ .
- **ديوان بشار بن برد:** تحقيق الطاهر عاشور، تونس ١٩٧٦ .
- **ديوان بشر بن أبي خازم،** تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٧٢ .
- **ديوان البهاء زهير:** شرح وتحقيق محمد طاهر الجيلاوي وأبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧ .
- **ديوان أبي تمام** (شرح التبريزي): تحقيق محمد عبدة عزام، دار المعارف، مصر ١٩٥١ .
- **ديوان جرير،** شرح إسماعيل الصاوي، بيروت .

- **ديوان جميل بثينة:** تحقيق الدكتور حسين نصار، القاهرة ١٩٦٧.
- **ديوان حاتم الطائي،** شرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت ١٩٥٣.
- **ديوان حسان بن ثابت:** تحقيق سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٤.
- **ديوان الخنساء:** دار الفكر، بيروت ١٩٦٨.
- **ديوان ابن دريد: تحقيق العلوي، القاهرة ١٩٤٦.**
- **ديوان ابن الدمينة:** تحقيق أحمد راتب النفاح، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩.
- **ديوان أبي دهبل:** تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف ١٩٧٢.
- **ديوان ذي الرمة:** المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٦٤.
- **ديوان ابن سناء الملك:** اعتناء محمد عبد الحق، الهند ١٩٥٨.
- **ديوان الصاحب بن عباد:** تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٧٤.
- **ديوان طرفة بن العبد:** دار صادر، بيروت ١٩٦١.
- **ديوان عامر بن الطفيل:** أوروبا.
- **ديوان العباس بن مرداس:** تحقيق يحي الجبوري، بغداد ١٩٦٨.
- **ديوان عبيد بن الأبرص،** دار صادر ودار بيروت، بيروت ١٩٦٤.
- **ديوان العجاج:** تحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١.
- **ديوان عدي بن زيد العبادي:** تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.
- **ديوان علقمة الفحل:** تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، حلب ١٩٦٩.
- **ديوان علي بن جبلة (العكوك):** تحقيق حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢.
- **ديوان علي بن الجهم:** تحقيق خليل مردم بك، بيروت ١٩٥٩.

- **ديوان عمارة بن عقيل:** تحقيق شاكر العاشور، بغداد ١٩٧١ .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** شرح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٠ .
- **ديوان عنترة:** دار صادر، بيروت ١٩٥٨ .
- **ديوان الفرزدق:** شرح إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر ١٩٣٦ . وللديوان طبعة أخرى (دار صادر) بيروت ١٩٦٦ .
- **ديوان القطامي:** ليدن ١٩٠٢ .
- **ديوان قيس بن الخطيم:** تحقيق ناصر الدين الأسد، بيروت ١٩٦٧ .
- **ديوان كثير عزة:** تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١ .
- **ديوان كشاجم:** تحقيق خيرية محمد محفوظ، بغداد ١٩٧٠ .
- **ديوان المتلمس الضبعي:** تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، مصر ١٩٧٠ .
- **ديوان المثقب العبدي:** تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٧١ .
- **ديوان مجنون ليلى:** تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة.
- **ديوان ابن مطروح:** القسطنطينية ١٢٩٨ هـ .
- **ديوان معن بن أوس:** تحقيق حاتم الضامن ونوري القيسي، بغداد ١٩٧٧ .
- **ديوان النابغة الذبياني:** تحقيق شكري فيصل، دمشق ١٩٦٦ .
- **ديوان أبي نواس (رواية الصولي):** تحقيق الدكتور بهجت الحديثي، بغداد ١٩٨٠ .
- **ديوان الهذليين:** دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٥ .
- **ديوان أبي الهندي:** تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد ١٩٦٩ .
- **ذيل الأمالي والنوادر:** القالي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦ .
- **الذيل على طبقات الحنابلة:** ابن رجب، زين الدين أبو الفرج البغدادي، ت ٧٩٥ هـ، تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٢ .

- **الرماني النحوي**: مازن المبارك، دمشق ١٩٦٣ .
- **الروض الآنف**: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، ت ٥٨١ هـ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، القاهرة ١٩٧٠ .
- **روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر**: هامش الكامل لابن الأثير، ابن الشحنة أبو الوليد، محمد بن محمد، ت ٨١٥ هـ، المطبعة الكبرى، مصر ١٢٩٠ هـ.
- **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**: الخفاجي، شهاب الدين، ت ١٠٦٩ هـ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٦٧ .
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨ هـ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، بغداد ١٩٧٩ .
- **السبعة في القراءات**: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤ هـ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢ .
- **سمط اللآليء في شرح أمالي القالي**: البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، الهند ١٩٣٦ .
- **سنن أبي داود** سليمان بن الأشعث ت ٢٧٥ هـ، تحقيق أحمد أسعد علي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٢ .
- **سنن ابن ماجه**: ابن ماجه، محمد بن يزيد ت ٢٧٥ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد ا لباقي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٥٢ .
- **السيوطي النحوي**: الدكتور عدنان محمد سلمان، بغداد ١٩٧٦ .
- **الشاطبية**: الشاطبي، القاسم بن فيرة، ت ٥٩٠ هـ، تصحيح متولي فقاعي، القاهرة.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩ هـ مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥١ هـ.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الأشموني، علي بن محمد، ت ٩٢٩ هـ، مطبعة عيسى الحلبي.

- **شرح ألفية العراقي:** الحافظ عبد الرحيم العراقي، ن ٨٠٦ هـ،تصحيح محمد عبد الحسين العراقي، فاس ١٣٥٤ هـ.
- **شرح الفية ابن مالك:** ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، ت ٦٨٦ هـ، منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- **شرح بانت سعاد:** ابن هشام، مطبعة عبد الحميد أحمد، مصر.
- **شرح حماسة أبي تمام:** التبريزي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة.
- **شرح حماسة أبي تمام:** المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، ت ٤٢١ هـ تحقيق أحمد أمين وهارون، القاهرة ١٩٥١.
- **شرح درة الغواص:** الخفاجي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية ١٢٩٩ هـ.
- **شرح الدماميني على المغني بهامش حاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام:** المطبعة البهية، مصر ١٣٠٤ هـ.
- **شرح ديوان كعب بن زهير،** مصور عن دار الكتب، القاهرة ١٩٥٠.
- **شرح ديوان المتنبي** - الفسر - ابن جني، تحقيق الدكتور صفاء خلوصي، بغداد ١٩٦٩.
- **شرح الشافية** - الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت ٧٤٦ هـ، مصورة عن طبعة السعادة، ١٣١٠ هـ.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** رضي الدين الاستربادي، ت ٦٨٨هـ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨ هـ.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٠.
- **شرح شواهد المغني:** السيوطي، دمشق ١٩٦٦.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت ٧٦٩ هـ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٦٥.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:** ابن مالك. تحقيق عدنان الدوري. بغداد ١٩٧٧ م.
- **شرح المضنون به على غير أهله:** عبيد الله بن عبد الكافي (القرن الثامن الهجري) دار البيان ودار صعب.
- **شرح المفصل:** ابن يعيش: يعيش بن علي، ت ٦٤٣ هـ، الطباعة المنيرية بمصر.
- **شرح مقامات الحريري:** الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن، ت ٦١٩ هـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٦٩.
- **شرح مقامات الحريري:** المطرزي، أبو الفتح ناصر أبي المكارم، ت ٦١٠ هـ، إيران ١٢٧٢ هـ.
- **شرح الملوكي في التصريف:** ابن يعيش: تحقيق فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٣.
- **شرح الهاشميات:** محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر.
- **شروح سقط الزند:** دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- **شعراء الأعراب:** خليل مردم بك، تحقيق عدنان مردم بك، بيروت ١٩٧٨.
- **شعراء النصرانية بعد الإسلام:** لويس شيخو، بيروت ١٩٦٧.
- **شعراء النصرانية قبل الإسلام:** لويس شيخو، بيروت.
- **شعر الأخطل:** تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٩٧٩.
- **شعر خفاف بن ندبة السلمي:** نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨.
- **شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي:** جمع حاتم الضامن، منشور في مجلة البلاغ، العدد ٤، بغداد ١٩٧٣.
- **شعر أبي دؤاد الأيادي:** منشور في دراسات في الأدب العربي، غوستاف

فون غرنباوم، ترجمة الدكتور إحسان عباس وجماعة، بيروت ١٩٥٩.
- **شعر الراعي النميري:** جمع ناصر الحاني، دمشق ١٩٦٤.
- **شعر زهير بن أبي سلمى:** تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت ١٩٨٠.
- **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي:** تحقيق يحي الجبوري، بغداد ١٩٧٤.
- **شعر عروة بن أذينة** - رواية الشيباني: تحقيق يحي الجبوري، بغداد ١٩٧٠.
- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي:** تحقيق حسين عطوان، دمشق.
- **شعر الكميت الأسدي:** جمع داود سلوم، بغداد ١٩٦٩.
- **شعر النابغة الجعدي:** المكتب الاسلامي، دمشق ١٩٦٤.
- **شعر النعمان بن بشير الأنصاري:** تحقيق يحي الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد١٩٦٨.
- **شعر النمر بن تولب:** جمع الدكتور نوري القيسي، بغداد ١٩٦٩.
- **شعر نهار بن توسعة اليشكري:** تحقيق خليل العطية، وهو منشور في مجلة المورد م/ ٤ / ع/ ٤ لسنة ١٩٧٥.
- **الشعر والشعراء:** ابن قتيبة، ليدن ١٩٠٢.
- **شعر يزيد بن الطثرية:** صنعة الدكتور حاتم الضامن، بغداد ١٩٧٣.
- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل:** الخفاجي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة المنيرية، القاهرة ١٩٥٢.
- **شواهد التوضيح والتصحيح:** ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
- **الشواهد الكبرى:** العيني، هامش خزانة الأدب.
- **الشواهد والاستشهاد في النحو:** عبد الجبار علوان، بغداد ١٩٧٦.
- **الصحاح الجوهري:** إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ، تحقيق أحمد عبد

الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

- **صحيح مسلم بشرح النووي**: النووي، يحي بن شرف، ت ٦٧٦ هـ، المطبعة المصرية، القاهرة ١٣٤٩ هـ.
- **صفة الصفوة**: ابن الجوزي، دار المعارف، الهند ١٩٦٨.
- **الضرائر**: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت ٦٦٩ هـ، تحقيق إبراهيم محمد، القاهرة ١٩٨٠.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢ هـ، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: السبكي، عبد الوهاب، ت ٧٧١ هـ، تحقيق محمود الطناحي والحلو، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٧٠.
- **طبقات الشعراء**: ابن المعتز، عبد الله، ت ٢٩٦ هـ، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.
- **طبقات فحول الشعراء**: ابن سلام، محمد، ت ٢٣٢ هـ، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر ١٩٧٤.
- **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩ هـ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٢.
- **العربية**: يوهان فك، ترجمة عبد الحليم نجار، القاهرة ١٩٥١.
- **العقد الفريد**: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، ت ٣٢٨ هـ، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: ابن رشيق: أبو علي الحسن بن رشيق، ت ٤٥٦ هـ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢.
- **عيون الأخبار**: ابن قتيبة، طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٥.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣

هـ، اعتناء برجستراسر، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٣٢.
- **الفاضل:** المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٦ هـ، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦.
- **فتح الباري في شرح صحيح البخاري:** ابن حجر العسقلاني، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣١٩ هـ.
- **أبو الفتح البستي:** حياته شعره، محمد مرسي الخولي، ١٩٨١.
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال:** البكري، تحقيق عبد المجيد قطامش، الخرطوم ١٩٥٨.
- **فقه اللغة:** الثعالبي، المكتبة التجارية، مصر.
- **فقه اللغة:** علي عبد الواحد وافي، القاهرة ١٩٧٢.
- **فقه اللغة وخصائص العربية:** محمد المبارك، بيروت ١٩٦٨.
- **الفهرست:** ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت ٣٨٥، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨.
- **فهرس الخزانة التيمورية:** مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية:** أسماء الحمصي، دمشق ١٩٧٣.
- **فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية:** فؤاد السيد، القاهرة ١٩٦١.
- **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة،** بغداد، عبد الله الجبوري ١٩٧٣.
- **فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس:** عبد الحفيظ منصور، بيروت ١٩٦٩.
- **فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة،** موصل، سالم عبد الرزاق أحمد ١٩٧٥.
- **فهرس مخطوطات مكتبة الحكيم العامة:** محمد مهدي نجف، نجف ١٩٦٩.
- **فهرس المكتبة الأزهرية:** مطبعة الازهر، ١٩٤٨.
- **فوات الوفيات:** الكتبي، محمد بن شاكر أحمد، ت ٧٦٤ هـ، تحقيق محيي

الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٥١ .
- **القاموس المحيط:** الفيروز اباذي، دار العلم، بيروت.
- **كافية ابن الحاجب:** ابن الحاجب عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ إسطانبول ١٣١٤ هـ.
- **الكامل في التاريخ:** ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد، ت ٦٣٠ هـ، دار صادر ودار بيروت، بيروت ١٩٦٥ .
- **الكامل في اللغة والأدب:** المبرد، مكتبة المعارف، بيروت.
- **الكتاب:** سيبويه، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧١ .
- **كشف الظنون:** حاجي خليفة، ت ١٠٦٧ هـ، أوفسيت طهران ١٣٧٨ هـ.
- **الكواكب السائرة في أخبار المائة العاشرة:** الغزي، نجم الدين، ت ٩٧٧ هـ تحقيق جبرائيل سلمان جبور، بيروت ١٩٥٨ .
- **اللآليء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة:** السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة،** عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦ .
- **لحن العامة والتطور اللغوي:** رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٦ .
- **لحن العوام:** أبو بكر الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤ .
- **لسان العرب:** ابن منظور، ت ٧١١ هـ، تحقيق دار صادر.
- **المؤتلف والمختلف:** الآمدي، الحسن بن بشر، ت ٣٧٠ هـ، تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة ١٩٦١ .
- **مالك ومتمم ابنا نويرة:** الصفار، ابتسام مرهون، بغداد ١٩٦٨ .
- **مجاز القرآن:** أبو عبيدة معمر بن المثنى. ت ٢٠٩ هـ، تحقيق فؤاد

سكزين، القاهرة ١٩٥٤ .
- **المجازات النبوية:** الشريف الرضي، محمد بن الحسين، ت ٤٠٦ هـ، تحقيق محمود مصطفى، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٣٧ .
- **مجالس ثعلب:** ثعلب، أبو العباس أحمد، ت ٢٩١ هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٨ .
- **مجمع الأمثال:** الميداني، أحمد بن محمد، ت ٥١٨ هـ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٥٥ .
- **مجموع أشعار العرب:** ديوان رؤبة - نشر وليم لورد، ليبزك ١٩٠٣ .
- **محاضرات الادباء:** الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، ت ٥٠٢ هـ، بيروت ١٩٦١ .
- **المحتسب في تبيين وجوه القراءات:** ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- **المحكم:** ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨ هـ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٨ .
- **مختصر في شواذ القرآن:** ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ عني بنشره برجستراسر، مطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤ .
- **مختصر المعاني:** السعد التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩٣ هـ، ١٣٠٧ هـ.
- **المخصص:** ابن سيده، المطبعة الأميرية، مصر ١٣١٦ هـ.
- **المخلاة:** العاملي، بهاء الدين محمد بن الحسين، ت ٩٥٣ هـ، ومعها سكردانة السلطان: ابن أبي حجلة التلمساني، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٧ .
- **المدارس النحوية:** شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨ .
- **المدخل إلى تقويم اللسان:** اللخمي، ابن هشام، ت٥٧٧ هـ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، منشور في مجلة المورد/١٠/ع ٢، ٣، ٤ بغداد

١٩٨١ ، وهناك جزء منه منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية ٣/١٢٧ - ١٥٧ ، م ١٢/ج ٢/٢١ - ١١٢ .
- **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان:** سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف، ت ٦٥٤ هـ، حيدر آباد، الهند ١٩٥١ .
- **مراتب النحويين:** أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١ هـ تحقيق أبي الفضل، القاهرة ١٩٧٤ .
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر:** المسعودي، علي بن الحسين، ت ٣٤٦ هـ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٥٨ .
- **المزهر في علوم اللغة:** السيوطي، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، مصر .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أحمد بن حنبل، ٢٤١ هـ تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٥٤ . وله طبعة أخرى، المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت .
- **مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك:** عبد الفتاح عاشور، بيروت ١٩٧٢ .
- **معاني القرآن:** الأخفش، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ، تحقيق فائز فارس الكويت ١٩٧٩ .
- **معاني القرآن:** الفراء، يحي بن زياد، ت ٢٠٧ هـ، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥ .
- **معجم الأدباء:** الحموي، ياقوت، ت ٦٢٥ هـ، مطبوعات دار المأمون، مصر ١٩٣٦ .
- **معجم البلدان:** الحموي، ياقوت، دار صادر، بيروت ١٩٥٧ .
- **معجم الشعراء:** المرزباني، محمد بن عمران، ت ٣٨٤ هـ، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة عيسى الحلبي، مصر ١٩٦٠ .

- **المعجم في بقية الأشياء:** أبو هلال العسكري، تحقيق إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٤.
- **معجم المؤلفين:** كحالة، عمر رضا، دمشق ١٩٦١.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** البكري، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة ١٩٤٩.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:** وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
- **معجم مقاييس اللغة:** ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، ت ٣٩٥ هـ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٦ هـ.
- **المعرب من الكلام الأعجمي:** الجواليقي، موهوب بن أحمد، ت ٥٤٢ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٢ هـ.
- **المغرب في ترتيب المعرب:** المطرزي، بيروت.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- **المفردات في غريب القرآن:** الراغب الاصفهاني، إعداد محمد أحمد خلف الله مصر ١٩٧٠.
- **المفصل في علم العربية:** الزمخشري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- **المفضليات:** المفضل الضبي، أبو العباس محمد بن علي، ت ١٦٨ هـ، تحقيق أحمد شاكر وهارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.
- **مقدمة ابن الصلاح:** الشهرزوري، أبو عمرو عثمان، ت ٦٤٣ هـ، تحقيق نور الدين عتر، حلب ١٩٦٦.
- **ملحة الإعراب وسبخة الآداب:** الحريري، مصر ١٣٤٩ هـ.
- **الممتع في التصريف:** ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت.
- **المنصفات:** عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٦٧.

- **أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة:** التكريتي، عبد المنعم أحمد، بغداد ١٩٧٩.
- **المنقوص والممدود:** الفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر ١٩٦٧.
- **الموشح:** المرزباني، تحقيق علي البجاوي، مصر ١٩٦٥.
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:** الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨١.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** ابن تغري بردى، جمال الدين يوسف، ت ٨٧٤ هـ، دار الكتب، القاهرة ١٩٤٩.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** الانباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٧٠.
- **نهاية الأرب في فنون الأدب:** النويري، أحمد بن الوهاب، ت ٧٣٣ هـ، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** ابن الأثير، المبارك بن محمد، ت ٦٠٦ هـ، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٦٣.
- **النوادر في اللغة:** الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧.
- **نوادر المخطوطات:** تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥١.
- **نور الإنسان في اشتقاق لفظ إنسان:** ابن الحنبلي، ت ٩٧١ هـ، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي، وقد نشر في مجلة الأستاذ م /١/ع/٣ بغداد ١٩٨٠. كلية التربية، بغداد.
- **النور السافر في أخبار القرن العاشر:** العيدروسي، محي الدين عبد القادر، ت ١٠٣٨ هـ، تصحيح محمد رشيد الصفار، بغداد ١٩٣٤.
- **هدية العارفين:** البغدادي، أوفسيت، طهران ١٣٨٧ هـ.
- **الوافي بالوفيات:** الصفدي، صلاح الدين، ت ٧٦٤ هـ، اعتناء س.

دريد . رينع ، دمشق ١٩٥٣ .

- **الوحشيات:** أبو تمام ، حبيب بن أوس ، ت ٢٨٤ هـ ، تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ .
- **وفيات الأعيان:** ابن خلكان ، أحمد بن محمد ، ت ٦٨١ هـ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ .
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر:** الثعالبي ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٧٧ هـ .

جـ - المجلات:

- **مجلة الأستاذ:** المجلد الأول ، العدد الثالث ، نشر فيه « نور الإنسان في اشتقاق لفظ إنسان » لابن الحنبلي المتوفى ٩٧١ هـ ، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي ، كلية التربية ١٩٨٠ .
- **مجلة البلاغ،** العدد الرابع ، نشر فيه شعر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، جمع الدكتور حاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٢ .
- **مجلة المجمع العربي:** العدد ١٥ ، ١٦ ، نشر فيهما « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » تحقيق عز الدين التنوخي » ، دمشق ١٩٣٧ .
- **مجلة المورد:** العدد الأول والثاني ، بغداد ١٩٧١/١٩٧٢ .
- **مجلة المورد:** المجلد الرابع ، العدد الرابع ، نشر فيه شعر نهار بن توسعة اليشكري ، جمع خليل العطية ، بغداد ١٩٧٥ .
- **مجلة المورد:** العدد الثاني ، الرابع ، بغداد ١٩٧٦ .
- **مجلة المورد:** المجلد الثاني ، العدد الرابع ، بغداد ١٩٨٠ .
- **مجلة المورد:** المجلد العاشر ، العدد الثاني ، نشر فيه شعر المغيرة بن حبناء التميمي ، جمع الدكتور نوري القيسي ، بغداد ١٩٨١ .

The Philological Efforts of Ibn Al-Hanbali and The Notation of his book «Iqdal-Khalas fi Naqd Kalam Al-Khawas.»

The nature of this researeh led me to divid it into two main parts and an introduction. The introduction is dwoted to survey the political and academic life of ibn Al-Hanbali's age together with some account conncerning the phenomenon of incorrection and mistakes in Arabic language of that peried.

The first part is entitled «The philological Efforts of Ibn Al-Hanbali» and made up of three main parts.

The first one is divided into two Chapters: The Life of Ibn Al-Hanbali his name, Lineage, date of birth, date of death, characteristies, mystical vision, teachers, culture and his students while the second Chapter is devoted to study his academic works. The second part is entited «Ibn Al-Hanbali's philological researches and is made up of two chapters: his research on the meaning including specific of general, generalization of the spectal and the change in the scope of symantic indication, while chapter two is dealing with his research on the words togerther with their philological, syntactical, grammatical and rhetorical phenomena. The third part is entiled «his acadimic method in the philological research», and made up of two chapters: his attitude towards Al-Sama-Hearig and Al-Qiyàs Analogy including his attitudes toward the quotation from the quran, the tradition (Al-Hadith), Arabic poetry, Arabic dialects, and their proverbs, while the second chapter is dealing with his attitudes towards Al-Mu'arrab and Al-Muwallad.

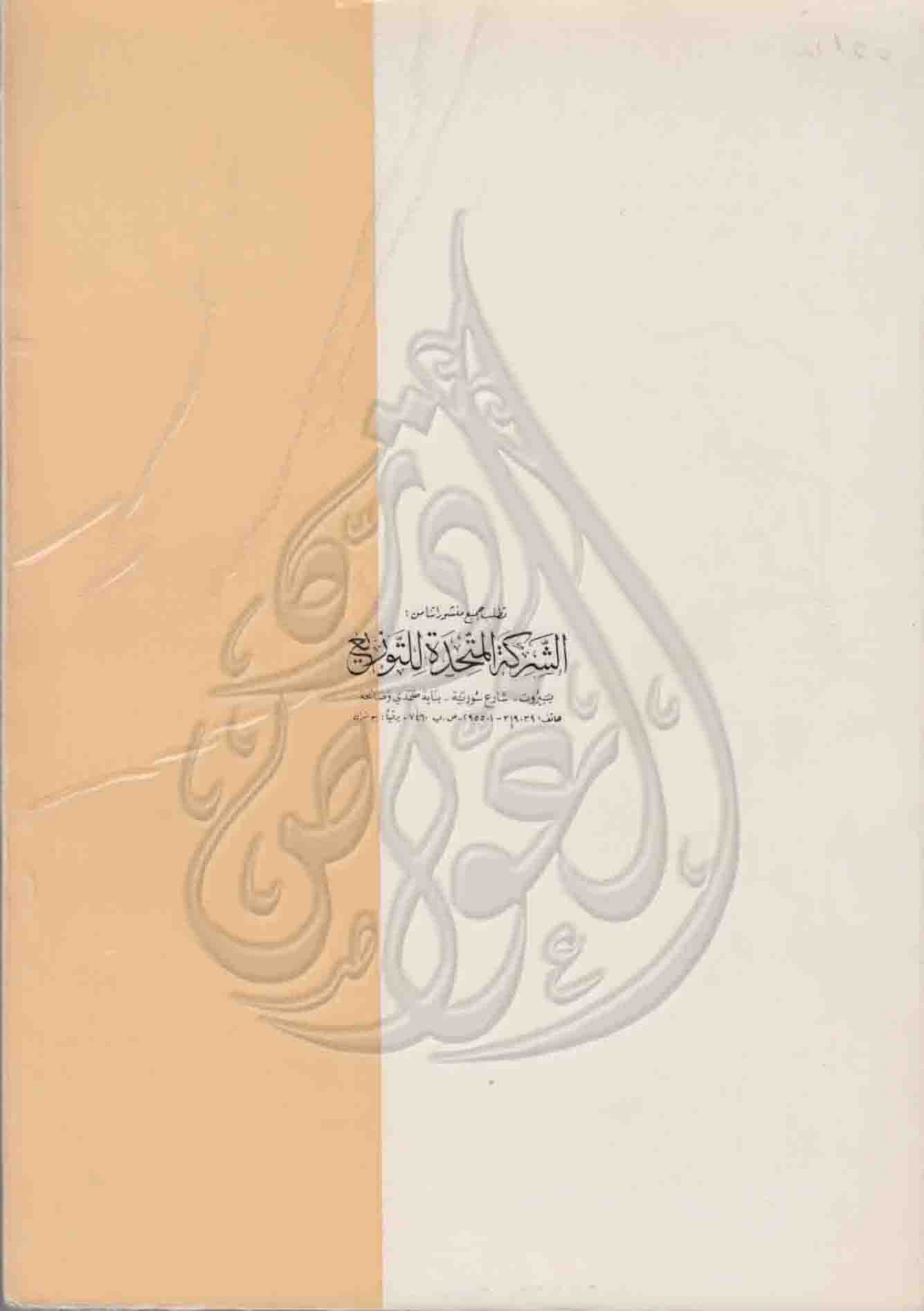
The second part is devoted to study and notify his book (iqd al-Hhalas fi naqd kalam al-khawas) and made up of two Chapters: The first one is dealing with the title (name) of the book, the reas ons of its writing its acadimic method, its sources, examples, the personality of the author (Ibn Al-Hanbali) and finally the Value of the book, while the second chapter is devoted to study the various manuscripts of the book together with my academic method as far as the notes and observations of the text are concerned.

(Mr.) Nihad Hassubi Salih
Arabic Dept.,
College of Arts,
University of Baghdad.

فهرس الرسالة

المحتويات	الصفحة





تطلب جميع منشوراتنا من :

الشركة المتحدة للتوزيع

بيروت ، شارع سورية - بناية صمدي وصالحة

هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٣١٩٠٣٩ - ٢٩٥٥٠١ - ص.ب ٧٤٦٠ - برقياً : موزعين